

1

A circular library stamp from the National Diet Library, Tokyo, Japan. The text "National Diet Library" is written in a circular path around the top, and "Tokyo, Japan" is at the bottom. In the center, there is a stylized emblem.

[illegible]

Hasan Hüsnü P.

Y 334

Eski Kayit. 344







ابو حنيفة جاهلا فقال جاهل بالي الماء الجاري واخر توصاه في اسفله يجوز  
وضوءه ما لم يتغير احد اوصافه **فصل في الحوض** يجوز التوضؤ ولا اعتسال  
في الحوض الكبير قال عامة الشايخ هو عشرين ذراع الكرواس وعنده القوي  
ولا اعتبار لعقد قبل ان كان عمقه بحال الورد في الماء بكفة لا يخسر ما تحته من  
ولو وقت النجاسة في طرفه لا ينجس الطرف الاخر وما دون العشر فهو الماء  
يجوز الوضوء منه ولا يجوز الفسل فيه كالماء في الاناء الحوض المدور قبل قدر  
حواليه ستة وثلاثون ذراعا والتحريك المعتبر في الحوض تحريك المغسل عند  
وعند تحريك المغسل التوضؤ في ثقب الحوض المجد يجوز اذا كان الماء نجاسا  
في الجهد والماء في الحوض كالماء في الطشت لا يجوز التوضؤ فيه الا عند الضرورة  
وجل توضع في الحوض فوضع غسل فيه رفع الماء من ذلك الموضع قبل التحريك  
لا يجوز عند الذي لا التحريك شرط عنده وعند محمد ليس بشرط وجل اغسل  
في حوض يجوز لآخر ان يغسل في هذا الموضع اذا لم يكن عليه نجاسة حقيقة حوض  
صغير تحس ماؤه فيدخل الماء من جانب ويخرج من جانب قال الفقهاء ابو حنيفة بطبر  
لان بمنزلة الماء الجاري ويعتبر الخروج منه كالدخول وقيل لا يطهر حتى يخرج  
منه كمن لم يمتل ما كان فيه حوضين صغيرين يخرج الماء من احدهما ويدخل  
في الاخر فتوضا رجل في خلاه جاز لانه ماء جار وكذا في الحوض الصغير يدخل الماء  
فيه يجوز التوضؤ فيه لا يستقر الماء ويدور ولا يطهر مستعد الذي دخل  
الابوي انه لو شق منه خرج منه الماء يجوز التوضؤ في الذي يخرج حوضا ولا عشر  
في عشر واسفله وانه ان كان ممثليا يجوز التوضؤ ولا اعتسال فيه وان نقص  
يجوز منه ولا يجوز فيه واذا وقعت في الحوض نجاسة غير مريية كالبول جاز الوضوء  
من ذلك الموضع على قول شايخ البلخ وعلى قول شايخ عراق لا يجوز في المريية  
سواء حوض كبير من جنس الحوض التوضؤ فيه اذا لم يعلم وقوع النجاسة لان التغير قد  
يكون من طول المكث حوض كبير وقعت فيه نجاسة ثم نقص ماؤه وبقي اقل من عشرين

الماء الراكي  
سنة

عشر

عشر فالماء طاهر وان وقع في الماء القليل نجاسة لم ينسأ ذلك الماء فصار عشرين  
في عشر فالماء نجس فالمعتبر وقت وقوع النجاسة ولا فرق بين ان يرد الماء على  
النجاسة والنجاسة على الماء القدير العظيم اذا يسر في الصيف فرائت الدواب  
فيهم دخل الماء وامتلأ ينظر ان كان النجاسة في موضع دخول الماء فهو نجس وان كان  
موضع دخول الماء طاهرا فدخل الماء واجتمع في موضع فصار عشرين في عشر  
تعدى الى موضع النجاسة فالماء طاهر وكذلك اذا بقي في الحوض ماء قليل وقعت  
النجاسة ثم دخل الماء وامتلأ فالحكم فيه ذكرنا ولو كان عرض الماء ذراعين  
وهو طويل وطوله مع العرض صار عشرين في عشر فهو بمنزلة الحوض الكبير وهو قول  
ابو القاسم الصقار وقال عامة العلماء لا يجوز التوضؤ فيه حتى لو بال انسان  
ثم فيه ينحس في جري الماء ودخل في الحوض والنين اذا كان يرى على وجه الماء  
فالماء نجس مسلم عدل اخبر نجاسة الماء لا يجوز التوضؤ به بل ييمد عند وجود  
الماء وقول الفاسق لا يعتبر فيه الا بعد التثبيت اي يريق الماء ثم ييمد وكذلك  
مستقر الحال وقيل فيه روايتان وقول الكاف لا يعتبر فيه الا اذا غلب على ظنه انه  
صادق قالوا لا يريق الماء ثم ييمد وقول الصبي فيه كقول الفاسق وقيل كقول  
الكافر واذا اخبر احد نجاسة الماء واثنان يطهرا به او على عكس ذلك كقول  
ولو استويا فلا يحكم بقولهما ولكن يحكم بالاصل وهو طهارة الماء الا ان يكون  
احد الفريقين خراجا يحكم بقوله خراج نجاسة الماء والعبد ابطهارة فلا بأس  
بالوضوء الا ان طائفة القليل يمتنع اكثر والسؤال من حال الماء ليس بشرط اعتسا  
بالاصل وهو الطهارة لقول علي صاحب الحوض لا ينجس ما سده قبل هو شرط  
العلم **فصل في سائل البئر** قال مالك البئر بمنزلة النهر الجاري لا يفسد ماؤه  
بوقوع النجاسة فيه ما لم يتغير احد اوصافه وعن يفي لوصلي الناس يوم الجمعة  
ثم اخبر بوجود الفارة في بئر الحمام وقد اغتسل الناس فيه بعد اكلوا وتفرقوا  
ناخذ بقول اخواننا من اهل المدينة وقال الشافعي اذا بلغ ما واما قلتن لا يفسد

العدو العظيم او  
في الصلابة

مسلم عدل  
الماء

عشر  
سنة



بوقوع النجاسة وعندنا البئر بمنزلة الخوض الصغيرة تنجس بوقوع النجاسة فيها  
 بئر نجس ما وافق ما عاده بعد ذلك الصحيح انه ظاهر ويكون بمنزلة النزع  
 حتى لو صلى في قعرها حاله الجفاف يجوز وان عاد الماء صار نجسا عند البعض و  
 كذلك بئر وجب نزع عشرين دلو او نزع عشرة دلاء فلم يبق الماء ثم عاد لا ينجس  
 من شئ وينبغي ان يكون بين بئر البوطة وبين بئر الماء قدر خمسة اذرع قيل  
 هذا غير لازم واما المعتبر عدم وصول النجاسة اليه وذلك يختلف بصلابة  
 الارض ورخاوتها بئر البوطة يريد ان يجعل بئر ماء فان حفرة مقدار ما وصلت  
 اليه النجاسة ماتت بها وحواليها يطهر الا دمي اذا وقع في البئر ثم خرج خيال النجس  
 الماء اذا لم يكن على اعضائه نجاسة وكذلك كل حيوان مما يؤكل لحمه اذا وقع فيها  
 ثم خرج خيال الا ان من الحيوان ينجس عشرون دلو لا طينان القليل للظهير  
 وكذلك الحمار والبغل اذا وقع فيها ولم يصل فمدا الى الماء اما اذا وصل في نزع  
 ماء البئر كلها ما لا يجاوز اذرعها ثم خرجت خيال يتوضأ مستحسنا و  
 كذلك سواكس البيوت اذا وقع فيها ثم خرجت خيال وعن حفرة بئر عشرين دلا  
 انتفاخ الفارة فيها بمنزلة الشاة وكذا وقوع قطعة لحم الميتة اما الكلب اذا  
 وقع فيها سواء اصاب فمها ولم يصب ثم خرج خيال يتنجس البئر وكذلك الخنزير  
 وكذا الخبث عند الحنفية وكذا الخابض التي انقطع حوضها اما الخابض التي لم  
 ينقطع اذا وقعت فيها وليس على اعضائها نجاسة فهي كالرجال لا يتنجس بوقوعها  
 فيها لانه لا يحصل الطهارة لها به فلا يصلي الماء مستعملا جنبه خل في البئر  
 لطلب الدلو فان غشي فالجمل بحاله والماء بحاله عندنا في بئر كلاهما طاهران و  
 عند الحنفية كلاهما نجسان اما الماء لاسقاط الفرض عن العضو باول الملوقة اما  
 في نجاسة المرء عند وجهان في وجه لبقاء النجاسة في بقية الاعضاء وفي وجه  
 الماء المستعمل وعن محمد ان الرجل طاهر وهذه الرواية اوفق للناس وعن ابن  
 جني دخل بين ارجله في البئر لا يفسد ما ولا الحاجة الى طلب الدلو ولو دخل

به في الاناء لا يفسد استحسنا ولو ادخل رجل فيه يفسد لعدم الحاجة لغيره  
 والغرم اذا وقع فيها لا يفسد ما لم ينجس وحده ما استكره الناطق وقيل لا يفسد  
 كل دلو عن بئر او بئر بين وقيل اذا غطي ربع وجه الماء ويستوى فيه الرطب الباس  
 والصحيح والمنكسر في العصر والمقارة واختفاء البئر بمنزلة بوله خرم ما يؤكل  
 لحمه من الطيور الصغيرة كالصغار والعصافير والحمام طاهر لا يفسد الماء ولا الثوب  
 وكذا كل خمر لا تنفخ فيه وخرم ما لا يؤكل لحمه من الطيور والكبار كالباري والجداة  
 يفسد ماء البئر اذا وقعت فيها عندنا في بئر ولا يفسد الثوب وفي الاناء قولان  
 وخرم الدجاجة يفسد الماء وكذا خمر البط والاوز في رواية والاوز كلجدي  
 في رواية في النزع تلك فارات بمنزلة الحرو وفيه عشرون دلو وفي رواية الحسن  
 على تحفة في المدة والقارة الصغيرة عشرة دلاء على هذه الرواية جعل النزع  
 على خمس مرات واربع فارات بمنزلة الدجاجة فيها اربعون دلو واذا حكم  
 بطهارة البئر حكم بطهارة الدلو والرشاء تبعها كغسل اليد النجس اذا حكم  
 بطهارة اليد حكم بطهارة العروة وكجب الخمر اذا صار خللا ونزع ما فيها من الماء  
 طهارة لها باجماع السلف **مسألة البئر** مبنية على اتباع الآثار ودون القياس  
 جعل البئر دلو ما طاهر وان كان الصبيا والنسوان يضعون ايديهم لمكان الضرر  
 وما نزع من الماء النجس لا يطهر به المسجد احتياطا ولا يترفع فيه نزع طين البئر  
 النجس لا يجب اذا وجب نزع ماء البئر لا يجب تواليها متابعا كما في غسل الثوب نجس  
 رجل توضأ فوقع الماء المستعمل في البئر يفسد عند الحنفية واما الاستنجاء  
 اذا وقع فيها يتنجس بالاتفاق **فصل في الحمام** ودخول الحمام مشروع  
 للرجال والنساء عندنا خلافا لما قاله لبعض الناس لما روي ان النبي عم دخل  
 للحمام وتوضأ فيه واما ما يباح اذا لم يكن فيه مكشوف العورة وكشف العورة من غير  
 ضرورة حرام جدا ودخول الحمام بالقدرة ليس من المروق ولا بأس بذلك فيتم  
 الحمام وغمره الا ما بين السرة الى العانة ويكره قراءة القرآن فيه يصور فيه ولا يكره



التسبب فيها الصلوة فيما اذا وجد موضع طاهر وليس تائيل فلا بأس به  
 وكان واحد من الناس قد فعله هكذا وتجوز السلام فيه اذا كان منفردا وتنجي  
 للداخل فيه ان يركب متعارفا ويصيب متعارفا من غير اسراف ولو عرف من خواص  
 الحمام وبين نجاسته وكان الماء يجري من الابواب والناس يغيرون غروا سدا  
 لا يتنجس الماء هو الصحيح فهو بمنزلة الجاري جنب دخل الحمام ولم يجد فيه قصعة  
 يغترف باصابع يده اليسرى فيصيب على يده اليمنى ثم يغترف باصابع يده اليمنى  
 فيصيب على يده اليسرى ثم يغترف بكفه وكفه بمنزلة المغترف بالمحدث والجنب والماء  
 فيه سواء واذا لم يكن في يده نجاسة اذا دخل في الماء لا يفسد الماء استحسانا  
 جنب اصاب الماء على الارض يطهر وهو الاذا روي عن علي بن ابي طالب  
 دخل الحمام واغتسل وخرج من غير غسل لا يجب غسل رجله لم يعلم انه وضع رجله على  
 موضع نجس ولا يعلم ان فيه نجسا لان فيه ضرورة بلوى وكذا الحكم في الواح  
 الشريعة حوض الحمام اذا تنجس فدخل الماء فيه لا يطهر ما يخرج منه مقدار  
 ما كان فيه ثلث حرات وهو الا حوطا وقيل يطهر اذا خرج منه مقدار ما كان فيه ثلث حرات  
**فصل في الاجور الوضوء ولا اعتسأ به كل ماء اعترضه الشجر والتمر لا يجوز الوضوء**  
 به كماء البطيخ والقنا والبقاح وغيرها والماء الذي يقطر من الكرم يسأل الاجور  
 الوضوء به وقال ابو ثوبان يجوز الوضوء به لانه ليس بمعتصر ولو طرح الملح في الماء و  
 غلب عليه اجوز به الوضوء والماء الجلي والماء في سقاء والماء الذي يجري في حوض  
 سبخة يجوز الوضوء به لان السبخة من اجزاء الارض كالتراب والتماء المختلطة  
 بالماء ولو وقع الثلج في الماء فصار ثلجا لا يجوز الوضوء به وان انجمد الماء  
 ان كان الجمد رقيقا على وجه الماء بحيث يكسر تحريك الماء يجوز والا فلا اعند  
 الضرورة كما مر وان كان الجمد قطعاً قطعاً على وجه الماء بحيث لا يتحرك تحريك  
 الماء لا يجوز الوضوء به وكذا الماء في الاجمة ولا يجوز الوضوء به الا شربة كالمخل  
 وماء الوجه والبند المختلف فيه وهو يبيد التمر اذا كان حلو اجل شربة يجوز الوضوء به

المشعر بالفضة من خشب اللوز  
 على الماء في أطراف الحمام

البند كالماء طهره في حوض  
 حقد وفيه لا يقبل ان  
 اي ذات من آخر

لا يجوز الوضوء به  
 ان يكون في حوض  
 فيها ما يفسد  
 من غير ان يفسد

اجتمعت في حوض  
 اجتمعت في حوض  
 يورث في حوض

عند تحسفه لورود الحديث فيه وروى عنه انه رجع عن هذا والماء الذي  
 يختلط به البزاق والمخاط يجوز الوضوء به **فصل في الاسار** سور كل شيء يعتبر  
 بلعابه واللغاب يتولد من اللحم كاللبن وكذا العرق وسور الادنى وبأبواب  
 الحمام ويستوى فيه الجنب والحائض والكافر ولو شرب الخمر ثم شرب الماء من  
 فوره يتنجس الماء وسور الخنزير نجس العين وسور الكلب نجس وبفسل الاناء  
 من ولوغه ثلثا عندنا وعند الشافعي سبعا بالحديث فهو نجس العين ايضا  
 عنه وكذا سور الفيل لانه ذناب وسور سباع البهايم نجس وعند السكا  
 طاهر الاسور الكلب والخنزير وسور الهرم مكره عندنا تحسفه ومحمد وكذا  
 سور الدجاجة الخلات وسباع الطير ولا تاكلت الهرم فارة ثم شربت من فورها  
 يتنجس الماء وعمره سور الفارة مكره ولا ارى سواها وسور الخنازير  
 مشكوك فيها قس الشك في طهارته وسال في طهارته وهو الاصح وعرق  
 الحمام طاهر وكذا البند ولكن لا يؤكل وسور الفرس طاهر وكذا البند ويؤكل وسور  
 الطاهر بمنزلة ماء المطلق في حق الوضوء وبالمكره يجوز مع الكراهية وفي الشكوك  
 يجمع بين الوضوء والتمتع وايها قدم جاز عندنا خلافا لغيره **فصل في ما لا يفسد**  
**الاناء وما يفسد بوقوع شيء او بهوته فيه** جنب اغتسل فان تضع من غسلته في الاناء  
 لم يفسد لقول ابي عباس ومن سلك نثر الماء فهو عفو وعن الحسن ان لا يفسد  
 الاستناع عنه يكون عفو وان سال فيه يفسد الماء لا سكان الاستناع عنه  
 والفاصل بينهما ان كان يتبين موضع القطرات في الاناء يكون كثيرا وان  
 وقع فيه خمر او عذرة او بول يفسد لغدر الاستعمال لان الماء شيء لطيف  
 والنجاسة اذا وقعت فيه يفرق ويتبع في الكل جنب ادخل به في الاناء قبل  
 ان يفسد لها وليس عليه قذر لا يفسد الماء استحسانا ولو اخذ الماء من الجنب  
 بالكوز ثم وجد في الكوز فارة لا يتنجس الجنب ويجوز الوضوء من جيب يؤخذ منه  
 بكوز اعتبار ابا الاصل ولو ادخل الصبي يده في الجنب وليس على يده قذر فاحب



ان يتوضأ بغيره لانه لا يتجلى من نجاسة موت البس له نفس سائلة في الماء  
 لا يفسد عند اخلاطه كالبق والذباب والرتاير والعقار ونحوها  
 لان الفسد هو الدم المسفوح وتوابعه في الماء لا يفسد ايضا عندنا  
 خلافا له كالصفدع والسرطان ونحوها وتوابعه لا يفسد بالانفاق لانه  
 مات في معدته ومكانه فلا يحكم بنجاسة الماء كيصنع حال التهادا وكذا الخلل  
 وسوس الثمار اذا مات في موضعه ولانه لا دم له اذا الدوى لا يدوم في الماء وفي  
 غير الماء مثل العصور والديس اذا مات في اختلاف فيه والصفدع البري والجر  
 سواء في ظاهر الرواية والتبعث في الماء ما يكون توالده ومثواه فيه الصوة  
 اذا ماتت دما ثم وقعت في الماء واثبت في قبيل يفسد البيضة اذا وقعت من  
 الدجاجة لا يفسد وكذا السحنة بقر او بقران اذا وقعت في الحلب تروى العوة  
 ويشرب اللبن اذا لم يفتت فيه لكان الضرورة فارة خرج من الحب حيا كره  
 الشرب والوضوء من ثائه جلد لا دوى ولم اذا وقع في الماء مقدار الظفر حين  
 وان كان قليلا مثل ما ينشأ من شقاق الرجل لا يفسد وكذا عظيمة اذا غسل ثم  
 وقع في الماء وكذا ظفوه وشعر الميت اذا غسل ثم وقع في الماء لا يفسد الا اذا  
 كان كافرا والكافر لا يطهر بالفضل رأس شاه ساطع بالدم فاحرقه ولم يغسل  
 ولا يفسد الرق **فصل في الجلود** جلد لا دوى لا يجوز استعماله الكرامة وجلد  
 الخنزير لا يجوز استعماله نجاسته وجلد الكلب يطهر بالدباغ خلافا للثايب وجلد  
 لا يوكل لحم من الحيوانات مثل البغل والحمار يطهر بالدباغ عندنا خلافا للذوات  
 وجلد الميتة يطهر بالدباغ عندنا خلافا للمالك ثم ما يمنع من البنين والفتا  
 فهو دباغ خلافا للثايب في الشمس والترتيب ثم اصابه ماء هل يعود نجاسته  
 روايتان عن تحسنة كل حيوان يطهر جلد بالدباغ يطهر لحمه بالزكوة كالغلب وغيره  
 المثانة تطهر بالدباغ وكذا الكرش وقيل هو حله لا يطهر بالدباغ نأجة المسك  
 اذا ميتت يطهر اذا كان بحال لو اصابها ماء لا يفسد والمسك جلد لا يوكل شعر

الجنة

الميتة وعظمها وفقرها وظفرها ومناعها وصوفها وبرها وريشها طاهر  
 خلافا للثايب وعندنا لك العظم نجس والشعر طاهر وفي عظمه اختلاف  
 بين اصحابنا وشعره لا دوى طاهر خلافا للثايب حتى لو وصلت امرأة شعره في شعر  
 وصلت جازت صلواتها عندنا خلافا له **فصل في النجاسة التي تصيب الثوب**  
**والبدن** النجاسة الغليظة اذا زادت على قدر الدرهم في ثوب المصلي او بدنه يمنع  
 جواز الصلوة وقدر الدرهم يادونه لا يمنع عندنا للضرورة لكن كره الصلوة  
 معها اذا كان الملبس قادرا على غسلها وتختلف في قدر الدرهم والصحيح  
 ان كان له جرم كالروث والعدرة فيعتبر فيه وزن المنقال وفي الرق كالنوب  
 والخرير يعتبر فيه المساحة وهو قدر عرض الكف هو الصحيح والنجاسة الخفيفة لا يمنع  
 ما لم ينقض وهو مقدار ربع كل الثوب وقيل مقدار ربع الموضع الذي اصابه  
 ان كان ذنبا فربع الدبل وان كان ذراعا فربعها وقال ابو ثور هو شبر في شبر  
 وعن تحسنة يفوض الى رأي المستلي به روث الحمار وخشاء البقر نجس نجاسة  
 غليظة بالاجماع وبول الفرس نجس نجاسة خفيفة عندنا تحسنة والى ابو عبد الله  
 هو طاهر خرو الدجاجة نجس نجاسة غليظة وخرو الطيور الكبار لا يوكل نجاسة خفيفة  
 بول النضج فاصاب مثل ريس الارف ذلك ليس بشي لانه لا يمكن الاخراج عنه ولا  
 في بول الحرة والفارة قيل هو نجس نجاسة غليظة وهو الطاهر وقيل هو خفيف  
 وقيل لا يمنع لكان الضرورة ذكره في الجامع العتاي ودم البق والبراغيث و  
 البعض عضو وعندنا الشا نجس لانه لا يمنع جواز الصلوة لكان الضرورة و  
 الاختلاف في من يطهر ثوب انسان وفيه دم البراغيث ويصلى معه يجوز عندنا  
 خلافا له ودم السمكة اذا اصاب ثوبها قيل ان كان يقيد الغسل يجب  
 بالانكر الى ان يصل وقيل لا يجب لان الرخصة مقدمة بالوقت وقيل يجب غسل  
 في كل وقت صلوة كوضوء وان كان لها ثوبان احدهما طاهر يصل بآيتهما غافلا اذا  
 احتمل الدم اصاب الطاهر وقت انصليب والدم الذي بقي في عروق المذكاة

بول الفرس

خرو الدجاجة  
والطيور

دم البق  
والبراغيث

دم السمكة  
اذا اصاب ثوبها

الدم الذي بقي في عروق المذكاة



طاهر وقيل اذا غشى بفسد الثوب ولا يفسد المرق والدم المسفوح الذي  
 بقي في المذبح نجس بفسد المرق والكبد والطحال طاهر ومرة كل شئ يغتسل به  
 والدم اذا خرج من القرح قليلا الذي غير سائل فذلك ليس بآنج وان كان كثيرا  
 وقيل لو كان نجال لوتركه لسال بمنع دم الشهيد بفسد الثوب كدم صاحب  
 العذر الكلب اذا اخذ عضوا انسان او ثوبه قيل ان كان حاله الغضب لا يفسد  
 وان كان حاله المزاج يفسد الهرة اذا لمحت عضوا انسان نجس بفسد الكلب  
 اذا مشى على الشئ او الطين ان كان به مثل قد يتنجس موضع القدم ولا فساد  
 الثوب النجس اذا غسل ثلاثا وعصر مرة يطهر عند ابى حنيفة اذا اصاب عليه وهو  
 شوط عند او غسله في الماء الجاري وقيل لا بد من العصر في كل مرة وشوط  
 العصر ان يبالغ فيه حتى لو عصره لا يسيل الماء ويعبر في كل شخص قوته وطافته  
 واما الماء الذي يتقاطر بعد بلوغ في المرة الثالثة طاهر الحمار اذا بال في الماء  
 الجاري فاصاب ريش الثوب لا يفسد ما لم يتقن انه ينزل وكذا الورق نجس  
 في الماء فانقع منه فاصاب الثوب وان كان الماء وكذا يفسد رجل استنجى  
 بالاجار ثم قد في موضع ندى فابتل مقعد ثم اصاب ثوبه فابتل ثوبه نجس  
 الكلب اذا خرج من الماء ونفض فاصاب الثوب يفسد وقيل ان كان ماء المطر لا  
 يفسد رجل صلى ومعه جرو الكلب لا يجوز صلوة ولو كان معه هرة ارجح تجوز  
 ونكره وكذا لو كان معه بيضة مدرة قد حال تحتها ما او كان فيه فرج ميت  
 وان كان في كفة فرج حتى يجوز صلوة ولو صلى وعليه ود القز يجوز صلوة  
 صبي وعليه نجاسة اذا جلس في حجر المصلي لا يمنع صلوة وكذا الحمامة النجسة تنقض  
 انسان اصابه نجاسة ففي ذلك الموضع نجس ثم يغسل موضع ما يقع عليه النجاسة  
 رجل وجد في ثوبه نجاسة اكثر من قدر الدرهم وقد صلى فيه بحكمه بالنجاسة في الحال  
 لا في الماضي لان في الآخر شك وقيل هذا على الاختلاف في مسئلة السيل اذا و  
 جد فيها فارة فان كان طرا بعيدا صلوة يوم وليلة وان كان باليا بعيدا صلوة

ثلثة ايام ولياليها وقيل ان كان قد اقام الثوب لا يعيده لانه مرأى عليه ولو اقام في  
 صلوة يمنع جوازا ولو اقام في صلوة اقل من قدر الدرهم فان كان في الوقت  
 فلا فضل ان يغسله ويستقبل الصلوة ولو اقام في ثوب امامه في صلوة اقل من  
 قدر الدرهم وهو يرى الجواز معه وامامه لا يرى الجواز لا بعيدا صلوة لان في غير  
 ان صلوة الامام جائزة وفي عكسه بعيدا لان في زعمنا صلوة الامام باطللة ولو  
 اقام في ثوب غيره اكثر من قدر الدرهم نجس ولا يسع تركه اذا وقع في قلبه انه يغسلها  
 وان وقع في قلبه انه لا يغسلها فهو في سعة كما في الامر بالمعروف ولو كان الثوب كلب  
 نجسا ولم يجد ماء بزيله نجاسة صلى معها ولو بعد الصلوة ولو صلى عرايا  
 جاز ايضا عند محمد والاول افضل ولو كان معه طاهر يصل فيه النجاسة التي  
 على عضو فذهب اثره يطهر وكذا اذا مسح بريقه لان ازالة النجاسة بغير الماء  
 جائزة وكذا الصبغ اذا فاء على ثدي امه ثم مسح الثدي وكذا اذا شرب الخمر ثم  
 براقه في فيه وكذا اذا مسح موضع النجاسة بخمرة مياولة يطهر ولو فاء ماؤه  
 ثم نوصاه ولم يغسل فجاز عند الحنفية والى ابو بطانة الثوب او حشوه  
 وصل على ظاهره يجوز عند محمد اذا كان غير مضرب وان كان مضربا لا يجوز وقيل  
 الاختلاف في الاصل اذا اختص بالحناء النجس ثم غسل ثلاث مرات يطهر ويقال  
 الاثر لا يضر به وكذا الصبغ والدهن النجس صبغ اصابته نجاسة يصنع الثوب  
 ثم يغسل فيطهر كما لو اصاب الثوب المصبوغ نجاسة يطهر بفسد بقطيابة  
 ما تحتها واجرى الماء في الوضوء على الجلد الظاهرة يجوز لان الوضوء الظاهر  
 كجلد الحشفة والجميد وكل لا يمكن عصره كالخضير والبنوارى اذا اصابته  
 نجاسة يغسل ثلاثا ويخفف في كل مرة يطهر عند ابى حنيفة خلافا لمحمد ان كانت  
 النجاسة باسنة عينية لا بد من ذلك والعصر حتى يزول عنها وان كانت رطبة  
 غير رطبة تجرى الماء عليها حتى يغلب على ظننا انه قد طهر واجراء عليه مقام  
 العصر وكذا البسا النجس اذا جرى الماء عليه يوما وليلة يطهر وكذا الخد



والأجر الجدي يطهر بالثلث وكذا جب الخمر إذا لم يبق رايحة الخمر وإن بقيت لا يطهر  
إلا بالخل وإن كان حديثا الشرب بها لا يطهر عند محمد أصلا وعند ما يطهر  
إذا غسل ثلاثا وبجفف في كل مرة ولابد إذا أدخل الماء ثلاثا أو بدخل في  
النار ويطهر كما في رأس شاه مسلط بالدم فأحرق وإن كان لآناء عتيقا يطهر  
بالفصل ثلاثا بلا تجفيف في ظاهر الرواية إذا لم يبق رايحة ولا حوط التجفيف  
وحد أن يترك بعد الفصل حتى يسكن التقاطر ويصير عال حتى لو وضع يد عليه  
لا ينتلده والباري من الفصب يطهر بالفصل ثلاثا لأنه لا ينشف النجاسة  
إلى نفسه أو ضايتها نجاسة فصلى الماء عليها ثلاث مرات وذلك ثم ينشف  
بمخزة وأصابه كثير حتى لا يبقى لونه ولا رايحة ثم ينشفه يطهر إن كان في  
صلبة وإن كانت رخوة لا يطهر بصب الماء عليه حتى يجف كالنوب لا يطهر  
ويطهر بالعصير بعد الصب وإن ذهب أثره بالجفاف فلا غسل يطهر أيضا خاف  
لنزفه أو شق حتى تجوز الصلوة عليها ثم إذا أصابه ماء هل يعود نجسا <sup>المستأخر</sup> مختلف  
فيه والأصح أنه لا يعود نجسا بخلاف المني بعد الفرك إذا أصابه ماء يعود نجسا  
وقبل المنيوف على كسبه وإن كانت النجاسة تحت قدمي الصلي أكثر من قدر <sup>الدينار</sup>  
يمنع جواز الصلوة ولو كانت في موضع الركبتين والبدن لا يمنع الجواز خلا  
للساقي وإن كانت الأرض نجسة فخلع ثغلبه فقام عليه وصلى جاز وإن كانت  
الأرض نجسة نذية أو بلبان أو بلانزق بوجهه طين يصلي عليها وإن كانت تلزق  
إن وجد موضعا آخر يصلي فيه ولا يصلي إلا بإيماء فيه إن كان سافرا <sup>النجس</sup>  
إذا جعل في الطين إن كان يرى عينه لا يجوز الصلوة عليها وإن لم يرتجوز إذا  
يسل لأنه مغلوب وإن بل عاد نجسا خشبة أصابتها نجاسة ثم أصابها مطر أو  
عيناها يطهر كارض نجسة إذا أصابتها مطر يطهر ولو قلب الخشبة فصل على جانب  
آخر جاز ولو قلب اللبد النجس فصل على جانب آخر لم يجز عند أبي يوسف والكلاء  
يطهر بالجفاف وكذا الشجر والأجر المفروش وإن كانت موضع ثقله يصلي

على جانب آخر ولو كان بعض طرف البساجس اجازت الصلوة في الطرف الاخر  
يتحرك الطرف النجس تحريكه لا لانه بمنزلة الارض وقيل ان كان يتحرك تحريكه  
لا يجوز سديل او ماوة احد طرفيه نجس وهو على الارض وطرفه الاخر على الصلوة  
ان كان طرف النجس يتحرك تحريك لا يجوز صلوته لأنه يطهر بالذلك من النجاسة  
المستحسنة كالروث والعدرة اذا جفت عليه الحدث وهذا استحسان عند  
محمد لا يطهر وهو القياس وجعل الاستحسان ما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم خلع نعليه في  
صلوته فخلع الناس نعالهم فلما فرغ من صلوته فقال الى اريكم خالعي نعالكم في الصلوة  
فقالوا نعم يا رسول الله فخلعنا فقال اني جبريل فاني في ان فيه اذا فاذا جاء  
احدكم المسجد فليقلب نعليه فاذا كان فيه قد نزل فليمسح به بالارض فان الارض  
لها طهور والذي نجس عندنا يطهر بالفرك وبالدلك اذا لمس على الخلق والتوب  
وان كان رطبا لا يطهر الا بالفسل وعن ابي هريرة انك بالارض حتى لا يبقى اثرها  
فيه يطهر ايضا العموم الباي والاطلاق الحديث وان اصابته نجاسة لا جرم لها  
كالخمر والبول لا يطهر الا بالفسل وعن ابي هريرة انك بالارض حتى لا يبقى اثرها  
ثم يمسح يطهر والتوب لا يطهر الا بالفسل والذي يطهر بالفرك فيه وان كان  
التوب خا طاقين فالاعلى يطهر بالفرك لانه عليه جرم والاسفل لا يطهر بالفرك  
كالذي وفي البدن يطهر بالفرك في ظاهر الرواية وعن حمزة البدن لا يطهر  
بالفرك وعند الساماني الرجل طاهر وفي مخر المرأة له قولان وعندنا سواء في  
ظاهر الرواية وقيل مخر المرأة لا يطهر بالفرك لرقته كالبول والمذي لا يطهر  
بالفرك واذا ابتل اسفل خفباء الاستنجاء في الوارجونا سعة الامر فيه هذا اذا  
لم يكن في الخف حرق لانه اذا نجس ببوله يطهر بالمرات الاخيرة كوضع الاستنجاء  
واللفافة وطاقة الخف لا يطهر الا بالفسل والدهن النجس اذا اصاب الثوب اقل  
من قدر الدرهم فدانيسط فصار اكثر من قدر الدرهم لا يمنع جواز الصلوة  
عند البعض فالمعتبر وقت الاصابة ولو نفذ الى البطانة الثوب فصار اكثر من قدر الدرهم

واقى البتل من غسل  
بماء الاستنجاء



يمنع رجل استخفاف في ثوبه فأى فيه دما ان كان سائلا يتجسس ثوبه ولا فلا رجل  
 مشى على الارض الخفس ورجله بلولة لا يتجسس رجله وفي عكسه تجسس فارة ما  
 في دهن تجدد يرى حوله وينتفع بالباقي للاكل وغيره وان كان ذائبا لا ينتفع  
 به الا بالاستصباح ولو دبح الجمل به يطهر بالفسل بعد لا عينه ذاك الفسل  
 ويبقى اثره وعن ابى يونس الدهر التجسس بصب الماء عليه ثلاث مرات فغلى الدهن  
 فيأخذ ويريق الماء يطهر بالمرق الثلثة الكلب اذا اكل بعض عقود الفسل  
 ما اصاب فم تلك فبؤكل رجل عصر العنقاوى رجله فيه لا يتجسس بالعصر المظهر  
 اثر الدم الروث والعذرة اذا احترق فصار ريدا يطهر عند محمد حتى لو وقع  
 من الرود شي في البر لا يتجسس عند خلاف ابى يونس للفرأصب على الفسل  
 نكنا ويحفظ في كل مرة فيؤكل ولو طخت في الخمر لا يطهر احدا ولو وقع الخمر في  
 القدر فلا خير في المرق اما اللحم اذا كان في حال الفلبان فلا خير فيه ايضا ولو  
 اتخذ براما من خر وخر وسكر حتى صار مرقا لم ياكله الشعير اذا وجد في  
 بر الابل والغنم بفسل نكنا فيؤكل واذا وجد في اخفاء البقر والروث لا يؤكل  
 بر الفارة اذا وجد في الخبز والديق ان كان صلبا ترمى البقرة ويؤكل وان كان  
 متفتتا لم يتغير طعمه يؤكل ايضا **فصل في الوضوء** الوضوء من الوضوء وهي  
 النظافة والاصل فيه قوله بياها الدين اموا اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا  
 وجوهكم الآية وادنى ما يكفي للوضوء من الماء مده للفصل صاع والواجب فيه  
 قدر الكفاية اسالة الماء على اعضاء الوضوء شرط فيه وهو معنى الفسل والفرغ  
 فيه المرة الاولى اذا كانت سابقة والتشيت فيه سنة اكالا للفرض والضمضة  
 والاستنشاق فيه سنة وكذا السواك والتسمية في ابتدائه وكذا غسل الايدي  
 والحيمة سنة والنية والترتيب فيه مستحب عندنا وعند الكافرض والاولا  
 مستحبة وعند ذلك واجب والبداية بالميا من فضيلة وحد الوجه من فضا  
 الى اسفل الذقن ومن شحمة الاذن اليه ولا يجب ابصال الماء الى منابت الخيما الا

بر الفارة اذا وجد  
 في الخبز

ان يكون الشعر قليلا بيد والمنايات وفوض مسح الرأس مقدار الناصية وهو ربع  
 الرأس عندنا وعند الساسا الفرض فيه ما يطلق اسم المسح عليه وعند الك مسح  
 كل الرأس فوض وهو الاصابة ومسح ربع المحيطة فوض عند الحنفية اعتبارا بمسح  
 الرأس وعن ابى يونس في رواية مسح كلها فوض اعتبارا بمسح الخيرة وهو قول الشافعي  
 وفي رواية سقط المسح عنها لان الفرض فيه كان غسلا وبالاينات سقطا في مسح  
 الفسل والمسح في عضو واحد والياض الذي بين العذار والاذن يجب غسله  
 عند الحنفية ومحمد وعند ابى يونس لا يجب وابصال الماء الى منابت الشان والحاجير  
 سنة ولا يجب ابصال الماء الى داخل العين لانه شحم يضره الماء الحار والبارد و  
 لهذا لو اكتمل كل غسل لا يجب غسله وقيل لا يفتح العين كل الفتح ولا يضره كل الغنم  
 حتى يصل الماء اشفاهه واذا غسل وجهه يضع الماء على جبهته حتى يندثر الماء  
 اسفل الذقن ولا يضرب الماء ضربا شديدا رجل شئت بدن وعجز عن الوضوء  
 والتيمم بمسح وجهه على الحائط وذراعيه على الارض ويصلي وكذا الميض اذا **فصل في**  
 على الوضوء فان كان له امرأة او امته فوضوه ومسح فرجه ادخل الاصابع في صمغ  
 الاذن مروى عن ابى يونس في الوضوء ومسح الرقبة قبل هو ادب بيا جديك القاتل اذا  
 كان ضيقا لا يدخل الماء لا بد من نزع او تحريكه في الوضوء والغسل وفي التيمم بد  
 من نزع وان كان واسعا يدخل الماء فلا حاجة الى التحريك ولو مسح رأسه ثم  
 حلق شعره لا يلزم إعادة المسح وكذا اذا قلتم اظفاره وكذا اذا قشر الجمل بعد  
 اندل الفرج رجل نوضاء وفي اظفاره عجيبين او طين يمنع جواز الوضوء والذقن  
 لا يمنع والفردى وغيره سواء وكذا الطعام الباقي من سنانة لا يمنع حاله المضمضة  
 ويسمي عند غسل كل عضو ويدعو بالدعاء الماثورة فيه وبذكر كل الشهادة  
 او يصلي على النبي وم يشرب بقية الوضوء قائما **فصل في الاستنجاء** الاستنجاء  
 سنة من كل خارج يخرج من السيلين غير الريح سواء كان مقادا او غير مقاد كالدخ  
 والقيح يخرج في الحجر والمدروا قام مقامه مسحة حتى ينفق ولا يعتبه فيه العد



عندنا وإنما المعتبر هو الانقاء والاستنجاء بالماء بعد ادب وقيل هو سنة  
في زماننا من غير كشف العورة لأن كشف العورة من غير ضرورة يوجب الفسق وهذا  
إذا لم يتجاوز النجاسة موضع الاستنجاء أما إذا جاوزته بغير المجاوزة أكثر من  
الدرهم ما وراء موضع الاستنجاء وقال محمد مع موضع الاستنجاء والأول  
هو المختار ويفسد يد قبل الاستنجاء وبعد وكذا التسمية وهو الأصح  
ينبغي أن يشي بعد قضاء الحاجة خطوات ثم يستعمل الماء إلى أن يقع في غائطه  
أنه قد ظهر ولا يفد بالمرات إلا إذا كان موسوسا فقد في حقه التذلل وقيل  
بالسبع ويستحب باصبع أو أصبعين أو ثلثه من يده اليسرى يطون الأصابع  
لا يرونها والمرأة كالرجل فيما لا أنها تقعد متفرجة وتغسل ما ظهر منها بغير  
أصابعها ولا تدخل أصبعها في فرجها وقيل في الرجل كذلك هو المختار لأن حال  
الأصابع في الدبر يشبه الباسور والستحاضة لا تستحب بالسبب الذي أتت  
به ولكن تستحب بسبب آخر غير ذلك موضع الاستنجاء بحرقته ثم يقوم ويحفظ بين  
ثم يقوم والصائم لا يقوم قبل أن يمسح موضع الاستنجاء كيلا يفسد صومه وكذا  
لا يستنفس حال الاستنجاء ولو خرج من قبله شيء يستحب غسل قبله وحده و  
يكره استقبال القبلة بالفرج حال قضاء الحاجة والاستنجاء وكذا الاستدبار  
في روايته وإذا استنجى بالماء ثم فسا قبل أن يمسح موضع الاستنجاء فلا يصح أنه  
لا ينجس موضع الاستنجاء والأدب أن يعيد الغسل وكذا الحكم في السراويل البالية  
**فصل في الغسل** سبب وجوب الغسل الحيض والنفس أي انقطاعها وأزال  
المني على وجه الدق والشهوة من غير إيلاج بأعطى خرج بالمرس وبالنظر أو  
بالاحتلام يجب الغسل إذا كان من أهل وجوب الصلوة بخلاف الحيض والمجنون  
والكافر لا يجب الغسل عليهم بالانزال وكذا التقاء الغتاتين من غير انزال ويجب  
الغسل لانه سبب الانزال فإقيم السبب المسبب ويجب على الفاعل والمفعول به  
لكمال السببية وكذا الإيلاج في الدبر وإنما يؤثر على المفعول به احتياطا وفيها

لا يجب الغسل بالانزال وكذا في غير السيلين لتقصا السببية فيه وكذا إذا وطئ  
صغيرة لا تشنئ على قول محمد صبي جامع امرأة لا يغسل عليها ولكن يورث غلظا  
ولو انعكس انعكس الجواب أيضا رجل جامع امرأة فيمادون الفرج فانزل ثم دخل  
في فرجها لا يجب الغسل عليها إلا إذا حلت رجل إلى امرأة العذراء لا يغسل عليها  
ما لم تنزل لأن العذرة تمنع عن التقاء الغتاتين جنب اغتسل قبل أن يوطئها وغسل  
ولو خرج بعد ذلك منه شيء يعيد الغسل عند احتيفه ومحمد لأن المعتبر عندنا  
الانفصال عن محل الشهوة وعندنا لا يعيد لأن المعتبر عندنا ظهوره بالشهوة  
وأما المرأة لا تعيد لأنه محتمل أن يكون مني الرجل والمرأة في الاحتلام كالرجل لا  
أن يخرج مني بغير الفرج الداخل إلى الخارج لأنه ما من صدره ما يجرى إلى حمها  
ولهذا لو احتلمت أن وجدت بشهوة الأزال يجب الغسل وأن لم يخرج الماء بخلاف  
الرجل إذا انفصل عن محله ولم يظهر على رأسه الاطيل لا يجب الغسل وجب استيقظ  
وهو يتذكر الاحتلام ولم يربط ولا يغسل عليه وفي المرأة يجب احتياطاً وأن وجد  
على رأسه بلا أن يتقن أنه مني أو شك فعليه الغسل يتذكر الاحتلام أو لم يتذكر  
لأن التفكير في النوم كالفكر في اليقظة وأن يتقن أنه مني قال أبو ثور أن تذكر  
الاحتلام يجب الغسل والأفلا وينبغي للغتسل أن يدخل أصابعه في أذنه وسرته  
للبالغة وكذا المرأة تغسل فرجها الخارج في الغسل والأفلا إذا اغتسل ولم  
يصل الماء تحت الجلد ولا يصح أنه لا يجوز تلمصه ولا استنشاقه وغسل  
سائر البدن فرض فيه والشعر المسترسل من المرأة موضوع عنها في الغسل الحائض  
يختلف شعر الرجل والدلك في الغسل شرط عندنا لك وإذا لم يصب الماء بعض  
جسده فمحيه من البلدة حتى ينزل أجزاءه جنب تيمم فشره أجزاءه أو أصاب  
جميعه الكافر للجنب إذا سلم يجب الغسل وهو الأصح والكافر للماء إذا  
انقطع حيضها ثم أسلم لا يجب له لأن انقطاع الحيض بالاستددام والجنابة  
تستدام فكان لدوامه كالأبداء وقيل لا يغسل عليها بمجرد الاستدام وإنما



يجنب لا يكتب القرآن وان وضع الصحيفة او اللوح على الارض لا يضر به على ذلك وان كان لا يدون الآية لان كتابته بمنزلة القراءة ويستوى في قراءة الآية وما دونها هو الصحيح فكذلك في الكتابة ويكره للجنب قراءة انما تستعين بكما زوى عن محمد لا ضمانا من القرآن وكان الطحاوي لا يسلم هذه الرواية ويذهب في ولو عاود وجنب او نام قبل ان يتوضأ لم يكره لما روى انس رضي الله عن النبي صلى الله عليه وسلم كان يدور على نساء يغسلن واحدا والوجه

رجل اغتسل من كتابته وبين سنان طعام فلم يصل الماء تحته جاز لان ما بين الاسنان رطب والماء شئ لطيف يصل الى كل موضع غالبا او اجتمعت المرأة وتبقى العجين بين كفها واغتسلت من كتابته لم يكره لان العجين يابس فاما لا يصل تحته وتبقى الدرن بين كفها فاجاز لان الدرن تولد من نساك فلا يكلف ابطال الماء تحته ويستوى في المدي والقوى بالصحيح والوجه

نقل البلية عن عضو الى عضو

بجمل رادة الصلوة رجل احتلم في المسجد يتيمم للخروج وان كان لا يدون يقيم للمكث فيه ومن اغتسل المرأة على زوجها لانه مؤنة الجماع سواء كانت غنية او فقيرة غسل يوم الجمعة سنة اليوم عند البعض وسنة الصلوة عند البعض وهو الاصح حتى لا يجنب على المرأة ولو اغتسل بعد صلوة الجمعة لا يعتبر بالجماع لان الصلوة مختصة بالطهارة للوقت والعبدان بمنزلة الجمعة وكذا يوم عرفة ووقت الاحرام مسلم تزوج ذمية ليس له ان يجبر على الاغتسال لانها ليست مخاطبة وكذا في انقطاع حيضها نقل البلية من عضو الى عضو في الجنابة يجوز لان جميع البدن كشي واحد لدخوله تحت الخطاب وهو قول مع وان كنتم جنبا فاطهروا بخلاف نقل البلية من عضو الى عضو في الوضوء لا يجوز لان الله تعالى افرد كل عضو على حدة في الوضوء **فصل في الماء المستعمل في الاغتسال** الاعيان الطاهرة طاهرة وغسالة الاعيان النجسة نجسة وكذا الماء الاستنجاء الى الشاة وما بعد استعماله وقبل نجس الى طائفة القلب واغسالة الاعضاء الوضوء والغسل في خلاف والمحدث والطاهر والجنب والماء في النفساء فيسواء ولهذا يسمى الاستعمال فيه تطهيرا ولا فرق بين الاولى والثانية والثالثة في ظاهر الرواية وما وراء طاهر اذا لم ينو التقرب فيه وقبل ان اصاب من الاولى لا يطهر الا بالفسل الثلاث ومن الثانية يبرئين ومن الثالثة يبرئ هو الصحيح وكذا الحكم في اصابة غسالة الثوب نجس والماء المستعمل عند الحنفية والشافعية نجس بخلاف حنفية في الرواية المشهورة وعن حنفية في رواية نجس غسالة غليظة وعند محمد له هو طاهر غير ظهور وعليه الفتوى وعند مالك واحد قولي الشاهو طاهر وظهر وقال زفران كان المستعمل طاهرا فهو طاهر وان كان محدثا فهو طاهر غير ظهور والماء المستعمل في الوضوء هل يستعمل في الجنابة ام على قول من نقل بطهروا فيه بخلاف ثم متى اخذ حكم الاستعمال الصحيح انه اذا ازيل العضو حتى لو توضأ واحد وامسك آخر يدين تحت ذراعيه وتوضأ به لا يجوز وكذا لو

اغسل الماء من نجس ومسح بالأسد لا يجوز وقيل لا يستقر في موضع بعده من عن العضو لا يصير مستعملا حتى لو اصاب ثوبه مثلا شيا من الهواء لا يحكم به الاستعمال وحكم الاستعمال في بيتا جدا لا يبرئ عند الحنفية والشافعية والابان في الحديث او باقامة القرية وعند محمد لا يصير مستعملا الا باقامة القرية وعند السابغ على عكسها واذا غسل عضو او أعضاء الوضوء كالغسل والجنب وغيره لا يصير عند الحنفية ولو ادخل في الماء اصبع او اصبعين دون الكف يبرئ غسله لا يصير مستعملا الجب اذا شرب الماء هل ينوب عن المضمضة قيل ان كان فيه الا ينوب لا ينوب مضافا وان كان عاميا ينوب لانه يقبعا وكذا اذا اكل النجس جنب اذا اخذ الماء بيمينه ولم يرد به المضمضة وغسل ثوبه جاز وغسالة الميت فاسد فاذا اصاب ثوبا الفاسل ما لا يمكن الاحتراز عنه فهو عضو المتبدل الذي يبرئ بعد الفسل طاهر ولو غسل بين قبل الطعام او بعد يصير مستعملا ولو كان يده من العجين او من الطين او من الدرن لا يصير مستعملا وغسالة الصبي مستعمل لان بيته القرية منه مغبرة المرأة اذا غسلت الشعر الموصول به مستعمل لا يصير مستعملا **فصل فيما ينقص الوضوء** كل ما خرج من السبيلين فهو جحد معتادا كان او غير معتاد قليلا كان او كثيرا سال او لم يسال وعند زفران ناقص وعند الشافعي الخارج من غير السبيلين غير ناقص وعندنا هو اذا اذن الى موضع لم يحكم التطهير بنقص والريح من قبل المرأة او من الذكر لم ينقص وقيل في المرأة يسحبها الوضوء ومن المفضاة هو حدة والدودة اذا خرج من الذكر او من الذكر او قبل المرأة فهو جحد وان سقطت من الجرح فليس بمحدث والرق المدي كالدودة الساقطة من الجرح والدم والقيح اذا سال عن الجرح نقص الوضوء والا فلا ولو خرج منه شئ قليل ومسح بخرقة حتى يسيل لا ينقص الوضوء وقيل لو تركه حتى سال ينقص ولو عصره وخرج منه شئ لا ينقص وضوءه لانه يخرج لا خارج وطهارة صاحب العذر ينقص خروج وقت



عندنا اي الحديث السابق الكائن عند وصلح العذر هو الذي لا يضي عليه وقت الصلوة الا والحديث الذي استدل به موجود فيه ولو زال الدم من الرأس ثم وصل الماء من انفه ينقض ولو بزق فخرج مع دم فالعبرة للفقهاء في الاستواء لا ينقض قياسا لان الشك وقع في الانقضاء وفي الاستحسان ينقض وهو لا خلاف والفقهاء اذا كان ما في الفم فهو حذو واختلفوا في حذو قيل هو ان يكون على الايمن امساكه الاستكاف ومشقة ولو فاء متفرقا بحيث لو جمع ملا الفم ينقض ان اتحد المجلس عند اي يور وعند محمد ان اتحد السبب وهو الفم ان ينقض والا فلا ولو فاء بلغا فهو غير ناقض ان كان من جوف عند ايسره ومحمد خلافه الا اذا اما النار من الرأس فغير ناقض بالاتفاق ولو فاء برقع وبلغا او طعنا قليلا قليلا لا ينقض الوضوء ولا يتجمل التوب به وان امتد لان لا يكون حذو الا يكون نجسا من روي عن النبي صلى الله عليه وسلم رجل انفس في الماء فدخل الماء في اذنه ثم خرج بعد ساعة لا ينقض وضوءه لان الرأس ليس بمنزلة الجوف ولو ظهر البول على الاطيل ينقض خلاف الدم الظاهر على رأس الجرح ولو خرج البول الى الفرج الداخل دون الخارج ينقض وكذا الحكم في الاكف اذا خرج من احليله ولو خرج من الجبلد وان جعل في احليله قطنة وغيبها ثم خرجت ينقض وان كان طرفها خارجا لا ينقض وان اقبل الداء فان نقضت البلدة الى الجانب الخارج بان كان متسقا عن رأسه لا حليل لا ينقض وان كان محاذيا او عاليا ينقض وكذا في قبل المرأة ان كان طرفها خارجا لا ينقض وان غابت وانتهت الى الفرج الداخل ينقض وضوءها ويفسد صومها وكذا الحكم في الدبر والغرب في العين بمنزلة الجرح العلق اذا امتصت واستأثرت من الدم ينقض لان الدم فيهما مثل وكذا في الفم الكبر اما الفم الصغير فهو بمنزلة الداء والذباب اذا عض فظهر دم لا ينقض بخلاف غرزة اليرق ولو عض شيئا فرأى دما عليه بان كان غالبا ينقض والا فلا وكذا اذا رآه في الخلال لا ينقض ليس لئلا وكذا لو انحط في ثوبه فراه دما وكذا لو دخل اصبعه في انفه فرأى دما ولو

ادخل اصبعه في دبره ينقض وضوءه ويفسد صومه واي شيئا او ليرى لانه لا يخرج عن قليل البلدة وهو ناقض في السبيلين والفرقة في كل صلوة ذات ركوع وسجود تنقض الوضوء والتميم دون الغسل وضوء الصبي وضوء المصلي الذي نام في صلوة ثم فرقه والفرقة ما كان مسموعا لجبرانه سواء بدت اسنانه او لم تبد والاضحك ما كان مسموعا له دون جبرانه والتبس ما بدت اسنانه النوم في الصلوة ليس حذو كيف كان الا ان يكون مضطجعا وان كان الاضطجاع بالضرورة بان صلى المريض مضطجعا فنام فيه وقيل فيه خلاف لما اخرج الصلوة ان نام قاعدا مستويا اليتميم على الارض ولو استند الى شيء لا وضوء عليه ولو وضع رأسه على كتفيه فنام لا وضوء عليه وان نام مريضا قيل ينقض وضوءه وان نام قاعدا ثم سقط ان انتبه قيل ان يزول مقدمه عن الارض لا ينقض وان انتبه بعدا سقط ينقض وقيل لا ينقض حتى نام بعد السقوط وان قل وان نام على اليد اليمنى في سرج او كاف لا ينقض وان كان مغرورا ان كان حالة الصعود والاسواء لا ينقض وان كان حالة الهبوط ينقض ولو ستر ذكره او ذكر غيره بباطن كفه وسئل امرأة او مستتر المرأة بالاحمال لا ينقض وضوءه عندنا وعند السكينة ينقض الحديث وباطراف الاصابع فيه عند قولان وعندنا ان اشتوى في مس المرأة ينقض والا فلا وقيل المرأة كالذكر فيه وفي الدبر لا يفرق وفي المسوس والصغار ووقت المحارم في مباشرتهن لقولان والباشرة الغائبة تنقض الوضوء ولا يفسد الصوم عندنا في خفيه والي يور وعند محمد ينقض استحسانا لقياسا **باب التيمم** الاصل فيه قولنا في تيمم اصعبنا طبيا وقوله في التراب طهور المسلم ما لم يجد الماء ولو الى عشر حجج ثم التيمم خلف عن الوضوء عند عدم الماء وهو طهارة حكيمة بالنية مقام طهارة الوضوء حقيقة فهو طهارة كاملة من وجه حتى يجوز اقتداء المتوضي بالتيمم ويجوز اداء الغرض والنوافل به ويجوز التيمم قبل الوقت وبعد عندنا خافا



للشا في القضاء وقبل الوقت ومن وجه ناقصة حتى لا يسلم الخفين على  
 الوضوء يمسح ولا يسلم الخفين بالتميم لا يمسح او هو كامل والوضوء اكمل منه  
 وصورة التيمم وهو ان يضرب يده على الارض ثم ينفضها ويمسح بها وجهه  
 ثم يضرب يده اخرى وينفضها ويضع باطن كف اليسرى على كف اليمنى ويغسل  
 من رؤس الاصابع الى مرفقيه ويمسح المرفق ويديره الى باطن الساعد و  
 يمد يده الى باطن الكف وفي الكف اختلاف ثم يغسل يده اليسرى مثل اليمنى  
 ولفظ الحديث جاء بالصبر والوضوء ايضا جائز ولا بد من الاستيعاب وتخليل  
 الاصابع في ظاهر الرواية حتى لو لم يترفع الماء لا يجوز التيمم بشرط جواز  
 التيمم هو العجز عن استعمال الماء وذلك قد يكون بعدم الماء وهو ان يكون بينه  
 وبين الماء نحو الميل هو المختار وقال الحسن ان كان ما بين يديه سيلين وقال  
 هو خروج الوقت والصحيح المسافة دون خوف الفوت وقد يكون خوف  
 الهلاك او خوف هلاك الطرف وخوف زيادة المرض بمنزلة المرض ولا فرق  
 بين ان يشتد مرضه بالخبرك والاستعمال عندنا وعند السكاه خوفا من التلف  
 وان لا يكون بضر في استعمال الماء ولكنه عاجز عن استعماله فظاهر المذهب ان  
 وجد من يمسح لا يجوز له التيمم وقال شمس الائمة للحاكم في جواز التيمم ولا بد  
 من النية ولا تفاوت بين نية الطهارة وبين نية استباحة الصلوة ولا يشترط  
 نية التيمم للجنازة وهو قولك او الحمد هو الصحيح رجل يرى التيمم الى السبع  
 مرة ثم يراه الى المرفقين لا بعيدا صلى به لانه مختلف فيه ولو كان جاهلا به ثم  
 علم بعد ما صلى به رجل اكثر اعضاء وضوئه صحيح واقله جرح بفصل الصحيح  
 ويمسح الجرح وان كان على كسبة تيمم للجراحة ولا يفصل الصحيح عندنا وعند  
 الشافعي يفصل الصحيح في الحالين ولا يترك السجدة على الجراحة كالفصل لانهما  
 وعن محمد انه ولو عجز عن غسل اليدين خاصة لا يتييمم ولو عجز عن غسل اليدين  
 والوجه يتييمم وهذا اشارة الى ان النصف فام مقام الاكثر والاكثر مقام الكل

في بعض الصور وقيل يفصل الصحيح ويمسح الجرح لان الفصل فيه اصل ولا يترك  
 والتيمم خلف عن الفصل عند عدم القدرة عليه وان كان جنباً فالمعبر في جرح  
 يمسح البدن او اكثره ومقطوع اليدين من المرفقين يمسح موضع القطع على  
 التراب ولو تيمم لتعليم غيره لا يجوز ان يودي به الصلوة ولو تيمم لمس المصحف  
 او السجدة التلاوة يجوز ان يصلي به عندنا ويجوز التيمم قبل الوقت عندنا ولو  
 كان مع المسافر ماء زمزم قدر صغر لا يجوز له التيمم الا اذا لحاق العطش والبلل  
 فيه ان يمسح يديه ثم يستودع منه وخالف السبع والعدد وعلم جرحا وكعبه  
 من الماء قدر ما يكفي للوضوء ولا معتبر بحدونه والماء الذي يكفي للوضوء فان كان  
 يباع بدينار ونصف يباح له التيمم وقيل ان كان يباع بضعف قيمته يباح له  
 التيمم جماعة يمتنعونهم وجدوا ماء قدر ما يكفي لخدمهم بطل تيممهم ما يباح  
 بين جنب وحايض وميت وهو يكفي لخدمهم فالجنب والى ان يغسله فرض في  
 غسل الميت سنة والمرأة تيمم وتقتدي بالرجل وان كان هذا الماء مشتركاً  
 بينهم يجوز لهم التيمم ولو قال آخر هذا مباح لكم لا يبطل تيممهم حتى لو قال  
 ايكم شاء بطل تيممهم والماء المباح لا يمنع التيمم الا ان كان كثيراً وجرد الماء  
 بعد فراغ الصلوة لا يعتبر حصول المقصود بالبدل وهو التيمم كالمعتد بالاشهر  
 ثم حاضت بخلاف المريض فاخرج عنه رجل ثم برى بعد ما فرغ من الحج بعيداً لا يترك  
 جواز اداء الحج عن الغير للباس عن الاء وانه لا يتحقق الا بالموت لان جميع العمرة  
 الاسيرة كان في دار الحرب اذا منع الكافر عن الوضوء والصلوة يتييمم ويصلي بالاء  
 ثم يعيد اذا اخلص منه وكذلك المفيد والمحبوس في موضع نجس ويجوز التيمم  
 بكل ما كان من جنس الارض وانواع الاجار والآجر والخشب وهو الصحيح وكذلك الآجر  
 والآجر والتراب المحرق بالفضارة مطلقاً لا يترك ولا يجوز بالرجاج ولا بالمح  
 الماء وفي الجبل اختلاف والصحيح انه يجوز وذكر الاستيعاب في جواز التيمم  
 بالسجدة وكل ما يحرق بالنار كالخشب وغيره او ينطبع بها كالحديد وغيره او

الاسيرة في الحرب  
 عند الكافر  
 عن التيمم



بالماء كالسكر وغيره لا يجوز التيمم به ويجوز التيمم بارض قد تندی ولا يشترط  
 الغبار على الذي يضرب به عند تحنيطه ويجوز الغبار مع القدرة على الترتاب  
 عند تحنيطه محمد وجعل صلوة الجنازة بالتيمم ثم اى اخرى ان كان مقدار  
 ما يقدر على الوضوء من الزمان يجدد تيممه ولا يصلى الثانية به مسلم يقيم ثم  
 ارتد والعاذ بالله ثم اسلم فهو على تيممه عند اخلاف الرق كافر توضحا ثم اسلم  
 فهو على وضوئه عند اخلاف الناس وكذا تيممه عند ابي يوسف رجل افتتح الصلوة  
 بالتيمم ثم وجد سؤوالا لم يمض عليها فقد صح شروعه فلا ينقض بالشك ثم اذا  
 توضأ بعد احتياطا **باب المسح على الخفين** جاز بالسنة المشهورة  
 عند عامة العلماء وعن ابن عباس قال ان من السنة ان يفضل الشيخين ويجب  
 الخفين ويرى المسح على الخفين ومن كره خشى عليه الكفر وهو قول الكوفي وقيل  
 يكون مبتدئا لكن يراه سنة ثم لم يمسح اخذ بالغيره كان اجورا قال ابو جعفر  
 ما قلت بالمسح حتى جاء في مثل ضوء الشمس ويجوز من كل حد موجب للوضوء  
 اذا لبسها على طهارة كاملة والطهارة الكاملة شرط عند نزول الحديث  
 عندنا لان المتأخر عن سريته الحديث الى القدم والمنع يظهر عند نزول الحديث  
 وعندنا كما هو شرط وقت اللبس حتى لو غسل رجله او لا ولبسها ثم اكل ثم  
 اشد ثم توضأ يجوز المسح عندنا خلافا له وكذا الوضوء وغسل رجله اليمنى و  
 لبس ثم غسل رجله اليسرى وليس يجوز المسح عندنا خلافا له ما لو تيمم ولبس الخفين  
 ثم اشد وهو واجد الماء لا يمسح لان التيمم ليس بطهارة كاملة من كل وجه  
 والخف الذي يستر الكعب ولا يرى من القدم ولو كان يرى من القدم فقد اصبح  
 او اصبعين يجوز المسح ولو مسح برؤس الاصابع ان كان الماء سائلا يجوز  
 والا فلا وقيل البلل يكفي في مسح الخفين ويجوز المسح باليد ويجوز المسح بعد وضوء  
 المدة الا اذا خاف المسافر ان يابس رجله من البرد يجوز ان يزيد عليه للضرورة المسح  
 على الجبهة واذا انقضت مدة مسحه في الصلوة وهو لم يجد الماء يمض على صلوة

المسح على الخفين جاز عند عامة العلماء بانما مشهورة  
 قريبة من النواتج روى عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 وتجاهه فقال السنة ان يحب الشئ خير ولا يقطع الخفين  
 وتمسح على الخفين صحاح  
 ومن كره المسح على الخفين خشى عليه الكفر  
 لشدة ونواز الاجابة  
 طهارة

وهو الاصح لانه لا فائدة في قطعه نزع الخف قبل مضى المدة بمنزلة مضى المدة  
 فاذا تمت المدة وهو على الوضوء نزع خفيه وغسل رجله لا يضره سري الحديث  
 السابق اليها وليس عليه اعادة بقية الوضوء لانه ما وجد به حد طار ولو نزع  
 احد الخفين يجب غسلهما خلافا للفرق لاستحالة الجمع بين الفصل والمسح المستحاضا  
 تمسح في الوقت خلافا للفرق لانه طهارة كاملة في الوقت في حقها للضرورة  
 وبعد الوقت يظهر اثر الحديث الذي كان وقت اللبس فلا يجوز بعده وللحق  
 فوق الكعب لا يعتبر وللحق الذي يبدو وحالة المشي ولا يبدو وحالة الوضع قبل  
 يجوز المسح للفرق المختلفة في خف واحد تجمع ولا تجمع في خفين بخلاف النجاسة  
 المختلفة في ثوب المصلي والمسح على الجبهة كالفصل لما تحته ولهذا لا يفذر بوقت  
 ولا يكرهه ايضا هو الاصح ويجمع بين الفصل والمسح في عضو واحد بخلاف الخف  
 وانما يجوز المسح عليها ان كان الماء يضرب الجراحة اذا غسلها واذا اضر مسح على  
 الجبهة سواء شدا على وضوء او على غير وضوء واذا اضر المسح على الجبهة ايضا اضر  
 المسح وكذا في موضع الفصد والزيادة على موضع الجراحة تبعها ولا استبعادا  
 ليس بشرط في مسح الجبهة ويكتفى باكثر ما ذكر الحسن وبعد البر لا يفيد الصلوة  
 عندنا وعند الشافعي ان شدا على غير وضوء وان شدا على وضوء فمضى ولا  
 رجل في احدي رجله جراحة فتوضأ ومسح على المجرحة وغسل الصحبة  
 ولبسها ثم اشد لا يمسح على الصحبة لانه يحتاج الى المسح على المجرحة وذلك  
 كالفصل فيؤدي الى الجمع بينهما وذا لا يجوز في عضو واحد والرجلان في حق  
 الفصل كعضو واحد وكذا لو لبس المجرحة وحدها اما اذا لبسها جاز المسح  
 عليها واذا لبسها جاز على المجرحة وان اضر المسح على المجرحة بفصل الصحيح  
 ولا يمسح المجرحة لان الفصل سقط بالجراحة للضرورة والمسح سقط ايضا للضرورة  
 وكان له رجل واحد ولو قطعت احدي رجله وبقي منها اقل من ثلثة اصابع  
 من القدم لا يجوز المسح على الصحبة لانه يجب غسل المقطوعة لفوت محل المسح



فلو جاز يوجب الجمع بين الغسل والمسح وهذا يجوز وإذا بقي ثلث أصابع من  
ظهور القدم ان كان يعلم ان المسح على قدر ثلث أصابع جاز المسح عليها رجل  
مسح على الخيبر وسقطت الخيبر وشدا بجيرة اخرى فلا حسن ان يعيد المسح  
عليها وان لم يعدها لانه لا يفسد بالمسح عليها كالفعل لما تحته والمسح قائم مقام  
الغسل وانزال المسح كالوسح رأسه ثم طوق بخلاف الفخذ اظلم لان  
الحف مانع وليس بدافع المقصد لو حل الرباط ان امكن ان يشد بنفسه لا يمسح على  
الرباط بل يمسح على موضع الفصد وان لم يمكن ان يشد بنفسه جاز المسح على  
الرباط ويمسح على جميع الرباط والفرجة الصحيحة من العقد لا يجب غسلها بالوضوء  
لانه لو غسلها برأى مثل العصاة فينفذ البلية الى موضع الفصد والجراحة  
والخفاف في التكرار والاصح انه لا يكرر كما في مسح الحف والرأس وان كان  
في رجله شقاق ان كان يضر الماء يمسح عليه وان كان المسح يضره يسقط غسل  
ما حوله وان كان عليه داء لا يمسح بل يمسح على الماء عليه وان كان الشقاق في يده  
وقد عجز عن استعمال الماء يوضوؤه غيره ولا ينيبه عند احسبه **بالاذان**  
الاذان سنة مؤكدة مشروعة لاداء المكتوبات بالجماعة وانه من شعار الاسلام  
حتى لو استمع اهل مصر من اذان من اذان والاقامة قال محمد بن مريم فان ابوا  
قتلوا بالسلاح لانه من اعلام الدين والاصرار على تركه استحقاق الدين وقد  
ابو يودبون ولا يقاتلون وتكرار الاذان لا يجوز عندنا الا اذا وقع الاول  
غير مشروع بان اذن مخافة والاقامة مثله رجل دخل المسجد والمؤذن يقيم يني  
ان يقعد ثم يقيم ويكره اداء الصلوة بالجماعة في المسجد بغير اذان واقامة والى ابو  
والكروم لا يكره والمسافر لو اكتفى بالاقامة يجوز لانهم يجمعون وكذا الذي  
الصلوة ولا يكره الاذان مع الحديث في رواية والاقامة يكره ويجوز للسافر  
ان يؤذن ماشيا او راكبا او اذن الى غير القبلة المؤذن اذا انتهى الى قوله قد قضا  
الصلوة ان شاء مكث في مقامه وانما وان شاء اتم ماشيا رجل اذن واقام

اخره فلو باس به عندنا اذا لم يقع بينها وحشة وسمع النداء فيقول مثل  
قال المؤذن ومن كان في المسجد ليس عليه ان يجيبه وعند الحيلة يقول لا  
حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ماشاء الله كان وما لم يشأ لم يكن وعند  
قوله الصلوة خير من النوم يقول صدقت لا ينبغي لاحد ان يقول المرفوعة وان  
وقت الصلوة سوى المؤذن لانه استغفال ولو سمع القارئ النداء بمسك  
عن القراءة لورود الاثر فيه **فصل في مسائل المسجد** رجل له مسجدان  
اقدم فهو اولي به ان يصلي فيه وان استويا فهو مخير ودخل المسجد مشغلا من  
الادب ويكره التجرد فيه وكذا من دخل المسجد الى القبلة فيه وفي غيره في كل حال  
الاحالة الضرورة ويكره التوضؤ في المسجد عند ان يجتهد في الوضوء الا اذا اعد  
لذلك موضع لا يصلي فيه او وضأ في اناء ولا يجزئ في المسجد تحزنا عن دخول  
الحايض والنفساء فيه وغرس الاشجار فيه يكره تشبها بالبيعة والا كان حسنا  
وان كانت الارض ذات بر يجوز بلزكرا منه ولا يترك في المسجد فوق البواري ولا  
تحت بل يأخذ باطراف ثوبه وعند الاضطرار لا لقاء فوق الحصى او الى من تحت  
الحصى وليس من اجزاء المسجد من كل وجه ويكره مسح الرجل بحيطان المسجد وان  
مسح بحشبة موضوعة فيه فلا بأس وكذا اذا مسح بقطعة حصية طفاة فيه  
ويكره للحياط ان يحيط فيه وكذا الوراق اذا كتب به جرة وان كتب بنفسه لا بأس  
والمعلم كذلك ولا بأس للغريب ان ينام فيه ويكره الجلوس فيه للصبيته ولكما  
المقتضى لصلوة العيد والجماعة يجنب من يجنب من المساجد ولو افتتح الصلوة  
في مسجد ثم اقيم في مسجد آخر لا يخرج منه لان المسجد عليه حقا والصلوة في  
منفرد اخر من الصلوة في مسجد اخر جماعة رجل له مسجد في محلة فحضرت الجماعة او  
مسجد اخر ليصلي جماعة كثيرة فالصلوة في مسجد افضل قل اهله واكثره وان  
فاتت الجماعة في مسجد فهو مخير ان شاء يذهب الى مسجد اخر وان شاء صلى  
في مسجد منفردا تحية المسجد يكفي في كل يوم مرة واحدة ولا احسن ان ينطق



في غير مكان الفريضة وكذلك في كل السن وكان النبي يصلي السن والوتر  
 في بيته أو الخاف القوتان في بيته شيء آخر صلى في المسجد والصلوة  
 في البيت بالجماعة لا ينال فضل الجماعة في المسجد ويجوز أن يدرس في الكتاب  
 بضوء المسجد دام الناس يصلون فيه ولا بأس بأن يترك سراج المسجد بين  
 المغرب والعشاء وبعد لا يجوز أن يترك فيه إلا إذا جرت العادة فيه وكذا  
 القيم إذا أتى سراج المسجد يجوز وفي الرجوع إلى بيته لا يجوز إلا أن يطفئه  
**باب الصلوة** الصلوة في اللغة عبارة عن الدعاء وفي الشريعة عبارة عن  
 أركان معلومة وأفعال مخصوصة والصلوة من الله مع الرحمة ومن الملائكة الاستغفار  
 ومن المؤمنين الدعاء فالصلوة موقوفة بوقت والوقت سبب للوجوب وشرط  
 للاداء وظرف للزوي والصلوة عبادة مختصة وهي حسن لمعنى في عينه فانهظيم  
 الباري جلت قدرته **فصل في شروط الصلوة** الشرط ما يتوقف عليه وجود  
 ومن شرطها الوقت تجوز الصلوة فيه ولا تجوز قبله وتمامه أوقات الصلوة  
 شرط لجواز الصلوة حتى قبل أن رجلا لو شك في وقت العشاء ومع هذا صلى  
 به فم يثبت أنه كان دخل وقت العشاء قبل كفره لأنه إيمان امر الشريعة ولا تجوز الصلوة  
 عند طلوع الشمس ولا عند قيامها في الظاهر ولا عند غروبها للحدوث إلا  
 عصر يومه عند غروب الشمس استحسانا والمراد بالصلوة الفريضة والواجبات  
 دون النوافل فإن النوافل جائزة مع الكراهية لاستجماع شرائطها كما ذكره في  
 المبسوط وقبل لا يجوز جنس الصلوة عند طلوع الشمس حتى يبيض الشمس ولا  
 عند زوالها وعند الشافعي يجوز أداء الفريضة والنوافل التي لها أسباب كتحية  
 المسجد وغيره ويكره أن تنفل بعد صلوة الفجر حتى تطلع الشمس وبعد العصر  
 حتى تغرب الشمس الوارد فيها ولا بأس بالعشاء فيها وكذا السجدة الثلاث و صلوة  
 الجنائز ولو طلعت الشمس في صلوة الفجر تنفسد صلوة بخلاف العصر والطلوع  
 بتحقيق الكراهية وبالفروب نزول الكراهية حتى يبلغ وقت الغروب أو أسلم

الكان فيه حجب الصلوة لأنه وجد سبب الوجوب في حقها وجب الاداء كما وجب  
 وآذا شرع في النقل في الأوقات المكروهة فلا فضل أن يعطيه ويقضى في ظاهر  
 الرواية لأنه إيجاب القول بالندرج بخلاف الصوم يوم النحر لأنه إيجاب الفعل ولأن  
 الصلوة أفعال وأقوال فلا تحقق بالجزء الأول والصوم تحقق بالجزء الأول ويكون  
 أن ينفل بعد طلوع الفجر بأكثر من سنة الفجر وكذا إذا خرج الإمام للخطبة يوم الجمعة  
 يكره أن ينفل فيه قبل أن يفرغ الإمام من خطبته ومنها استقبال القبلة بالنفس  
 حدا القبلة في مكة عين أصابة الكعبة ومن كان غائبا عنها قبلتها أصاب جهتها  
 وهو الصحيح وهي المحارب التي يضيها الصحابة والتابعون حين فتحوا البلاد  
 وقبل الكعبة قبل أهل المسجد الحرام والمسجد قبل أهل الحرم والحرم قبل أهل الحرم  
 وقبل أهل العراق ما بين المشرق والمغرب وقبله خراسان ما بين مغرب الصيف  
 ومغرب الشتاء قال أبو منصور قبلته وراء النهر وهو أن يترك الثلثين عن عين  
 المصلي وثلاث عن يساره من الغربيين والخائف يصلي إلى أي جهة وقع مخوفاً لأن العمل  
 بالدليل الظاهر واجب عند عدم الدليل فوقف ولو صلى بلا تحري لا تجوز لترك  
 الواجب عليه وهو التحري وأن أصاب القبلة وإن علم أنه أخطأ بعد ما صلى بالتحري  
 لا يعيد لأن التكليف بقدر الوسع وقال الشافعي إذا استدبر به القبلة بعيداً و  
 أن علم في صلوة استدار إلى القبلة ونحوه لا أثر للوارد فيه ومن صلى إلى غير القبلة  
 متعمداً قبل كبر وقبل لا يكفر بتأويل قوله مع فائنه أتوا فتم وجب الله ولكن لا يجوز  
 صلوة وإن أصاب القبلة وكذا الوصل في الثوب النجس متعمداً عند قدس الفصل  
 أما إذا صلى بغير طهارة متعمداً بكفر لأنه لا تحتمل التأويل ومنها اشتراط النية  
 مقارناً مع التكبير ولو قدمها على التحريم يجوز عندنا وعند الشافعي لا يجوز إلا مقارناً  
 بها ولا يعين بالنسبة المتأخرة عنها في ظاهر الرواية بخلاف الصوم وينبغي أن يكون  
 مقارناً بها لأن حضور القلب وقت الدخول في الصلوة شرط والتحريم عما يعين عليه  
 في ثنائها متعمداً فغيرها باول جزء منها والآسند ما عليها إلى آخر الصلوة

استقبال القبلة

ومن صلى إلى غير القبلة

اشتراط النية



ليس شرط لما قلنا انه متعذر حتى لو افترق الفرض ثم نسي في فرض فظن انه يتطوع  
فانما يتطوع بغيره فاضا لان المتعذر هو وقت الدخول فيها وكذا على عكسها  
ما لو كبر ونوى صلوة اخرى غير التي فيها حيث يعين التي دخل فيها وان نوى حين  
توضأ ولم يشغل بعمل اخر يقطع نية مجزوءة ولا رادة بشرطها ان يعلم  
بقلبه ان صلوة يصلي حتى لو سئل عنها يجيب من غير فكره واما الذكر باللسان فلا  
يعتبر وقيل هو حسن لا جناح عزيمة وكذا على بعض اصحاب الشافعي لان الشافعي  
اشرف الاعضاء فلا بد له ان يتعلق به من الذكر ونية القبلة ليست بشرط الا اذا  
كان في العشاء ونوى الكعبة او جهتها مجزوءة ونوى مقام إبراهيم لم يلزم  
الكعبة قيل ان كان في مكة قبله لا يجوز لانه غير مكة وان لم يأت مجزوءة لان في رعيه  
ان المقام والبيت واحد الفرض لا يكفي بطلق النية ولا بينة الفرض لان الفرض  
النوع فلا بد من التبيين اي فرض يصلي ولو نوى فرض الوقت او صلوة الوقت  
مجزوءة الا في الجمعة ولو نوى الجمعة فيها الا فضا ولا واجبا مجزوءة وكذا في الترتيب  
صلوة العبد ولو نوى الجمعة ولم ينو الا قضاء والاصح انه مجزوءة وكذا في صلوة  
والجنازة ولو نوى ظهر الوقت او عصر مجزوءة ولا يعتبر باعداد الركعة للقيم والنفل  
مجزوءة بطلق النية وكذا السنن في الصحيح اما القضاء فلا بد له من التبيين ولو  
شك في خروج وقت الظهر فنوى فرض الوقت لا يجوز لانه قد يكون ظهر او قد يكون  
يكون عصر او نوى ظهر الوقت او عصر مجزوءة على ان القضاء بنية الاداء  
والاداء بنية القضاء مجزوءة المختار كذا ذكره في المحيط والامام بنو شاذان  
المنفرد ونية الامانة ليست بشرط بل اجزاء الا في مسئلة المحاذاة حتى لو افترق  
بصلوة ولم ينو فيها امانة احد مجزوءة اخر ان يقتدى به والمقتدى بنوى ما بنوى  
المنفرد بنوى الا قضاء بامامه ولو نوى الا قضاء ولم ينو الصلوة لا يجوز لان  
الا قضاء قد يكون في فرض الوقت وقد يكون في القضاء وقد يكون في النفل فلا  
من نية صلوة الامام اداء وقضاء او نفل وكذا لو نوى صلوة الامام او نية

لا يجوز لهذا المعنى وقيل مجزوءة وهو الاصح ولو نوى الفرض من الغرض والنوافل  
جميعا مجزوءة وفي عكسها مجزوءة النوافل ولو نوى الفرض والنفل يكون فضا عند أبي  
يوسف وعند محمد يكون لفوا **فصل في تكبير الافتتاح** وابتداءه قال ابو  
الكبير رفع اليدين مع التكبير سنة هوم وي عن النبي و الاصح انه يرفع يديه اولا  
ثم يكبر لان فعله النبي الكبراء عن غير الله مع والنفي مقدم ويضطر صابعا ضما فاذا  
ان وقت التكبير شرعا ولا يفرج كل التفرج ولا يضمها كل الضم ويرفع يديه عند  
اذنيه ويسر تحميمها والراة ترفع هذا منكبيها كما هو قول السكا في الرجل ثم يكبر  
وهو شرط الصلوة لا ركنها عندنا واما الركن القيام والقراءة والركوع و  
السجود والقصدة الاخيرة مقدار الشاهد وعند السكا تكبيرة الافتتاح هو ركن  
ايضا ويظهر الاختلاف في شروع النفل بجمعة الفرض بعد تمامه يصح عندنا  
له وان قال الله اعظم او اجل او الرحمن اكبر مجزوءة عند الحنفية ومحمد وقال ابو  
لا يجوز الا ان يقول الله اكبر الله اكبر الله اكبر وفي قوله الله اكبر اختلاف فيه وقد  
السكا لا يجوز الا ان يقول الله اكبر الله اكبر الله اكبر وقال مالك لا يجوز الا ان يقول الله اكبر  
ومحمد في التكبير فاما لان المذني اوله خطأ من حيث الدين وفي آخره خطا من  
حيث اللفظ ولا يبطأ رأسه عند التكبير ويكبر مقارنا مع الامام فاذا كبر  
قبل امامه والامام قد اذركه قبل فراغه قيل يصح ولو مذل امام التكبير المقصد  
فرفع قبل امامه لا يصح عند أبي يونس ولو كبر المقصد قبل فراغ الامام من لفظة  
فهو مجزوءة فضيلة تكبيرة الافتتاح فاذا كبر يأخذ يديه ولا يرسلها ارسالا وضع  
يمينه على يساره تحت السرة لقوله من ان من السنة وضع اليدين على السمال  
السرة وهو حجة على مالك في الارسال وعلى السكا في الوضع على الصدر ثم لاخذ  
هو سنة القيام عند الحنفية وابي يونس حتى لا يرسل حاله الشاء وعند محمد  
هو سنة القراءة حتى لا يأخذ حاله الشاء ما لم يشرع في القراءة عنده والاصل  
فيه ان كل قيام فيه ذكر مسنون يأخذ فيه ولا يرسل هو الصحيح وكيفية الوضع



وهو ان يضع باطن كفه اليمنى على ظاهر كفه اليسرى ويحيط بالخصرة ولا يلام  
على الراس ويضع اصابعه على الساعد على الاخذ والوضع لان كل واحد  
ما ثور وياخذ حالة القنوت وصلاح الخاتمة ويرسل في العبد حاله  
التكبير في رواية عن الحسن وعنه في القنوت انه يرسل وفي القنوت يرسل  
بالايقان ثم يستفتح ويقول سبحان الله الذي لا يقول وجهت وجهي  
في المصطفى عندنا وعند الله فيقول ويقرأ على الشاء وعند أبي بكر  
هو خير بين ان يقرأ عليه وبين ان يؤخر عنه وعند الحسن ومحمد الا ان  
يقول قبل الافساح وقوله وجل ثناءك لا ينقل في الفريض في المشاهير وروى  
فيه فهو في صلوة التمجيد ثم يعوذ والا ان يقول استعبد الله ليوافق القراء  
ثم التعوذ تبع للثناء عند أبي بكر وعند ما تبع للقرآن حتى ان المصطفى يعوذ  
عند أبي بكر وعند محمد لا يعوذ والمسبوق اذا قام فيما سبق لا يعوذ عند أبي بكر  
خلاف محمد وفي صلوة العبد يعوذ قبل تكبير العبد عند أبي بكر وعند محمد  
بعد تكبير العبد ولو نسب وقراء بعض الفاتحة لا يعوذ ثم يقرأ بسورة الفاتحة  
الرحيم هكذا نقل في المشاهير ويستمر القول عبد الله ابن مسعود في اربع  
بخفيهن الامام منها التسمية وحديث عبد الله بن مغفل انه قال اني سئلت  
خلف رسول الله وخطباني بركوعي وكانوا لا يجرون بالتسمية ولا يأتون الا  
في اول الركعة الاولى عند الحسن كنعوذ وعند ان ياتي بها في اول الركعة وهو قولها  
والاقرب الى الاحتياط لما فيها من اختلاف العلماء والامامان هما من الفاتحة ولا ياتي  
بها بين السورة والفاتحة الا عند محمد في صلوة مخافة وكذا في اول الركعة  
والنوافل ياتي بها بلا خلاف ثم التسمية ليست بآية من اول الفاتحة ولا من اول  
عندنا وانما هي لفصل بين الفاتحة والسورة ويأتي بها عند افتتاح كل شيء يركع  
وتبنا وعند الحسن آية من الفاتحة حتى يجهر بها عند الجهر بالقراءة وفي اول  
سورة قولان في قول أي آية من السورة وفي قول أي آية مع اول السورة ولما روى

بالصنية

بالتسمية ويقول الحمد لله رب العالمين قراءة القرآن يحتاج الى التعوذ قبله ولو  
اراد الافساح الكلام او الشكر لا يحتاج به ثم تكمل في قول اذا قل الامام والاضاح  
قال آمين ويخفونها وهو سنة في جميع الحالات حديث ابن مسعود ولا نه  
وعنه ومنه على الاخفاء والتسكيت في قول فيقول يجهر عند كثرة الجماعة ويخفي عند  
قلتها وفي قول يجهر بالقراءة ان كان اما وفي قول يجهر بها في الجهر بالقراءة وفي  
آمين غير مد ولا تشديد وبالمدة دون دون التشديد لغتان وبيناه قبل الام  
استحب وقيل فليكن كذلك والتشديد فيه خطأ فاحش ثم يضبط السورة  
اليها او ثلاث ايات من اي سورة شاء وثلاث ايات مع الفاتحة واجب حتى لو قرأ  
آية قصيرة نحو قولك مدامتان مجوز ويكره ويجب عليه الاعادة ثم يركع ولا يرفع  
يديه عند الحمد ولا يرفع رأسه ولا ينكس ثم يرفع رأسه ويقول سمع الله  
لمن حمده ويقول المؤمن ربنا لك الحمد ولا يجمع الامام بين التسميع والتعبد عند  
الحسين وعنه ما يجمع وعند الحسن المؤتمر يجمع ايضا والتفرد يجمع بينهما وهو  
رواية عن الحسن وهو اختيار شمس لائمة الخوافي وهو الاصح ثم يسجد سجدتين  
ويضع يديه في السجود خذاه اذنيه ووضع اليدين في السجود ليس بواجب  
بل هو سنة كوضع الركبتين وعند الحسن هو واجب واما وضع القدمين فيه  
فربضة ذكر القدم وروي حتى لو رفع رجلها واحدا فيها بالاجز صلوة  
وسجد على النصف وجهه فان اقتصر على احداهما جاز عند الحسن لان السجود يتحقق  
بوضع بعض الوجه وهو لما موريه الا ان الخد والذقن خارج وان سجد  
على كور عاتقه او فاضل ثوبه جاز لان النبي ص سجد على كور عاتقه وبنو خراش  
وبرد ما يفضول ثوبه فيه واما الاستواء في القنوت والجلوس بينهما سنة عند  
محمد وعند أبي بكر والتساوي ربضة واما الطائفة فيها سنة في تخرج الجرحا  
وفي تخرج الكرخي واجبة حتى يجب سجد السهو بركها وحد الطائفة فيها  
المكث وقد ثلاث تسميات وفي القنوت والجلوس بين السجودتين قد تسبح

ضم السورة اليها

قوله سمع الله حمده اي قبل الله ثنا من شئ عليه  
وقيل اجاب من حمده والهاء للكتابة لا للاستدراك  
وفي كتاب النجدة اذا قال سمع الله حمده يقول الهاء  
بالجزم ولا يبين الحركة في الهاء ولا يقول ولا يركع  
موضع ثبوت الوقف بين الكلمتين لا يبين الاء  
في حرف الاخر فكذا هذا ويقول سمع الله حمده  
حين يرفع رأسه ويقول الله اكبر خسر بطل السجود  
م جامع المقاصد والمكلا  
وضع القدمين  
ربضة



وقيل في الجلوس بين السجدين ذكر مسنون عندنا والقعدة الاولى واجبة والذكر  
 فيها مستحب في رواية وفي رواية واجبة ايضا والقعدة الاخيرة فريضة عندنا والذكر  
 فيها واجبة والفرض المروي في الشهادتين والقعدة والصلوة على النبي لم يثبت  
 في الصلوة عندنا ولا واجب وانما الواجب خارج الصلوة امامة واحدة كما قال الكرخي  
 او كما ذكر اسمها اختار الطحاوي فكيفنا مؤنة الامر خارج الصلوة والمختار قول  
 الكرخي وعن النخعي ان قولنا للسلام عليك يا النبي ورحمة الله وبركاته مجزئ عن  
 الصلوة عليه وعنده ايضا التورك في القعدة ليس سنة للرجال عندنا خلافا  
 للسنة في القعدة الاولى ولما كان في القعدة من وهو خارج وجب الى جانب اليمن  
 وينفض اليه على الارض والمخرج من الصلوة يصنع المصلي فرض عندنا تحف  
 خاصا بلفظ السلام واجبة عندنا وعند السكا فوض رجل نوى التطوع فكبر  
 بصغيرنا وكذا على كسبه ان انتقل من وصف الى وصف فيخرج من الاولى فيبدل  
 في الثانية وكذا بعد اصابه ركعة منه وكذا لو انتقل من الظهر الى العصر في حين  
 لا ترتيب عليه لا يجرى التكبير ليقطع الصلوة ولو نوى التي هو فيها فكبر في هي  
 ونفوا السنة **فصل في القراءة** في الفرض في الركعتين الاوليين فرض عندنا  
 بالنقل انما اصل الصلوة فوجب القراءة في الاصل دون التبع ولان الصلوة الكاملة  
 هي ركعتان كما لو طهر لا يصلي صلوة ولا تنفي الكراهة لا بقراءة الواجب  
 ثلاثا بات مع الفاتحة وعند السكا فراءة الفاتحة في كل ركعة فرض لان كل ركعة صلوة  
 فهو ركعتان مشترك كسائر الركعات في حين يحسنها حتى لو قرأ جميع القرآن ولم يقرأ  
 الفاتحة لم يجز صلوة عندنا ولا فرق بين الامام والمأموم يجب ان يأتيا في كل ركعة  
 بكل حال وعنده انه ساقطة عن المأموم في الصلوة الجهرية ولو نسيها يجزيه في قولنا  
 القديم وضم السورة اليها مستحب في الاوليين وفي الآخرين له قولان وعند  
 القراءة في ثلاث ركعات في ذوات الاربع فرض اقامة اكثر مقام الكل وعند  
 البصري في ركعة واحدة فرض لان الامر بالقراءة لا يوجب التكرار وانما يقيد القارئ

في الاوليين وتقدمها على السورة وضم السورة اليها كلها واجبة عندنا وليس ركن  
 سواء بحسن الفاتحة او لم يحسنها وهو ركن زائد الا ترى ان للصلوة وجودا  
 بدونها كصلوة المسبوق واللاحق او هو ركن مشترك بين الامام والمقتدى  
 فخطا الامام القراءة وحفظ المقتدى لانصات والاستماع وروى عن محمد بن  
 استحس قراءة الفاتحة تحلف على سبيل الاحتياط وعندنا لو قرأ المأموم بركعة  
 لحديث سعيد بن وقاص صح ومن قرأ خلف الامام فسدت صلوة وفي الركعتين  
 الاخيرتين من الفرض ان شاء قرأ وان شاء سكت وان شاء سجع ولا فضل ان يقرأ  
 الفاتحة وقال الكرخي الاصل في ان كل ركعة وجبت فيها القراءة فالسنة فيها ان  
 تقرأ الفاتحة معها وكل ركعة لا تجب القراءة فالسنة فيها ان تقرأ الفاتحة خاصة  
 والقراءة واجبة في جميع ركعات النفل وفي جميع الوتر الاحتياط لان كل شفيع  
 من النفل صلوة على حدة والقيام الى الثالثة كتحريم مبتدأة ولهذا لا يجب  
 بالتحريم الاولى الا ركعتان في المشهورة عن اصحابنا ولهذا ان لو استفتح في  
 الثالثة ويغزو ولو صلى اربعا من النفل ولم يقرأ فيهن شيئا يقضى اربعا عند  
 النبي وكذا الشرع فيه ثم قطع وعندهما يقضيانا فلما حصل ان الاصل فيه  
 ان ترك القراءة في الاوليين يوجب بطلان التحريم عندنا تحف وفي احديهما  
 لا يوجب البطلان لان كل شفيع صلوة على حدة وفساد ما يترك القراءة في  
 ركعة واحدة مجتهد فيه وقال ابو بوب ترك القراءة في الشفع الاول لا يوجب  
 التحريم وانما يوجب الاداء لان القراءة ركن زائد الا ترى ان للصلوة  
 وجودا بدونها غير انه لا صحة لها الا بها وفساد الاداء لا يزيد على تركه فلا يبطل  
 التحريم وقال محمد ترك القراءة في الاوليين او في احدهما يوجب بطلان التحريم  
 لانها تعقد للانفال فاذا فسدت الصلوة فسدت التحريم لان المقصود من التحريم  
 الصلوة وقد فسدت وهذه المسئلة على ثمانية اوجه ويحصل الامام في الفجر  
 والجمعة والعيد وفي الركعتين الاوليين من المغرب والعشاء للتواتر



وفي النوافل عاقبة القراءة والمنفرد مخير بين الجهر والخاصة فالجهر افضل وحده  
للجهر ان يسمع غيره والخاصة ان يسمع نفسه وقال الكرخي هو ان يسمع نفسه  
والخاصة تصحح الحروف لان القراءة فعل اللسان والصماخ وعلى هذا  
الطلاق والعناق والاستثناء وكل سورة اكثر ما آية افضلها قراءة وتقرأ  
في السفر الفاتحة واتي سورة شاء من القصار والمفصل وفي الحضر في الجهر  
طوال المفصل وفي الظهر كذلك وفي العصر والعشاء باوسط المفصل وفي المغرب  
قصار المفصل ويروي في الجهر اربعون آية او خمسون الى ثمانه وقيل بالاربعين  
وبالكسالي اربعون وبالاوسط خمسون الى ستين وقيل ينظر الى طول الليالي  
وقصرها وكثرة الاشغال وقتها المصلي اذا اراد ان يقرأ سورة في سجدة  
سورة اخرى لا يتركها ولو ترك الفاتحة في الركعة الاولى ليقض في الاخرى  
لانه لو قضي يؤدي الى تكرار الفاتحة وذلك غير مشروع وكذا لو ترك السورة  
فيها لان حمله وترق السورة في الاولين من العشاء ولم يقرأ الفاتحة ليعيد  
في الاخرين وان قرأ الفاتحة ولم يزد عليها قرأ في الاخرين الفاتحة والسورة  
وجهر بها وهو الصحيح عند الحنفية ومحمد لا لو اعاد السورة ترتب السورة  
على الفاتحة وهو مشروع بخلاف عادة الفاتحة لان تكرار الفاتحة في ركعة  
واحدة غير مشروع لانه محل الاداء فلا يكون محلا للقضاء الا ان الجمع بين الجهر  
والخاصة في ركعة واحدة ممنوع وتغيير النفل اولى من تغيير الفرض وهو قراءة  
الفاتحة جهرا او قل ابواب لا يقضى واحدها لان القراءة حصل باحدهما  
وقال يحيى بن اكرم يقضى الفاتحة دون السورة ويسجد للسهو بالاتفاق في  
الفصلين جميعا اذا تركها ساها هذا اذا ذكر بعد اقبال الركعة بالسجدة  
واما قبل يعود الى القراءة السورة وانقضى ما بينهما لان القراءة فرض في كل  
الترتيب في الفرائض يقضى ما بينهما ولو قرأ القرآن بالفارسية او اتي لسان  
كان سواء جاز عند الحنفية وعند مالك الاجور الاحالة العجز ولا تقصد

الاتفاق وهل يستد من القراءة في خلاف ثم رجع ابو حنيفة الى قولها وعليه الامام  
والكبير والتشهد والخطبة على هذا الخلاف والتسمية عند النجح يجوز بان  
كان بالاجماع **باب الوانة والاقتداء بالامام** وادراك الامانة من الانبياء  
عليهم السلام واداء الصلوة بالجماعة سنة مؤكدة لقوله لم الجماعة من سنن الهدى  
لا يخلف عنها الا منافق وهي واجبة وتثبت الواجب في القوة وليس من فرض  
الكفاية وهو من شعائر الاسلام لا يجوز تركها ومخالفتها اما في الجمعة والعيد  
مومن شرابطها لا يجوز ادائها الا بها وكل يصح صلوته في نفسه يصح الاقتداء  
الا المرأة والاخي اما المرأة فلتأخر ما مودبه واما الاخي لضعف صلوته لعدم  
تكون الامام اعلمهم باحكام الشرع واورعهم في التقوى واقرام كتاب الله تعالى  
واكبرهم ستا وهو من طريق الاولوية فالماصل يجب تقديمه الا فضل حتى يرتفع  
في الاقتداء به ويكثر الجماعة فلا اقتداء بالامام هو مشاركة في صلوته عندنا  
معناه يتضمن صلوته بصلوة المقتدي اي هي مبنية عليها وتتعلق بصلوته  
بصلوته صحة وفسادا ولا بد من الاتقاد بينهما ولهذا لا يجوز ان يقتدي المقتدي  
بصاحب العذر ولا القاري بالامام ولا من صلى فرضا خلف من صلى فرضا اخر  
عندنا واختلف في الصلوتين يمنع صحة الاقتداء عندنا كالظهر والعصر  
والاداء وكذا لو كانا قضاءين مختلفين ولا يصلي الناذر خلفا للناذر ولا  
المقتض خلفا للمستقل لان وصف الفرضية معدوم في حق الامام فلا يتحقق البناء  
على المعدوم بخلاف اقتداء المستقل بالمقتض لان النفل عبارة عن اصل الصلوة  
وهو موجود في حق الامام فيصح وعند الشافعي يصح في جميع ذلك وعند مالك  
لا يصح في جميع ذلك لان عند الاقتداء به موافقة غير متصلة بصلوته بصلوة  
الامام بل هو منفرد ولهذا لا ينوب قراءة الامام قراءة عنه ولو ظهر الامام انه كان  
لا تقصد صلوة المقتدي عند ولا يجوز اقتداء الاخي بالاخر من عدم القراءة  
وهو الركن ومن صلى مع واحدا فامنه عن يمينه الحديث ولو اقام عن يمينه او



ويسبق لان خلف السنة ولو كان مع الامام رجل وامرأة قام الرجل جنب امام المرأة  
خلفه ولا يجوز الاقتداء بالسكان الذي لا يعقل ولا يجوز اقتداء بالمبالغ باب  
في الصلوات كلها عندنا وهو المختار وبعضهم يجوز وفي السنن المطلقة والشر  
وتجوز اقتداء الصبي بالصبي لان الصلوة محدثة ولا يقتداء بالاعشى انما يكون اذا  
كان غيره افضل منه وان كان هو افضل من غيره وهو اولي اما الخبز عن الحاجة  
فهو يوم لا يصير وعند الناس اما من ادرك كيف كان لا نه اخشع امامه لا نفع  
لغيره اختلفوا فيه وكذا التمام وكبره الاقتداء باهل البدعة وتصح باهل  
الهدى الا للجمعة والقنوت والروافض الغالبة وقيل الخطابية والمشيئة  
وعن النبي لا ينبغي ان يقتدى بامام وهو يخطئ قايلا الكلام واما الاقتداء  
بالشفعوى المذهب لولا البأس به اذا امكن منعصا ولا شاكا في بانه بيان  
لوقال انما مؤمن ان شاء الله ان اراد به الله او الحال كيف وان اراد بالمستقبل  
لا يكره ولا يمتنع من القبلة تحريفا فاحشا وان يكون متوضعا في الخارج عن غير السبيل  
وان يكون متوضعا بالماء القليل اذا وقعت فيه نجاسة اراد به القلتين وركب  
مكحول النفسى عن محققين من رفع يديه عند الركوع وعند الرفع منه فيفسد  
صلوة لانه عمل كثير فلا يصح الاقتداء به رجل ام قوام لم يكرهون ان كان عنده  
احق منك بركه لانه امامه وان هو لم يكرهه ورجل ام قوام قال كنت محسوبا فاصلى  
جائز وكذا القول كنت على غير وضوء وهو اجنب لا يقبل قوله وان قال على  
وجه التورع اعاد واصلوتم ولو اقتدى بالامام ولم يعلم انه زيدا وعمر ويصح  
اقتدائه ولو اقتدى بزيدا ثم علم انه عمر ولا يصح اقتدائه لانه ماصلى بالذي اقتدى  
ولو كان بين الامام والمقتدى طريق واسع يترتب به العجلة يمنع الاقتداء واكان  
ضيقا لا يمنع ولو كان بين الامام والقوم فرجة وهم في الصحراء فانه ينظر ان  
كان الفرجة ولو كان بينهما من جارية الزورق يمنع الاقتداء والا فلا وان  
كان بينهما حائل جابط لا يمنع لان النبي عم كان يصلى في حجر عابثه والناس

يقتدون به في السجود فالخاص ان العبرة فيه ان لا يشبهه على حال الامام فيصيح والا  
فلا وان قام على جابط بين المسجد والدار واقتدى بالامام في المسجد يصيح اقتدائه  
وان قام على حائل وهو واقف بالامام ان لم يكن منه حائل ولا شارع يصيح ولو  
ادركه الامام في الركوع بغير كبره فيفتح ويترك الشاء لم يكبر ويركع معه وسبح  
في ركوعه تسبيح الركوع لانه في محل خلاف كالمسجد فانها واجبة اما في غيرها  
ولو وقف ولم يركع معه حتى رفع الامام رأسه فليس له ان يكبر ولا يركع معه  
لوفر ولو ادركه في الركوع فكبر قائما ثم ركع معه يصح شروعه ويكبر  
لا يصح شروعه وان ادركه في السجود او في القنوت لا يترك الشاء لانه لم  
يدرك هذه الركعة وكذا فتح بعد استغفار الامام بالقراءة لا ياتي بالشاء  
بل يستمع وينصت وقيل ياتي بالشاء عند سكتات الامام ككلمته وفي الجمعة  
ان كان بعيدا عن الامام اختلفوا فيه لا اذا قام الى الثالثة قبل ان يفرغ القنوت  
من التشهد يتم التشهد ثم يقوم وان وجد منه مخالفة الامام لان قراءة التشهد  
الاذ اسم الامام والمقتدى يفرغ من الصلوة على النبي عم او من  
الدعوات يسلم مع الامام لان متابعة الامام واجبة ولو رفع الامام رأسه  
الركوع والسجود قبل ان يسبح المقتدى ثلثا فالصحيح انه يتابع الامام و  
يترك التسبيح لما قلنا ان متابعه واجبة وكذا في دعاء قنوت الوتر  
ولو ركع او سجد قبل الامام ان ادركه الامام فيه يجوز لتحقيق المشاركة ويكره  
ولو رفع رأسه قبل الامام يكره ولو رفع رأسه بعده وان ادرك الامام  
في القعدة يكره كبره الا فتاح ثم يكبر فيستعد لانه انتقل من ركن الى ركن  
فلا بد من التكبير ولا خلاف ان يتابع الامام في التشهد وبعد فرائع الامام  
متى اذا يصنع تكوافيه والاصح انه يدعو متابعه للامام لانه انما يشغل بالذ  
في خلال الصلوة لما فيه من الاجل وكان وهما لا يمكن القيام قبل فرائع الامام  
فيتابعه رجل افتتح الصلوة وركع قبل ان يقرأ ثم رفع رأسه فقرأ وركع وقعد



به آخره فهو مدرك للركعة لان الاول انقضى بالثاني لانه وقع في غير اوانه و  
 ان قراءه فركع ثم رفع رأسه فقرأه وركع ثم اقتدى به آخره يدرك هذه الركعة  
 لان الاول وصل في اوانه فبقته الا على آخره وصلى ركعة الى غير القبلة  
 ثم جاء رجل فسوية الى القبلة ثم اقتدى لا يصح اقتدائه لان في زعمنا صوته  
 على الخطا وصلوة الاعرج حائز لانه انما هو في وسعه هذا اذا لم يجد احدا  
 يسأل عن القبلة **فصل في ادراك الجماعة وفضلتها** رجل صلى ركعة من  
 الظهر ثم اقبلت للصلوة يضم اليها ركعة اخرى اخرها عن البطلان ثم يقطع  
 ويدخل مع الامام اخرها الفضيلة للجماعة وان لم يقيد بالسجدة يقطع لانه يحل  
 الرخص بخلاف اذا شرع في النفل لان القطع ليس للتكبير وان صلى لنا انقطعها  
 بل يتمها ثم يدخل مع الامام ويكون نفل وهو الجواب في العصر والعشاء الا في  
 الدخول في الصبح الامام يكره لكرهية القطع بعده وكذا في المغرب لا ينظر  
 بالثلاث كروه وفي جعلها اربعاً مخالفة الامام وفي الفجر ان قام الى الثانية  
 وان قيد بالسجدة لم يقطعها بل يتمها ولا يدخل مع الامام بعده لكرهية النفل  
 وكيفية القطع ان شاء يقطع ويسلم وان شاء تكبيرا قائما وينوي بالدخول في  
 صلوة الامام وفي سنة الظهر لم يقطعها في كل حال لانه نقل وفي النفل لا يجوز  
 القطع لما قلنا ولو قطعها بقضى ركعتين عند البعض كالنفل المطلق وقال  
 ابو بكر بن محمد بن الفضل يقضى اربعاً وهو قول ابو ثور لانها بمنزلة صلوة وحل  
 حتى لو انتقل من الشفع الاول الى الشفع الثاني بعد اخبر بالسبع لم يطل شفعه  
 بخلاف النفل المطلق رجل دخل المسجد قد اذن فيه كره له ان يخرج حتى يصلي  
 فيه لان فيه ورد الوعيد الا اذا كان الرجل مؤذنا او اماما في المسجد الاخر فخرج  
 وان كان هو صلى قبل الاذان مرة لا بأس بان يخرج بعد الاذان الا اذا اذن المؤذن  
 في الاقامة لانه خلاف الجماعة حيانا الا في العصر والمغرب والفجر والخروج الى  
 لان هذه المخالفة اقل كراهة ومن انتهى الى الامام وهو في الفجر وهو لم يصل

سنة الفجر ان خشي ان يفوته الركعة الاولى ويدرك الاخرى فانه يصل سنته الفجر  
 ثم يدخل مع الامام لا مكان للجمع بين الفضيلتين وان خشي فوته ما يدخل مع الامام  
 ويترك السنة لان ثواب الجماعة اعظم والوعيد بتركها الزم ثم لا يقضيها بعد  
 الفجر قبل ارتفاع الشمس لان صفة السنة قد فانت بفوات محلها فانه النفل  
 المطلق ولا يجوز بعد الفجر وكذا لا يقضيها بعد ارتفاع الشمس عند الحنفية  
 لانها فانت عن محلها فسقطت لان الاصل في النفل عدم القضاء بخلاف الفرض  
 الواجب وقال محمد بن ابي حنيفة ان يقضيها اما اذا فانت مع الفرض فانه انقضى  
 مع الفرض عند البعض قبل الزوال تبعاً للفرض سواء كان الفرض يقضى وحده  
 ام بجماعة الا ان النقص قد ورد في قضائها في ليلة الترس باداء الفرض بالجماعة  
 اما في سنة الظهر بتركها في الحالين ويدخل مع الامام لا مكان اذا انها بعد الفرض  
 في الوقت هو الصحيح واستعمال القوم بالنفل عند اشتغال الامام بالفريضة  
 مكروه ثم اختلفوا في تقديمها على الركعتين قال ابو ثور يقدمها على الركعتين  
 وقال محمد بن قيس الركعتين عليها وهل ينوي القضاء ام لا اختلفوا فيه ايضا  
 ومن ادرك ركعة من الظهر فانه لم يصل الظهر بجماعة ولهذا لا بحث في يمينه  
 لا يصل الظهر بجماعة ومن الى مسجد قد صلى فيه لا بأس بان يتطوع قبل المكتوبة  
 ما بدا له مادام في الوقت سعة وان خاف الوقت بترك يصل هذا في غير سنة  
 الظهر والفجر لان سنتها واجبة على من لا يترك سواء صلى الفرض وحده ام بجماعة  
 وهو الاصح والاحوط ولهذا لا يجوز ان يصل قاعدا مع القدرة على القيام  
 بخلاف النفل المطلق وقيل اراد به كل السنن يجوز تركها لان السنة انما شرعت  
 لاداء الفرائض بالجماعة وقد فانت ويجوز اتيانها والاولى ان ياتي بها لان النفل  
 انما شرع ليجزئ نقصان في الفرائض والذي قد فانت عنه الجماعة وهو استحقاقه  
 للجبريل ومن ترك السنة بعد زعمه معدور لان الواجب يسقط بالعدول السنة  
 الاولى ولو تركها استحقاقا يكفي لانه استخف بوضعها ولو برأها حقاً ثم تركها



فالصحيح انه ياتم **فصل فيما يكره في الصلوة ولا يكره** ويكره الدخول في الصلوة  
 وهو مطالب بول او غايط وان شغلت في الصلوة قطعا وان لم يقطن بالجزء  
 ويكره وكذا اذا اصابها بعد الدخول وكل صلوة اديت مع الكراهة يستحق  
 ان يعاد على وجه غير كرم ولا يفتن بنية لا فيها تشبها باليهود ولا يلتفت بمنا  
 وشمالا ولو نظرت من غير ان يحول وجهه لابس به وينبغي ان يكون  
 مستقي نظره في القيام في موضع سجده وفي الركوع في ظهر قدسه وفي السجود  
 في ارضه الله وفي القعود في حجره وفي السلام في منكبيه لا في اقرب الموضع  
 ويكره الاعتكاز وهو ان يشد العمامة على راسه ويبدى رأسه وقيل ان يلف  
 بعضها على رأسه ويرسل طرفيها كالمعج للفساء ويكره عند الاوى والتسبيح  
 في الصلوة عند ادخال يديه في ازار واحد من غير عذر وكذا في ثوب  
 المنيته وان صلى حاسرا رأسه كاسلاك يكره وان فعله خشوعا لابس به وان  
 سجد على ثوبه نجس يكره وان سجد عليه حتى لا يملك عمامته لابس به لا بعد تحجرا  
 ان صلى خلف رجل يتجسس بحوز ويكره وان صلى الى وجه رجل ان كان جاهلا بصلته  
 وان كان عالما بوثوب وروى عن عمر بن الخطاب ما بالدين ويكره ان يصلي بين  
 يديه او في ثوبه صورة وكذا بين يديه كانون وفيه نار موقدة وان كان  
 سراجا او قنديلا لا يكره ولو كانت الصورة في الباطن لا يكره ويكره تطويل  
 الركعة الاولى على الثانية في التوافل ويكره تطويل الثانية على الاولى في  
 جميع الصلوات ويكره تطويل الركوع والسجود على وجه يعمل القوم به لانه يؤذي  
 الى تنفير الجماعة ولا يطول الركوع والسجود لمجي احد لا نه حرام جدا حتى قيل  
 يحسني عليه الكفر هذا اذا عرف الشخص اما اذا لم يعرفه لابس به ان يزيد تسبيحة  
 او تسبيحتين على المعتاد لانه اعانة على ادراك الطاعة وكذا ان يطول القراءة  
 وتأخير الامانة لاجله ويكره تكرار السجدة في الركعة الواحدة في الفريضة  
 كذا تكرارها في الركعتين ولا يكره تكرار الجماعة في مسجد شوارع الطريق ولا

بخلاف

يتناول في الصلوة الا اذا غلب عليه فوضع ظهره على فمه ويكره للرجل ان يقوم  
 خلف الصف وحده لقوله عدم لصلوة لم يتبد خلف الصف اي لم يفرده خلف  
 الصف ولا يكره للمرأة ذلك هذا اذا وجد فرجة في الصف وان لم يجد أخذ  
 الاخر من الصف الى نفسه وجعل صلى مع آخر فاستويا اقدامهما ورأسا المقدم  
 اسبق من رأس الما جاز أحد بلف حذو وثب الركوع بخفض رأسه في الركوع  
 ولا يصلي في ثوبا في يده وراش او دنانير ويكره الرويين بيده المصلي  
 ولا يكره وراء موضع سجوده فلا يكون بينه حائل ويدفع المار بالاشارة  
 بيده او بالتسبيح وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه فعل ذلك مع ولديه سلمة وعمر  
 وزينب فخرج عمر ورويت زينب ويكره الجمع بينهما ولا بأس بان يسبح عرقه من  
 جنبه في الصلوة ولا بأس ان يسبح جبهته من الثراب بعد الفراغ والاشارة  
 عند قوله اشهد ان لا اله الا الله حسن وقيل لا يشير وعليه الفتوى امام صلى  
 مع آخر فجاء نالك يتقدم الامام موضع سجوده ويكره الصلوة في ارض غير اذ كان  
 من روعة لا كروية الا اذا كان بينه صداقة او رأى صلاحها لا يكرهه فلا بأس  
 والطريق والى من ارض الغير لانه فيه حقا لا بأس بالصلوة على الجملة اذا كانت  
 واقفة وان كانت تسير بحوز حالة العذر ولا يجوز الصلوة على الثلج اذا كان  
 لا يستقر وكذا التبن والذرة والدخن والمخروج بخلاف الخطة والتسبير  
 ويجوز على الجمل رجله وخليفة من القطوع فتزله صنيف بحوز تركه لاجل الضيف  
 هذا اذا تزلله اجابا وان كان كثير الضيف يترك **فصل فيما يفسد الصلوة**  
**وفيما لا يفسد العمل القليل لا يفسد الصلوة والكثير يفسد ولا فرق بين**  
**القصد والخطأ والسهو والنسيان عذرا** ولو تكلم في صلوة ساهيا او خاطئا  
 بطلت صلوة وعند الشافعي لا تبطل اذا كان قليلا لا حديث واعبارا بسلام  
 السامع قلنا معنى الحديث رفع الائم وسلام السامع من الاذكار فيعتبر  
 ذكر في حالة النسيان وكذا في حالة النسيان ما فيه من كاف الخطاب وقيل كل عمل

وهو ما رواه احمد بن محمد بن ابي اسود عن ابي اسود  
 الخطابي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال  
 قال السلام لو كان من سواي ليقول الله سبحانه وتعالى  
 وهو في ربه وشبهه بالكلية في قوله في قوله في قوله  
 كما في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله  
 كقول الله سبحانه وتعالى في قوله في قوله في قوله في قوله  
 في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله  
 في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله



يقام بيد واحد فهو قليل وان كان بيد من فهو كثير وقيل المعنى في عرف  
 الناس المصلي اذا رفع غمامته ووضع على راسه بيد واحد لا تقصد الصلاة  
 ولكن كرمه وكذا اذا سوى غمامته مرة او مرتين وان نغم تقصد وان جاز  
 جسد مرة او مرتين لا تقصد وان حكمت ثلاث مرات سواها لا تقصد وكذا  
 تقصد لو قتل ثلاث تمرات او مشى ثلاث خطوات وكذا لو مشى من صفة  
 الموصفة فمرة واحدة وكذا ان شد السراويل وان حذ لا تقصد وان كبر  
 الدابة تقصد وان نزل لا تقصد وان انكشف عورتك فمكث بعد ذلك تقصد  
 وان مكث بغير عذر واختلافه قال ابو يوسف ان مكث مقدار ما يمكن اداء  
 ركن ثم ستر تقصد من غير ركن لا يقصد ركنه وقال محمد لا تقصد له  
 يؤديه وكنا لان القصد هو اداء ركن مع الانكشاف ولم يوجد وكذا لو  
 افتتح الصلوة في موضع طاهر ثم انتقل الى موضع نجس ثم انتقل الى موضع  
 طاهر قبل ان يؤدي ركنه لا تقصد وان مكث مقدار يؤديه ركنه انفسا  
 عند ابي يونس وعند محمد لا يؤدي ركنه لا يقصد ركنه طاهر موضع القيام  
 نجسا لا يقصد التيمم وكذا لو كان موضع السجود نجسا لم يقصد السجود  
 عند ابي يونس في سجدة السجود يجوز سجدة او رفع رجليه فيها ولو كان موضع  
 القيام او السجود طاهرا ولكن يقع بعض اجزائه ثوبا على الارض النجسة جاز في  
 صلوة ولو تلوته او كبري فارتفع بكاف ان كان من كركبة او النجاسة لم يقطع  
 لانه في معنى التسبيح ويدل على التسبيح وان كان من وجع او مصيبة فطمعها  
 لانها في معنى كلام الناس وان كان من وجع لا يمكنه امتناع عند لا يقصد  
 لانه عفو كالتفسس والعطس والجناء وكذا الوقوف او الوقوف او ادائه ركنه  
 ان تخنخ بعد ذلك لا يقصد وان حصل منه روف لانه مرفوع اليه غير محتاج  
 وان تخنخ بغير عذر يقصد ولو ابتلع ما بين اسنانه من الطعام ان وجد  
 طعمه يقصد والا فلا وان كان في فيه سكر فذاب ودخل في جلقه يقصد

وان فتح المصلي على امامه ان كان ذلك قبل ان يقرأ الامام مقدار ما يجوز به الصلوة  
 ولو انتقل الى آية اخرى جاز فتحه ولا تقصد صلوة اخذ الامام اوله ياخذ لانه فتح  
 لا صلاح صلوة وشرط في الاصل الفساد صلوة الفاع اذا كان مكررا وان  
 فتح بعد اقرار مقدار ما يجوز به الصلوة بنظر ان تنقل الامام الى آية اخرى لا ينبغي  
 ان يفتح عليه وان فتح واراد به التعليم فسد صلوة به وان اخذ الامام بفتح  
 فسد صلوة ايضا وان وقف الامام ولم ينتقل الى آية اخرى حتى فتح المقتدي  
 اخلافه فاقية والصحيح انه لا يفسد صلوة الفاع والمفتوح عليه ولا امام ان  
 لا يلجأ اليه اليه يركع اذا جاء في وانه وينتقل الى آية اخرى ولو صلى فجزى على  
 لسانه نعم ان كان عادته ذلك خارجا لله لوقته فسد صلوة لانه من كلام الله  
 لا لا يفسد لانه كلام الله من كلام القرآن ولو رفع الباب فقال المصلي ومن ظنه  
 كان آتيا ازاد به الجواب ولا يؤمن تقصد ما يجزى ومحمد وان سجد او كبر او هطل  
 بغيره في الاعلام انه في الصلوة لا يقصد لقوله ثم اذا تابعتكم فاني في  
 الصلوة فليسبح وكل دعاء يستعمل سواه من العباد كسؤال المغفرة والرحمة لا  
 يفسد صلوة رياء يسجد يسجد يسجد يسجد ولو قرأ في ركوعه او سجوده  
 لا تقصد ولو قرأ وركع وسجد وهو قائم لا يجوز صلوة لانه ادنى حركة بغير  
 اختياره ولا اختيار شرط الاداء العباد ولو ركع وهو قائم او قرأ وهو قائم  
 ينوب عن القراءة والركوع لان الشرع جعل قائما كالمستحب في حق الصلوة ولهذا  
 لا يقتض وضوءه لهذا ولو سجد وهو قائم لا ينوب والفرق ان السجدة ركن  
 اصلي في كل وجه والقيام والركوع وسيلة اليها والاصح ان قرأه لا ينوب  
 عن القراءة لعدم اختياره وجعل صلى العشاء فسلم على الركعتين على ظن انه  
 في ركعة او صلى الظهر فسلم على ظن انه في ركعة فسد صلوة العشاء والظهر لانه  
 سلم عابدا ولا شك في سلامه ولو قرأ التوراة او الانجيل في الصلوة  
 فسد صلوة سواء بحسن القرآن ولم يحسن لانه مأمور بقراءة القرآن لا غير



ولو زاد وكوعا او سجدة انفسد صلاته عندنا ولو زاد ركعة تفسد الركعة  
ان ترك الفضة الاخيرة **فصل** ولا يقبل الوقوف في القرآن في جوار الصلوة  
وفساد ما حق لو وقف وابتدأ بقوله المسبح بن الله او وقف وابتدأ بقوله  
ان الله فقير او وقف وابتدأ بقوله انا ربكم الاعلى وامثالها لا تفسد الصلوة  
اما الخطا في الاعراب ان لم يتغير المعنى فاحشا لا يفسد كقوله الحمد لله  
وان غير تغيير فاحشا يفسد كقوله وعصى آدم فغوى بنصب الميم ورفع الياء  
وقال المتأخرون لا يفسد ايضا لان العوام لا يميزون الاعراب وهو اختيار  
يوسف وهو اوسع والاو الاحيط **وقال** السك والخطا في الاعراب في غير الفتح  
لا يفسد الصلوة ولو قرأ الحمد لله بالحاء او قرأ الرحمن الرحيم او قرأ سمع الله  
لمرجه بالحاء ان بذل جهده فلم يقدر بخور صلوة لانه عاجز وان ترك جهده  
في تصحيحه فسدت صلاته وكذا لو قرأ الله بالثاء وان امكنه ان يجهزها  
من القرآن ليست فيها تلك الحروف التي لا يطارد لسانيها بتجذراة ولا  
فيسكت هذا غير تحت الكتاب فانه لا يترك قراءتها في الصلوة اياك يفسد و  
اياك تستعين بالوصل لا تفسد وكذا في قوله انا اعطيناك الكوثر بالوصل  
والامين بالتشد يد خطا فاحش ولا تفسد الصلوة ولو غرغره المقصود  
بالظاء او بالراء او بالذال لا يفسد وقال محمد بن مسلم لا تفسد بالظاء وقوله  
ولا الضالين بالظاء او بالراء او بالذال لا تفسد ولو قرأ اذا جاء نصر الله  
بالسين قال اكثرهم لا تفسد وكذا قوله الحمد لله صلى على محمد بالسين ولو قال  
الحمات بالطاء او بالذال لا تفسد **فصل** في الوتر الوتر فرض على كل عاقل  
لقوله عم ان الله زادكم صلوة الا رمى الوتر فصلا ما بين الغشاء الى الطلوع  
الفجر فانه اضاف الزيادة الى الله مع فهو فرض والآتي ان الزيادة من جنس الزيادة  
عليه وهو فرض لان الفرض مقدور والزيادة يتصور على المقدور بخلاف النوافل  
فانه غير مقدور فلا يتصور الزيادة عليها والثالث امر بالامر لا وجوب

وابو حنيفة الحق في الفرائض لان النظر في الفرائض وهو المغرب والحاو الشئ  
الى نظير اولي من الحاقه الى الانظير له او نقول الاصل فيه ان فريضة النهار  
خمس ركعات وفريضة الليل مع الوتر عشرين ركعات وهو امانة الحق  
وعنده ما هو سنة لظهور آثار السنة من حيث انه لا يكفر جاحدا ولا يؤذ ب  
ولو فات عن وقت يقضى بالاجماع وهو ثلث تسليمة واحدة وعند الشافعي  
في قول ركعة واحدة وفي قول ثلث مفضولة وفي قول مفضولة كما هو عندنا  
والوصل عنده افضل واولى حتى يخرج عن الخلاف وقبل ان صلى الجماعة قالوا  
افضل لان فيها اقوالا مختلفين حتى يقع اتفاقا عليه ولو صلى الوتر ركعة واحدة  
ثم برأه ثلثا لا بعيد ماصلا لانه مختلف فيه ولو كان جاهلا ثم تعلم بعد اجتماع  
اهل قرية على ترك الوتر اذ بهم الامام وان استغوا عنه فانه لم يترك  
السنة حتى قيل لو انكر واستنبت السواك بقائلهم وتبصلي الوتر في رمضان  
بالجماعة وهو الصحيح لو روي الاثر فيه والامام اذا قنت والمفتدى ان شاء  
قنت بعد ان تسبح وان شاء قنت الى ان عذابك بالكفار ملحق ثم يسكت  
عند النبي وعنده محمد بن عيسى في رواية وفي رواية يسكت لانه منزلة  
قراءة القرآن بمحملة الامام عن المفتدى واحكام في الجهر فيه قال بعضهم ان  
القوم يملكون دعاء القنوت او اكثرهم لا يجزئ الامام لانه تسبيح ودعاء وعليها  
الاخفاء وان كانوا لا يعلمون بجهرا عانة عليهم وقيل يتوسط لا يجهر جدا  
ولا يخفي جدا وبأخذ يديه عند القنوت وهو المختار وحل شك في الوتر  
ان هذه الركعة ثلثة الوتر او ثلثة بقيت في هذه الركعة لجواز ان يكون  
ثلاثة ثم يقعد ويقوم ويصلي بها ركعة اخرى وبقيت فيها ايضا وهو  
المختار بخلاف المسبوق فيه في رمضان اذا قنت مع الامام لا بقيت فيما سبق  
لان القنوت وقع في موضعه وكذا اذا قنت في الثانية ساهيا لا بقيت  
في الثالثة ثم قراءة القنوت قبل الركوع سنة مؤكدة في جميع السنة وعند



وعند الشافعي لا يقف في الصلاة في النصف الاخير من رمضان وعند مالك لا يقف في الاخير من رمضان ومن لا يحسن القنوت يقول ربنا انت في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار وان لم يحسن هذا القنوت لم يغفر له الثنونات والقنوت في صلاة الفجر ينسوخ عندنا وقول الطحاوي اذا وقعت ليلة وفسته لا بأس بان يقف فيه ولو قف في الترتيب بعد الركوع والتقدم لا يرى ذلك متابعه لانه مختلف فيه وكذا في سجدة السهر قبل السلام بخلافه اذا قف في الفجر فانه لا يتابعه عندنا صحيح ومحمد ثم قيل انما يتابعه فيها يجب متابعته فيه وقيل يفقد تحفيضا للمخالفة **فصل في التراويح** وهو سنة للرجال والنساء توارثها الخلف عن السلف كذا روى الحسن بن علي بن واثره واجب عليها خلفاء الراشدون وبين النبي عم العذر في ترك المواظبة وقوله قوم من الروافض من سنة الرجال والنساء وقوله قوم منهم من ليس بسنة وانما احدهم عمره ولا هل السنته قولهم عليه السلام سنة الخلفاء من بعدك وقد اتى على عمره وقوله نزل الله بضمع عمر كذا في مساجدنا والسنة في ادائها الجماعة على وجه الكفاية حتى لو امتنع اهل مسجد عن اقامتها كانوا مستثنيين ولو اقام البعضها فالمتكففين عنها تارك الفضيلة وقوله مالك وانك اذا واما بالافضل لانه اقرب الى الاخلاص وابعد من الرياء والصحيح ان الفضل اقتداء بالصالحين ولو صلى التراويح في مسجد واحد من بين في ليلة واحدة كره وفي مسجدين لا يكره اذا لم يكن اما اذا اقام في مسجد فيه ثم اقتدى بالآخر في مسجد آخر جاز ويقعد بين كل ترويحين مقدار ترويحة واحد وكذا بين الترويحة الخامسة والوتر ثم هو مخير فيه ان شاء سجد وان شاء هلك وان شاء صلى على النبي عم وان شاء سكت واهل مكة يطوفون بين كل ترويحين اسبوعا ولو صلى التراويح قبل العشاء فالصحيح انه لا يجوز ولو صلىه ابد الوتر والصحيح انه يجوز ولو صلى العشاء مع الامام وصلى التراويح مع امام آخر فثبتت

انه صلى العشاء بغير وضوء فانه بعيد العشاء والتراويح لان التراويح وقع قبل العشاء وكذا دخل المسجد والامام في التراويح وهو لم يصل العشاء يجوز ان يصل التراويح مع الامام على قول من يجوز التراويح قبل العشاء لانه لا ترتيب بين الفرائض والسواقل وان كان الامام في الوتر لا يجوز ان يصل الوتر قبل العشاء وينوي فيها التراويح او سنة الوقت او صلاة الامام ولو نوى التطوع فيه اختلفوا والصحيح انه لا يجوز ولا يصح ان السنة لا تحتاج في كل شفع انتظار الامام في اشغاع التراويح الى ان يكره فبوتة منه ولو نوى يقتدى سنة العشاء ان لم يصل السنة بعد العشاء جاز واذا فاتت التراويح عن وقته لا يقضي وان فاتت بعضها عن الجماعة يؤدى بعد الوتر ويقرأ فيها مقدار ما يقرب في المغرب وقيل يقرأ في كل ركعة عشرايات وهو الصحيح لان السنة فيها التخمير ويحصل الحمد لان جميع عدد الركعات في جميع الفهرست ثمانية ركعات وجميع ايات القرآن ستة آلاف ولا يترك الشاء لكسل القوم بخلاف الدعوات بعد التشهد حيث يتركها لاجلهم اذا شغل وقبل يقرأ فيها مقدار ما لا يؤدى الى تنفير الجماعة امامه للصبي في التراويح قبل جواز وقيل لا يجوز وهو المختار لان فضل الصبي ولو فعل البايع من حيث انه لا يلزمه القضاء بالافساد بخلاف المظنون لانه يجتهد فيه بخلاف الاقتداء بالصبي لان فعله مما استحس والصحح اداء التراويح قاعدا من غير عذر ولا يستحب كون يجوز وهو الاصح **فصل في السواقل** اقصى القضاة ابو زيد وانما اشترط السواقل في السنن بغير نقصان يمكن في الفرائض لان العبد وان علت مرتبة لا يخ عن تقصير في العبادة حتى ان واحد الوقت وان فضل الفرائض من غير نقصان لا يلزم ترك السنن ثم السنن الرواتب ان يصل قبل صلاة الفجر ركعتين واما قبل الظهر وركعتين بعدا وركعتين بعد المغرب وركعتين العشاء واما الاربع قبل العصر حسن والاربع قبل العشاء مستحب وجاء بعد المغرب ستة والنفل في الليل والنهار اربعا اربعا افضل عندنا وعند السكاني شتى

في التراويح امام الصبي



افضل وعندهما في الليل كان الشافعي وفي غيرها كان ابو حنيفة والنقل  
لا يلزم الا بالنداء او بالشروع فيه ومن شرع في النفل ثم افسده يلزم قضاء  
عندنا ولو شرع فيه ونوى اربعاء فسد يلزم اربعاء عندنا في كل النوع  
يلزم كالنداء لانه يجب الاداء بعد الشروع فيه وعندنا يلزم قضاء الركعتين  
لان الشروع ليس يلزم بدائه وانما اللزوم ثبت بضررته صيانة المؤدى  
عن البطالون والشفع الاول لا يتعلق بالثاني ولهذا الشروع في النفل ولو لم يركب  
العدد يلزم ركعتان ولو قام الى الشفع الثاني يستفح ولو صلى اربعاء  
ترك القعدة الاولى فسدت صلوة عند محمد وزفر وهو القياس لان كل شفيع  
صلاة على حدة فلا بد من القعدة في كل شفيع وعندنا لا يفسد كل شفيع في كل شفيع  
لان الفرض في القعدة الاخيرة والاربع اذا دبت بخبره واحدة كان الكل مفسدا  
واحدة فيفرض فيها قعدة واحدة ولو شرع في النفل ولو نوى اربعاء ثم  
سلم على اربع ركعتين لا شيء عليه في ظاهر الرواية ولو نذر ان يصلي اربعاء  
بتسليم واحدة لا يخرج عن عهده بتسليمتين وعلى القلب يخرج ويصلي الثانية  
قاعدا مع القدرة على القيام وان افتحها قائما لم يخرج عن عهده ولو نذر  
لان القيام وصفه ولان يصلي قاعدا ابتداء فيجوز بقائه لان البقاء اسهل  
من الابتداء وعندنا لا يجوز لان الشروع يلزم كالنداء **باب قضاء**  
**الفوات** الترتيب بين الفوات السبيل وبين الفرض شرط عند سعة الوقت  
عندنا اي الوقت مستحق باداء الفوات فيجب تقديم الفوات على الوقتية لقوله  
من نام عن صلوة او نسيها فليصلها اذا ذكرها فان ذلك وقتها جعل وقت  
التذكرونا للفائتة فلا يكون وقتا لغيرها وتذكر الفائتة في الوقتية يمنع اداء  
الوقتية عندنا وعندنا تقديم الفوات مستحب فاذا كثرت سقط الترتيب و  
حد اكثر وهو ان يصلي الفوات ستا بزوج وقت السادسة وهو الصحيح  
يدخل وقت السابعة وقال زفر في الصلوة الى شهر وقيل الى سنة لم يكن لو

بدا

مفسر الفوات

بدا بالفائتة عند سعة الوقت اجزا الا يرى انه يجوز التطوع فيجوز الفائتة بخلاف  
ما اذا احتاق الوقت حيث لا يجوز الفائتة لانه لا يجوز التطوع وكذا سقط الترتيب  
بضييق الوقت والنسيان عندنا خلافا لما لك وتفسير ضيق الوقت وهو ان  
يبقى الباقي من الوقت بمقدار ما لا يسع الفوات مع الوقتية فيه وان كان يسعها  
لا يجوز الوقتية بل يقتض ذلك البعض ولو فاته ظهر ثم تذكر في وقت العصر  
لو اشغل بالظهر يقع العصر بعد تغيير الشمس يقدم الظهر وعند محمد يقدم  
العصر ثم يقضي الظهر بعد غروب الشمس وهو قول الحسن ولو افتتح العصر  
في اول الوقت وهو اكرانه لم يصل الظهر واطا الحق غربت الشمس لا يجوز  
عصره لان شروعه وقع فاسدا بخلاف اذا شرعه وقت الغروب فانه يصح شروعه  
فيه فلما احمر الشمس وجب ان يقطع العصر الذي شرع فيه ثم استقبلها بشروعا  
اخر وتذكر الظهر في الوقت المكروه لا يمنع شروعه العصر فيصير شروعه العصر  
الوقت ثم يقضي الظهر بعد الغروب ولو صلى العصر مع تذكر الظهر الفاتية في  
الوقت سعة يقع العصر فاسدا موقوف عندنا حتى لو صلى ست صلوات ولم يعد  
الظهر انقلب العصر باثره لانه لا يترتب سقطا بالكثرة والكثرة تثبت  
بالكل فاذا سقط الترتيب يستند الحكم الى اول السبب كاهو الاصل كالظهر المؤخر  
يتوقف على ادراك الجماعة وكالمغرب المؤدى في طريق المزدلفة على طلع الفجر  
عندنا يقع العصر فاسدا باثنا لا جواز له لانه ادى العصر مع قلة الفوات  
فيفسد فاذا اعاد الظهر قبل ان يودي ست صلوات بعد العصر لا اتفاق  
ولو قضى بعض الفوات حتى قل عاود الترتيب عند البعض وهو الاظهر فانه ذكر  
عن محمد بن يرك صلوة يوم وليلة وجعل يقضي من الغد مع كل صلوة فائتة  
فالفوات جازية على كل حال والوقتية فاسدة ان قدمها وان اخرها فذلك  
الا قضاء الاخيرة لانه اذا ما في ظننا لافائتة عليه وقال بعضهم لا يعود  
الترتيب وهو المختار ثم الفوات الحديثة هل يلحق بالفوات القديمة قيل لا



في الصلاة  
سقط الترتيب  
بكثره القرائن

لوجود الكثرة وقيل لا تلقى ويجعل الماضي كأنه لم يكن احتياطاً من أجل التماس  
في أمر الصلاة رجل نسي صلاة ثم ذكرها بعد شهر فصل في الوضوء مع تذكرها بالجزء  
الوقتية لأن المحلل فيها كثير وهو اختيار الطحاوي وإذا سقط الترتيب كثره  
القوانين بسقط الترتيب في نفس الصلوة أيضاً كمن فاتته صلوة شهر أو شاء  
فصلى صلوة يوم وليلة وأن شاء قضى ثلثين فجزأ ثم ثلثين ظهر ثم ثلثين عصر  
ثم ثلثين مغرباً ثم ثلثين عشاء كذلك وينوي في القضاء أول ظهر على ولو نوى  
فرضه من غير ذلك فبشرط الترتيب فيه ولا ترتيب بين الفرائض والسنن  
والنوافل **باب سجود السهو** سجود السهو يلزم في الزيادة والنقص  
واجبة وهو الصحيح كالدوم في باب الحج وأما في باب السجود سمى في صلواته  
فسيجد فإذا كان واجباً لا يجب إلا بركعة أو بركعتين أو بركعة واحدة  
وسجد السهو سجدتين بعد السلام عندنا وعند الشافعي السلام وفيه ثمة  
ورد النص وعند المالكيان زاد بعد السلام وأما في باب السجود سمى في صلواته  
ونقصه من غير ذلك وبقي التمسك به وهو لا يثبت على النبي في الصلاة  
هو الاحتياط والدعوى في سجود السهو هو الصحيح إذا غفل في محل القيام أو قام  
في محل السجود يجب سجدة أو ركعة أو ركعتين أو ركعتين أو ركعتين أو ركعتين  
يجب وإذا جهل ذلك لم يضر ما زاد أو نقصاً في السجود أو الركعة أو الركعة أو الركعة  
ما يجوز به الصلوة في الفصلين وأما في باب سجود السهو لا يلزم إلا في ركعتين  
غيره كمن ترك الفاتحة في السورة الأولى أو في إحدى ركعاتها يجب السهو ولو  
قرأت من السورة في الأولى أو في الثانية ثم تذكر أنه لم يقرأ الفاتحة في السورة  
وعليه السهو وترك الفاتحة في موضعها عندنا ولو ذكر الفاتحة في الأولى أو في الثانية  
ثم قرأ السورة يجب السجدة ولو كرر في الثانية لا يجب السجدة ولو قرأ الفاتحة  
نفس السورة ثم قرأ الفاتحة ولو قرأ السورة أو بعضها ثم قرأ الفاتحة يجب السجدة  
ولو قرأ الفاتحة والسورة في الثانية من الفرض لا يجب السهو هو المختار في تركها

ركعة

ركوعاً أو سجدة يجب ولو ترك السجدة الواحدة من الركعة الأولى باني بها إلى  
وقتها ذكرها قبل السلام وسجد السهو لما أخبر الركوع عن محله والركعة الأولى  
انما تسمى بالسجدة الأولى والتعريف في الأعمال المكروه ليس بشرط وأن ترك  
سجدة من الأولى بعد في الركعة الأولى زادون الركعة ليس بصلوة وسجد  
للسهو ولو قرأ الفاتحة في القيام قبل سجدة وعن أبي ثوبان لا يجب وهو الأصح  
لأن القيام محل للشاء أيضاً وقيل إن كان قبل القراءة لا يجب ولو قرأ الفاتحة  
في الركوع أو في السجدة لا يجب ولو قرأ في الفعدة أو في الركوع أو في السجدة يجب  
وقيل لو قرأ الفاتحة في الفعدة لا يجب وقال الغصيني والليث يجب كما لو قرأ السهو  
ولو زاد في الفعدة الأولى أو في فلاة السجدة على محله يجب ولو نسي عن الفاتحة في الركعة  
في الركوع أو في السجدة لا يجب ولا يفرض في القيام وعليه السهو لأن الركوع فطره والقنوت  
سنة فلا ينقض الفرض بالسنة والقنوت ينقطع بالركوع وإنما يجب السجدة ترك  
لأنه ذكره يضاف إلى جميع الصلوات بخلاف تسبيحات الركوع والسجود لا يذكر  
بضافاً لأن ذكرها وقيل لو تذكر في الركوع يعزى في ركعة وفي القنوت لا يعزى  
لأن الركوع بمنزلة القيام وهذا من أدركه فقد أدرك القيام ولو نسي عن  
الفاتحة أو السجدة فقد ذكر في الركوع أو في القنوت يعزى ويقرأ ثم يركع وعليه  
السهو لأن ضم السجدة إلى الفاتحة واجب إذا أدان يقع على الفرض فالفرض ينقض  
بالفرض وقيل لا يعزى كما في القنوت لما أن الضم واجب فترك الواجب يجب السجدة  
ولو ترك السورة في الأولى ينقض في الآخرين وعليه السهو ولو ترك الفاتحة  
فيها لا ينقض في الآخرين وعليه السهو وينبغي للسبوق أن لا يقوم قبل السلام  
فإن قام بعد فرفع الإمام من التشهد قبل السلام أجزاءه لأنه قام بعد فرفع  
من الأركان لكنه مسمى لأن وانه بعد السلام فإن قام قبل فراجع من التشهد  
فمضى بجزءه لأنه قام قبل تمام الأركان وأن ركع قبل فراجع من التشهد فقد  
لأن القيام فرض فإذ قام قبل فراجع الإمام وأن قام قبل فراجع من التشهد فقد

ما هو على الصواب



فقرأ ركع ثم سجدة الامام السهوي يورد ويسجد مع الامام لانه يستحق ان يقرأ معه  
 باداء الركعة ثم يقوم للقضاء ولا يعتد بما صنع لانه وقع في حرمة الصلوة  
 وبالعود خسار الفضل وان ركع وسجد ثم سجدة الامام السهوي يتابعه لا يحكم  
 انفراد به باداء الركعة وان تابعت صلواته لما فعلته في موضع الفراء والجلوس  
 اذ لم يتابع الامام في السجدة جازت صلواته وسجدة السهوي في آخر صلواته سجدة  
 لانه منفرد في حق الفضل وطلب في حق الحرمة ولا لا يتابع السهوي ما لم يكن في  
 سجدة السهوي حتى يركع فيما سبق كقوله السجدة عن السهوي لا تحاد الحرمة  
 ولو سجدة مع سجدة فيما سبق يسجد لسهوه ايضا ولا يوجب الاول عتبه لانه  
 منفرد من جهة لانه ليس في صلواته الا الحرمة والسبوق اذا وافق الامام  
 في سجدة السهوي تبين انه لم يكن عليه فسد صلواته ومضى ركعتين بطوعا  
 تسبق فيها سجدة السهوي وان كان يفتي فيها بصلوة اخرى لم يجز لان السجدة  
 وقع في ركنها بخلاف السجدة اذا سجد السهوي ثم يقوم في مقامه يصح ويتم  
 ان يعلل في الحرمة لانه لو لم يكن يطل جميع صلواته والمقيم يتابع الامام في  
 في سجدة السهوي فان سجد فيما سبق يلزم سجدة اخرى واللازم لا يتابع الامام  
 في سجدة السهوي ولو تابعه بحرمة لانه اذا قبل اوائله وآوانه بعد ما فرغ ما كان مندا  
 ولكن لا يفسد صلواته لانه ما زاد الا سجدة ثنتين وان سجد في اثناء السجدة  
 لانه مقتضى ما يؤدى في تلك الحرمة ولو سلم وهو يريد قطع الصلوة وعليه هو  
 فيلزم السجدة وبما القطع باطل لانه خلاف الشريعة ولو سلم مع الامام ساهيا  
 لا يلزم سجدة السهوي وهذا السهوي لا يمنع البناء وان سجد بعد ساهيا يلزم  
 سجدة السهوي لانه منفرد ولا يمنع البناء ايضا وسلام السهوي لا يخرج عن حرمة  
 الصلوة والقعدة الاولى واجبة وقراءة التشهد فيها سنة في الفرض و  
 القعدة الاخيرة فريضة وقراءة واجبة والصحيح ان القعدة الاولى وقراءة  
 التشهد في القعدة ثنتين واجبة وفيها سجدة واحدة وتترك القعدة الاولى

حيث سجد يتاخر الاصحاب لا يجب بخلاف تأخير القعدة الاخيرة وان سجد  
 للقعدة الاخيرة حتى يقيم الى الخامسة رجع الى القعدة الاولى سجدة واحدة  
 الركعة بكل الرقص وسجد السهوي وان قيد بابا السجدة بطلت فرضيته  
 خلاف الساهي ونحو ذلك صلواته كفارة عند ابي حنيفة والي يوافق المحدث  
 ويضد اليها ركعة سادسة ولو لم يصح لاشي عليه لانه موقوف وشروع  
 الظاهر لا يوجب الاثام ولو قعد في الركعة ثم قام ولم يسلم عاد الى آخر  
 ما يسجد الخامسة ويسلم لان التسليم في القيام غير مشروع ولو قيد سجدة  
 ضم اليها ركعة اخرى ويسجد للسهر والتاخير المستلزم وجوب الركعة  
 لا يثبتان عن سنة الظاهر وهو الصحيح ولو قطع بالانكسار بالقضاء لانه  
 الموقوف اذا شك في صلواته وذلك اذا عرض له استئناف الصلوة  
 للحديث وان كان الشك بعد من كل ركعة اخرى وبني على غالب رأي المحدث  
 وان لم يكن رأيي على اليقين الحديث ايضا ويقعد في كل موضع يتوهم  
 صلواته كذا يصير تارة للفرض وتارة في بين الواجب والبدعة يوجبها  
 كذا يترك الواجب وما تردد بين السنن والبدعة لا يوجب كذا يوجب  
 البدعة والامام اذا شك في صلواته بعد ما قال بقلول الامام ومن معه  
 وان قل وان كان الامام وحده والقوم وحدهم يؤخذ بقوله والشك بعد  
 الفراغ من الصلوة في حق المنفرد لا يعتبر وكذا الشك بعد خروج الوقت  
 صليها فيه لا يصلي فيه وان شك في الوقت انه صليها امام لا يصلي فيه ولو  
 في صلواته ان عليه ما يتقبلها ام لا لا يفسد صلواته ما لم يتحقق ظنه واذا سجد  
 في صلوة الجمعة والعيد يجوز ترك سجدة السهوي كذا يستحب على القوم  
**باب سجدة التلاوة** وهو واجب عندنا على النال والسمع لقوله  
 السجدة على من سمعها السجدة على من تلاها وعلى كل من اجاب عنها السجدة  
 هي سنة في غير ذلك ولا يوجبها في صلواته ولا يجوز بالتيمم مع القعدة



على الرضوخ وسبب الوجوب للتأني وتلاسماع وهذا يضاف إليها  
والسماح سماعه لا يجب سجدة التلاوة على من لا يجب الصلوة عليه كالمريض  
والنفساء والصبي والمجنون لا ينادونهم ولا يسمعونهم ولكن يجب على من سمع  
منهم بخلاف من سمع من المأموم في الصلوة على قول الشيخ وإني هو والذي  
يسمع منه وهو خارج الصلوة بسجدة وهو الصحيح أما الجانب يجب عليه تلاوة  
ويسمع من آخر وعلى الذي يسمع منه ولو تجاهاه لا يجب السجدة ولا يفسد  
به الصلوة لأنه من حروف القرآن ولكن لا يوجب عن القراءة ولا يشكر في سجدة  
بشكر والتلاوة أو السماع في مجلس واحد وكيفية سجدة واحدة سواء  
سجدت بعد قراءة أو بعد آخرها عن الكل لأن سنانا على الداخل فخرج  
وهو الداخل في السبب دون الحكم وهو اليق بالعبادات والتأني بالعبادة  
والداخل عند اتحاد المجلس وتبدل المجلس حتى وهو ان يذهب من  
المجلس إلى المجلس ولو شئ من زاوية إلى زاوية لا يثبت إلا في الجامع و  
حكمي وهو ان يستغل في القراءة إذا كان قليلا بأن شربا أو أكل أو خطى  
خطوة أو خطوتين بخلاف الخمر إذا قامت من مجلسها لأنه دليل الإعراض  
وسبب الإذابة بقطع المجلس وسبب السجدة بقطع وتبدل المجلس السماع  
دون التأني تكرار الوجوب على السماع وكذا على عكسه على ما قبله الأصح  
أن لا يكرر على السماع وفي تسوية توبة وأهانتا من غصن الغصن  
والكرهي والرجح تكرار وفي الركب والسابق يتكرر عليها وقيل على الركب  
لا يكرر وقيل ان كان في الصلوة لا يكرر لأنها جامعة لا أماكن إلا أنه لا  
يجب عليها على الدابة بالإيلاء كسجدة الصلوة ومن اراد أن يسجد في الصلوة  
بخطا كان في وسط القراءة يسجد في الخال ثم يقوم فيتم وإن كان في  
آخره يدخل في الركوع وقال بعضهم في السجود وهو الأصح للجانسة وفي  
الركوع لا بد من النية حتى يوجب عن سجدة التلاوة والسجدة في السجود

يتوب عنها نوى أو لغيره وان كان بعد السجدة آية أو آيات إلى ختم السورة  
ان شاء سجد وقام ويتم السورة وقيل الأولى ان يقرأ بعد تلك آيات ثم  
يركع كيلا يكون بابيا الركوع على السجود وان شاء ضل السورة ثم ركع  
وسجد للصلوة وهي تنادي سجدة الصلوة بالاجماع ويكره ان يقرأ  
السورة ويدع آية السجدة لأنه تشبه بالاستنكاف ولا بأس بان يقرأ آية  
السجدة ويدع ما سواها لأنه مبادرة إليها ولا فضل ان يقرأ آية أو آيتين  
معها دفعا لوم التفتيل واستحسنوا الخفاء ما شفقت على السامع  
ويكره للدوام ان يقرأ آية السجدة في صلوة المخافة وفي صلوة الجفوة  
فاذا اراد أن يسجد كبر وسجد ولم يرفع يديه ثم كبر ورفع رأسه ولا تشهد ولا  
سلام عندنا وذكر في المبسو التكبير ليس بواجب فيها ويقول في سجدة مثل  
ما يقول في سجدة الصلوة وهو الأصح **باب صلوة المريض** اذا اقتدر  
القيام على المريض في الصلوة سقط القيام فيصلي قاعدا لأن الطاعة يجب  
الطاقة فاذا قدر على القيام ولم يقدر على الركوع والسجود لم يلزم القيام  
وجاز ان يصلي قاعدا بالإيلاء لأن ركبة القيام للنوسل إلى السجدة لما فيه  
من نهاية التعظيم فكل قيام لا يعقبه سجود لا يكون ركنا لأن الإيلاء قام مقام  
الفعل عند ضرورة أداء الفعل فإن لم يستطع الإيلاء برأسه خرت الصلوة  
عنه ولا تسقط مادام مقيما وإن طال العجز بخلاف المغص على السجدة  
لأن مجرد العقل لا يكفي لتوجه الخطاب فإن المقصود من الخطاب لا مشا إلى  
أداء وهو لا يقدر عليه حتى قال محمد في النوادر ان من قطعت يده من القصير  
وقدماه من السابقين لا صلوة عليه ولا عذر في الصلوة أنواع ثلاثة عند  
مد يد جدا كالصبي وهو يمنع الخطاب وعذر قصير جدا كالنوم لا يسقط  
الخطاب به وعذر دونهما كالانغماء فاذا غمى عليه أكثر من يوم ولبسته لا  
يقضي لأنه لم يخطئ بعد المد يد جدا فان غمى عليه أقل من يوم ولبسته يقضو



لانه لمحق بعدد القصير جدا وتحقق العظم بحججه عن ادائه بانه لو قام  
 من ضعفه او يزداد مرضه اما ان الحفة تقع مشقة لا يسقط فان كان  
 يقدر على القيام في بعض الركعة قبل يقوم بسدر يقدر فاذا عجز عن  
 يقعد وان كان يقدر على التكبير فاما غلات اذا قدر على صوم بعض  
 اليوم لان بعض الصوم ليس بمرتبة وان كان لا يقدر على القيام الا  
 متكا يقوم متكا وعطس المرتبة في صلوة كيف شاء ولو انك بعض  
 او حاطب يجوز ولا تكاء بغير ذكره لانه اساءة في الادب من صلي  
 اربع ركعات بالاماء غلما رفع رأسه في السجدة الثانية في الركعة الرابعة  
 ظن انها ثالثة فقرأ وركع وسجد بالاماء ثم علم فسجد فربما لا يتقن  
 القرائن الى النفل قبل اكماله من بعض اركان يقضي صلوة التقى بعد  
 او يمينا لان المقبة هنا حالة الاداء بالاشارة قوله ثم قال ذلك وقتها  
 بخلاف المسافر اذا اراد ان يقضي صلوة الاقامة يقضي اركانها  
 في السبب آخر الوقت عند عدم الاداء من الجراحة اذا قام او قعد سال  
 جرحه وان استلقى على قفاه لا يسجد بانه يصلي قائما بركوع وسجود لان  
 الصلوة مع الحدث كما لا يجوز الا من عذر فكذا لا يجوز ترك الاركان  
 الا من عذر لان حرارا الاركان اولى ما فيه من ترك الفروض وبطريق  
 النجاسة ترك فرض واحد وعن محمد بن يحيى يستلحق عجزه عن  
 نجس حتى لو سقط تحت شئ آخر نجس من صاعته يصلي على حاله وكذلك في ضا  
 الخروج اذا اصاب الدم الرباط اكثر من قدر الدرهم حتى لو حله في  
 شئ آخر نجس ثانيا يصلي بعد من يقدر على الوضوء والتمسك  
 على جارية وضوء ولا يجب على امرأة الا اذا نزع ثوبها على الرجوع  
 باب **صلوة المسافر** مدة السفر ثلثا يوم والليلها ربعه في الجبل  
 ما يليق بالجبل وفي البحر ما يليق بحاله وهو ان يكون الربيع مستويا لا

ولا ساكنة ولا يعتبر الفلح هو الصحيح ولكن يعتبر بالراحل عندنا وعند  
 ابن جرير يومان واكثر الثالث وعند الشافعي يوم وليلة في قول  
 وسنة الاقامة خمسة عشر يوما وفرض المسافر في كل صلوة رابعة ركعتا  
 والقصر في السفر فضل عند الامامية غير مة والائمام رخصة وهذا الاثر  
 بقضاء الشفع الثاني ولا يأنم بركه ولا ناصل الصلوة ركعتان ركب  
 في حضر واكثر في السفر وقيل عمر في صلوة المسافر ركعتان تمام غير  
 فصير على السانينكم وعند في رواية صلوة السفر وصلوة الفجر و  
 صلوة الجمعة ركعتان تمام على السانينكم وعن ابن عباس كان رجلا  
 احدهما في السفر والاخر يقصر فقد الذي يقصر انكسر وقال الاخر  
 انت تقصر في الشك في قولان في قول الامام افضل وفي قول القصر افضل كما  
 هو مذاهبنا وروى انه قال ما اتانا الا قصر اقل من ثلثي ايام مع ان من السفر  
 عند يوم وليلة والاسن فلا رخصة في تركها في السفر ولا في قصرها  
 وعند البعض يترك السن في السفر على السفر يتعلق بمجاوزه من غير ان  
 المصور الباب الذي خرج عنه وكذا حكم الامامة يتعلق بدخولها و  
 لقاء المصور المصرا فان كان اقل من غلوة وليك الامر عتبه بمجاوزه  
 وان كان غلوة او كانت بينهما فله رخصة لا يقصر بمجاوزه وانما يقصر بمجاوزه  
 من المصرا القري اذا كانت متصلة بربض المصرا المعتمد بمجاوزه القري  
 هو الصحيح وان كانت منفصلة يقصر بمجاوزه القضاء وان كان المقصد  
 طريقا من احد ملة السفر والاخر اقل منه وان يختار الا طول نبه لا  
 تصح في البيوت والعمارات دون الخيام والاجبية اهل الاجبية اهل الكلا  
 يقفون في المفارة فلا يصح انهم يقفون اذا نزلوا في موضع يكفيهم الماء  
 والكلا في ذلك المدة فاذا ارادوا من موضع وقصدوا الى موضع اخر وهو  
 من السفر صاروا مسافرين نبه لا فامة يقصر من يلى على الخروج من كان



موليا عليه كالمبرم مع الجند والمستاجر مع الاجير حتى ونصر في خروجه  
 الى السفر ثم اسم النصارى وبلغ الصبح فالنصارى يقصر الصلوة واليه  
 يتمها لان تنه السفر من النصارى يصح ومن الصبح لا يصح حاله المصا فوم  
 فخرجوا في طلب العدو او الحاجة اخرى ولا يدورون اين يدركون فاما  
 يتمون الصلوة وان طالت المدة وان رجعوا صاروا مسافرين اذا كان  
 بينهم وبين المصرومة سفر ولا يجوز للمرأة ان تسافر بغير محرم والصبى  
 ليس بحرم وكذا المعتوه واما الشيخ الكبير وهو محرم والجارية المشبهة  
 بمنزلة الكبيرة في حق السفر ولا يجوز المكثرة على الدابة الا من عذر وهو  
 وهو ان يخاف المسافر عن نفسه من نزول الدابة او خاف على الدابة من سبيح  
 اولص او لطين وردغة لا يجدي على الارض كانه اياها او كان الدابة  
 جرحا حتى لو نزل منه لا يمكن ان يركبها ففي هذه الوجوه يجوز الفرائض  
 عليها بالاياء سواء كان عليها حمل او لم يكن واقفة كانت او سارية اقل  
 وان ختم فرحالا او ركبانا الاية ولا يلزم عليه الاعادة اذا اتركها لمريض اذا  
 صح وان قدر على ايقاف الدابة لا يجوز الايلاء والاخراف عن القبل بل  
 يركع ويسجد وفي المطر والطين اذا كانت واقفة يجوز والافلا وحل  
 ان يصلي قائما يخاف ان يراه العدو او السبع يجوز له ان يصلي قاعدا او مستلقا  
 ان خاف على الصدود والمسافر والقابلان تؤخر الصلوة عن وقتها اذا خاف  
 على نفسه الهلاك او الولد وجعل صلى على دابة وسرجها بغير عرف الخمار  
 يجوز صلوة وان كان يوله لا يجوز ويجوز للمسافر ان يطأ جاريته وان علم  
 بعدم الماء والنعاء والمطعم في السفر في الرخصة سواء عندنا لاطلاق  
 النصوص والمصيبة انما تكون بعد فلا تغيب الصلوة على الارض المفضة  
 وقال الشافعي لا رخصة للنعاء لانها تكون تخفيفا والجمع بين الصلوتين بمكة  
 والمطر يجوز فعلا ولا يجوز وقتا عندنا معناه ان يصلي الظهر في اخر وقت

طلب  
 فخرجوا في  
 العدو

الكبرية  
 الدابة

جواز الصلوة  
 عن وقتها

الجمع بين  
 الصلوتين  
 بمكة  
 بالعدو

لا يقدر

ويقعد سائما ثم يصلي صلوة العصر في اول وقتها ولا يقدم العصر على وقتها  
 ولا يؤخر الظهر عن وقتها وكذا في المغرب والعشاء وعند المساء هو خير في السفر  
 ان شاء قدم وان شاء اخر الظهر كالمجمع يعرفات ومزولة وقيل على قوله في  
 الظهر يقدم ولا يؤخر ولا يجوز الجمع في غير هذا وسوى الحج ولا خلاف ان ترك  
 الجمع افضل حتى يخرج عن الخلاف **باب صلوة الجمعة** في فرضها يختلفوا  
 في الفرض الاصل في يوم الجمعة قال عليا وبناراه هو الظهر في حق الكافة كما  
 في سائر الايام الا انه ما موردا بسقاطه في هذا اليوم بلداء الجمعة يمكن التكلف  
 باوائه بنفسه ومن الجمعة لتوقفها على شرائطه والتكليف بدور على التكرار  
 وقال زفر الفرض الاصل في يوم الجمعة الجمعة والتكليف بدور على التكرار  
 شرائط في ذات المصلي وفي الخارج اما الذي في ذاته الحرية والذكورة و  
 الصحة وسائر الاعضاء والاقامة واما الذي في الخارج المصرومة والايام  
 والخطبة والوقت والجماعة والاداء على الشهرة وتحت شرط الصلوة كالاتي  
 فيستحب فيها الطهارة ثم قيل ان الجماعة شرط التبرع وقيل شرط البقاء  
 ثم اختلفوا في المصالح الجامع قال بعضهم في كل موضع له امام ووقاض يقدر  
 الاحكام ويقوم الحدود فهو مصر وهذا عندنا في حق وقيل بعضهم ما  
 يتمكن كل صانع ان يعيشر بصفته ولا يحتاج ان ينتقل الى صفة اخرى  
 وقال بعضهم ان يكونا بينة بنية منى وقال بعضهم اذا اجتمعوا في اكبر  
 مساجد لم يسعهم فهو مصر من كان في اطراف المصر ليس بينه وبين المصر  
 فرجة قطعية للجمعة وان كان بينهما مزارع او مري لا جمعة عليه وان كان  
 النداء يبلغه والميل والفلوق ليس بشرط وقيل ان كان بينه وبين المصر  
 فرسخ قطعية للجمعة ولكل من ان يمنع عبدا عن الجمعة والجماعة والعبد من العبد  
 الذي حضر مع مولاه لحفظ الدابة يلزم الجمعة وكذا المستاجر مع الاجير  
 عن حضور الجمعة وقيل لا يمنع ولكن يقض من الاجير قدر ما اشتغل باذاتها



صلى الله عليه وسلم  
في يوم الجمعة  
في صلاة الجمعة

المقروى اذا دخل المصرب يوم الجمعة ومن عزم ان يمكث فيه اليوم فعليه الجمعة  
السافر اذا دخل المصرب حاجا على عزم ان يمكث فيه اليوم فلا جمعة عليه الا ان  
الاقامة اهل القرى والبرادى يجوز له ان يصلوا الظهر جماعة باذا  
واقامة يوم الجمعة بخلاف اهل السجون والمرضى يكره لهم الجماعة في الظهر يوم  
الجمعة اختلف المشايخ في القرب من الامام افضل ام التباعد وذكر في الجامع  
الصغير الدنو افضل ليقط بوعظه بشرط ان لا يطأ ثوب احد ولا جسد احد  
منهم وقيل التباعد افضل كما يسمع ما يقول الخطيب في خطبته من  
الظلمة واذا لم يجد فجهان يسجد عليه جواز ان يسجد على ظهر رجل يصل للضوء  
رجل وجهه الناس يوم الجمعة وهو مخاف ضاع نفعه فاخذ بيد وهو في القيا  
ثم وضعها لا تقصد صلوة المبرك ركوعا تاما للضرورة والا حوط هو  
السكون حالة الخطبة سواء سمعها او لم يسمعها علام بالانصات وان لم يسمع  
النوع فيها يصل السامع في نفسه وقيل ان كان بعيدا يجوز له قراءة القرآن  
والتسبيح ودراسة الفقه وقيل لا بأس بالكلام عند مدح الظلمة والاصح  
ان المقترى وجوب السجود ووجهه السجود لان الاول والاولى ان يركع  
النبر ولا يصدق في حالة الخطبة والنقل بعد الجمعة سنة ركعتان عابدين  
يوم وعنده محمد اربع للجمعة في موضعين في مصر واحد لا يجوز في موضعين  
وعنده ابو يوسف ان كان تركب فيها يجوز في موضعين وقال محمد يجوز في موضع  
**باب صلوة العيدين** ويشترط لصلوة العيد ان لا يشترط لصلوة الجمعة  
تلاخفا فيها انها واجبة ام سنة قال بعضهم سنة وهو الاظهر في بعض  
مى واجبة وهو الاصح وصلوة العيد يجوز في موضعين بلا شرط في الجمعة  
ولا يكره في طريق المصلي جهرا في الفطر عند اذان وفي الاضحية جهرا بالاشارة  
اما التكبير في ايام المشرق في الجمعة في الاسواق يدعى عندنا والافضل ان  
يجعل صلوة الاضحية ويؤخر الفطر والسنة ان يمشي الى المصلي في الطريق

صلوات العيد  
موضعين

ارجح

ويرجع في طريق اخر ولا يتطوع في الجبابة قبل الصلوة عندنا وانما يصل  
صلوة الضحى في ميتا ويصل في الجبابة بعد صلوة الامام ومن لم يدرك  
الامام ان شاء رجع وان شاء صلى صلوة الضحى ثم رجع وكبر الامام تكبيرة  
الافتتاح وثلاثا بعد اذان بعد التشاء عندنا ولا يسبح بين التكبيرات هذا  
ثم يقرأ فاتحة الكتاب وسورة معها ثم يكبر ويركع ويداء بالقراءة في  
الركعة الثانية ثم يكبر ثلاثا بعد اذان وهو مذهبنا وعن ابن عباس في  
رواية ثعلبي عشر تكبيرة وفي رواية ثلاث عشر تكبيرة ثلاث اصلبات عشر  
رواية في كل ركعة خمس عشرة وفي رواية سبع في الاولى سوى تكبيرة الافتتاح  
وفي الاك سبع مع تكبيرة الافتتاح وفي الركعة الثانية خمس سوى  
الركوع ويسبح بعد تكبيرة الافتتاح بالاتفاق ويرفع يديه بالاتفاق و  
الضوى اليوم على قوله وبعد التكبيرة بعد صلوة العجر من يوم عرفه وتتم  
عقب العصر من يوم النحر عندنا وعندنا الى اخر العصر من ايام النحر  
والضوى على قولها ولوفات صلوة من ايام التشرى فقصها ايضا  
في ايام التشرى من تلك السنة كبر والتكبير المشنون وهو ان يقول مرة  
واحدة الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر والله الحمد وهذا اثر  
عن الحسن بن علي بن الله عليه وهو عقب الصلوة المفروضات وعقب  
العيد قبل يوتي والتعريف الذي يصنع الناس يوم عرفه تشبها بالوا  
فليس بشئ وهو فقل الروافض لان الوقوف بعرفة عبادة بمكان محض فلا يكون  
عبادة يدونها كسائر المناسك **فضل** اذا انكسفت الشمس صلى الامام التنا  
ركعتين في كل ركعة ركوع واحد عندنا لرواية ابن عمر وعندنا في  
ركوعان لرواية عائشة والحال اكشف على الرجال القريب من الامام يستقلون  
بالدعاء حتى يخفى الشمس وليس في حقهم صلوة جماعة وانما يصل في  
لان الصلوة حسنة موضوعة وكذا في الظلمة والبرج لقوله عم اذا رأيتم

ح

س



شيئا من هذه الاحوال اذ غلبوا الى الصلوة ولا صلوة في الاستسقاء وانما  
 فيها الدعاء والاستغفار لقوله مع استغفاروا ربكم انه كان غفارا يرسل  
 السماء عليكم مدرارا فان صلى الناس وحدا ناجاز وقيل ان الامام يقبل  
 رداءه تقولا **فصل الصلوة في الكعبة** فرضها ونظها عندنا خلافا للشافعي  
 فيها ولما كان في الفرض وكذا على سبطها يجوز عندنا خلافا للشافعي **باب**  
**غسل الميت والصلوة عليه** غسل الميت واجب وقيل سنة وكيفية ما يجرى  
 الميت عندنا ويوضع على عورته خرقه قد رزاع بستر من سرته الى كعبته  
 لان النظر الى العورة حرام وقيل يوضع على سوانه خرقه وحدا ويجعل  
 الفاسل في يده خرقه ويفصل بين السرة والخرقة ولا راس البجرام  
 ايضا ولا يضمض ولا يستنشق عندنا والسقط الذي استبان  
 بعض حلقه بفصل هو المختار ويلف في خرقه ويدفن ولا يصلى عليه وبه تنقض  
 العدة وتصير المرأة نفساء وتصير الامامة ولديه والذي لم يستن  
 لا بفصل هو المختار ولا مضغة ولهذا يجوز اسقاطه واذا جرى على الميت  
 ماء او اصابه طمر عن ابى يوانه لا ينوب عن الغسل وكذا الفريقات امان في  
 السفينة يغسل ويكفن ويصلى عليه ويرعى في البحر رجلات ولم يوجدها  
 يتميم ويصلى الصغير والصغيرة التي لا تشبه اذ امانت بفصلهما الوا  
 والنساء والخضى والجيوب كالحمل في الغسل والختن اذ امانت يتميم وقيل  
 يغسل في ثيابه والمرأة اذ امانت بين الرجل يتميمها بغير خرقه ولا يجرى  
 بحرقه والرجل اذ امانت بين النساء يتميمه استغفر خرقه ولا تغسله وكذا ام  
 وله واستغفره فيه سواء والحرمة الاجنبية يتميمه بحرقه وان كان معين  
 كافر يغسل والمرأة تغسل زوجها عند الضرورة لبقاء الزوجية من حق  
 وهي العنق والرجل لا يغسل زوجته عندنا خلافا للشافعي ويكره ان يكون  
 الفاسل جنبا او طائفا كفن السنة للرجال ثلثة اوتاب ازار وهو من الثمن

على الميت  
 اذا جرى اليه  
 او منظر

الى القدم واللفافة كذلك وفيه من اصل الفقي الى القدم وتغسل الا  
 ثم الاثر من اللفافة والكرامة خمسة اقواب يزار عليها خمار وخرقة  
 كفن السنة اولي عند كثير من المال وقلنا القبال وعند عكسه كفن الكفاية  
 اولي توسعة عليهم وهو ان يكفن فيما يوجد روى ان حمزة بن عبد الله  
 وعليه نبرة ان غطى بهار اسد بدت قدماه وان غطى بهاداه بدت راسه  
 فغطى بهار اسده وجعل على قدسيه لادخر كفن المرأة وتجهيزها على رز  
 هو المختار لانه لو لم يجب عليه لوجب على غيره وهو اولها بالوجوب وكفن  
 الزوج لا يجب على امراته اعتبارا بما في الجوق ويجعل القطن في نحر الميت  
 وفمه واذنه خيترات فجمع من الناس الذين كفنوه وفصل بين امر  
 صاحب يد عليه ولا يصرف الى كفن خيتر او يصدق ولا يجمع من  
 الناس الا قدر كفايته ولا يصلى صلوة الجنائز في مسجد يصلى فيه الجنائز  
 عندنا الحديث سواه كان الميت فيه او خارجا منه في ظاهر الرواية وكذا  
 لا يصلى على غائب ولا على عضو ولا يكره عندنا خلافا للشافعي وان وجد  
 ومعه رأس يصلى عليه ولا يرفع يديه في تكبير الجنائز عندنا ولا يقرأ  
 الفاتحة ولا شيء من القرآن عندنا ويقوم الامام على الرجل والمرأة بخذاء  
 الصدر وعن عنقه على الرجل بخذاء رأسه وعلى المرأة بخذاء وسطها  
 واذا اجتمعت الجنائز وضعت واحد اطف واحد وان كانوا رجالا ونساء  
 يوضع الرجال ما يلي الامام والنساء ما يلي القبلة تطيئة تحت مسلم جلت  
 منهم ماتت اختلوا في دفنها في مقابر المسلمين ام في مقابر الكفار والسنية  
 في القبر الحدودون الشق عندنا الا اذا كانت الارض رخوة وتوضع الجنائز  
 على جانب القبلة من القبر ويدخل الميت في القبر من قبل القبلة ويوضع وضعا  
 عندنا وعند الشافعي يوضع على عين القبلة ويسل سلا وبعضهم جوزوا  
 التابوت لرخاوة الارض ولكن ينبغي ان يفرش التراب فيه ولو القى في القبر

واذا اجتمعت الجنائز  
 نصبت تحت مسلم  
 جلت

ويصلى عليه  
 السابق



واشحت الميت بالأسير والمشي خلف الخنازة او من قد امة عند البعظ  
 به ويستحب تلقين الشهادة عند حضور الموت عنده وعند السابغ  
 ولا يسع اخراج الميت عن القبر بعد ما دفن الا اذا كانت الارض مستحقة فخرج  
 صاحبها ان شاء فخرجها وان شاء يسويه فيزوع عليه نقل الميت من بلد  
 الى بلد اخر لا بأس به ويكره القعود في القبرة مجاورا كره عند اخيصة  
 وعلى القبور والنوم عليها والصلوة عند القبر ويكره تحصيل القبور  
 وتطينتها والبناء عليها والكتابة عليها ولا اعلام بعلامتها عليها وان  
 يزبد على تراب القبر الخارج منه ولا بأس برش الماء عليها ولا ينبغي ان  
 يدفن الرجل في دارة لان هذا سنة الانبياء عليهم السلام ولا بأس ان  
 يدفن الاثنان وثلاثة في قبر واحد عند الضرورة ويجعل بين كل اثنين طيرا  
 من التراب وعظام اليهود حرس عظام المسلمين اذا وجد في القبور  
 اى لا تكسر ويؤزور في كل اسبوع فاذا انتهى اليهم يقول السلام عليكم ورحمة  
 الله وبركاته في القبور وحسنهم امن ورحمتهم لقبحهم طيب تربتهم  
 الى غير ذلك **فصل في الشهيد** كل مسلم قتل ظلما عديده وهو طاهر بالغ ولم  
 يجب به عوض الى فهو في معنى شهيد اهل الجنة هم ولا يغسل ولكن يكفن  
 ويصلى عليه وقال السابغ لا يصلى عليه ولا يترع عنه ثيابه ويريدون وينقصون  
 ما شاءوا انما للكفر والجلب اذا شهد يغسل عند ادم وكذلك الحايض و  
 النفساء والصبي والمقتول بغير سلاح في غير حالة الحرب الباغى اذا قتل حالة  
 الحرب يغسل ولا يصلى عليه عند القول على وجهه وكذلك قطاع الطريق وان  
 قتل بعد ما وضع الحرب او زار ما صلى عليه لانهم تركوا الحرب والبغي واهل  
 العدل اذا قتل في محاربة اهل البغي لا يغسل لانه شهيد قتل في سبيل الله كالمقتول  
 في محاربة المشركين فالجواب ان الاموات على مراتب منهم من يغسل ويصلى  
 ومنهم اذا مات خفافا ومنهم من لا يغسل ولا يصلى عليه وهو الكافر

ولا معنى يدفن  
 الرجل في دارة  
 ولا بأس ان  
 يدفن الاثنان او اكثر

الحاق الشهيد

الباغي اذا قتل

الذي

الذي لا يله من المسلم اذا مات ومنهم من لا يغسل ولكن يصلى عليه وهو  
 الشهيد والباغي على خلافه اذا قتل والكافر بالليل بمنزلة قطاع الطريق  
 رجل قتل نفسه يغسل ويكفن ويصلى عليه الظالم اذا قتل يغسل ولا يصلى عليه  
 والمظلوم اذا قتل يصلى عليه وان لم يغسل ومن قتل في فضاصل او رجم  
 واذا قتل الاب لا يغسل لانه وجب الفضاصل ثم سقط والمرث يغسل و  
 الارث اثان ان ياكل او يشرب او يدري او عاش يوما وليا لانه ينال بعض الثمن  
 الخيرة فيخفف اثر الظلم وشهداء اطفالوا الكاس يدور عليهم ولا يشربوا  
 خوفا من نقصان الشهادة وان وجد قيل في مصر غسل لانه وجبت الفضايلة  
 والدية وان وجد في قرية من فرى الاسلام فالظاهر ان يغسل ويصلى عليه  
 وان كان في قرية اهل الذمة فالظاهر انهم لا يصلى عليه الا ان يكون له علامة  
 المسلمين كالحثان واذا خط اسرة المسلمين اسرة الكافرين فلا اعتبار بالثنية  
 وان اشبهت عليهم لا يصلى عليهم لان الصلوة على الكفار منى عنها اما الصلوة  
 على بعض المسلمين يجوز تركها **مسألة تنفر** كل من صلى صلوة باستجماع شرايطها  
 واركانها في جازع ويقضي الاجزاء واما القول في مستبنا الله مع لا يدري  
 وهو المختار لان الله مع علقه بالتقوى وهو امر عظيم رجل لم يقف في الصلوة  
 وهو يريد ان يقضي جميع الصلوات التي صلاها منذ ادرك لا يستحب له ان يركع  
 التي فيه الا اذا كان اكبر رايه فسادا صلى بسبب خلل في مهارته او في شرطها  
 على ما غلب على طبعه فلو رجع الى صلوات في مواقيتها وهو لا يعلم الفرض  
 لا يجوز صلواته وكذا لا يعلم الفرض من السنة من الصلوات اما الذي لا يعلم  
 الفرض من السنة في الصلوة يجوز صلواته ولو علم ولو نوى الفريضة لا يجوز  
 صلواته الا اذا صلى خلف الامام ونوى صلوة الامام تارك الصلوة عمدا  
 لا يكره ولا يقتل ولكنه يذبح ويحبس حتى يتوب وعند المناقاة يقتل  
 ولا يكره وعند البعض يكره اعتبارا بظاهر الحديث بخلاف الصوم والركوة

رجل قتل نفسه

رجل قتل نفسه وهو باغي

تارك الصلوة عمدا



الوقت  
صلى في اول  
الوقت  
صلى في اول  
الوقت

ولا فرق بين صلوة واحدة وبين صلوات كثيرة في ظاهر الرواية فبصلية في  
في اول الوقت ثم يطلع في آخر الوقت لزمه الاعادة عندئذ لا بد من وقوع نكاح  
والنكاح لا يتوب عن الفرض وعنه الشافعي لا يلزم الاعادة وجعل على من  
الوقت ثم اراد العباد بالله فاسلم في آخر الوقت لزمه الاعادة عندئذ لا بد من  
ما اذا لم يطلع في وقت كبره الا بان قطع حبله عند انقضاء الصلاة  
لان الاسلام متى جاز بطل من الاصل والسبب في حاله ان اسلم في وقت  
فوجب الاعادة وذلك لان الشافعي لا اعاده عليه فلو لم يطلع من وقت اسلم من غيره  
حيث وهو كافر فاولئك حبطت اعمالهم على الاحتياط بالموت على الردة لان  
الاسلام شرط صحة الصلاة وقد وجد هذا حاله الاداء فزواله بعد ذلك لا  
لا يبطل الصلاة وإذا اسلم المرتد لا يلزم قضاء الصلاة حاله الردة عند  
لانه مضت الاوقات وهو كافر والكافر غير مبرور بالصحة حاله الكفر لا تقام  
الاهلية فلا يجب القضاء كالكافر الاصل اذا اسلم وحينئذ يجب القضاء عليه  
كالمرتد وهو مستقل بنفسه بخلاف غيره الكفر اذكر كراهي حاله الاسلام ثم اراد  
ثم اسلم لم يلزم القضاء عند لان الاسلام يجب قبله وانما يدل على  
بالكفر الاصل ام لا عندنا يلحق وعندنا لا يلحق والكافر الاصل مخاطب بالصلاة  
عند كالايمان الا اذا اسلم سقط ما وجب عليه عند وجب صلى عند طلوع  
الشمس فظن ان منعه وهو يصلي بعد ارتفاع الشمس من منزله والا فلا  
وكذا الذي خفف الركوع والسجود ان كان يتمها بتعرضه بتعرض والا فلا  
حول القيام افضل من اعداد الركعة صلاة الطوع نية التمام لا ينبغي ان  
يفعل ذلك ولعله ذلك من القاء المبطلين والضم يأخذ من حسنة غيره  
اولم ينو رجلان وعليه قضاء الصلوات فاوصى ابن عيسى عن ولية لصلوة  
فالوصية جائزة فوجب تنفيذ ما من ثلثه ويعطى لكل مكتوبة نصف صاع  
من الخطة وللزكاة كذلك والصلوة كالصوم باستحسان المشايخ وكل صلوة

والمرتد في الكفر  
الاصلي

صلوة الطوع  
نفس

رجال من عتقا  
الصلوات

فرد

بمنزلة صوم يوم من الصيام ولا يصوم عنه العبد ولا يصلي عنه فانه لا يكون  
مال يستقر فيه رزقه والغنيمة في قدر الطعام دون عدد المساكين على  
كفاية الصوم والظهار والصوم المندوب كصوم رمضان فيه بدل الله  
ان يصلي او يفطر ويخاف ان يدخل اليه في بيتي انه لا يتكلم ولا يخطب ولا يصوم  
ولا يفطر الصلاة في يد غيره عليه ثم دخل في قلبه الرياء بعد الصلوة على  
الاستسقاء من الله فليعلم ان عليه عيبا في النظر في العلم للمخادق افضل من  
صالح الطمع ولا يمكن منه ما كان يصلي الليل وينظر في العلم بالهارة فهو  
افضل الذي يعلم العلم ليعلم غيره فهو افضل من الذي يعلم العلم لنفسه  
للدعوات تاتى عند اهل السنة ولا يعمل شيئا من الطاعات والمجاهرات  
الصدقات ليست بحوزة ويصل بقرانه اليه عند اهل السنة فيقول من عمل اليوم  
ينقطع في الايام الثمانية ولا يصالح يدعوله وعلمه الناس متفقون به و  
صدقة جارية لانه لا يورثه استحسن الناجون الدعاء بعد التمام ولكن افضل  
هذا امر المجاهدين ولا يفتقوا بالجمع عند لان الفتوى لا يفهمون العوام ولا  
يرك الدعاء لاجل فساق القلب ان دفعه ليس في وسعه والدعاء على الردة  
افضل وعن محمد لا تستظروا الدعاء وادعوا ما يحظركم فان حفظ الدعاء  
يستطاع من الردة وقيل الجحد لا بأس بحفظ الدعاء في خارج الصلوة اما في  
لا بد ان يكون محفوظا ولا بأس ان يمس وجهه بين بعد الدعاء ويكره ان  
في دعائه نحو ان ياتك ورسلك لانه لاحق للمخلوق على الخالق ودعاء الكافر  
قل استجاب ام لا اختلاف فيه قيل لا يستجاب لقوله وادعاء الكافر لا في  
صلوات ولا بدعائه مع وهو لا يدرى ولا يعرف وصفه بل يقر به اماما وروى  
عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الكافر ان صح هذا معناه كافر في  
كافر الدابة وقيل يستجاب حكاية عن قصة ابليس عليه اللعنة قال انظر في اليوم  
يستنون قال انك من المشركين هذا اجابة دعائه وبقي نعم القرآن افضل

ودعاء الكافر  
يستجاب  
واراد ان دعاء الكافر قد استجاب  
ودعاء الكافر قد استجاب  
ففي الآخرة



في الصلاة على النوازل

من صلاة الطلوع وتجب ان يكون القارئ على الطهارة ومستقبل القبلة  
ينبغي ان يلبس حسن ثيابه عند القراءة والصلوة ولا يتكلم ولا يستند الى شيء عند  
القراءة ويكره ان يقرأ القرآن في المغتسل والمخرج والمصلح ولا سوق وآثار  
ذلك الخبز والماء الذي لم يشطبه على او شبيهه يجوز فرائضه ولا فلا وكل من  
قراءة القرآن من المصحف او من القراءة في الاسبوع والاجزاء لا يباحثه وقراءة  
القرآن كله افضل من قراءة قل هو الله احد خمسة آلاف مرة قلتم القرآن المراد من  
من تعلمه من الامم ولا بأس للصنيع في القرائن ان يقرأ القرآن بشرط ان لا يمتد  
وجلبه والتسبيح والتهليل يجوز فيه بلا كراهة وجلبه الفقه والاجازة  
القرآن عنه فلا يتم على القارئ اذا لم يمكنه الاستماع ولو سمع القارئ من  
النجوى لا يمسك عن القراءة رجل قرأ القرآن ويحس ان لا يفقه وحشة يسمي  
كان السامع ان يره ويحله ولا فلا حسنة الصبي له بوجه اجرة التعليم  
وتسبب الوجود والبقاء **كتاب الزكاة** الزكاة في اللغة عبارة عن النماء  
يقال زرع اذا نمى وانما سميت بها لانها سبب في نماء الخلف في الدنيا والآخرة  
في الآخرة لقوله تعالى وانفقتم من شيء فهو يخلفه وقيل هي عبارة عن التطهير  
وفيها معنى التطهير قال الله تعالى من اموالهم صدقة تطهيرهم وفي الشريعة  
على بناء جزء من النصاب الى الفقير في الزكاة واجبة على الحر البالغ العاقل  
المسلم اذا املك نصابا كالا ومكائناة وحال على الجول لقوله تعالى واتوا الزكاة  
وسبب الوجوب النصاب الثاني ولهذا ايضا قاله ويكره تكرره وجوبه  
تيسر اليه يمكن من الاستئمان ثم اختلفوا في وجوبها في بعضهم انها واجبة  
على الزاني ولهذا لا يضمن جهلات اذا اخرج وقيل يجب على الفور وهو  
قول محمد والكرخي في الاخر من غير عذر بانهم لا يقبل منه هادته بخلاف الج  
فان فيه لا يتم تأخيرها لانه حاله من الله مع وعنه في الجواب على كل هذا  
لان الزكاة غير موقوفة بوقت معين والجمع بوقت كالصلوة وقيل كل فرض له

وقت معين كالصوم والصلوة حتى لو اخرج من وقته سقطت عنه الزكاة  
له وقت معين كالزكاة والجمع بتأخيرها لا يسقط عنه الزكاة ثم اختلفوا في ان الزكاة  
في عين المال ام في الذمة قالوا في عين المال حتى لو ملك المال بعد الوجوب  
سقط الواجب له بعد ما بقي بسقطه فادان بهلاكه وعنه من السك في الذمة كما كشد  
القطر فلا يلازم لا يقع عن الزكاة الا بغيرها عبادته ومن شرطها النية حتى  
تؤدى باختيار صحيح بخلاف الخراج لانه مؤنة الارض وتسبب مصلحة لا  
للزكاة وتكون القسطن في معنى المؤنة ولهذا لا يشترط قبض المال حق  
بجانب ارض الوقف وارض الصبي والمجنون وتسبب العشر لارض النماء  
وقد كره السوايم وانماها سواء في حق وجوب الزكاة ثم المأخوذ من اهل  
لا يجوز له الا انك لان النص في بعضها وفي البقرة الفهم يجوز في الذكور  
والانثى وفي النخل اذا كانت في كورا وانما تجب فيها الزكاة عند ايج وفي النما  
وحدا واثبات والفوق على قولها انه لا يجب الزكاة فيه كالحمار وتيسر  
الى القصة بالقيمة حق يتم النصاب عند ايج وعندهما يضم بالاجزاء والذ  
المستفاد من جنس النصاب يضم اليه عند ايج بخلاف جنس لا يضم ولا وكذا  
والارباح يضم بالانفاق وبأخذ العاشر من السلم المار عليه ربع العشر  
ومن الذي نصف العشر ومن الذي العشر كذا المرعوم سعة وانما يشتر  
لحق الاخذ لاجل حفظ الطهارة والمأخوذ من السلم والذي اصعبها  
فلا بد من النصاب وجوبه لا في الجول بخلاف المأخوذ من الجوز فانه لا بد من  
المجازاة والامان ولهذا هو مذهب حسين وروى ان كانوا يأخذون  
من مجازة ناس من هذا فخذ منهم اجزاء وان عجز الامان يتخذ ما  
شباب عشر ثم يخرج الى خارج الحرب ثم يخرج من يومه على يمينه ونقصا  
النصاب فيما بين الجول لا يسقط الزكاة وهذا كسقطها وهذا كسقطها  
يسقط بعد ذلك من علم الخزانة يساوي في ذلك فوات كل الجول



ودفع جلود ما حق بلغ نصابا في آخر الحول بحسب الزكاة ولو كان له عصبية للتجارة  
 فتخرج قبل الحول ثم صار خلويسا وى نصابا في آخر الحول لا بحسب الزكاة  
 لان هذا هو نصاب دون نقصان واذا اشترى ارض الفسحة  
 بحسب الزكاة مع العشر والدين المطالب من جهة العباد يمنع وجوب  
 الزكاة كدين العباد مؤجلا كان او حاله لان الله مع ابايح الزكاة للدين  
 لقوله مع والفارمين وبين من عيب الزكاة عليه وبين من يباح له تضاد  
 وثناؤه والمال المستحق بالدين كالمال المستحق بالحاجة الاصلية ككتب الفقهاء  
 وآله المحققين والعشر والمخرج ونفقة الزوجات والا فارب من ديون  
 العباد وكذا المهر وقيل ان كان مؤجلا لا يمنع الزكاة ولكن هذه الديون  
 كلها لا يمنع وجوب العشر والمخرج لان المخرج مؤنة الارض والعشر في معنى  
 المؤنة لما مر ولان العشر في الخارج والزكاة في الذمة على اقلها والدين  
 الذي لا مطالب له من جهة العباد لا يمنع الزكاة كدين المذور والكفارة  
 وجب الزكاة على رب الدين اذا قبض ثقل الدين على راتبه من ثوى كبدل  
 مال للتجارة بخاطبه لاداء اذا قبض منها اربعين درهما يجب فيها درهم ودين  
 وسطا كبدل المال كمن للتجارة فلا يخاطب لاداء حتى يقبض ما في درهم ودين  
 كالمهر وبديل الخلع والصلح عن القصاص لا يخاطب لاداء حتى يقبض جميع النصاب  
 ويجوز الحول عند فلا زكاة في المهر حتى يقبض المرأة ويجوز الحول في يدها  
 عند ادخار ولا زكاة في الديون المحبوسة والمال المفقود والمفصود اذا لم يكن  
 للمفصود مستجيبه وكذا في الصال والابق والساقط في البحر والمال المدفون  
 في المفازة شئ كانه والمال الذي صادرة السلطان والمال المدفون في البيت  
 يجنب الزكاة وفي الكروم والارض اخذت من عليه الزكاة اذا مات سقطت الزكاة  
 ولا يصير نصابا في الزكاة الا اذا اوصى به فان اخذ زكاة ماله حتى يورثه باسرا  
 من ورثته واذا لم يكن عند مال استقرض من آخر وادى الزكاة اذا كان اكبر

ثم الدين على من

مهر على الزكاة

دله

رانه بقدر على قضاءه وان اجتهده لم يقدر حتى مات فهو معذور وجوز  
 دينه من يدينه الفقير ونوى الزكاة عن الدين الذي عليه يجوز ولو نوى الزكاة  
 نصابا عند نفسه او زكاة دين كان على غيره لا يجوز ولو وهب كل دينه للدين  
 ولم ينو شيئا سقطت الزكاة ولو وهب خمس دراهم منه لم ينو شيئا لا سقطت  
 عند باقيه ولو قضى دين فقير بامر بنية الزكاة يجوز ولو كفن ميتا لا ينوب  
 عن الزكاة فيجعل الزكاة قبل الحول يجوز عندنا لوجود السبب وهو النصاب  
 كالنكاح بعد المهر وفي خلاف ذلك ويجوز لاكثر من سنة لوجود السبب  
 ويجوز التصحيح ان عنده نصاب واحد خلا للفرق وبدا الساعي قبل الحول  
 كيد المالك فيه وبعد كيد الفقير ولو كان نصاب فضة ودنانير فجعل عن  
 احدهما بعينه ذلك المعين قبل الحول جاز ما جعل منه نصابا لخال الحول  
 ولا فضل في الصدقة الواجبة التصديق على الاعلان حتى قيل لا ريب في اداء الزكاة  
 اما في الطوع الاخفاء او حتى يكون سرا الا اذا كان اظهره واراد به ان يقدر  
 بغيره فهو حسن الكيل اذا خلط زكاة غيره بماله ثم تصدق بغيره عن نفسه من  
 مال الموكل لان الخلط اشتراك فيكون سببا للضمان وكذا العالم اذا طلب  
 الزكاة للفقير فقبض ثم خلط بعضها ببعض ثم دفع اليهم يقع التصديق بنفسه  
 ولا يجوزهم عن الزكاة ويصير ضامنا لهم بالخلط ويجوز ان يستأذن منهم او لا يصير  
 حتى يصير وكذا بالقبض في غير الطامه بهم وكذا اذا كان في يد رجل او في  
 مختلفة فخلط ازال الوقف بعضها بعضا وضامنا وكذا البياع والسمسا  
 والطمان رجل له كتب يساوي نصابا وهو يحتاج اليها للتدريس او للتفجيم  
 يجوز صرف الزكاة اليه وان كان كتابان من جنس واحد وكذا المصالحف وان كان  
 لا يحتاج اليها وهو يساوي نصابا لا يجوز صرف الزكاة اليه ولا يعمل الاخذ  
 ورجله على آخره من رجل وهو محتاج النفقة يجوز له اخذ الزكاة قد الكفاية الى طول  
 الاجل من السبيل ولو كان الدين غير مؤجل وهو محتاج الى النفقة والمدين

رجل ومدينه  
من مدينه

ولو كفن ميتا  
يتم عن الزكاة

تجمل الزكاة  
قبل الحول

ولا افضل في الصدقة

رجل له كتابان  
نصابا



معسرجوز ايضا في الامح وان كان موسرا معسرا لا يحل له اخذها ولو كان  
 جاحدا وله عليه بنتا لا يحل له ايضا ويجوز دفع الزكاة الى الفقير زوجها موسر  
 سواء كان فرضا لها النفقة او لم يفرض عنها مع ولو دفع الزكاة الى الختم  
 ولها على زوجها مهر بلع نصابا ينظر ان كان زوجها مليا مقرا لو طلب مهر  
 لا يمنع لا يجوز دفعها اليها وقيل المراد منه المهر المجل وعندها يجوز دفعها  
 اليها لان المهر لا يكون نصابا عنده قبل القبض وعلى هذا صدقة الفطر  
 الاضحية والفتوى على قولها وان كان زوجها فقيرا او غنيا يستحب على ما  
 اذا طلقت من غير زوجة فبها بالانفاق ويجوز دفع الزكاة الى اقربائه غير الميراث  
 والمولدين اذا كانت نفقتهم تجب عليه على الاختلاف وان كانت تجب نفقتهم عليه  
 بالانفاق لا يجوز الدفع اليهم وعن ابي يونس اذا كان اليتيم في عياله فاعطاه  
 اكسائه من المذكور يجوز عنده مغناه لرسم اليه من الطعام لان الوجبة  
 وهو التملك والابناء يحصل التملك بالاباحة وعند محمد الكسوة يجوز  
 لا يجوز وعليه الفتوى واذا دفع الزكاة الى صغيرا قل وهو يعقل القبض ان  
 لا يرى ولا يمدح عنه يجوز وكذا لا يجوز دفع الزكاة الى بنى ثم فكذا لا يجوز  
 كفارة القتل والظهار والدفع الى فقير واحد فيسب عن سوال افضل من  
 الدفع الى فقيرين درهما درهما وقال الشافعي لا يجوز الا ان يصر الى اثنين من كل  
 صنف من سبعة واذا دفع الزكاة الى فقير واحد في درهم دفعة واحدة يجوز  
 عندنا ويكره خلاف الزكاة صلى ويؤتيه خمس وان اعطاه مائة ثم مائة يجوز  
 بلا كراهية ولا يجوز الدفع الى ذي اجماع لقوله ثم هذا من اغنيائهم واما  
 الفقراء يجوز الدفع له في النذور والكفارات وصدقة التطوع عندهم  
 ومحمد وقيل لا يجوز اعتبارا بالزكاة وهو قول الحسن وقيل صدقة التطوع  
 يجوز بالاتفاق ولها اطلاق النص وانما خصت الزكاة بنسخ السلطان  
 لما اراد اخذ الخراج يجوز اخذ الصدقات والحيات او اخذها بمصادرة

الزكاة

ان نوى الصدقة عند الدفع قبل مجوز ايضا وبقي وكذا اذا دفع كل جبار  
 بنية الصدقة سقط عنه اذا كان لا يملك الاخذ مسلما لانهم بما عليهم من التبعات والظالم  
 صاروا فقراء والاحوط الاعادة واذا ادوى الخراج بنية العشر يجوز ثم ينظر ان  
 فضل العشر على الخراج يؤدى الفضل الى السلطان اذا جعل الخراج لصاحب لا يجوز  
 وفي العشر لا يجوز لانه حق الفقراء او من خولهم اذا لم يطلب من الخراج فلصا  
 الارض ان تصدق به على الفقراء ولا يجز العشر في ادوية كالموز والهيلج  
 والكندر وغيره ويجب في الثمار والعسل الذي اخذ من الجبل وبصر العشر  
 الى من فيه الزكاة وفي ثوب الشكر عشر وفي الخناء اختلاف وفي البصل  
 والثوم روايتان عن محمد وفي صمغ الصباغ زكاة وفي اسنان القصار روايتان  
 لا زكاة فيه وزكاة المال من حيث المال وصدقة الفطر من حيث الملك وهو  
 قول ابي يونس وعليه الفتوى الاستقراض لا يسبيل خير من قبول الصدقة والذي  
 لا يعطى ولا يأخذ خير من الذي اعطى ويأخذ ويبدأ بالصدقة من لا قارب  
 ثم المولى ثم الجيران ثم الاجنبى دفع القيمة في الزكاة والعشر والكفارة والنذر  
 يجوز عندنا خلافا للشافعي لان المقصود به الامراء الزكاة وهو وصول الزكاة  
 الموعود والقيمة تشاركه في هذا المعنى **فصل في صدقة الفطر** وهي واجبة على  
 الحر المسلم اذا كانا له مقدار النصاب ولا يشترط فيه النماء حتى ان من ملك  
 مائة وقيمة ما يادهم وهو فاضل عن الحاجة الاصلية غير معد للتجارة فانه لا  
 عليه الزكاة وحرمت عليه الصدقة وتجب صدقة الفطر والاضحية وقال الشافعي  
 يجب على من يملك زيادة قوة يومه لنفسه وعياله والسبب في ما راس بونه وباعليه  
 ولهذا يتعد بتعدد الراس مع اتحاد اليوم واما يضاف الى الفطر لما انه وقت  
 واذا كان للصغير العجب من الله وكذا الاضحية في رواية واذا ادوى صدقة  
 عن زوجته واولاده الكبار يجوز ولكن لا يؤمر به وعليه الفتوى صوم الشهر  
 سقط عنه كبره او مرضه فلا تسقط عنه صدقة الفطر وهي نصف صاع من برار

على جبار العشر ما عليه  
 لو ادوى الخراج بنية

ويبدأ بالصدقة  
 من الاقارب

واذا ادوى صدقة  
 عن زوجته واولاده  
 الكبار



اوصاع من شعير عندنا وعند الشافعي من البر ايضا صاع ولو اوى من  
 من الخبز عنها فالاصح انه يجوز باعتبار القيمة لان الخبز هو وزن والمطبخ بكل  
 فلا يجوز الا باعتبار القيمة والدقيق اولى من البر والدرهم اولى من  
 البر اولى منها لانه اجد من الخلاف ويجوز تعجيلها يوم او يومين قبل  
 يجوز بعد نصف رمضان وقبل يجوز بعد دخول رمضان ولو اخرا  
 عن وقته لا تسقط كالزكوة وكذا الاضحية تنقل من الاراقة الى الصدقة  
 بهتمت حتى وقتها وسند كرم في باب ان شاء الله مع **كتاب الصوم** وهو في  
 اللغة عبارة عن الامساك يقال صامت الشمس اذا وقفت من سير وفي  
 الشريعة عبارة عن امساك مخصوص من شخص مخصوص في وقت مخصوص  
 بوصف مخصوص فالاسم الشرعي فيه معنى اللغوي وسببه شهود الشهر وكل يوم  
 منه سبب لصومه على وجه التحلل الفاصل وهو الليل وصوم رمضان يجوز  
 بطلاق النية وباقية كانت في حق المقيم وبنيته من النهار عندنا وعند  
 مالك يجوز بنيته واصح من اول الشهر الى اخره وعند فرغان كان صحيحا  
 مقوما يجوز بدون النية وقال السك لا يجوز الا بنية من الليل وبنيته الفجر  
 كالقضاء والنذر المعين يجوز بطلاق النية وبنيته التطوع والقضاء  
 والكفارة لا يجوز الا بنية من الليل اي بعد غروب الشمس قبل الصبح  
 والنفل كله يجوز بطلاق النية وبنيته قبل الزوال عندنا وعند الشافعي  
 بعد الزوال ايضا بناء على ان الصوم النفل يتجزئ عندنا لان شرط الا  
 من اول النهار في الرواية الصحيحة عنه صوم يوم الشك على وجهه كلها  
 على وجهه مكره الا صوم التطوع وهو غير مكره اقتداء بعلي وعائشة  
 انما كانا يصومان يوم الشك فقال علي كرم الله وجهه لا صوم من  
 شعبان خير من ان افطر من رمضان والصحيح ما قاله محمد انه يصح فيه  
 الصوم متلوا غير فطر ولا عازم على الصوم وان كان قاضيا او مقبلا

فلا افضل

فلا افضل ان يصوم التطوع بنفسه اخذ بالاحتياط ويفتي الناس بالتقدم  
 والانتظار الى وقت الزوال لان المفتي يمكن ان يصوم بلا كراهة ولا كذلك  
 غيره واذا كان بالسما علة تقبل شهادة الواحد العدل في روية المادل  
 لانه امر ديني فاشبهه روية الاخبار ولهذا لا يشترط فيه لفظ الشهادة و  
 العدد والحريه وعن ابي حنيفة لا تقبل الا بشهادة رجلين وهو احد قولي  
 وان لم يكن بالسما علة لا تقبل الا بشهادة جماعة من بقاء مختلفة ولا فرق  
 بين من عي من صحراء ومن كان من رفع وعن ابي حنيفة خمسة رجل اعتبارا  
 بالقسماء وذكر الطحاوي انه يقبل شهادة الواحد في ايضا وهو احد قولي  
 السك وقوله الثاني انها لا تقبل الا بشهادة رجلين وفي هذا شواك لفظ  
 في لفظ الشهادة والعدل والحريه والاخر في كلفه في ظاهر الرواية  
 وهو الاصح واذا شهد واحد في هلال رمضان فربما شهدته فليعلم ان  
 وان افطره كفارة عليه وان افطر قبل الردا خلفوا فيه واذا شهد واحد  
 في هلال رمضان فصاموا ثلثين يوما ولم ير هلالا شوالا فليطروا حتى يصوموا  
 يوما اخر لان الرضاينة في حق ثوب الفطر عندنا كالاحد فلم ثبت في ذلك  
 بهذه الشهادة ولو صاموا بشهادة شاهدين ثلثين يوما فطروا اهل  
 صاموا ثلثين يوما بالزوية واهل بلدة اخرى صاموا تسعة وعشرين يوما  
 بالزوية ايضا فليطروا قضاء يوم اذا اختلف المطالع بينهما اما اذا اختلفت  
 لاجب القضاء ولا اعتبار برؤية الهلال بالنهار وقال ابو حنيفة ان كان قبل الزوال  
 فهو لليلة الماضية قبل ان غاب بعد الشفق فهو لليلة الجائية وكذا اذا بان  
 بعد العصر **مسألة في الاعذار التي يباح الفطر بها** اي ان يصام ان دام مرضه  
 او به حيا يباح له الفطر الاما اذا خاف على نفسه من الصوم من الطبع والخبز او  
 الشيا فطرت وفضت وكذلك الذي يارز العدو وهو يخاف الضعف فطر  
 وقضى مسافرا كان ومقما وكذا من يخاف وجع العين ضعيفا ان صام لا



ان يصلي كما فانه يصوم ويصلي قاعدا اذا افطر التطوع بسؤال صاحبه وهو  
 اخ من اخوته لا بأس به وقيل ان كان الضعيف خالصا يباح له وفي القضاء  
 يكره ان يفطره رجل خلفه بالطلاق ان يفطر ويكره ولا تصوم المرأة تطوعا  
 الا باذن زوجها وتجوز للزوج ان يفطره ان صامت بغير اذنه وكذا الاجير يصوم  
 التطوع اذا كان يصير الخدمه **فصل** رجل عليه قضاء رمضان فاخره حتى دخل  
 رمضان اخر صام رمضان الثاني وقضى الاول بعد ولا فدية عليه عند خلافنا  
 لكس رجل عليه قضاء رمضان ولم يقضه حتى صار شيخا فانيا لا تجوز الفدية  
 ولو كان عليه كفارة بمن ولم يصم حتى صار شيخا فانيا لا تجوز الفدية لان  
 الصوم ههنا بدل عن غيره فلا يكون له بدل والحاصل والموضع اذا خاف على  
 نفسه او على ولدهما افطرا وقضا ولا فدية عليهما عندنا وعند السكا  
 ان خافا على انفسهما لمهما القضاء دون الفدية وان خافا على ولدهما  
 لمهما القضاء والفدية في رواية والشيخ الثاني الذي لا يقدر على الصوم  
 يفطر ويظم لكل يوم مسكينا كما يظم في الكفارات والتفدية والعقوبة تجوز  
 بطريق الاباح في الفدية ولا تجوز في صدقة الفطر **فصل فيما يكره للصائم**  
**وفيما لا يكره** عن ابي حنيفة المباشرة الفاحشة للصائم وفي رواية المباشرة  
 وعندنا ينهاه للصائم ان يأخذ الماء بفم ثم يجيء ويصب على رأسه او يسل  
 ثوبا برفه به جسد لا رفيه اظهار الضجعة في عبادة الله مع وعن ابي يوسف  
 انه يكره كالا ستظلال ولا بأس بالسواك الرطب واليابس بالقدوة و  
 الغشاء عندنا وصوم الوصال يكره وهو ان يصوم ولا يفطر بالطعام والشراب  
 وقيل هو صوم الدهر وهو ان يصوم كل السنة ولا يفطر وهو مكره ولا يفتل  
 ان يصوم يوما ويفطر يوما اذا المراد صوم الدهر والصوم في الايام المنهية  
 مكره وهو صوم يوم الفطر ويوم النحر واما التثنية ولو شرع في صوم  
 هذه الايام لا يلزمه الشرع في ظاهر الرواية وهو الاصح ولا يجب القضاء

بلافساد

بالافساد كمن افطر غيره باذنه وعن ابي يوسف يصح شروعه ويجب القضاء بالا  
 كمن لو نذر فيها والنذر في هذه الايام يصح عندنا خلافا للزفر والسكا  
 شرع في الصلوة في الاوقات الكروية الا انه اذا صام بالنذر في هذه  
 الايام فليدفع فطرته الى امره المعصية ثم يقضيها اسقاطا للواجب ويكره  
 الصمت وهو ان يصوم ولا يتكلم وهو فعل المجتبي صائم اصبح جبلا لا يصير  
 صوم عندنا **فصل** خلاف بعض الناس ويسحب ان يصوم قبل غروب  
 يوما بعد يوم مخالفة لاهل الكتاب وكذا يوم السبت وحده مكره و  
 تركه أولى ولا بأس بان يصوم يوم الجمعة وحده ويسحب صوم ايام السبت  
 ويكره صوم يوم التيروز لانه تعظيم له وقد نهينا عنه لانه من اعياد الكفار  
 ولا بأس بصوم يوم عرفة لغير الحاج ويكره للحاج اذا كان يضعف ويحجز عن  
 افعال الحج شك الناس يوم عرفة في صوم النبي عم فاول الليل يفتح لبز  
 وهو شربه وكذا يوم التروية نفقة المسافر اذا كان مشتركاً بينه وبين آخر  
 اخره لا فضل ان يفطر اذا كان صاحبه ينتظره **فصل فيما يفسد الصوم**  
**لا يفسد** وباب **وجوب الكفارة** للصائم اذا اكل او شرب او جامع ناسيا لا  
 يفسد صومه استحسانا ولو كان مكررا او خاطئا يفسد عندنا والناسي  
 فيه كالمريض في الصلوة والمخوف في المقيدي في الصلوة واما اذا طأ وعنه  
 المرأة لم يشك الكفارة عندنا وعند السكا عليها الكفارة في قول وتجدد بالز  
 شاب صائم عاجل بين فامني قال محمد بن سلمة والفقهاء ابو الليث يفسد صوم  
 ويلزم القضاء وقيل لا قضاء عليه ولكن يكره هذا الفعل ويأثم به هذا اذا  
 دام عليه وسئل عن رجل عن هذا فقال رأس براس وقيل بوجز اذا خاف عن  
 الشهر وعن الشعبي انه غير مكره ومن اصبح في رمضان وهو غير الصائم  
 ثم اكل لكفاره عليه عندنا صح وعندنا ان كان قبل الزوال عجا الكفارة  
 وعند زفر يجب بعد الزوال ايضا رجل صام في رمضان ولم ينو صوما

شأن الحبيد

رجل صام في رمضان  
فلم ينو



رجل الخائب

المسا إذا صام  
ثم أكل

لو أكل الخائف بطوع

سأ عمل الإثم

فعليه القضاء خلاف الرق رجل الخائب ولو نوى صوما على يومه انه يوم حجي  
فاكل فيه وراح فيه فعليه القضاء وان نوى صوما على يومه انه حجي فيه حراما  
حجة فعليه القضاء وكذلك الحكم في الحيض والبراءة اذا جوفت ثم حاضت  
الكفارة وكذلك اذا افطرت متعمدا ثم حاضت المسافر اذا صام في رمضان  
ثم اكل متعمدا لا كفارة عليه صائم سافر في شهر رمضان ثم اكل لا كفارة عليه ولو  
افطرت سافر فعليه الكفارة صائم تذكروا صومته وفيه قيمة فابتلعها فعليه القضاء  
والكفارة وان اخرجها من فيه ثم ابتلعها لا كفارة عليه ولو ابتلع بزيادة لا يفسد  
صومته ولو اخرج ثم ابتلع يفسد وكذا لو ابتلع بزيادة غيره والدم الغالب  
على بزيادة لو ابتلع يفسد ولو اكل الجاهل من اسنانه مقدار الحصة وما دونها  
لا يفسد لان فيه ضرورة وقال في يفسد وان قل من ابتلع سمسمه ولو اكل  
لحما غير مطبوخ لزم الكفارة والقضاء لان اللحم القديد ما يتعدى به ولو اكل شحما  
نيا اختلوا فيه واختار انه يلزم الكفارة ولو اكل عجينا من القضاء دون الكفارة  
لان لا يؤكل عادة وقبل كذا في اكل الدقيق ولو اكل الخبطة فعليه القضاء والكفارة  
ولو اكل ورق النخلة الذي يؤكل عادة كورة الكرم الذي يطلع او لا فعليه القضاء  
والكفارة والغبار والدخان والريح العطر لا يفسد الصوم والمطر والثلج يفسد  
وهو الاصح ولو ابتلع سلكا وطر فيها يده لا يفسد وكذا لو ادخل اصبعه في بئر  
والمختار اذا وصلت الجوفه فعليه القضاء دون الكفارة وهو الصحيح ولو حاض  
في الماء قد دخل الماء في اذنه يفسد هو الصحيح وقبل لا يفسد لان عدم الفطر صوم  
ومعنى خلاف الدهر ان اصاب في اذنه يفسد واذا اصاب في اذنه اختلوا  
واذا ابتلع سمسمه من الخارج يفسد ولو دخل معه وعرق يفسد وهذا  
اذا كان كثيرا بحيث وجد طروحه في جميع فمه ابتلع ما اذا كان قطرة او قطرت  
لا يفسد لانه لا يمكن التحرز صائم عمل البرسيم في فمه فاصفر بزيادة فابتلع  
يفسد صومته وكذا اذا اكل من اثم او ملحا وحده وفي اكل اللوز الرطبة فعليه

القضا

القضاء والكفارة ولو اكل طينا امنيا او نيسابوريا فعليه القضاء والكفارة  
لان يؤكل عادة اذا اصاب في جوف الصائم وهو نادر فوصل الجوفه يفسد  
عندنا ولو شجر في اكبر اهران الفجر طالع فعليه القضاء ولو افطرت في اكبر اهران  
ان الشمس لم تغرب فعليه القضاء والكفارة لان النهار كما بنا وقد انضم اليها  
اكبر اهران فصار بمنزلة الدقيق ولو شك في الفجر المستحب ترك الاكل ولو اكل  
فصومه تام ولو شك في الغروب لا يعمل الكفارة ولو اكل فعليه القضاء **فصل في**  
**النذر** وقال الله على صوم سنة او شهر او ما شاء من الخير ان شاء تابعه وان  
شاء فله لاطلاق النذر ولو قال صوم هذه السنة وهذا الشهر او صرح  
التابع لزمه التتابع ويفطر يوم الفطر والاضحى وايام التثنية ويقضي تلك  
الايام وعليه كفارة يمين ان نوى اليمين وكذا المرأة تقضي ايام حيضها هذه  
المسئلة على وجه ان نواها او نوى اليمين يكون نذرا او يمينا عندنا محمد  
باعتبار الصيغة والمعنى لا بما بين الحقيقة والمجاز وعندنا من يكون نذرا  
بلا جاع وان نوى اليمين ونفى النذر يكون يمينا بلا جاع ولو قال لصوتي في  
هذه السنة كان عليه ان يصوم بقية السنة ولو قال لله على ان اصوم ما عشت  
ثم كبر ويصلي عن الصوم كبره او شق خرا الصيف يفطر وعليه الفدية وان كان  
فهي المستقر لله ولو قال لله على صوم كل خميس فافطر خميسا رتبة القضاء والكفارة  
الا لو اذنه يمينا وان افطر خميسا اخر بعد فعليه القضاء دون الكفارة لان اليمين  
واحدة فنكفي الكفارة الاولى رجل نذر صوم رجبا قبله يجوز لان النذر  
سبب وذكر الوقت للتجديد والتوسعة فكان الاداء وقع بعد السبب بخلاف  
ما اذا قال اذ جاء رجبا فانه تعليق فلا يكون سببا قبله ولو قالت المرأة لله على  
ان اصوم غدا فخاضت في الفدية نذرا ويلزمها القضاء اذا طهرت عند  
وعند زوال يلزمها القضاء ولو قالت لله على ان اصوم يوم جوف لا يصح نذرا  
بالاتفاق ولو نذر صوم يوم معين لم يبق ذلك اليوم محلا للنفل ولكن

ولو شجر في اكبر اهران  
ان الفجر طالع

ولو شك في الفجر

رجل نذر صوم



ولو قال الله على صلوة  
بغير قراءة

ولو قال الله على صلوة  
بغير وضوء

ولو قال الله على صلوة  
استطاع ان يكمل  
القدر

بقي محلا للقضاء والكفارة بخلاف الرميضان ولو قال الله على صلوة بغير قراءة  
صح نذره ويلزمه صلوة بقراءة لان الصلوة بغير قراءة عبادة في الجملة ولو قال  
الله على صلوة بغير وضوء لم يصح نذره لان الصلوة بغير وضوء ليس عبادة  
**فصل في الاعتكاف** الاعتكاف سنة وركنه اللبث بشرطه ان يكون في مسجد  
تقام فيه الصلوات بالجماعة ويجب البذر والشروع والتعلق بشروط الصوم  
شرطا لا اعتكافا الواجب عندنا وفي صوم اعتكاف النفل اختلاف ولا يحل  
انه يصح في كل مسجد تقام الجماعة باذان واقائه وفي المسجد الجامع افضل ولا  
يخرج منه الحاجة لانها ارجح ويخرج للجمعة بعد الزوال الا اذا كان منزله  
بعيدا فخرج قبل قدومه ان يصلي فيه قبلها اربع او ستا وبعد اربع او ثمانية  
بعد اعدم الحاجة ولو مكث فيه لا يبطل اعتكافه لانه محله غايته بوجوب مخالفة  
لا التزام المكث في مكثه والاولى ان يعتكف في رمضان خصوصا في العشر الاخر  
منه وكان النجوم يعتكف فيه واستدلوا بهذا ان ليلة القدر في رمضان  
عند اهل ليلة القدر في العشر الاخر في رواية عندنا وفي رواية عندنا تدور  
في السنة قد يكون في رمضان وقد يكون في غير رمضان لولا ان الامانة في نحو  
من رمضان وانما طالت ليلة القدر لا يقع الطلاق عندنا مع ما لم يقض رمضان  
اخر احتمال انها قد مضت في النصف الاول من رمضان الذي خلفه ويحتمل  
انها قد يكون في النصف الاخير من رمضان ثان وعندنا اذا مضى النصف من  
رمضان فان يقع الطلاق لاحتمال انها كانت في النصف الاخير من رمضان الاول  
ويحتمل انها قد يكون في النصف الاول من رمضان فلا بد من ان يكون في رمضان  
**كتاب الحج** الحج في اللغة عبارة عن قصد ومنه قول الشاعر يخرج من سبيل القواف  
المرعفا وفي السريفة عبارة عن قصد مخصوص الى مكان مخصوص في او ان مخصوص  
الحج واجب في جميع عمره مرة واحدة عند استجماع شرائطه وهو الاستطاعة والوقت  
والاحرام اما الاستطاعة انما ينبت بملك الزاد والراحلة ولا من في الطريق و

سلامة

صلاته بالبد اما الوقت فنوعان مديد وقصير فالمد يد من شمال الى عاشر ذي الحجة  
والقصير بعد الزوال من غرة الى طلوع الفجر من يوم النحر اما الاحرام شرط حتى جاز  
تقديمه على الشهر الحج ولكن يكره واما سببه البيت ولهذا يضاف اليه ولا يكره له  
اركان وواجبات وسنن وآداب فركن الحج شيان الوقوف بعرفة وطواف الزا  
فلا وجود للحج بدونها ولا يجزئها انما او بفوات احدهما بشئ واما الواجبات  
فخمسة السعي بين الصفا والمروة والوقوف بمزدلفة واللقح والتقصير وطواف  
الصعد وركن الجمار وبالواجبات تتعلق الكمال وينعدم الحج بغيرها ولو لم يكن  
بنقصانه بالدم كسجدة السهو في الصلوة وما سوى ذلك من سنن ولو لم يكن  
القدم والفعل عند الاحرام وغيرهما ثم قبل ان الحج يجب على الفور عندنا في  
لا عبادة مختصة بوقت خاص لان الجوة ناشئة في الحال والموت في سندها  
غير نادرة فتشترط احتياطا وهذا كان التعجيل افضل بخلاف وقت الصلوة  
لان الموت في مثلها نادر وعند محمد والشافعي انه يجب على التراخي لا في طيفه  
العمركان المعروف كالوقت في الصلوة فالحرمون انواع اربعة مفرد بالحج  
مفرد بالعمرة وهو العترة وقارن وهو ان يحرم بالعمرة والحج معا من الميقات ومنع  
وهو ان يحرم بالعمرة من الميقات فاذا فرغ من العمرة احرم بالحج من مكة حتى يكف  
وعمرته بميقاته التمتع افضل من الافراد والقران افضل من الكل وعندنا مع  
الافراد افضل من التمتع وعند الشافعي الافراد افضل من الكل ويجب على الفار  
والتمتع دم وهو دم الشكر عندنا لا دم الجناية فخره فالشافعي ان يوجب  
الحج واكبا افضل لان الشئ يسمى الطل فيناوي وقفاؤه وقال ابو القاسم  
الصلوة لا ارى الحج واجبا منذ خرجت القرطبة لانه لا يتوسل الى الحج الا بالز  
اليوم فيكون الطاعة سببا للعصية ولا يجوز الانفاق ان يجاوز الميقات  
بغير احرام عندنا سواء قصد الحج او العمرة او التجارة صبيح ثم بلغ او عبد  
حج ثم اعتق لم يجز عن حجة الاسلام وكذا اذا بلغ الصبي واعتق العبد بعد

صحيح ثم بلغ



الحرم ولو وجد الصبي بعد بلوغ قبل الوقوف بغيره جاز عرجة الاسلام ولو وجد  
 العبد بكيفية عرجة الاسلام لان العبد من اهل الالتزام فوجب اتمام التمسك اما  
 الصبي ليس من اهل الالتزام الصغير اذا حج فلا يسر لاجل عجزه لا يجوز الاستحباب  
 على الحج عندنا صورة ان يقول اخبرنا بك عنك على ان يحج عني كذا فهذا لا يجوز  
 واما اذا قال امرتك بل يحج عني من غير ذكر الاجارة يجوز ويقع عن الامر من حج  
 وعن المأمور من وجه خلاف الصلوة والصوم فانه يقعان على المأمورين  
 كل وجه ولا اصل فيه ان كل طاعة تختص بالسلم لا يجوز الاستحباب عليه عندنا و  
 عند السانعي كل الاتعين على الاجرة فاستحبوا الاستحباب عليه صحيح ثم اختلف  
 الناس في الحج عن الميت اذا اوصى به قال بعضهم لا يقع على الميت وله ثواب التقدمة  
 وقال بعضهم يقع عندنا وهو الاصح حديث التميمي لان جعل الانسان ثواب عمله  
 الذي اياه لغيره من الابوين وغيرهما يجوز عندنا هل يستحب الجماعة سوا امره  
 الغير ولو يأمرونه لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يمشي مع من استحبوا من امتيه  
 ممن اقر بوجدها نيتا فمع تلك العبادات انواع ما لا تحصى كالزكاة تجزى فيها النية  
 وبدنية فخصنا الصوم والصلوة لا تجزى فيها النية لان المقصود فيها العبادات  
 النفس وذو الايجس بالنية ومركبة منها كالحج تجزى فيها النية عندنا والغير  
 الدائم الى الموت وعند القدرة لا تجزى وفي الحج الفعل لا تجزى الا بالنية عندنا  
 عليه لان باب الفعل اوسع للحج افضل من الصدقة عندنا حج لما فيه من رتبة المشقة  
 واتقارب النفس وقال محمد الصدقة افضل من ما فيه من عود المنفعة الى الغير  
 استوى على النفس ايضا والله اعلم **كتاب النكاح** هو في اللغة  
 عبارة عن الضم والاجتماع وفي الشريعة اسم للفقد الشرعي وقبل حقيقته للعقد  
 والوطى جميعا لان معنى الضم موجود فيها والاصح ان حقيقته للوطى خاصة و  
 جاز ان النكاح سنة مطلوبة لقوله لم النكاح سنتي فمن رغب عن سنتي فليس مني  
 وقبل عندنا فان الشهور صار واجبا صيانة لنفسه عن الوقوع في الفساد وهذا

الفقيه اذا حج

الضيق الناس  
في الحج عن الميت

العبادات النوع

الحج افضل من الصدقة

قال اصحابنا راج النكاح افضل من عبادة النوافل ثم هذا العقد لا ينعقد الا بوجوب  
 ركبة من اهل البيت فانما العقد ركبة الايجاب والقبول وحكمه الاثر الثاني  
 كالحل والملك والوصلة للكنية لان اللفظ عرض لا يوجد بغيره ولا يصح انما  
 يبقى اثره وهو المقصود المطلوب منه وانما حضور الشاهدين عند العقد  
 وهو شرط الصبي عندنا وعندنا انك شرط الصبي هو لا اعلان حتى لو تزوج  
 امرأه بغيره فهو بشران يعلنانه يجوز عندنا ولو شرط الكتمان عند حضور  
 الشهود لا يجوز عندنا وينعقد بلفظ الماضي وان كان اللفظ للاخبار لفظا  
 صار للاشياء شرعا وكذا ان كان اللفظ من مستقبل روي عن علي اذا  
 قال الرجل لا خروجه ابنتك مني فقال زوجه بك بخص الشهود فالنكاح واقع  
 لانهم وكذا لو قال للمرأة زوجي نفسك مني ففعلت زوجه بك بغيره لان الواحد  
 يتولى طرف عقد النكاح عندنا والعدالة والذكورة في الشهود ليس شرط عندنا  
 بخلاف الشافعي وكل من كان اهلا للولاية فهو من اهل الشهادة ومن ملك النكاح  
 نفسه ينفق كالح غير محضته كالفاسق والاعمى عندنا وجود العدد وذكر  
 في شرح الكيزان النكاح ينفق بشهادة الاصلين لان الشرط حضور  
 الشهود من اهل السماع وقبل لا يصح ما لم يسمع كل واحد من العاقلين كلام  
 صاحبه ويصح ما يسمع الشاهدين معا حتى لو سمع احد الشاهدين كلامه ولم  
 يسمع الاخر لا يصح فاذا اعيدوا واللفظ النكاح فسمع الاخر ولم يسمع الاول لا يصح  
 ايضا والصحيح انه يصح لان سماع الشهود قد حصل في مجلس واحد ولو كانت  
 كتابا بخطها ففعلت المرأة بخص الشهود زوجت نفسها لا يصح النكاح لان سماع  
 الشهود كلام العاقلين شرط حتى لو قرأت على الشهود ثم قالت اشهدوا لي  
 زوجت نفسي مني لم يسمعوا كلام الخاطبة سماعها اياهم قراءة الاب اذا امر  
 وطوان تزوج ابنته الصغرى فزوجها والارحاض بشهادة واحد جاز لان  
 الاب يحمل مباشر للعقد والمأمور له مقربة في الزوج والاخر شاهد وكان

في الحج عن الميت

رجل يفتي

الاول اذا امرت  
بان يزوجه ابنته



الابن ابنا له عز الشهاده شاهدين وعلى هذا قالوا الابا اذا زوج ابنته بالانثى  
 بمحضه بالشهاده واحد جاز وان كانت لم يحضر لان الابن باشر مع شاهد واحد  
 ولو تزوج امرأة بشهاده ابنته من غير ابنتها بغيره يجوز وان تزوج  
 بشهاده ابنته بجوز في ظاهر الرواية المرأة اذا كانت متقدمة فقال الرجل  
 تزوجت هذه وكانت زوجت نفسي بنفسه سمع الشهود جاز لانها معلومة كالأخت  
 ويجوز للشهود ان يكشفوا وجوهها وينظروا اليها احتياطا لاداء الشهادة عند  
 الحاجة اما القايمة لا يصح تكلمها الا بغير اسمها واسمها فان ذكر اسمها  
 لا غير ان كان الشهود يرفعونها جاز لان الموت من ذكر اسمها التعريف وقد جعلت  
 المرفة باسمها امرأة جعلت امرأتي يد رجل فقال الرجل بمحضه من الشهود تزوجت  
 من نفسي امرأة جعلت امرأتي يد رجل على كذا يجوز النكاح عند النصف وان لم يذكر  
 اسمها ونسبها ولو سمع الشهود كلام امرأة ولم يروا شخصها ان لم يكن في هذه  
 البيت لهذه المرأة يجوز والافاد رجل فامرأة اقرب بالنكاح بان قالين  
 يدي شهود ما زن وشوهرهم لا ينعقد ان راد الانشاء لا ينعقد عقد هو  
 المختار لان النكاح انشاء وهذا المختار لا يشاء غير الايمان رجل  
 تزوج امرأة بشهادة الله ورسوله لا ينعقد وقيل انك لا تستعملان  
 الرسول اعلم الغيب ويجوز تحمل الشهادة على التسامع في النكاح اذا سمعوا من  
 عدول ثقات وان فسر وعنده القاضي لم يقبل الشهادة ووكيل المرأة اذا  
 غلط في اسم ابنتها عند العقد لا ينعقد النكاح اذا كانت غائبة وكذا الاب  
 اذا غلط في اسم بنته عند العقد ولو كانت حاضرة يجوز اذا اشار اليها رجل  
 بالبنت وصدق فقال تزوجت ابنتي ولم يذكر اسمها جاز ولو كان له بنتان فذكر  
 في نكاح الكبرى اسم الصغرى ينعقد النكاح على الصغرى وان كان للمرأة اثنتان  
 ايها اعرف ينعقد بذكره دون الاخر امرأة كلت رجل بالتزويج للرجل  
 للوكيل ان يزوجهما من نفسه للمخالفة والغرور ولو اضاف الوكيل العقد الى

رجل وامرأة اقرب بالنكاح

رجل تزوج امرأة  
بشهادة الله

وكذا المرأة اذا  
غلط في اسم ابنتها

رجل له ابنة واحدة

نحو

يقع دون موكله لا الوكيل اذا خالف في شيء معين يقع العقد لنفسه  
 كالرسول وكذا لا يجوز ان يزوجهما من نفسه لانهما في الوكيل بالبيع  
 وكذا الوكيل من جانب واحد كل واحد جاز بان يزوجه امرأة بعينها على من سمى  
 في المهر لا ينعقد فان لم يعلم لها حتى دخل بها بقولها وان شاء اجازة وان شاء  
 فسفه ولما اقل من المسمى ومنه المثل لان الدخول يحكم النكاح الموقوف كالنكاح  
 في النكاح الفاسد وان سمى الوكيل المهر بغير امره وادى لا يرجع عليه وان ذكر  
 الزوج في النكاح ولم يذكر المهر فقبلت المرأة النكاح يصح في عكسه لا يصح  
 قال الاب للزوج زوجتك ابنتي على الف درهم فقال الزوج قبلت النكاح  
 وسكت على المهر يصح النكاح على الف وان قال لا قبل المهر لا يصح النكاح ولو  
 قال لا قبل المهر لا يصح النكاح وكذا قال الاب لا تزوجت ابنتك وقال الاخر قبلت  
 يصح النكاح وكذا لا تزوجت ابنتك لا يصح النكاح ولو قبلت المرأة  
 لاخر وزوجت نفسي منك فقال قبلت يصح النكاح ولو طلب من المرأة زنا فقلت  
 وزوجت نفسي منك وقيل الرجل لا يكون ساطعا بل يكون نمكنا من الزنا رجل خطب  
 امرأة فقالت المرأة لي زوج فزوجه لا يصح لان لم يكن له زوج تزوجت فقبل  
 يصح يجوز النكاح لان تعليق بشرط كان تخيير رجل خطب  
 امرأة فقالت ان جاز لي فقلت لا يصح لانه تعليق والنكاح لا يحمل التعليق وقال  
 المولى لعبد تزوجت امي منك على ان امرأتي اطلقها اي وقت اريد فقبل  
 العبد جاز النكاح ويكون الامر بيد المولى لانه فوض الامر الى المولى وصار كانه قال  
 قبلت النكاح على ان امرأتي اطلقك كما تريد بخلاف قوله تزوجت امي على ان امرأتي  
 جئت لا يكون الامر بيد المولى لانه فوض الامر بيد قبل النكاح وهذا لا يصح وكذا الحكم  
 في طلاق بنته وعلى هذا المطلقا الثلاث اذا خاف على نفسها ان لا يطلقها المطلق  
 فالحيلة فيه ان يقول تزوجت نفسي منك على ان امرأتي اطلق اي وقت شئت  
 النفود والفسوخ من الفضولي تزوجت على اجازة المالك عند اختلاف الشافعي



سواء كان تمام العقد أو شرطه وعندنا مع محمد شرط العقد لا يتوقف والواحد  
 بطل في عقد النكاح بان كان وليا من الجانبين أو وكلا منهما أو وليا من جانب  
 ووكلا من جانب أو وليا من جانب واحد من جانب ولو كان فصوليا من جانبين  
 يتوقف عندنا في جو ولو جرى العقد بين الفضولين موقوف على اتفاق **فصل**  
**في بيان المحرمات** الأصل فيه قولنا حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم الآلهة قال ابن عباس  
 جميع المحرمات في النكاح أربعة عشر في النص سبع منها بالنسب وسبع منها بالأنساب  
 وتسع من هذه المحرمات حرام حرمة مؤبدة بنات الرشد وبنات الرتبة سواء في الحر  
 عندنا خلافا للشافعي في بنت المحلقة من ماء الزنا لأن الحرمة والبعض لا يختلف  
 بالملك وعدمه وإنما علة صالحة للحرمة نكاح الاخت في عهد الاخت لا يجوز عندنا  
 سواء كان الطلاق رجعا أو بائنا خلافا للشافعي في الطلاق في الطلاق البائن  
 وكذلك نكاح عمتها وخالها في عهد بقوله عم لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها  
 الحديث وهذا خبر مشهور ويمتد إلى نكاح الجد على الكخاب والجمع بين الاختين وطنا  
 حرام والنكاح وطان البين فيه سواء والقرابة والرضاع فيهما أيضا لا يمنع  
 بينهما بفضي إلى قطع الرحم والقرابة المحرمة للنكاح محرمة للقطع والأصل في أن  
 نكاح إحدى امرأتين لا يجوز على الأخرى على تقدير أنها لو كانت ذكرا لا يجوز الجمع بينهما  
 ونقص الذكور في شوط من الجانبين عندنا وعند من جانب واحد يكفي للحرمة  
 وأن تزوج اختين في عقد واحد بطل حكمهما لعدم الأولوية منها وأن تزوج  
 على التعاقب مع نكاح الأولى وبطل الثانية ويقرب القاصي منها ولا شيء عليها  
 لم يدخل بها وإن كان قد دخل بها قبلها الأقل من السن ومن مهر المثل ولا حد عليه  
 ولا عليها للشبهة وعليها العدة صيانة للرحم ويقرب عن امرأة الأولى حتى تنقضي  
 عدة الثانية سواء دخل بالأولى أو لم يدخل لأن الأولى مدخول بها حكمًا والثانية  
 مدخول بها حقيقة فلا يجمع بينهما وطنا كمن تزوج اخت أمه الموطونة طنا النكاح  
 ولكن لا يبطأ واحدة منهما ما لم يحرم وطنا الموطونة على نفسها بسبب الانسبا

نكاح الاخت  
 الاخت

لأن

لأن الأم موطونة حقيقة والمنكحة موطونة حكمًا فلا يجمع بينهما وطنا بل  
 له امتياز لاختان فقط كما يشهد به لا يجوز له أن يجمع واحدة منهما ولا يمسها  
 حتى يحرم واحدة على نفسه يخرج أو قبلها لا في رد ولا في الوطء بمنزلة الوطء  
 ووطء الصغيرة التي لا تستحي لا يوجب للحرمة وهي التي بنت ست سنين والسنين  
 هي التي بنت تسع سنين وبأبينا ما مشكل المرأة أدخلت في فرجها ذكوصي وهو  
 ليس من أهل الجماع لا ثبت به التحريم والتحليل ولو أتت امرأة في ذرب لا يوجب حرمة  
 المصاهرة وكذا لو سهر امرأة بشهوة فامتنع خلاف الصوم حيث لا يفسد باليس  
 ما لم ينزل حتى يصير موافقة معق ومهرنا إذا انفصله إلا أن لم يبق سببا  
 للوطء فلا يرجع حرمة المصاهرة وتفسير الشهوة أن ينشأ عنه أو يزداد أو يحرك  
 أو يبدل القلب إن كان شجاعا كبيرا لا يحرك وتسن المرأة بشهوة كس الرجل في الحر  
 ويكتفي بشهوة أحدهما فيها والبراق والمراهقة كالبائع والبائعة فيه ولو سهر  
 امرأة أباها وأبنا أو سهر امرأة أو بنتها بشهوة ثبتت الحرمة ولو نظر إلى فرجها  
 بشهوة ثبتت الحرمة والمراد به الفرج الداخل وهو الصحيح وعليه الفتوى حتى لو نظر  
 إلى فرجها وهي قائمة لا ثبتت الحرمة وجعل نظر إلى فرج بنته بغير شهوة ونمى أن يكون  
 جارية وقعت منه شهوة بان كانت الشهوة على نفسه حرمت عليها وإن كانت وقعت  
 على ما سهرت له حرمت امرأة لأن النظر إلى فرج بنته لا يكون بشهوة وجعل فرج امرأة ثم يأت  
 بغير محرمة البتة وأما لا يجوز كاحها ولو سهر امرأة على ثوب رقيق أن كان فصل  
 إليه حرارة بدنها ثبتت الحرمة والأفلا ولم يسهرها بشهوة لا ثبتت الحرمة المحلوة  
 الصحيحة توجب للحرمة في أم أمرته دون غيرها ولو خلاها امرأة وقال لم أجامعها  
 فصارت المرأة لم يجوز له أن يتزوج باخنها حتى تنقضي عدها القيام المحلوة مقام  
 الدخول في صحتها **فصل في الزكوة الفاسدة** ويجوز تزويج الكتابيات ولا يجوز  
 تزويج المجوسيات والوثنيات ونكاح أهل الشرك نكاح فيما بينهم وقال الكائن  
 الكافر فاسدة وإذا تزوج الكافر بغير شهوة أو في عدة مكره وذلك في دينهم

نفس الشهوة

رجوعنا إلى فرج

المحلوة الصحيحة  
 ولو خلاها امرأة



فلا سألوا اقله عندنا وقله في النكاح فليس في الامة لا ينقض لهم  
قبل الاسلام الحديث وقال ابو حنيفة في النكاح لا يفسد ولا يفسد في النكاح  
الثاني كما قال في النكاح عندنا في النكاح عندنا في النكاح عندنا في النكاح  
الشهادة ليست بشرط في النكاح عندنا في النكاح عندنا في النكاح عندنا في النكاح  
وطئت بشبهة ولا يجوز نكاح المردة ابدا ولا حولا ولا ينافي جواز النكاح عندنا  
خلافه في النكاح عندنا في النكاح عندنا في النكاح عندنا في النكاح عندنا في النكاح  
لا يجوز للمهر تزويج الامة الكتابية ولا اصلية عندنا ان كل رجل يملك اليدين  
يملك النكاح كالاتمة الكتابية ولا يملك اليدين لا يملك النكاح كالاتمة  
المجوسية وطول الحرة لا يمنع جواز النكاح وعندنا في النكاح عندنا في النكاح  
نكاح امته واحدة لا يجوز نكاح الحرة على الامتة يجوز ونكاح الامتة على الحرة لا يجوز  
فان جمع بينهما في عقد واحد فنكاح الحرة جائز ونكاح الامتة لا يجوز فان تزوج  
امته بغير اذن مولاه ثم تزوج حرة ثم اجاز المولى لم يخرج نكاح الامتة لانه لاجاز يجوز  
من وقت الاجازة وعندنا في النكاح عندنا في النكاح عندنا في النكاح عندنا في النكاح  
لو تزوجت بغير ولا يجوز للرجل ان يتزوج اكثر من اربع من الحرائر والامهات ولا للمساكين  
لا يجوز من الامهات الا واحدة فان تزوج خمس من الحرائر واربعا من الامهات  
في عقد واحد يجوز نكاح الامهات لانه لو انفرد نكاح الحرائر لا يجوز وبلغوا  
وبقي نكاح الامهات ولا يجوز للعبد اكثر من اثنتين عندنا خلافا لما لا كان  
طلق الحرة احدى الاربع لم يجز له ان يتزوج رابعة حتى تنقضي عدها خلافا  
للساقي خلافا في نكاح امرة في عدة اخوها واذا تزوج المرأة غير كفو  
فللاولياء الاعتراض عليها دفعا للضرر العار والتقريب الى القاضي كما في  
خيار البلوغ وبما لا يفرق فادام النكاح ثابتا والطلاق تصرف في النكاح  
والقاضي يفسخ اصل النكاح فلا يكون طلاقا فان دخل بها او خالفها فلها  
المهر وان لم يدخل بها فلا مهر لها وعليها العدة والنفقة وسكوت المولى

ولا يجوز نكاح المردة

يجوز للمهر تزويج الامة

نكاح الامتة على الحرة

ولا يجوز للعبد اكثر من اثنتين

سكوت المولى

جوز

ليس برضا وان طالت المدة ما لم يرد لان السكوت لا يبطل الحق الثابت لانه كما  
يمكن من الخصومة في وقت دون وقت فان رضى لاحد الاولياء فليس له ان  
وايعلم منه في الاعتراض من جهة منكم كالمنفرد فيقت ولا لا في الاولياء  
واذا ارضيت المرأة لا يبطل حق الاخر لان حقها غير حق الاولياء لان الثابت  
للزولياء دفع عار من بكاهنهم والثابت لها صيانة نفسها من ذلك الاستفرا  
فمستوطنا احدهما لا يبطل الاخر المولى اذا تزوج المرأة غير كفو وفيها العيب بطلبها ثم  
تزوجت من غيره في المولى في المولى الاعتراض عليها لان النكاح الساقط الاول ولا  
يكون الرضا الاول رضا الثاني في المأصل ان الكفاءة معتبرة في النكاح من  
جانبه عندنا خلافا لما لا لان الشريعة تالي ان يكون مستفرا في النكاح فلا بد  
من اعتبارها ويعتبر في الاسلام من كان له المهر في الاسلام يكون كفوا للمهر  
انما في الاسلام فيعتبر في المال ايضا وهو ان يكون الكمال للمهر والنفقة  
بظاهر الرواية وروي عن النبي انه اعتبر القدرة على النفقة دون المهر في النكاح  
باطل خلافا لما لا نكاح الموقت باطل خلافا للزفر ولا فرق بينهما اذا طأ  
المدة او قصرت لان شرط النكاح التأييد والتوفيت بطله وعكس الاجازة  
**فصل** رجل زني امرأة فنجلت منه فلما استبان حملها تزوج الذي زنا بها  
جاز نكاحها منه لان الرحم مشغول بمائه فان جاءت بولد بعد النكاح لستة  
اشهر ثبت نسبه منه وان اتم الرجل بامرة فظهر الحمل والرجل نكح ثم تزوجها  
جاز نكاحها عندنا مع محمد ولكن لا نفقة لها عليه لانه ممنوع عن استمتاعها بكل  
تزوج رجل من الزنا جاز نكاحها عندنا مع محمد ولكن لا يطأ حتى تضع حملها  
كيلا يصير ساقيا بمائه زرع غيره وعندنا في النكاح فاسد ولو كان الحمل ثابتا  
النسب من الغير للنكاح باطل بالاجماع ولو كان الحمل ثابتا بمائه جاز نكاحه بان وطئ  
امرة بشبهة فنجلت منه ثم تزوجها ولو كان الحامل من السبي فالنكاح فاسد  
وان تزوج ام ولد مني حامل منه فالنكاح باطل كيلا يصير حراما بين فرا

المولى اذا تزوج المرأة غير كفو

ويعتبر في الاسلام

نكاح المنقابل

يجز في المرأة

وان اتم الرجل بامرة

ولو كان الحامل من السبي



بخلاف اذا كانت حاملا ومن وطئ عاريتها ثم تزوجها جاز النكاح لانها  
 ليست بمرأة بل لا باحق لوجدها بولد لا يثبت النسب الا بالدعوة الا ان غلبت  
 يستبرأها صيانة لما فيه فاذا جاز النكاح فالزوج ان يطأ ما عند امه واوليها  
 وقول احمد احب الى ان لا يطأ ما حتى يسهل له الا انه احتمل الشغل بماء المولى فيجب  
 التزوه وكذا لو لم يسهل له تزويها لم يسهل له وطئها قبل الاستبراء عند  
 وعند لا يطأ ما حتى يستبرأها لها الحكم يجوز النكاح حكم بعدم الشغل عند  
 الشراء لان الشغل لا يمنع جواز الشراء **فصل في الاولياء** الولي شرط في صحة  
 النكاح في الصغير والمجانين والمأهول لا اتفاق سواء كان الولي با او جارا او  
 غيرهما من العصبات والترتيب فيه كالترتيب في الارث ولا يشترط اجتماع العصبات  
 بالاجماع لان الولاية اذا ثبتت لا تخص كل واحد منهم على انفراد كلام في الزوج  
 فالأقرب وعند غيره فلا بعد وعند غيره فلا قاضي ثم للقاضي ان يزوجها  
 او ياذن لها التزوج العصبية اذا زوج الصغير المصغر يجوز سواء كان الصغير  
 بكرا او ثيبا وعند مالك غير الاب لا يملك التزوج وعند الشافعي يملك غير الاب و  
 الجدا ما في العاقلة البالغة بكرا كانت او ثيبا اذا كان زوجها وليها يجوز بالاجماع  
 واختلفوا فيها اذا تزوجت نفسها بغير ولي يجوز في طاهر الرواية عن ابي  
 رواية عن ابي حنيفة ايضا سواء كان زوجها كفو او غير كفو وروى الحسن عن ابي  
 يجوز اذا كان كفو ولا فلا وهو المختار للفقهاء لانه اقرب الى الاحتياط لانه  
 كونه واقع لا يدفع ولا كل قاض وروى عن محمد بن النكاح بدون الولي معناه  
 باطل كما هو قول الشافعي وعنه في رواية ينفق موقفا الى اجازة الزنى معناه  
 له وطئها قبل الاجازة ولا يقع فيه الطلاق ولا يتوارث احد من الاخر قبل الاجازة  
 وعنه مثل قولها قال ابو حنيفة وان لم يكن لها ولي يجوز وان كان لها ولي ينفق  
 الى الاجازة للمولى قال ابو ليلى ان كانت بكرا لا يجوز لانه ينسب الى الوقاحة و  
 ان كانت ثيبا يجوز وقال مالك والشافعي ان النكاح لا ينفق بعبارة النساء اصلا

المصغر المصغر  
 المصغر المصغر

ما يطلب كثيرا

سواء زوجت نفسها او غيرها وكانت وكيلة عن الغير ولنا قولنا حتى تنكح زوجها  
 غير اضافة النكاح الى المرأة دل ان عبارتها معتبرة وقوله ام الامم لحيث نفسها  
 ومضى التي لا يعملها وقوله ام ليس للمولى مع النبي امر وقال ايضا امرأة اوهي في  
 ممن شئت وروى ان امرأة زوجت نفسها من رجل فاجازه على ولا يملك  
 الاقرار بالنكاح فملك الا قضاء به ولا يملك المانع فملك النكاح لان المانع تلك  
 البضع منها والنكاح يملك البضع منها الى غيره ولا يملك البضع منها وهو المانع  
 بضعها ولها اختيار الزوج ولها تصرف في المهر فيكون لها تصرف في بضعها كقول  
 عاقلة مميزة بين الصالح والفساد اما الجواب عن قوله ام النكاح الى العصبية  
 حال وجودهم وبطلان وهذا لا ينص الحكم عن غيرهم لان تخصيص الشيء بالذكر لا يدل  
 على نفي اعاده واما قوله ام لا نكح الابن ومثل هذا لا ينفي الجواز عن غيره ايضا  
 نحو قوله ام لا تود الا بالسيف واما ثبت الولاية الى العصبية باعتبار الشفعة وكان  
 الراي وهذا المعنى موجود في غيرهم كالكلام والمحال وذو الرحم المحرم واما قوله ام  
 امرأة تحت نفسها بغير اذن ولها فتنكحها باطل روى هذا الحديث سليمان بن ابي  
 عن الزهري فلما عرض ذلك على الزهري فانكره الزهري فلم يأخذ ابو حنيفة هذا  
 الحديث شفعوية المذهب تزوجت نفسها من رجل شفعوي او حنفية يقر  
 في يجوز ولو سلمنا من جواب السالك اجنا من جواب ابي حنيفة ان يجوز اذا اجتمع  
 وليان فلهما زوج جاز فالاولى والحق وتزوج الاب ولله الصغير والصغير  
 لازم كمال الولاية وفور الشفعة حتى لا يثبت لها الخيار بعد بلوغها النكاح  
 وتزوج غيرها فاذا ولها الخيار بعد بلوغها النكاح الولاية وقصور الشفعة  
 فيدخل فيه تزويج القاص والمصحح والعلم باصل النكاح شرط في حق البكر لان  
 ولها ينفق بالنكاح والعلم بالخيار ليس بشرط في حقها لانه ينفق بمعرفة  
 الشرع بخلاف لامة الاب ولله اذا اقر على الصغير والصغير بالنكاح لم  
 يصدق له بيمينته او بتصدق بعد الادراك عند ابي حنيفة واذا كان الولي فاسقا

واما ثبت الولاية الى  
 العصبية

وتزوج الاب والجد



لا يمنع جواز كاخ الولاده الصغار خلافا للشافعي لا الفاسق على نفسه  
 والقبلي على ولاده الصغار قياسا على المصلح **باب** اجمع بينهما كونه آدميا  
 مكروا مكلفا محتاجا اليه ولا يجوز للولي اجبارا **باب** نفقة على النكاح خيرا  
 للثمن وكذا اجار الصغير كرا كانت ارضها **باب** نفقة على الصغير عند  
 البكارة **باب** اذا غاب الولي لا قرب عيته منقطع جاز له ان يزوجه  
 وهذا العينة المنقطعة قبل مدة السفر وهو اختيار المتأخرين وقيل اذا كان  
 بحال وانظر جواب لا قرب يقوت الكفو الخاطب وهو اقرب الى فقر بالقربة زوجها ولها  
 قبلها الخ فقلت ارى الزوج او قلت ارى بدلا من ردا ولا فرق بين قوله  
 زوجتك او تزوجك والبكاء بغير صوت رضا وبالصوت لا يكون رضا **باب** الصغيرة  
 في الاخر تزوجت ابنتي هذه من ابنك فقال اب الصغيرة في ذلك لا يقع النكاح  
 لانه لا الزوج اضاف النكاح الى ابنة **باب** الصغير لا يقرب ولا تزوج **باب** الصغيرة  
 الصغيرة ايضا عند عدم القضا كالا والاح **باب** هذا استبان  
 القضا ليس لم ذلك وهو قول محمد وقول ابي حنيفة **باب** الصغيرة  
 ارى الزوج من فلان فقلت بالفارسية تزوج فلان او فلتا فيكون اذا كان  
 في البيت فيه نظر ولو قلت الى فلان يكون تزويجا **باب** اذا قلنا له  
 تزوج اذنه واذا قلت له تزوجنا وسكوت البكر في ذلك جازا **باب** تزوجها  
 المولى ثم بلغها المهر وهو رضا سواء كان المهر عدا او غير **باب** **فصل في كاخ العبد**  
**الامة** لا يجوز كاخ العبد والامة لا باذن مولاهما وقال مالك يجوز للعبد ان  
 يتزوج بغير ذن المولى لانه يملك الطلاق فيملك النكاح ولنا قولنا **باب** تزوج  
 بغير ذن مولاه فهو عام ولا في تحديد كاخ القسي **باب** تزوجها  
 للمولى ان يجز عينا او اسما **باب** عند سوا كان صغيرا وكبيرا وعلى من في رايه  
 لا يجز العبد **باب** لا يجز العبد والامة لانه يملك البضع للغير وهو حق **باب** اذا تزوج  
 العبد باذن مولاه فالمراد من في رايه ببيع فيه كافي من التجارة لان هذا

والقبلي على  
 ولاده الصغار  
 قياسا على المصلح

والبكاء بغير صوت

ولغير القضا الا قرب

الامة لا يجوز كاخ العبد

واذا تزوج العبد  
 باذن مولاه

مهر

وجب في ماله لوجود سببه **باب** المهر والمنع كاخ المولى وقد اذن فظفر في  
 حقه **باب** اذا تزوج العبد بغير ذن مولاه فقال المولى طلقها او فارقها فليس هذا  
 باجازه لان رقة هذا **باب** طلقها او فارقها وهذا اليقوت  
 العبد المتمرد وان قال طلقها طلقها بغير طلاق **باب** اذا تزوج المولى فليس  
 عليه ان يزوجها ايضا للزوج ولا نفقة على زوجها وبقي للزوج متى طهرت بها  
 فان يزوجها ويملكها اليه فلها النفقة والسكنى وان بدله ان يستعملها **باب**  
 انة تزوجت بغير ذن مولاه ثم باعها المولى فاجاز المشتري كاخها فان كان قد دخل  
 بها تزوجها بضع اجازة لانه يملك العقد عليها ولا يعمل المشتري بالحل الباطل  
 الحل الموقوف **باب** اذا مات المولى قبل الاجازة ان كان قد دخل بها المولى صح  
 اجازة ابنته لانه لم يملك له بطلان لم يدخل بها المولى صح اجازة ان دخل بها زوجها  
 كاخها **باب** اذا تزوجت بغير ذن **باب** اذا تزوجت بغير ذن **باب** اذا تزوجت بغير ذن  
 كاخها لانه لم يملك العقد عليها **باب** اذا تزوجت بغير ذن **باب** اذا تزوجت بغير ذن  
 دخل بها زوجها بغير ذن كاخها لان قيام العقد من وطئ زوجها بمنع وجو  
 عم العقد والمهر **باب** وفيه استحقاق ينبغي ان يجهاه **باب** اذا تزوج  
 المولى امته فخر عقدها فلها الفيا حر اذ كان زوجها او عبدا لا طلاق الحديث  
 في بدين **باب** اذا تزوجت بغير ذن **باب** اذا تزوجت بغير ذن **باب** اذا تزوجت بغير ذن  
 فلا خيار لها ثم خيار العتق وخيار الخيرة يمتد الى آخر المجلس ويبطل بالقيام عن  
 المجلس وخيار البلوغ لا يمتد في حق البكر فلا يبطل بالقيام في حق الثيب والفلان  
 وفي حق البكر يبطل به كاي بطل بالسكوت لان السكوت رضا وخيار العتق ثبت  
 في الامة وود الفلام وخيار البلوغ ثبت فيهما وخيار الفلام لا يبطل  
 ما يقل ضمتا وبقي من شئ يعلم به الرضاء ثم الفرقه بخيار العتق لا يكون طلاق  
 لا يخصص بالاشي وكذلك خيار البلوغ لا يصح من الاشئ بخلاف خيار الخيرة فانه  
 طلاق لان الزوج ملكها **باب** اذا تزوجت بغير ذن **باب** اذا تزوجت بغير ذن **باب** اذا تزوجت بغير ذن

واذا تزوج العبد  
 بغير ذن مولاه

واذا تزوج المولى  
 ثم اعتقها

خيار العتق وخيار  
 الخيرة



صفحة من المتن  
مع خيار البلوغ

ولو تزوج الابن  
لابنه

ولو طلقها قبل الدخول

ولو تزوجها بشرط  
ان لا مهر لها

بخلاف خيار البلوغ حيث يقتصر على القضا لانه ضرر على صغيرة ولها حق التمتع  
ولها خيار البلوغ فلما ادركت لو استنعت باحد ما بطل الآخر فقول طلبة المحققين  
لا يبطل واحد منهما وتزوج الابن منه من ابيه صحيح بظاهرهما عندنا خلافا للكتاب  
وعليه المهر فان ولدت منه لم تصر ام ولد له وبصير الولد حرا ولا قيمة عليه لانه ملك  
اخاه وتزوج الابن منه لا ينجز النكاح بالانصاف وعليه المهر فان ولدت منه  
ولد لا يصير ام ولد له والولد حرا فلنا **فصل في المهر** اقله عشرة دراهم عندنا  
وهو حق الشرع والتبليغ الى مهر المثل حق الاولياء والاستيفاء والاستقاط بعد  
نبت حتى المرأة فاذا اسي عشره وازاد عليه فليدعى ان دخل بها او اوتى عنها وان  
طلقها قبل الدخول هو المثلوه فلها نصف المسمى بالنسبة وان اسي اقل من عشرة دراهم  
فلها العشق عندنا لقوله لا مهر اقل من عشرة دراهم ولا يجوز العشرة حتى  
الشرع فلا ينقص منها اظهار الشرف المحل فيقدر بماله خطره وهو العشرة ابسط  
بنصاب السرة وقيل لا للمهر ما يجوز ثمنه في البيع فليدعى ان كان او كبره الا ان كان  
التقدير اليها وقيل زوطا مهر مثلها لان تسميتها لا يصح مهر اكل تسميتها ولو  
قبل الدخول والمثلوه بخمس دراهم عندنا اثنا الثلاثة زوج وعقد زفر  
بجبا المتعة وعندنا الساجب نصف ما سمي وان تزوجها ولم يسم لها مهر ايصح النكاح  
لان صحة النكاح لا يحتاج الى تسمية المهر بخلاف البيع لان معنى النكاح لغة الغم و  
الازدواج فيه بالزوجين ولكن يجب مهر المثل عندنا لقول عبدالله بن مسعود  
بعد اجتهاده سدق لها مهر مثل نساءها لا وكسر ولا شطط وقيل لا لكس في الموقبل  
الدخول بالاجب شي يقول عبدالله بن عباس بحسبها المثل وفي الدخول  
عند اكثرهم فان طلقها قبل الدخول بها فلها المتعة وهي ثلثة اقواب من كسوة  
مثلها والصحيح ان فيه يعتبر حال الزوج لا يزداد على نصف مهر المثل وينقص من  
خمس دراهم وانما يجب هذا فعلا لو حشة الفراق وتزوجها بشرط ان لا مهر  
فلها مهر مثلها وفيه خلاف للكتاب ايضا لان المهر المثل هو الصريح فيها فلها نفقة ابتداء

كما لها اسقاط ابتداء وان تزوجها ولم يسم لها مهر اثم تراضيها على تسمية في لها  
ان دخل بها او اوتى عنها وان طلقها قبل الدخول بها فلها المتعة وفي قول ابو يوسف  
الاول والساجب نصف المهر ووض وان زاد في المهر لم يزد الزيادة خلافا للرفر  
فاذا صحت الزيادة هل ينصف المهر قبل الدخول عندنا في يوشق ينصف و  
للرأة ان تمنع نفسها من تزوجها بالاستيفاء المهر المثل ولو كان كلا موثقا لميس  
لها ان تمنع نفسها لما انما اسقطت حقها بالتأجيل وفيه خلافا في يوشق وان  
دخل بها برضا قبل الاستيفاء فلها ان تمنع نفسها عندنا حتى يعطها مهرها  
فلا تسقط النفقة بهذا الاستناع لاستناع حق وقل لا يسقط ان تمنع نفسها الا  
المعقود عليه صار مسلما اليه بالوطئة الواحدة ولهذا يتأكد كل المهر بها كذا  
اذا سلم البيع قبل قبض الثمن ولا يحل ان النكاح عقد ممن يعقد على الاستناع  
مؤبدا والاستناع يحكم ساعة فساعة فمكنت اليه حتى تسلمها وقد  
ما يقع على المنع كالرباع اعدادا فسلم البعض وهذا يحتاج الى التمكن في كل  
لان البضع في يده ما لان المهر مقابل الوطئات الموجودة في هذا النكاح لان كل  
وطئ تسليم على البضع المحترم فلا يجوز اخلاعه عن العوض وانما يتأكد كل المهر  
بالمرة الاولى وما وراءه مجهول فلا يصح الانقسام لكن اذا وجد بعد وطأ آخر  
صار معلوما جازان بزوج الاولى كالعبد اذا جنى جناية يصير قترته مشغولة ثم  
اذا جنى جناية اخرى يصير مراحا لاول كذا ههنا فاذا اوفى ما كل المهر قوله  
ان ينقلها حيث شاء من قرية الى قرية ومن قرية الى مصر ومن مصر الى قرية و  
قيل لا يخرجها الى غير بلد رجل يفت الى امرة متاعا او دراهم لتشتري بها شيئا  
ثم اختلفا في الزوج هو كان من المهر وقيل المرأة هو كان هدية فالقول بالزوج  
الا في الطعام الذي يترك كل اللحم والخبز فالقول قول المرأة وفي قول ابي وبيد  
مثل الدقيق والعسل فالقول قوله وما كان واجبا على الزوج مثل الذرع و  
الحمار فالقول قولها وما كان غير واجبا مثل الحية والملاة فالقول قوله انه من المهر

وان زاد في المهر

رجل يفت الى امرة متاعا



والمرتب كذا بالدخول بها لانه استوفى هذا العوضين فوجب الاخر وكذا ثبت  
 احد الزوجين لا للمقدّمين به او بالخلوة الصحيحة وفي خلاف الشافعي  
 لانها سلمت المبدل حيث رفعت الموانع وليس في وسعها الا هذا فينا كذا بالدخول  
 اعتبارا بابرار المعاصات وتفسير الخلوة الصحيحة وهو ان يجتمع في مكان  
 هناك مانع من الوطئ حشا وطبعا او شرعا وفي صوم النذر والكفارات و  
 القضاء وديان والاصح انه لا يمنع واذا زوج امرأة وخلا بها ولم يعرفها لا يكون  
 خلوة صحيحة لان الخلوة انما تقوم مقام الوطئ اذا تحقق التسليم منها واذ لا يتحقق  
 الا بالمعرفة وكذا اذا نظر بها في المسجد والحمام لا يثبت اذن للناس في دخوله خلوة  
 المحبوب صحيحة عندنا وكذا الرقعة وقال في الاصل ان الرقعة والقرن يمنع خلوة  
 لان هذا عذر من جهة من عليها النسب فاعتبرنا بما عدا ذلك من الخلوة لا يمنع صحة  
 الخلوة بالانفاق وذكر القدر في المانع اذا كان شرعا كالصوم والمنفق يجب  
 العدة لثبوت التمكن حقيقة وان كان حقيقيا كالمض والصد لا يجب العدة لانعدام  
 التمكن حقيقة وقال ابو ليلى لا يجب العدة كيف كان وهو القياس لا يطلاق قبل الدخول  
 بها واذا اختلف في قدر المهر حال قيام النكاح يحكم مهرتها وانما تشهد به بالقول  
 مع بينه وان كان بعد الطلاق قبل الدخول بها فالقول قوله في نصف المهر  
 ومحمد وقال ابو يربو القول قوله قبل الطلاق وبعد الا ان يدعى شيئا مستكرا  
 ما لا يتعارف به عادة وجعل تواضع معاملة في السران لا يكون بينهما نكاح واطرها  
 عند الناس كما باشر بطريقه وسمع يكون نكاحا لان الهزل لا يمنع الصحة ولو  
 تواضعا على اقرار النكاح لا يكون نكاحا ولو تواضعا في مقدار المهر بان اتفاقا في السر  
 على ما ذكره اظهر عند الناس كمن قال المهر من السر عندنا وهو رواية عن  
 ابي وعندنا المهر العلانية ولو شهد في السر على مهر من مهر السر بالانفاق  
 وتفسير السر ان يشهد شاهدان في نكاح لا يصح بدونها ولو شهد ثلثة  
 فهو علانية ولو تواضعا في جنس المهر بان اتفاقا على ما ذكره واطرها عند الناس

نفس الخلوة الصحيحة

خلوة المحبوب

رجل تواضع مع امرأة في السران لا يكون نكاحا

قد السر

ما ذكره وبنوا عليها مهرتها في رواية وفي رواية المهر من العلانية **فصل** واذا  
 كان بالزوجة عيب فلن خيار الزوج في رد النكاح عندنا وعند السالكين للخيار  
 في العيوب الخمسة وهو الجنون والجذام والبرص والرق والقرن وان كان الرجل  
 جنونا وبرصا فلا خيار لها عندنا وبقي وقال محمد لها الخيار في الحب والعنة و  
 ان كان عينا احدهما كالمسنة فمريفة فان علمت المرأة حاله ثم تزوجت لا خيار لها  
 بوجع الرجل العنين والجبون لا يؤجل **فصل في القسم** يجب على الرجل ان يعدل  
 بين امرأته في القسم في البتة لا في الوطئ لان ذلك يمتنى على النشاط ولا  
 يقدر على المساواة فيه فهو نظير المحبة وكان رسول الله يعدل بين نسائه في  
 القسم ويقول الله هذا قسمي فيما املك ولا يوافقني بها املك يعني من نادرة  
 المحبة ليعصم من البكر واليتيم والقديرة وفيه سواء عندنا الا اذا  
 كان احدهما امه فللمرءة ائمة وللنساء ما فيهن من شأ منهن ولا يؤجل  
 ان يفرج بينهما بطيبا او بغيره ومنه السر لا يختص بغيره لو رجع ليس الاخرى  
 ان يطالب بذلك المدة وكذا الزوام عند احدهما ثم حاضت الاخرى يستقبل  
 العدل بينهما وما مضى من غير ان يأنم فان عاد الى الجور يعدل حكم عليه عز و ان  
 رصبت احدهما بغير قسمها الصالحة اولا لا يحقها ولها ان ترجع في ذلك  
 لان هذا اسقاط حق لم يجب بعد فلا يسقط ولا يبرأ من امرأته الحرة الا برضاها لا  
 لها حق في قضاء الشهوة والولد وبغيره من متبعا ذنبا لا له ليس لها حق في الولد  
 اما في قضاء شهوتها افسادها بالزنا فلا يجزئ ولا اعتماد للفرقة في امرأته فيثبت النسب  
 بغير عوة وفي الامانة المنكحة الاذن في العزل للمولى عندنا وعندنا الامانة  
 للمرأة وهو يقوم بالليل ويصوم بالمهر ما يراه العا ان جئت يا امها ويقتطع  
 احبانا اذا طلبت المرأة ذلك رجل المرأة فلو ادان فزوج عليها اخرى اخاف  
 ان لا يعدل بينها لا يسعها ان تزوج وان علم انه يعدل منها فزوج في سعة ذلك الفصل  
 ذلك فهو الجور لانه ترك احوال الفم على امرأته وكذلك المرأة اذا ادات ان تزوج

ولا يبرأ من امرأته

ولا يبرأ من امرأته

رجل المرأة وهو يقوم



على امرأة أخرى وسعها ذلك وان تركته تناب عليه **مسألة** تنفق امرأة ادعت  
 على رجل نكاحا فحده فقامت المرأة بينة يفتي بالنكاح فحده لا يكون طلاقا  
 وسعدان بطنها ولها ان تكتن من الوطى وان لم تكن تزوجها في الحقيقة عند بناء  
 على ان قضاء القاضي في المدة في العقود والفسوخ ينفذ ظاهره وباطنه عند  
 وعند ما ينفذ ظاهره لا باطنه حتى لا يجوز وطئها ولا يسع لها ان تكتن عندها  
 فان لم يكن لها بينة يحلف الزوج ما في زوجته في وان كانت زوجة في فني طالق  
 بآين لان الاستحلاف يجري في النكاح عند ما هو المختار للفتوى ويجعل ان  
 كاذبا في حلفه ولا يقع الطلاق بالحدود فلا بد من التطلق وكذا الوادي على رجل على  
 امرأة نكاحا وهي تحده وقام الرجل بينة عليها يقضي له بالنكاح كاذكنا وذكر  
 الرعفي ان القضاء بالنكاح بحضور الشهود شرطها الاحتمال ان يكون بينة  
 كاذبة فلا بد من النكاح والنكاح لا ينفذ الا بحضور الشهود وبه أخذ العلماء  
 ولو صدقت المرأة في دعواه او صدقها الزوج يصبر كما حايتهما **رجل** زوج  
 ابنته الصغيرة من رجل وهو قالا اشرب المسكر قطا ثم وجع شربا مدهنا كثر  
 الصبية وقيل لا ارضى نكاح هذا ان لم يكن اب الزوج منه وقيل لا يرضى المسكر  
 كان من اهل الصامع كان لها الحلال لا يكرهها رجل زوج ابنته وسما الى  
 بيت زوجها بجماع ثم قال انه كان عارية قبل قوله لانه هو المسلم اليه وقيل لا يقبل قوله  
 الا بينة وقيل الجواب على التفصيل ان كان الاب من الاشرف والكرام لا يقبل قوله  
 انه عارية وان كان الاب من الاجمير مثل قبيل قوله انه عارية ولو بيعت المرأة عند  
 زفافها ثوبا ليس له ان يسترده ولكن صاحب الثوب يسترده بحجة ولو اخذ اهل المرأة  
 شيئا عند التسليم فللزوجة ان يسترده لانه رشوة رجل يبت هدية الى رجل الزوج  
 بنته فلم ينفق ذلك يسترده منها كان باقيا في يد المستقر اذ هدية المستقر  
 هدية فلم ينفق يسترده منه رجل قال لامرأة غفرا له لك فقد وهبت مهرك  
 فقال لا يرى بخشدهم يكون هبة الا ان يكون بطريق الاستبراء ولو قال لامرأة قولي

مهر

مهر منك فقال ذلك وعلى لا يحسن العربية لا يصح له بخت بخلاف الطلاق و  
 القاق رجل تزوج امرأة على انها بكر فدخل بها فاذا هي ثيب فلها كمال المهر لان النكاح  
 لا يستحق بالنكاح والمهر مقابل بالبيع لا بالكاره بخلاف من البيع في المارية  
 والعذرة تذهب بآباء فليحصل الظن بها سكران زوج بنتا الصغيرة قبل  
 من مهر المثل لا يصح النكاح امرأة ماتت وبعث زوجها الى اهلها شاة او بقرة  
 ليدعوا عليها الزكوة قيمتها يوم البعث فلها ان يرجع قيمتها ولا فلا ويجوز التسليم  
 ان يزوج كتابية وغيره او منهن لانه لا يتحقق الا بتاديع الاختلاف في الدنيا  
 روى عيشة انها قالت تزوجني رسول الله في شوال وزني في شوال فاني  
 نسأ عطف علي مني واذا ارادت المرأة الحج وابوابا يربدان يكون لها مهر يزوجها  
 من عيدين بغير علم عليها **كتاب الرضاع** هو في الشرع عبارة عن من يرضع  
 مخصوص وهو ان يكون رضعا من موضع مخصوص وهو من ندى اثنى عشر ايام في  
 وقت مخصوص وهو قدوة في الرضاع قليلة وكثيرة سواء عندنا اذا حصل في مدة  
 الرضاع يوجب الحرمه لا طلاق قوله لم ولها لكم الا في ارضعتكم واخوانكم من  
 الرضاعة وقوله لم يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب والقليل اذا وصل الى الجوف  
 سواء وصل من ندى او من طرف او وصل بالوجور والسقوا او مختلط بالدواء و  
 الذين غالت وسواء كانت الرضعة بكرا كانت او مياها زوج او لم كرجية كانت  
 او سبية ثبت الرضاع عندنا لان الرضاع او معنى الرضاع في انبات اللحم وانتشار <sup>العظم</sup>  
 وبلا قطار في الاذن والاحليل لا يثبت الرضاع وفي الاختلاف خلاف محمد وقيل  
 لا يثبت انما يكون بالا على بالا اسفل وعند الشافعي لا يثبت الا بحسن ضعت وعند  
 مالك لا يثبت الا بثلث رضعات ومدة الرضاع ثلثون شهرا عندنا وعند سنان  
 وهو قول الشافعي وعندنا ثلث سنين فاذا مضت المدة لم يتعلق به التحريم ولا يثبت  
 القطام قبل المدة الا رواية على ما اذا استغنى عنه الصبي وروى الحسن عن علي  
 انه اذا فطم الصبي في الحولين فقود الصبي بالطعام توارضت في المدة امرأة اخرى

رجل تزوج امرأة  
 على انها بكر

مدة الرضاع

هذه مدة الرضاع



لا يثبت الرضاع في ظاهر الرواية وهل يباح الارضاع بعد المدة في خلاف قولنا  
 على النساء ان يرضعن كل صبي من غير ضرورة فان ارضعن فليحفظن ولو لم يكن  
 احتياطا ولا اصل فيه ان كل صبي اذا اجتمع على ثدي امرأة واحدة لم يحرك احد  
 ان يزوجه بالاخر لانها اخ واخت باعتبار الام والبن الفحل تعلق به التحريم ايضا عندنا  
 خلافا للثقة في احد قوليه وهو ان ترضع المرأة صبية فحرم هذه الصبية على زوجها  
 وابائه ولبنائه وبصير الزوج الذي نزل منه اللبن بالرضيعة حتى لو كان رجل  
 امرأته ان فارضت احدهما صبيا والاخرى صبية فحرم هذه الصبية للصبي عندنا  
 كذا حكم عندنا بن عباس باعتبار لبن الفحل لان باما واحد وكذا لو ارضعت  
 احدى امرأته صبية فحرم هذه الصبية على ابنه من امرأة اخرى ولو تزوج احد  
 امرأته لبن من غير ولد فارضت صبية فحرم على ابنه من امرأة اخرى لان لم يترك له  
 اللبن رجل تزوج امرأة ولها لبن من الاول ثم جلبت من الزوج الثاني فارضت  
 صبيته فاللبن من الاول حتى يلد عندنا وعندنا في قولنا ان علم من السكاف من السكاف  
 وان اشكل فهو من الاول وقيل انه يعلم بالتحانة والرقعة وعند محمد يشبه منها في  
 الولادة يثبت من الثاني بالاتفاق امرأة اوطيت طه يثبها في فم الصبي ولم يبد  
 ادخل اللبن في حلقه ام لا لا يثبت الحرمة لان الحرمة لا تثبت بالشك صبيها ارضعت  
 من بعض نساء اهل قرية ولا يدرى من كانت ثم تزوجها رجل من اهل القرية فهو في  
 واذا ظهر رجل الرضعة وخاف على ولده الهلاك وزوجه ما عسر سراح لها  
 ان تسقط قبل ان يخلق له عضو لا يفسد يدرى واقل مدته مائة وعشرون يوما على  
 ما لو اذالم ياخذ الصبي ثدي غيرها ولم يوجد من ترضعه غير الام على الارضاء  
 وعليه الفتوى لان الارضاع كان مستحقا عليها ديانة وعندنا لا يجوز الا على الزوج  
 اذا لم يكن شريفة ورجل اقران هذه المرأة امها واختا وابنته من الرضاع او من  
 ثم قال او همت واخطأت ونسيت فصدقة المرأة يجوز له ان يزوجهها خلافا للثقة  
 لان هذا ما يقع فيه الاستنباه والحلل والحرم من الشرع وكل واحد منهما امين فيها

ولا يثبت الرضاع  
 العوم

رجل تزوج امرأة  
 هذا اللبن من الاول

سجد لرضعته  
 نساء اهل قرية  
 اذا ظهر رجل الرضعة  
 خاف على ولده

ولا يكتفيما احد وان ثبت على اقراره لم يجوز له ان يزوجهما وكذا في بعد تزوج امرأة  
 انها اخت من الرضاع ان اضر عليها واشهد عليها يفرق بينهما وان رجع عن ذلك  
 او لم يشهد يفرق خلافا للثقة وان قال لامرأته هذه بنتي من الرضاع ونسيت  
 على ذلك ان كان يولد مثلها المثل وليس لها نسب معروف يفرق بينهما ولا يقبل  
 في الرضاع شهادة النساء منفردات وانما يثبت بشهادة رجلين او رجل وامرأة  
 لانه ما يطلع عليه الرجال ولا يكره بطلان النكاح الثابت بها او بطلان  
 العقدان كان قبل العقد وهذا لا يصح له ولو اقامت عند حجة دينية يفتى  
 له بالاخذ للاحتياط لان ترك كاح امرأة يعمل له كاحها الاولى من اخذ كاح امرأة  
 لا يعمل له كاحها وعندنا لا يثبت بشهادة اربع نسوة وعندنا لا يثبت بشهادة امرأة  
 واحدة رجل تزوج امرأة ثم اخبر سلم المرأة انها اخت من الرضاع لم يفرق بينهما  
 حكم الاجبة ثالثة ولكن ينبغي ان يترد فيفارقه بالقول من كان يورثه من ابائه اليوم  
 الاخر فلا يقف مواقف التهم وقوله دع طيريك الى لا يربك ولا نددع  
 وطنا حلا لا خير من تقدم على وطى حرام ولا بد من ان يطلقها لانه منكوبة  
 حكما ولا تقدر المرأة ان تزوجه بغيره بغير طلاق منه ويعطيه نصف مهره ان  
 كان قبل الدخول بها الاحمال وجوبه ويستحب ان لا تاخذ بطلان النكاح وان  
 كان بعد الدخول تاخذ قدر من مهرها وتنزعه عن اخذ الزيادة منها لا تخفى  
 من وجهه واذا لم يثبت الفرقة بهذا المذهب في النكاح على حال حتى لا يجوز له ان يزوجه  
 اختها واربعها سواء لم يثبت فساده العقد بحجة ثالثة والله علم **كتاب الطلاق**  
 هو في الشرع عبارة عن رفع القيد للحكمي وازالة الملك عن محله وهو نص في شرع  
 اذا صدر من اهل صفا الى محله فركنه قوله انت طالق وطلقتك والاهلية  
 فيه كون المطلق عاقلا بالغا والمحل فيه كون المرأة منكوبة وحكمه زوال الملك  
 عن المحل وانقضاء المحل وقيل الطلاق مصدر من يطلق من باب نصر نصره  
 قيل هو مصدر من باب التفعيل للتسليم والسلام الاصل في المظهر عندنا و

ولو تزوج بعد تزوج امرأة  
 انها اخت من الرضاع

ولا يقبل في الرضاع  
 النساء

رجل تزوج امرأة  
 او امرأة انها اخت من  
 الرضاع

وان كان بعد الدخول



ولا طلاق بعرض الحاجة الى الخلاص لقوله ثم تزوجوا ولا تطلقوا وتولوا  
ما خلق الله سبحانه احب اليه من العتاق واطلق به احب اليه من الطلاق  
لان في الطلاق قطع الرصلة التي تعلقت به مصالح الدينية والدنيوية الا  
ان الالبسة للحاجة عند التنافر والتشاجر فيقدر بقدر الحاجة وهو  
ابقاع الواحد في طهر واحد عليها ولا يباين طلاق بل ذكر اخر غير المبرور وهذا  
محصل فالحاجة الى الزيادة عليها ولا يباين طلاق بل ذكر اخر غير المبرور وهذا  
استحبها الصحابة ومن عند الساس الاصل في الالبسة في الطلاق لقوله في طهر واحد  
عليكم ان تطلقوا النساء وقوله مع فطلقوهن وللزينة في طهر واحد الزينة  
وايدانها ولا تغاير في طهرين طهرا واحدا وبيننا وبينكم طهر واحد في طهر واحد  
جملة وتفريقها في طهر واحد ولا يباين طلاق بل ذكر اخر غير المبرور وهذا  
والشرع لا يجمع المطلقا هو من طهر واحد في طهر واحد في طهر واحد  
لان المحرم بطول العدة عليها وهو ضررها واذ اطلق الرجل امراته المدخول بها  
ثلاثا او اثنين بكلمة واحدة او ثلاثا في طهر واحد وطلقها عقيب الجماع او خا  
لحيض فذلك كله بدعي فرفع الطلاق بها وبأنه في الزوج وبصير عاضيا عندنا  
خلافا للشافعي وفي ابقاع الواحدة البائنة اختلافا في كونها بائنا وعنده  
الروافض الطلاق في حال الحيض وكذا لا يقع في الطهر الذي جامع فيه واطلقها  
ثلاثا في ثلثة اطهار يصير ستيا من حيث الوقت لا من حيث العدد عندنا وعندك  
يصير بدعي لان عندنا لا يباح الا واحدة وان كانت المرأة لا تحيض من صغرها  
كبر بطلقها في كل شهر تطليقة وان كان الا بقاء في اول الشهر يعني الشهر الهلبي  
وان كان في وسطه يعني في ايام وطلاق الحامل يجوز عقيب الجماع ثم زمان الحمل  
وان طالت فهو طهر واحد عند محمد كما المند طهر واحد وعند مالك كل شهر من شهرين  
طهر واحد يستوي والصغيرة فصل في صريح الطلاق وكذا يباين صريح الطلاق  
قوله ان طلق ومطلقة وطلقتك يقع بهذه الالفاظ الطلاق الرجعي

لان

لان هذه الالفاظات تعمل في الطلاق ولا تستعمل في غيره فكان صريحها في الالبسة  
الرجعة لقوله فاسكنوهن من حيث يربون ولا النكاح عقد مرغوب فيه وسند وثبت  
فان الله مع ترحم علينا بناخير حكم الطلاق الى انقضاء العدة وهو البينة والنية  
ليست انك المزمع على شئ اذا تطلب في حق عند الفضيحة فلا بد من البينة اذا  
طلقها ثلثا او اربعة فبطلان حقه في طهر واحد وهذا ان يباين فيه في طهر واحد  
لا يحرم الوطى ولا دواعي عندنا لان الرجعة استدانة النكاح لا اعادته عندنا  
وهذا يقع الرجعة بالقول وبالفعل ويدون الاشهاد بخلاف ابتداء النكاح في  
عندنا لا هو محرم الوطى وانه بمنزلة ابتداء النكاح ولهذا لا يقع الرجعة الا بالاشهاد  
وباشهاد عتق كالحق في ابتداء النكاح ثم من المرأة زوجها بغيره في طهر واحد  
في حق الرجعة في طهر واحد ثم صريح الطلاق يستغنى عن البينة لا في صريح  
لغوية الاستعمال في الطهر وفي غير طهر يحتاج الى البينة والنية انما تعبر في تميز احد  
المختصين وكذا لا يعتبر في الالبسة فيه لانه قصد تجزيع علة الشرع بانقضاء العدة  
فيكون عليه قصد فيه وكذا لا يعتبر فيه ثلثة والفتن عندنا لان اللفظ  
قوله لا يحرم العدة والنية الخالية عن اللفظ الدال عليها لا تعتبر لان الطلاق  
بهذه الالفاظ بطريق الانقضاء فلا عموم له وقيل لا يقع عاوي لا يعمل  
لفظه فان ذكر الطلاق ذكر المطلق كذا كذا العادة ذكر العلم وتوحي الطلاق  
عن وثاق لم يدين في القضاء لانه خلاف الظاهر ويدين فيما بيننا وبين الله لا  
يحتسب وتوحي الطلاق عن العمل ويدين في القضاء ولا في الديانة وعن احمد يدين  
ديانة في رواية الكتابات كلها باين عندنا خلافا للثلاث الا في الثلث وهو قوله  
اعتدى واستبرى رجلك وانت واحدة واما الخلع والطلاق على ما لا يباين الجماع  
لانه بمنزلة البين في حق الزوج حتى لا يصح رجوعه قبل القبول فلا يصح فيه شرط  
الخيار وقيل الخلع طلاق باين عندنا وعند الساس اذا لم ينو الطلاق يصير في حقا  
عنده حق لو خالها بثلث مرات فانها لا عمل له حتى تنكح زوجا اخر عندنا خلافا

طهرا واحدا

والنية التامة في طهر واحد

لأنها العدة



ولو خالها ثم طلقها يقع عندنا وعندنا لا يقع لان الصريح لا يلحق بالجمع عند  
ولو قال انت طالق ونوى به الثالث يصح لان المصدر اسم جنس يحمل الكل لان  
الكل من حيث انه جنس كسمي واحد ولو قال انت طالق انت طالق يقع طلقا واحدا  
لان الصريح يلحق بالصريح ولو قال نويت التكرار او الاخبار صدق بيانه لا  
لا قضاء وكذا لو قال انت طالق وطالق او انت طالق وطلقك ولو قال  
انت باين باين لا يقع الثانية لا بالباين المجزئ لا يلحق بالباين المجزئ اما بالباين المعلق  
لا يلحق به عندنا فلو اباها ثم خالها او على عكسه لا يلحق به بالاجماع والصريح  
بالباين والباين الصريح كالو خالها ثم طلقها ولو قال لها انت طالق كل يوم  
يقع واحدة لان الموصوفة بالطاقيته ما في يوم موصوف في كل الايام بخلاف قوله  
انت طالق في كل يوم حيث يتكرر الطلاق بتكرار الايام حتى يقع ثلاث تطلقا  
**فصل** واذا طلق الرجل امرأته قبل الدخول بها طلقه واحدة يقع بآيته وان طلقها  
ثنتين او ثلاثا يقع عليها ايضا لان الطلاق متى قرئ بالعدد فالواقع  
هو العدد فيقع الكل جملة فان قرئ الطلاق بآية الاولى ولم يقع الثانية  
لانعدام الحلية بالثاني والصريح والكناية فيه سواء ولو قال انت طالق وطالق  
او دخلت الدار فدخلت الدار وقت ثنتان لان الجملة معلقة بوجود الشرط وكذا  
في قوله انت طالق واحدة ان دخلت الدار ولو قال لها ان دخلت الدار فانت طالق  
وطالق فدخلت الدار وقت واحدة عندنا لان الجملة ثالثة والثاني جملة ناقصة  
والجملة السابعة مستغنية عن الناقصة وكذا في قوله ان دخلت الدار فانت واحدة  
ولو قال فواحدة بالفاء مقام الواو يقع واحدة وهو الاصح وان قال لامرأته انت  
طالق اسرفي الطلاق في الحال ولو قال انت طالق عندا يقع قبل محي العدد  
لان الطلاق اذا قدم فلا يتقدم لانه ليس في وسعنا ان يقدمه فيقع في الحال لان  
لان الموصوفة بالطلاق في الزمان الاول موصوفة في الزمان الثاني بخلاف اذا  
اخره **فصل في الاضافة** واذا قال الرجل لاجنبية ان تزوجك فانت طالق

فزوجها

فزوجها طلق عندنا خلوفا لثاني لان المعلق بالشرط سبب عندنا وجو  
الشرط عندنا فكانه يتلفظ عندنا ذلك فيصح وعندنا سبب في الحال وفي الحال  
لا عمل له فلا يصح انزاعه ليقول ان تزوجك فانت طالق طالق وطالق  
او قال بعد اخرى فزوجها طلق واحدة عندنا يصح وعندنا ثنتين لان الواو  
الجمع والجمع محقق للجمع كالمجمع بلفظ الجمع ولو قال لها انت طالق وطالق ان تزوجك  
فزوجها طلق ثنتين بالاتفاق ولو قال لامرأته ان دخلت الدار فانت طالق  
طلق في الحال لان الواو وضع للجمع لا للتبويب ولا للقران والفاء وضع للجر او  
التعقيب واذا قال لامرأته ان كنت فلا توافي فانت طالق فكل واحد من هاتين الطلاق  
ماله شك الاخر وهذا المستلزم على وجوه ان وجد الشرطان في ملكه يطلق وان  
وجد في غير ملكه او وجد الاول في ملكه والثاني في غير ملكه لا يطلق لان المعلق بغير  
ملكه عند وجود آخرهما وان وجد الاول في غير الملك والثاني في الملك بان  
بعد الحلف وانقضت عدتها فكل فانت تزوجها فكل الثاني يطلق عندنا  
خلاف الزفر واذا قال ان كنت فلا توافي طالق وان كنت فلا توافي فانت طالق  
تطلق بكلام واحد لان كل كلام شرط وجر على صفة ولو قال لامرأته ان دخلت  
ثنتين الدارين فانت طالق فدخلت احدهما احدى الدارين والاخرى عند  
حلفنا عندنا خلاف الزفر لان الجمع اذا قبل بالجمع ينقسم لا حاد على الحاد واذا  
قال ان اكلت وشربت فانت طالق لا تطلق بالمرجوع الاكل والشرب في ملكه وان  
قال ان اكلت فانت طالق وان شربت فانت طالق بآيته واحدة وكذا لو قال  
ان اكلت وشربت وان قال ان شئت وابيت فانت طالق لا تطلق شأنا او ابيت  
لان جعلها شرطاً ولا يتصور اجتماعهما وكذا لو قال ان شئت او ابيت فانت  
طالق لا تطلق اصلا وان اقر الشرط بان قال انت طالق ان شئت وان لم تشأ  
تطلق باحد الشرطين وكذا في قوله ان شئت او ابيت وان قال لها ان دخلت  
الدار فانت طالق ثلثا فطلقها ثنتين وتزوجت بزوج اخر ودخل بها ثم

اضافة











جميعا لا كذا محض وكذا في قوله لا تزوجك لا يقع وأن نوى لا يجوز النكاح  
 لا يكون طلاقا لأن الطلاق رفع النكاح والحدوث انكاحا وفعل واض ولو قيل العبد  
 امرأته فقد لا تطلق هذه ولو قال المرأة قد طلقك الله ذكر في الواقع  
 انه يقع نوى اوله بنو وذكر في العيون ان نوى يقع ولو قال المرأة انت طالق  
 اول النهار واخره يقع تطليقة ولو قال الخليل واراد به يقع تطليقتان رجل  
 قال للمرأة انت طالق مائة تطليقات فقالت كفى في ثلاث فقال الزوج ثلاث  
 لك والباقي لصوابك تطلق المخاطبة ثلاثا ولا تطلق غير من نساء لا الزنا  
 على ثلاث لغو فقد خسر اللغو اليه ولو قال للمرأة امرئسلي بيدك فليس لها  
 ان تطلق نفسها رجله امرأتان فقد اهدى طلاق وهذه طلقتا ولا يلزم  
 تطلق الاخرى ولو قال هذه وهذه طلاق طلقت الاخرى دون الاولى  
 ولو قال اهدى طلاقك او وهبت طلاقك او رضيت طلاقك او شئت طلاقك  
 يقع تطليقة واحدة وإن لم ينو لانه صريح الطلاق ولو قال اردت طلاقك  
 لا يقع ولو قال انت طالق بآرادة الله او بمشيئة الله او بمجيء اوبر خفاء  
 لا يقع ولو قال ليها وبفضائه يقع ولو قال انت طالق ان شاء الله او ما شاء الله  
 لا يقع سواء علم معنى الاستثناء او لم يعلم ولو قال انت طالق ثلاثا وثلاثين  
 الله يقع عند ايج لان قوله وثلاثا فاصل ولو استثنى في نفسه فله ان يطلق اذا  
 بين الحروف والافراد والمرأة ان لا تمكن نفسها من الوطئ ما لم تسمع الاستثناء  
 ولا فرق بين تقديم الاستثناء وتأخيره كافي الشراء عند البتة وبه واخذوا به  
 بمنزلة الشرط ولهذا يشترط الاتصال به ولو جرى على لسانه لفظ الكفر لا كقول  
 ولو جرى على لسانه لفظ الطلاق والعناق من غير قصد يقع عند محمد وعنده  
 يوسف يقع الفتق ولا يقع الطلاق وقال ابو حنيفة على عكسه ولو جرى على لسانه لفظ  
 النذر لم يلزمه لانفاق رجل حتى طلاق رجل فعند ذكر ذلك الطلاق خطير  
 بباله طلاق امرأة ان نوى الانشاء تطلق امرأة والافراد ولو قال للمرأة تزلني

لو قال للمرأة قد طلقك الله

لو قال اهدى طلاقك

لو قال انت طالق بآرادة الله

ولو جرى على لسانه لفظ الطلاق والعناق

لو قال للمرأة تزلني

مائة

بالثناء قبل ان كان عالما لا يقع وقيل يقع لافق بين عال وجاهل ولو قال بعد  
 ذلك حصدت فيما بيننا وبين الله مع ولو اشهد قبل التلفظ بصدق قضاء  
 ايضا ولو قال انت طالق ان نوى يقع ولو قال انت طالق بالكسر يقع نوى او  
 لم ينو ولو قال انت طالق ان نوى يقع ولو قال انت طالق لا يقع وان نوى  
 ولو قال اربع طرق عليك مفتوحة لا يقع وان نوى لم يقبل خذى ولو قال البعد  
 عنى ونوى به الطلاق يقع ولو قال انت طالق الى سنة يقع لان الطلاق لا يحتمل التا  
 رجل قال للمرأة قولي انا طالق انك تطلق والافراد خلاف اذا قال الرجل  
 قال للمرأة انا طالق حيث طلقت قال ذلك الرجل ولم يقبل والفرق بينهما هو  
 ان الاول امر بالانشاء وفي الثانية امر بالخيار واذا قال للمرأة لزوجها  
 في غضبان كان ما في يدك في يدي استنفذت نفسي منك فقال في يدي  
 في يدك فطلقت نفسها وقال اعيتت به الطلاق فالقول قوله لا محتمل فلا بد  
 من اليقينة ولو قال لم يبق بيني وبينك عمل ان نوى يقع وكذا في قوله لا نكح بيني  
 وبينك ونوى به الطلاق امرأة قالت لزوجها انت قد تزوجت على امرأة فقال  
 كل من يزوجني طالق او قال ان تزوجت امرأة في طالق تطلق المخاطبة لا لزوجة  
 عن ابني بنو ولو قيل له للمرأة امرأة غير هذه فقال كل امرأة لي في طالق لا تطلق  
 هذه المرأة والفرق بينهما وهوان غير هذه المرأة لا محتمل هذه المرأة ولو قال  
 كل امرأة تزوجها في طالق وانت طلقت امرأة في الحال خلاف قولهم ان تزوج  
 امرأة في طالق وانت لم تطلق من حق تزوج لانه علقها بالشرط ولو قال  
 كل امرأة تزوجها في طالق فللمصلحة ان تزوج الفضولي منه وهو غير الفضل  
 دون القول روى هشام عن محمد انه لا يحسن القول ايضا رجل طلق ان النكاح ف  
 قال تركت هذه المرأة ثم ظهر انه كان صحيحا لا يقع الطلاق بالترك شهد شاهدان  
 عند امرأة بطلاقها ان كان زوجها غائبا جازها ان تزوج غيره وان  
 كان حاضرا يسأل عنه فاذا اجد يحتاج الى القضاء ويسع لها ان تكون لزوجها

ولو قال انت طالق

ولو قال انت طالق الى سنة

ولو قال لم يبق بيني وبينك عمل

ولو قال للمرأة تزوجي

هذا



قبل القضاء وجعل لامرأة المطلقة الرجعية تزوجتك يصير ما جعله الله العمل  
 بحقيقة الزوج متعذر فيصار الى مجازة وهو الرجعة وجعل لامرأة اذا  
 ذهبت الى قرية كذا فانت طالق فذهبت الى قرية اخرى ومردت بغيرها تلك  
 القرية ولم تدخل عمران القرية لا يقع الطلاق لان القرية اسم للقرية  
 ان يطلق امرأته فادان بطلاقها ولا بحث به فينبغي ان يوليى نصف مائة  
 وقع الطلاق ولا بحث لزوج امرأه رضية وبأمر امرأته ارضعتها بالامانة  
 بان ترضعها ولو قال الله على حرام او على حرام فمرد على الطام  
 والشرب الا ان يوليى غيره كالطلاق وغيره وان يوليى الطلاق يكون اياه  
 نوى ثلثا فثقت ولا يصح التمين عن الماكولات والمشروبات والقياس ان  
 فرغ لانه باشر ففعل مباحا وهو النفس وهو قول ذفران ان هذا مستعجل  
 للضرورة عندنا فيصر الى اقلنا وقال المتأخرون يقع به الفراق من غير  
 الغلبة استعمال بالعرف وعليه الفتوى ولهذا لا يحلف به الا الرجال وان لم يكن  
 له امرأه يكون نسيها فحب له الكفارة بالحنث ولو علقه بفعل مستعجل ثم وجده  
 فالحكم فيه هو الطلاق ان كان له امرأه والا الكفارة ولو قال ان فعلت كذا فخلو  
 الله على حرام وقد كان فعلم بطلان امرأته وان لم يكن له امرأه فلا شيء عليه لا يبرئ  
 الغفوس ولو قال لامرأته ان تزوجت عليك طعنت فخلو الله على حرام ثم تزوج  
 امرأه عليها يقع على كل واحد منهما القديمة والحديثة تطليقة رجل اشترى  
 امرأته وقعت الفرية بينهما لان النكاح عقد ضروري فلا يطرأ فيه عند الفري  
 وهذه الفرية فسخ لا طلاق ولو اعتقها بعد اشتريها ثم طلقها قبل ان تنقضي  
 مدة تنقضي بها العدة يقع الطلاق عند محمد وعندها لا يقع والفتوى  
 على قوله ولو اشترت امرأة زوجها يقع الفرية ايضا لوجود التامع بين حكم المالكين  
 ولو اعتقت زوجها ثم طلقها وهي في العدة لا يقع الفرية عند أبي ثور وقال محمد  
 يقع وان اشترته ثم ماتت ان ولدت منه ولدا يفتق واذا وطئ الرجل في احد

امرأته

امرأته في الطلاق البهم تميئت لاخرى للطلاق وفي وطئ المولى في استيفاء  
 الفوق البهم لم تمنع عننا في **فصل في الاستثناء** وجعل لامرأة ان طالق  
 ثلثا الا واحد طلقت ثنتين وان قال اثنتين طلقت واحدة لان الاستثناء  
 حكم عشرة ودرهم لا تسعة ولو قال انت ثلثا الا ثلثا لا يصح فيقع ثلاث  
 لان الاستثناء الكل من الكل باطل وهذا بمنزلة تخصيص العام لان تخصيص  
 الكل لا يرد من ان يبقى شيء حتى يقع التخصيص وكذا امرأته لا يبطل قول  
 من يدعي انه استخرج بعض انكحهم ورجوع عن بعضا قال لوان وصي ثلثها  
 الاثنتان بالقبالة لا يصح الاستثناء مع ان الوصية بالرجوع ولو قال انت طالق  
 انت طالق انت طالق الا ثلثا لكان ثلثا لانه استثنى جميع ما انكحها وكذا لو  
 كرر عرفا طلقا بان قال انت طالق ثلثا الا واحد واحد واحد وواحد طلقت  
 ثلثا وكذا لو قال انت طالق واحد واحد واحد وواحد الا ثلثا ولو قال انت  
 طالق واحد وثنتين الا اثنتين الا اثنتين طلقت والاصل في ان كل صحيح  
 لا يمكن الوقوع من المثلين لا يصح الاستثناء ولو قال انت طالق ثلثا الا ثلثا  
 الا واحد وقعت ثنتين لان الاستثناء من التقي اثبات ومن لا يثبت بقي  
**فصل في طلاق المريض** اذا طلق الرجل امرأته في مرض موته طلقا بايناها  
 وهي في العدة ورثت منه وان مات بعد انقضاء العدة فلا ميراث لها قال  
 الله لا يرث في الزوجين لان الزوجية بطلت بالطلاق وهو سبب الميراث و  
 لهذا لا يرث منها اذا ماتت وقال مالك يترث الميراث بزوج اخر لقول عثمان  
 من قرأ كتاب الله رده عليه من غير فصل ولما ان الزوجية سبب الميراث والزوج  
 قصد ابطال فبرده عليه قصد تأخير عمل الطلاق الى انقضاء العدة والاصل  
 في طلاق الفار منى بان الرجل امرأته المدخول بها في مرض موته بلا سؤال ولا  
 رضا منها وهي في العدة ومن اهل الميراث وقت الابانة ترث منها قلنا ومن  
 كان محصورا او في صف القتال اذا طلق امرأته لا يكون فارا لان الغالب فيه



السلامة وكذا ركب السفينة ومن قدم ليقتل في جهاد أو قصاص إذا أطلق  
امرأته يكون فأما إذا كان الغالب فيه الهلاك المريض إذا أطلق امرأته ثم صرح ثم مات  
لم يورث عندنا خلافا للفرق المريض إذا كان بحال لا يقوم له وحياته ويحذف من الهلاك  
ثبت حكم الفار ما الذي يحج ويذهب ويحج كل يوم في منزلة الصحيح والمقيد  
والمفلوج إن كان قد يما هو بمنزلة الصحيح امرأة المريض قال طائفتي وحيته  
فطلقها لثلاث ثلث استثنى **مسائل** من شرب الخمر فصدع في العقل  
بالصداع فطلق امرأته لا يقع وهذا إذا لم يكن البنيذ شديدا أما إذا كان  
شديدا فيقع على قياس قول محمد لا نه حرام عنده ولو زال عقله بالسكر فطلق  
امرأته يقع طلاقه وقال الطحاوي لا يقع ولا يصح قول العامة وأما شرب الخمر  
حلو ولم يوافق طبعه فسكر فطلق امرأته لا يقع وكذا لو زال عقله بالسم ولو لم يورث  
أو شرب دواء فسكر فطلق امرأته لا يقع وروى عن أبي إسحاق أن من شرب الخمر حتى زال  
عقله فطلق امرأته يقع إذا علم حين شرب أنه يزيل العقل وأكل الخمر حرام كونه مضرا  
يزيل العقل لا عنه حرام فإن عينة شربش وإذا كان الرجل على شرب الخمر فسكر فطلق  
فالصحيح أنه لا يقع الطلاق ولا يلزم الحد وذكر في العيون عن محمد أنه يقع لأنه  
ما زال عقله إلا كراه وأما زال بالشرب وحك كتاب الطلاق كتابه مرسومة  
وذلك جرى مجرى النطق فيقع الطلاق من وقت ما فرغ من الكتابة لأن الكتابة  
قامت مقام العبارة باعتبار الحاجة ولو علق الطلاق بحج الكتاب لم يقع لأنه  
الكتاب إليها ثم الكتاب إذا كان مستبينا غير رسوم كالكتابة على الجدار أو ورق  
الاستخار وهو ليس بحج من القادر على التكلم فلا يقع إلا بالنسبة والدلالة وأما إذا  
كان غير مستبين كالكتابة على الهواء والماء وهو بمنزلة كلام غير مسموع وذلك  
لا يعد كلاما ولا يثبت به الحكم أما المستبين المرسوم كالنطق في الحكم ولو قال  
طلقت امرأتي فلا نه وسما بغير اسمها لا يقع إلا أن يوجبها لأن الغالب يعرف الاسم  
ولو قال يزيل طالق وهي امرأة وقال لم أنو امرأتي لا يصح قضاء رجل قال امرأة

المزبور

استترت طلاقك بمهرك فقالت استترت لا يقع لم يقل الزوج بعت هو المختار  
رجل طلق امرأته بالعربية وهو يعلم أن هذا يقع الطلاق ولكن لا يعلم معناه يقع  
الطلاق به لا أن يلحق بالآخر فلا حيث قالت المرأة لزوجها أنا اشتكي من الصرع  
ومعزوه وفيه فارقا على ما في الخبر فطلقها انت طالق فقال ذلك يقع في القضاء  
علم به ولو يعلم وعلمت المرأة أو لم تعلم ولا يقع فيما بينه وبين الله مع وكذا في قول  
والإجماع من المهر والذين امرأة أرادوا الخروج فقال الزوج إن خرجت فانت طالق  
فجلس ثم خرجت بعد ذلك لا تطلق رجل طلق امرأة فلا نفاهم تزوجها قبل التخليل  
فإن منتهى نكاحه ولا يعلم أن بفساد النكاح يثبت النسب وإن كانا يعلمان فبفساد  
يثبت النسب بينهما عند أبي حنيفة سمعت أن رجلا طلقها ثلاثا ولا تقدر أن  
تختبئ ولا تقدر أن تمنع نفسها من نفسها أن تقتلها أو اقرباها ولكن لا تقتلها  
بأنه لا حتى يحل القصاص عليها فالحيلة في هذه المسئلة أن المرأة تعهدت بها  
ونفقت وجهها حتى لا يعرفها زوجها ويقول الخوانك تزوجت هذه المرأة وإن  
قال لا رجعتا في قوله أن كنت تزوجتها فمضى طالق ثلاثا فإن قال نعم كقول القراء  
ثم تكشف وجهها وإذا ثبتت أنها مطلقه ثلاثا وزوجها منكر ولا بينة لها عليه  
لا تقبل لها أن تحلل نفسها بزواج آخر في القضاء أو أسا في الزوج فقال لا ينحل طان  
تحلل نفسها وإذا تزوج المطلقة الثلاث بشرط التخليل جاز النكاح ويكره وتحلل  
للأول إذا وطئها عند أبي حنيفة وقال أبو ثوبان لا يصح النكاح ولا تحلل الأول وقال محمد يصح  
النكاح ولا تحلل الأول وإن نوى في قلبه شرط التخليل لا يكره وتحلل الأول لا يوافق رجل  
علق الطلاق بالتزويج ثم تزوج امرأة فاستفتى من شفعوى المذهب ففتى على هذه  
أنه لا يقع الطلاق ونحوه لا يكون حجة في حقه ولو حكم شفعوى آخر فيحكم على  
مذهبه ولا يصح أنه ينفذ حكمه لأنه محتمل فيه وكذلك الحيلة في كل تعليق الطلاق  
بالمالك وسببه لا فضل للرجل أن يعطي مهر امرأته قبل الدخول بها ولا فضل  
للزوجة أن لا تأخذ منه شيئا حتى يدخل بها **باب** العدة للمرأة البالغة

امرأة طلقها زوجها  
الخروج من حضانة  
طالق  
مطل  
رجل طلق امرأته ثلاثا  
مطل  
رجل طلق امرأته ثلاثا

رجل طلق امرأته ثلاثا  
مطل  
رجل طلق امرأته ثلاثا



بعد الدخول في الطلاق والفسخ تنقضي ثلاثة اقرأ والاقرأ الحيض عند ما هو  
 الصحيح لانه يؤيد قوله من عدة الامة جفنان وعند السام الاطهار واللفظ  
 حقيقة فيها اذ هو من الاضداد وعند الاستد الصغيرة ثلاثة اشهر لقوله من  
 يؤمن من الحيض واللاق لم يحض ومنه الاستد مقدرة بخمس وخمسين عليه  
 الفتوى وعند المتوفى عنها زوجها اربعة اشهر وعشرة ايام سواء كانت صغيرة او  
 كبيرة مدخولها او غير مدخولها بالاطلاق النص وعند الحامل تنقضي بوضع  
 الحمل سواء كانت مطلقا او متوفى عنها زوجها كانت او اتمه لا طلاق قولع  
 واولا ان الاحمال الحامل ان يضع حملهن وعند الاماء نصف عد الحوايز بالاشهر  
 وان كانت امرأة استتفا عتدت بالشهور ثم رأت الدم انتقض ما مضى بالشهور  
 تستأنف العد بالحيض ومغناه اذا رأت الدم على العادة لان عود العادة بطل  
 لا يابن هو الصحيح فظهر انه لا يركض لان شرط الخلفية عند تحققه لا يابن الا بصريح  
 النجس للمات كالفدية في حق الشيخ القاضي هذا على قول من لا يقدره الا بياس مبرور  
 على قول من قدره بدم ثم رأت الدم لم يكن حيضا كالصغيرة التي لا تحيض من قبل اذا رأت  
 دما بعد ما اعتقد بالشهور لم تستأنف لانه اصل في حقها واذا مات مولود ام الولد  
 عنها او اعتقها فعدت بانك حيض لقول عمر رضي الله عنه ام الولد تلك حيض ولا تنكح  
 بزوال الطهر فاشبهت من النكحة وعند السام عدة ما حيضه واحدة لا تنكح  
 بزوال الطهر باليمن واستتبت الاستبراء وان كانت لا تحيض فعدت بانك اشهر عندنا كما  
 في النكاح **وتبدء العد في الطلاق عقيب الطلاق وفي الوفاة عقيب الوفاة**  
 فان لم يمت بالطلاق والوفات حتى مضت مدة العد فقد انقضت عدتها **وحيثما**  
**حشا في الطلاق من عدت الا فرارها التهمة الموصفة وفي المتوفى عنها زوجها**  
**عن عمر من وقت الخبر والعدة في النكاح الفاسد عقيب الغرض بينهما او عن الخلق**  
**على ترك وطئها عنها وقبل المتأوكة في النكاح الفاسد لا ينفق الا بالقول بان**  
**يقول تركك وخطبك** وقد رفر من آخر الوطئيات لان الوطئ هو السبيل الجواب

عن الاستد الصغيرة

عن المتوفى عنها زوجها

وزاد ما روي من الولد عنها او اعتقها

ولا ينبغي ان تخطب المعتدة ولا باس التعريض في الخطبة وتفسيره قال ابن عباس  
 هو ان يقول اني اريد ان تزوج وعن سعيد بن جبير قوله مع قول معروف وهو القول  
 اني قد اناغب والى اريد ان اجمع وقيل هذا في حق المتوفى عنها زوجها اما في حق  
 لا يجوز التعريض اصلا لانها لا تخرج كذا ذكره في شرح التاويلات وعلى المتوفى عنها  
 زوجها بمسجد الحداد والبتوتة اخذت امرأة زارت اهلها فالتقها زوجها عندها  
 كان على المرأة ان تعود الى منزلها امرأة اقوت بانقضاء عدتها بالحيض لم تصدق في  
 اقل من ستين يوما عندنا وعندنا لم تصدق في اقل من تسعة وثلاثين يوما عند  
 السام لم تصدق في اقل من ثلثة وثلاثين يوما **فصل** اكثر مدة الحمل ستا لقول عائشة  
 الولد لا ينفق في البطن اكثر من ستين ولو بعد رطل مغرل وانما في ذلك سماع ائمة  
 العقل لا يندى اليه واقلة ستة اشهر لقوله مع وحيد وفصالة لمتوفى شهر ثم  
 قال وفصالة في عامين فيقول لستنا شهر وقالا اكثر منه مقداره من ستين  
 وثبت نسب ولد المطلقة الرجعية اذا جاءت به لستين واكثر ما لم ينفق  
 العدة لاحتمال العلوق في العدة يجوز ان يكون ممتدة الطهر فان جاءت به لاقل  
 من ستين ثابت من زوجها وان جاءت به لاكثر من ستين ثبت نسبها ونسب  
 والبتوتة ثبت نسب ولد اذا جاءت به لاقل من ستين لا يجزى ان يكون الولد  
 قائما وقت الطلاق وان جاءت به تمام ستين من وقت الفراق ثبت نسبها لان  
 الحوادث بعد الطلاق فلا يكون منه ولوطئها حرام الا ان يدعي احتمال انه  
 وطئها بشبهة في العدة وثبت نسب ولد المتوفى عنها زوجها ما بين الوفاة وبين  
 الستين وقيل زفوا اذا جاءت به بعد انقضاء عدة الوفاة لستنا شهر لا يثبت  
 لان الشرع حكم بانقضاء العدة بالشهور فصاها الرقوت بالانقضاء كما بينا في الصغيرة  
 الا ان انقضاء عدتها بجملة اخرى وهي وضع الحمل بخلاف الصغيرة **فصل من احضن**  
**بالولد** واذا وقت الفراق بين الزوجين فالام احق بالولد لما روي ان النبي قال  
 لامرأة انت احق ما تزوجي ولان الام اشفق واقد رعى الحضنة فكان الذبح اليها

امراة اقوت بانقضاء عدتها بالحيض







من قول لم يذكر التبريل في الصيف ولا بد من الشاء ولم يذكر الكعبه  
 لا من سباب الخرج ولا بد من الخراج واما لكونها لا تجب الا بالزواج والقسوة  
 للمرأة في كل سنة شهر ويغرض الطعام في كل شهر وقيل ان كان الزوج حرجيا  
 يجب يومافوا وان كانا تاجرا شهرا شهرا وان كانا دهقا شهرا شهرا واما  
 السكنى فليمان ينكحها في دار مفردة بين قوم صلحين لا ينفقها من موضع  
 الوضوء وغيره وله علو وعليه حائل حتى لا يطالع عليها احد وان فيها احد  
 من اهله لا ان يختار ذلك ولو غصب رافا سكنها فله ان يمنع من السكنى  
 فاذا امتنع فليس يناسق ولو اسكنها في ارض السلطان ليس لها ان تمنع  
 منه ولا يمنع الزوج محارمها من الزيادة في كل شهرة وعليه الفتوى وكذا  
 اذا خرجت المرأة اليهم لزيارتهم ونجى النفقة للبتونة كالمطلقة الرجعية عنها  
 وعند السكاة النفقة للبتونة كالموتى عنها زوجها الا اذا كانت حاملا وادان  
 الرجل امراته طلاقا يائسا او مات عنها زوجها جاء الرجل في عدها فقال النفق  
 ما دمت في العدة بشرط ان تزوج مني فرضيت بذلك فانفق عليها حتى تنقضي  
 عدها يرجع الرجل عليها ما انفق تزوجت منها ولم تزوج لان هذا شرط شر  
 فاسد وان نفق عليها من غير شرط والصحيح انه لا يرجع اذ لم تزوج لان  
 الاصل في النفقة انها اذا جلت من قبل الزوج بفعل سباح او محذور فتسقط النفقة و  
 السكنى اما اذا وقعت من قبل المرأة ان وقت بفعل سباح كخيار البلوغ والعقر يدم  
 الكفاءة كانها النفقة وان وقت بفعل محذور كالردة ومطالبة ابن الزوج  
 لا تجب النفقة رجل كمل المرأة عن زوج نفقة كمن اراد ان يطلقها تجب نفقة العدة  
 على الكفيل ايضا لا نفقة العدة بمنزلة نفقة النكاح واذا مضت المد في ح  
 او في العدة والزوج لم ينفق عليها سقطت النفقة التي مضى عليها عند انكاحها  
 صلته من وجه وليس يعرض عندنا الا ان يفرض القاضى فيه ونفقة الزوج لا  
 دين في الذمة عندنا الا بقضاء او بالتراضي واذا مات احد ما قبل الاستيفاء

سقط

سقطت وان اسلفها نفقة السنتهم ان لم يسترجع منها بشئ عند ايج ولي  
 يوسف وعند محمد والسكاة نفقة ما مضى ويرجع ما بقى رجل اذا جرح عن  
 امرته لم ينفق في بيته ما عدا ما خلا للسا ويقال لها السندى عليه السلام ان  
 كان بائنا القفا لا ينفق ويرجع على الزوج وان كان غيبا القفا لا يرجع على المرأة  
 نفقة ما ولد الا في الصغار والاناث المفسرا على الاب لا يشاركه فيه احد الا  
 يشاركه في نفقة زوجته ولا تسقط نفقة وكذلك نفقة الاباء والاجداد وان  
 خالفوه في دينه لم ينفق وصاحبها في الدنيا مع وفاءت لا ينفق في حق الابوين  
 الكاوين لا ينفق ما ولد في ملكه ولا ينفق في معنى نفسه وجره الارضاع كالنفقة و  
 ينفق على الابن لا يجوز استنجاؤه زوجته ومغذيه ينفق ولده منها الا في الارضاع  
 يستحق عليها ما يات فلما اقامت عليه حرج ظهر قد فاضار ولجبا عليها فلا  
 يجوز اخذ الحرج على الواجب ولا تجب نفقة اولاده الذكور والكبار على الاب الا اذا كان  
 زنا او مريضا ولا تجب نفقة الابن العسر على ابيه حكما ونفقة الابوين على الابن المورس  
 بالنسبة المورس بالسيرة في ظاهر الرواية هو الاصح ولا يشترط العجز عن الكسب فيها  
 بل ينفق نفقة ذي رحم محرم منه فالعجز فيه شرط في الذكور دون الاناث وتجب نفقة  
 من ينفق على الام الميسرة على المورس عتقا خلافا للسا على قدر البت لا كوجها  
 حتى كانت نفقة الاخ الميسر على الاخوات المورس المنقرا انما سا وان كان له اخ  
 وامه فنفقة على الخال ويحرم برعمه ميراثه وان كان له عم وعمته او خال وخالة فاف  
 ميراثه اعتبار الميراث وان كان العم ميسرا فالنفقة على العم والخالة انا على قدر  
 الميراث ويجعل العم كالميت وحام النساء منهن مقدرا بالنسبة الذي تجب فيها صدقة  
 الفطر وعن محمد مقدرا بفضل نفقة نفسه وعياله شهر لان المعسر في حقوق  
 العباد انا هو القدرة دون النسبة فانه ليسر والفتوى على الاول ولا تجب النفقة  
 الا للزوجة الابن الصغير والبت البالغة بركاتها ونسبها وللزوج والمولود والجد  
 الصغير بمنزلة الاب والجد الفاسد بمنزلة الاخ عبد بن رجلين فتاب حدهما

رجل اذا جرح عن نفقة امراته

استنجاؤه زوجته  
 او مريضا  
 ولا

حد البسار

لا تجب على الميسر

عبد بن رجلين



فالحاضر رفع الامر الى التاخير فنفقه عليه ثم يرجع على الغائب بحسب ان حضر وكذا لو كان  
 لامرأة ابنان فقضى المأكل عليها بالنفقة فغاب احداهما او امتنع وانفق الاخر يرجع على  
 الاخر بالنصف بعد صغيره ومن اوجارية لا توجب لها المهر على البيع اذ المهر من  
 الاتفاق عليه ولو اعنف سقطت عنه النفقة ولا يجبر على نفقة الدواب الا انه يهر به  
 ديانة وقيل يجبر عليه ايضا وهو قول الشافعي وهذا بائنه بترك الاتفاق عليها للنهي  
 الواردين عن تغذيب الحيوان واضاعة المال بخلاف ما اذا امتنع عن شراؤه وشجاره  
**كتاب العتق** نصف مندوب اليه قوله ما ايمان مسلم اعتق مؤمنا اعتق الله  
 بكل عضو من اعضائه وهذا استحقاق ان يعتق الرجل العبد والمرأة الامه لثبوت حقها  
 الاعضاء وانه ليس بعبادة ولهذا يصح من الكافر واما الاعتاق لاجل الصنم والشيطان  
 مكروه وحكم الاعتاق والتحريم بان الحرية والعتق والحرية عبارة عن القوة بقا لطبي  
 خراسان وفي الشريعة عبارة عن القوة للحكمة التي تظهر في بني آدم حتى يصير كالكا  
 وقادر على الاعتاق ويدفع نضر الغير عن نفسه والضعف المحكي هو الرق والكل  
 في بني آدم انما هو الحرية باعتبار اباصلهم وجعلهم الله مبتدلا لآدم ابتداء وانما جعل  
 الكفار تحت ايدي المسلمين جزاء استنكافهم عن عبادة الله مع عقوبة عليهم فليس  
 القوة للحكمة وهو الحرية ووضع عليهم الضعف المحكي وهو ترك الكفر والوقوف على الحق  
 الملاك حق العبد وهو غير الرق كالجودة فيه وبه يصير المرء محلا لملك الغير واما العتق  
 والاعتاق في اللغة عبارة عن القوة بقا لعتق الطير اذا قوي وطار من وكفه وفي  
 الشريعة عبارة عن القوة للحكمة التي تظهر في بني آدم وبها يصير المرء اهلا للملكية و  
 القضاء والولاية والشهادة ونفاذ النضر ويدفع نضر الغير عن نفسه بعد ان كان  
 محلا لملك الغير ونفاذ نضره عليه وكان كالجودة والمال فلما ازال المالك كنهه زال الرق  
 فنبت به القوة للحكمة الى اصل الحرية وانبات هذه القوة للحكمة بسمي عتاقا وعقوبا  
 وهو كحياء الميت من وجه ويكون المقتى كالاهل للعتق شرط في صحة العتق وكذا  
 كون المقتى محلا للعتق وقابلا له شرط ثم العتق ثبت بالصريح مثل قوله انت حر وما

بينة

اشبه ذلك والكناية كالطلاق مثل قوله لا سبيل لي عليك واشبهه بالصريح لا  
 يحتاج الى البينة والكناية تحتاج اليها ولو قال انت حر من غير ان يصدق في القضاء  
 ولو قال وهبت لك نفسك عتق نوى او لم يوافق العبد او رده وكذا لو قال  
 نفسك منك لان بيع العبد من نفسه عتاق وكذا لو قال انفسك عليك نفسك ولو  
 قال فرجاء عتق لانه يعقبه عن جميع البدن ولو قال اترك حر لا يعقب في ظاهر  
 الرواية وكذا لو قال هذا ابني وثبت على ذلك وهو يولد مثله لانه ليس له نسب  
 معروف يعقب وان قال هذا ولدي يعقب في القضا وجعلت غلاما لي يلد  
 وقال له اذا استقبلك احد فقل انا حر ان قال المولى حين بعته سميتك حر لا يعقب  
 ان قاله ولا يعقب قضاء ولو قال اهل بعدا او قال عبيد بعدا او حر او عبيد من  
 اهل بعدا لا يعقب به ما لم ينعقد ان يولد خلافا لمحمد وكذا الحكم في الطلاق والعتق  
 على قول ابني يولد وكذا لو قال كل عبيد في هذه السكة او في الجاسع حر وعبيد فيها  
 اوق كل عبيد في الارض او في الدنيا ولو قال كل عبيد في هذه الدار حر وعبيد  
 فيها عتق بالانفاق ولو قال العبد قد اعتقك الله مع عتق وان لم ينعقد ان يولد  
 ولو قال اعتقت هذا العبد فاعلم ان ينعقد لانه قادر على العبادة فلا يقوم الا  
 بتمامه بخلاف النسب جعل امر عبيد بشي فاستمع منه ان انت لا يعقب ولو  
 قال العبد انت لله لا يعقب عند ابي وان نوى خلافا لمحمد وقيل لا يولد ولو  
 انت عبد الله لا يعقب بالاجماع ولو قال ليس هذا الاخر واشار بيده الى عبد عتق  
 في القضا ولو قال العبد نسبك حر او اصدك حر ان لم ينعقد لانه لا يعقب ولا يعقب ولو  
 قال لامرأة املك في جاريتي جازفا عتقت ولو قال كل عبيد حر لا يعقب العبد  
 المشرق ولا يعقب عبيد ولو قال كل ملوك امك او كل ملوك لي حر بعد موتي وله  
 ملوك فاشترى لخر فالذي عنده صار مديرا والذي اشترى ليس مديرا ولو مات  
 عتقها من الثلث لانه ايجاز عتق وابطله ولو قال كل عبيد اشتريته في سنة فاشترى  
 عبدا عتق في الحال ولو قال امسك رأسك عتق ولو قال امسك رأسك عتق ولو

ولو قال له عليك نفسك

ولو قال اذكر لك عتق لا يعقب

مطلوب او ابعث الرجل عتقه الى بلد

نوى العبد قد اعتقك الله

ولو قال ليس هذا الاخر مستمرا

ولو قال لامرأة املك في جاريتي جازفا



بدخرا لا يفتق وقال العبد ابنك خرق عرق الابن ونكاح الابن لا يفتق  
 الابن ونكاح الابن لا يفتق العبد بازا دم و الختار انه ان نوى الاعناق يفتق ولا فدا  
 ولا يفتق العنق ان نوى عرق وكذا لفظ الطلاق ولو قال العبد اذهب جنت  
 لا يفتق وان نوى ولو قال لا تملك طالق او باين ونوى به العنق لا يفتق عندنا لان  
 الطلاق رفع العبد والاعناق اتيان القوة ولا مناسبة بينهما ولو قال ان اشتريت  
 عبدا فهو خرافة فاشترى فاسد لا يفتق ولكن اختلفت اليه الى اجزاء حتى اشتريه  
 صحيح واشترى عبدا اخر لا يفتق ايضا ولو قال العبد ان شئت فانت خرق عنتك لا يفتق  
 لانه دعاء عليه وليس يتم وكذا قوله لا بارك الله فيك مستخرج من دار الحرب الى دار  
 الاسلام وخرج معك في بصره عبدا له ولو اخرجك بكم يا كرم عبد الله عبد الله  
 الكفار وادخلوه في دار الحرب ثم هرب منهم عتق لا يتم ملكهم بل حرادوا بهم ولو عتق  
 بعض عتق ذلك البعض ويسعى في بقيقه فيمتلوا به عندنا ولا يفتق كله وعندنا  
 يفتق كله ولا اصل فيه ان الاعناق تجزى عنه فيقتصر على ما عتق وعندنا لا تجزى  
 وهو قول السكا وكذا التدبير ولا استيلاء والكتابة لا يفتق قولهم من عتق شفقا  
 من عتق عتق ودرق ودرق وفي بعضها كلف عتق بعضه لان العنق حتى الشرح فلا  
 فالحاصل ان العناق ازالة الملك عنده والملاك حقا لا الحكم بقتل بقدر السبب والتميز  
 والرق حتى الشرح وهو لا تجزى زوالا وثوبا والمحل في حق زوال الملك يقبل التجزى  
 كالبيع والهبة بخلاف الطلاق والعفو عن القصاص وهما قولهم من عتق شفقا  
 من عتق عتق كله لان الاعناق اتيان القوة وانه لفظ الرق وهو لا تجزى بكم  
 الاعناق كالطلاق والعفو عن القصاص فاذا تجزى الاعناق عنده له ولاية الاعناق  
 في البا ولشركه ولاية الضمين وله ولشركه ولاية الاستسعاء سواء كان المقتضى  
 او موثرا عنده لان يسار المقتضى لا يمنع وجوب السعاية عنده والمستسعى لا يباع  
 عنده الا ان المكاتب اذا عجز برده الى الرق والمستسعى لا يرد عبد اعطى لولاه  
 ففلا اشتري من ولاي فاعتق ففعل العنق جاز وعلم ان اخر ان اصاد الشراء

لو قال العبد ابنك  
 حر

لو قال لفظ العنق  
 والطلاق

لو قال العبد من الخ  
 يبيع عتق

عبد اعطى لولاه  
 ففلا اشتري من ولاي

الخ

الى نفسه وان اضاف الى العبد يقع العنق على المولى والولاية له لان بيع العبد بنفسه  
 اعتناق المولى ومن عتق عبدا وفيه ما قاله المال للمولى الا الشيا التي عليه من  
 جارية على ان تزوجها فقبلت الجارية عتقت ثم ان تزوجها فعليه السعاية  
 وفيما الولد في هذه المسئلة اختلاف في السعاية ولو قال اخر عتق منك على الف  
 على ان تزوجها فقبلت فان تزوجها فالعنق يقع على المور ولا شيء على الامر سكوت  
 الامر حاله البيع لا يكون اقرارا منه بالرق وسكوت حاله قبض المشتري يكون اقرارا منه  
**فصل** واذا اشتري من حر حر من عتق وهذا لفظ الحديث ويعوم به ينظم كل قرينة  
 بالمحرمية ولا دكان او غير ذلك والسكينة الفناء في غير الولاد ولا فرق بين كون المالك مسلما  
 او كافرا في ازالة السلام وبين كونه عاقلا او صبيبا او مجنونا لا طلاق النص والقرينة المؤيدة  
 تأثير في استحقاق صلة الرحم وفي اعتناق صلة وفي استرقاقه قطيعة والشراف في  
 سبب بطلان الملك حتى لو ملك ابن عمه ومي اخن من الرضاع لا يفتق لان الحرية ثابتة  
 بالقرابة وكذا اذا اشتري لجاه او اخت من الرضا لا يفتق عليه وان اشتري الزاني ولده  
 من الزنا لا يثبت النسب ولكن يفتق لانه ملك جزء حقيقة ولذا لا يمتنع ولا حر اذا  
 ادعاه باعتبار رائه واعدم المعارض ولذا من زوجها ملك لسيده لا تزوجها لانه  
 لا يراه مستهلك بانهما بخلاف ولد المهرور فان المشتري يرضى برق جزئه والزواج  
 قد يرضى به وولد الحر حر على كل حال لان جانيه اراج وولد المالك كاتبة على صفة  
**فصل في التدبير** التدبير تعليق العنق بالموت فينبغي ان لا يصح اصلا لانعدام طليته  
 بالموت الا انه يصح لانه تعليق العنق بامر كان وهو الموت فصار عتقا لانه ولهذا لا يجزى  
 رجوعه عنه لانه سبب الحال كما يخلف سائر التعليلات بالشروط ومي على شرط  
 فلا يكون سببا في الحال عندنا وانما يصير سببا عند وجود الشرط فاما التدبير فلا يكون  
 سببا عند وجود الشرط فلا بد من ان يكون سببا قبله فاذا اصرح ان يكون سببا قبله فلا يجوز  
 بيع المذبر المطلق خلافا للسكا بخلاف سائر التعليلات بشرط لان التعليق بالشروط يزيل  
 وجود الشرط فيكون عتقا قبله الا انه لا يجوز بيعه بالنقص الوارد فيها بالعلقة بالشرط

ولو عتق جارية على ان تزوجها

ولد له من ولد اخر

الرجوع



فوكسائر التعليلات بالشرط فيجوز بيعه غوايا يقول ان مت في سفرى او من حصى لك  
فانت حر فليس يدبر وكذا لو قال ان مت الى سنة او الى ايام سنة فانت حر لان الموت  
على هذه الصفة التي وصفها ليس كالمحالة فان مات على الصفة التي ذكرنا عتق كما  
يعتق المديبر عنها يقتضيه من ذلك لا يثبت حكم المديبر في آخره من اجزاء حيوية  
لك الصفة فيه وولد المديبر والمديرة مديرا وولدا المديرة مديرا لا مديرة  
المديبر باجماع الصحابة رضي الله عنهم لان المديبر وصف لا مديرة فاعتدى اليه كولد المالك  
**فصل في الاستيلاء** اذا ولدت لامتن من مولا فاعتقدت ان مولا فاعتقدت ان مولا فاعتقدت ان مولا  
ولا يملكها لقوله لم اعتقها وولد فاعلم بان الدعوة في ولد الامتن بخلاف ولد المالك  
ثم اذا ولدت منه ولدا اخر ثبت منه بدعوة كولد المالك كونه الا اذا انفاه انتفى كولد  
الامتن لان فراشه واسطايته المذكرة من وجهه وبشبهه الامتن من وجهه ولو حررت  
عليه سبيلان وطنا ابوه او وطنا امها لا يثبت النسب الا بالدعوة لان الفراق  
قد انقطع وهو الحلال والاصل في امته الولد المولود فاذا ثبت حقيقة العتق في الولد  
في امته حق العتق وهو حر متايبع لا يباع له في بؤته هذا الحق لان النبي صلى الله عليه وسلم اضاف العتق  
فيها اليه واذا اراد ان يطأ امته ولا نصير ام ولد له فانه يبيعها من بين الصغار ثم تزوجها  
لا نصير ام ولد له واولاده منها احرار رجل امته فوطئها ان حصنها ولم يفرغها  
فجاءت بولد له ان يعرف به ديانته ولا يسهل النفي لان الظاهر يشهد انه منه وان غلبها  
اوله حصنها او اكبر ولدانه ليس منه فهو في سعة ان شاء بنفيه وان شاء يدعيه  
بكر قد غلبه في الفرج الخارج ويظن انه لا يدخل وقد كان دخل وغلب في الخارج  
ثم عاد فجامع مع او جامع قبل ان يولد يحتمل ان يحمل بقاء الماء الذي بقي في ذكره ولو  
استولد منه غيره بنكاح ثم ملكها صارت ام ولد له خلافا للسا وكذا استولد ام ولد له  
بين ثم استحق الجارية بطلب امته الولد والولد بالخيار بالقيمة باجماع الصحابة ثم اذا  
ملكها نصير ام ولد له عند خلاف السا وكذا في جارية فجاءت بولد ثم اشتراها  
لا نصير ام ولد له لان امته الولد باعتبار النسب والنسب يثبت منه بخلاف اذا وطئها

ان اراد ان يطأ امته  
ولا نصير ام ولد له

ولو زنى بجارية فجاءت  
بولد ثم اشتراها لا نصير  
ام ولد له

ملكها ثم جاءت بولد لابا اذا وطئ جارية امته فجاءت بولد فادعاه ثبت نسبته لان  
الاب يملك مال الابن عند الحاجة وعليه قسمة الجارية لانه ليس بحاجة اصلية هذا اذا كان  
الاب حرا مستقلا وان كان الاب مينا يثبت من الجارية ايضا وكذا الاب ورتبه بمنزلة مونه وكل  
زوج امته من جارية بولد ثم ادعاه المولى لا يثبت النسب ولكن يعتق باقراره بالنسب  
والولد ولد الزوج لانه فراشه واذا جعلت الجارية في ملك رجل باعها فولدت عتقت  
فاعتقها ثم ادعى البائع الولد يصح دعوته وباعه الولد ويرد حصته من الثمن وان اعتق  
الولد ثم ادعاه البائع لم يصح دعوته لانه لو ثبت حقيقة العتق في الولد من جهة ثبت  
في الجارية حقيقة العتق لان اصل في هذا الولد والام تبع له فلو لم يثبت في الولد  
حقيقة العتق من جهة فلا يثبت في الام حق العتق **فصل في الكتابة** الكتابة عقد مند  
اليه لقوله مع فكاتبوه ان علمتم فيهم خيرا وهذا الامر ليس بايجاب لاجماع انما هو امر  
هو الصحيح والمراد بقوله فيهم خيرا ان لا يضربه المسلم بعد العتق وان كانا  
ينضرون به فتركه افضل ولو كاتب عبد على مال وشرط عليه وقيل العبد  
صار مكابها واما اشتراط قبول العبد فلا مال يلزمه فلا بد من التماسه والمولى  
به فاذا قيل المال خرج من يد المولى ويصير في يد نفسه ويصير منه كدته الحرة  
بدل الكتابة في ذمة حتى لو وهب المولى له بدل الكتابة يقتضي في الحال ان جهة الدين  
من عليه الدين يصح من غير قبول منه هو حق باكتسابه من مولا مختصا لمقتضى اكتسابه  
والكتابة البدلية من كراهات خدام وهو لا ينافي الرق كاهلية النكاح ومالك البد  
ينفصل عن ملك الرقبة كالرهن وهو يخرج من ملك المولى ولا يعتق الا باداء كل بدل  
الكتابة في ظاهر الرواية لان العتق مقابل بشرط الاداء والشرط يقابل بشرط جملة  
لا بعوض والكتابة تؤثر في نقصان العبد في الرقبة الملك لانه كان مملوكا يداورقة  
وبالعقد صار له كرامة لا يدا ولهذا يجوز وطئ المكاتبه ويلزمه العقر بالوطئ والرق  
كامل فيه ولهذا يجوز عتقه عن الكفارة بخلاف المديبر وام الولد لان الرق ناقص فيها  
والملك كامل الا يرى انه ان اعتقها عن الكفارة لا يجوز ولا يمنع الوطئ وهو لا يحمل

رجل زوج امته  
فجاءت بولد



الا بكمال الملك ولهذا لا يحل وعلى الجارية المشتركة الا اقيمة المديرة بغير ثلثا  
 قيمته لو كان قنالا لا استخدام وقضاء الدين بعد موته باق وقيمة ام الولد على قول  
 من يقوم بغير ثلث قيمته لو كانت قنالا لا استخدام باق وحسب والكفاية من جانب  
 المولى شرط وخبره فهو بمنزلة اليدين حتى لا يقبل الفسخ ولا يحتمل النقص ولهذا لا  
 رجوع عنه ومن جانب العبد قبول المال والعقود معلق بادائه وهو شرط محض على  
 خطر الوجود فيفسخ من جهة حتى يجوز بيعه برضاه وله ان يخرج نفسه فبره الى الرق  
 لان حق العتق فيه متعلق بشرط محض فلا يعتبر في المديرة وام الولد حتى العتق بمنزلة حقيقة  
 العتق لتحقيق سببها ولعلته فلا نقصان وحط بدل بعض الكفاية ليس بان يخرجها  
 للثاني بغيره او ثلثه ويجوز اشتراط المال الا لا يوجد عندنا خلافا للثاني في الحال  
 ولو قول العبد ان حر على الف او باع نفسه قبل العتق فعتق بقوله كما في البيع  
 الما لدين في ذمته حتى تصح الكفاية بخلاف بدل الكفاية لانه ثبت مع الثاني وهو  
 بقاء الرق على ما عرف ولو علق عتقه باداء مال صحيح وصار اذنا مثل ان يقول ان اديت  
 الى العاقبات حر عتق عند تأديتها اليه وهو تفسير جري المولى على قبضه من غير ان يصير  
 العبد مكاتباً حتى لا يسر الى الولد المولود قبل الاداء **كتاب الايمان** اليمن في اللغة  
 عبارة عن القوة وفي الشريعة عبارة عن عقد ورد على الجبر في المستقبل تحقيق الصدق  
 منه قولاً وانما سمي الخلف يميناً لانهم كانوا اذا اتوا لفوا نصاباً لايمان تاكيداً لما عقدوا  
 والخالف بقوى بخلافه على تحقق ما قبله من تحصيل او امتناع اذ اليمن الجواب لطلب ما يحل  
 تخريمه على نفسه فربما يذكر اسم الله مع جوف الفسده والمؤمن بالله واليمين بعمل عليه  
 او بغيره عنه وهي مشروعة وهي انواع نوع عجب البر عليه ان كان عتقه على ايجاب طاعة او ترك  
 مفصية ونوع لا يجز البر عليه ان كان عتقه على ايجاب مفصية او ترك طاعة فالحث اذ فيه  
 ونوع يكون البر او تركه اذ كان عتقه على ايجاب المباح اما اليمن لغير الله مع ذكر شرط  
 صالح وخبره صالح يخلفه عادة فهو مشروع ايضا لان الجزاء محمداً على وجود الشرط او  
 بمنعه ومنه لا يمان على العرف والعادة فيما يتعارف الناس الخلف به يكون يميناً ولا خلاف

لو قال العبد انت حر  
 على الف

ولو علق عتق العبد  
 مال صحيح

اليمن لغير الله

دعوى

ويحرم اللعان بين عتقنا خلافاً للسامعي ولو قال الحر على حرام فالصحيح انه يكون يميناً  
 وقيل انه لا يكون يميناً لانه اخبار لا يمين وتبين الكافر ونذره لا يصح عندنا خلافاً  
 للثاني وقوله الطالب الغالب لا يفعل كذا فهو من التعارف اهل بغداد ولو قال على يمين  
 او نذر ان لا يفعل كذا يكون يميناً ولو كان كاذباً في قيل لا بحث ديانته اذا فعل ذلك  
 ولو قال ان الفارسية سوكتد يمحورم بخدا يكون يميناً لانه للحال ولو قال سوكتد خورم  
 لا يكون يميناً ولو قال سوكتد خورم بطلاق زعم لا يكون يميناً لعدم التعارف  
 ولو قال ان سوكتد خانه است يكون اقراراً من الطلاق ولو قال الا حرام استمر  
 بان يخرج كفن كرون يميناً ولو قال هذه الدار حرام على حرام يكون يميناً على الاتفاق وفي  
 الطعام على الاكل وفي الثوب على اللبس وقوله وعمر الله وام الله وعهد الله وبناته  
 لا يفعل كذا يكون يميناً للتعارف وكل كان تجزيم كافر كان تعليفه يميناً عندنا مثل ان  
 يقول ان فعلت كذا فانا بريء من الله لان البراءة من الله مع في الحال كافر والكفر واجب متناع  
 فاذا علقه بشرط فقد كذا لا متناع فكوي يميناً ولو قال فانا بريء من الصوم والصلوة ان  
 افعل كذا يكون يميناً ولو قال فانا بريء من الصوم الذي صمت ومن الصلوة التي صليت يكون  
 يميناً ولو قال فانا بريء من شهر رمضان افعل كذا ان راد به فرضية الصوم يكون يميناً  
 وان راد به حر الصوم لا يكون يميناً ولو قال فعلت كذا ما قال الله مع كذا يكون يميناً ويمن  
 الغيوب لا يوجب الكفارة خلافاً للثاني بالنسبة بالنسبة ولا نها كبرية محضه واليمين مشروعة وكفارة  
 عبادة فلا توصف الكبرية بالمشروعية ولا حقيقة لا تتصور وهو البر فلا يصار  
 الى تجاوزه وهو الكفارة وبين الغفوه ان يخلف على مرض او في الحال وهو يظن انه كاذب  
 والامر بخلافه وعن عائشة هو ان يقول الرجل والله على الله وعند الله ما جئني على  
 لسان من غير قصد والعامد والناسي والخاطئ والمكره في اليمن والمخت سواه وقال  
 الكرخي النية نية الخالف ظالم او مظلوماً فعلى صان قول اصحابنا وعن النخعي النية في  
 نية المستخلف ان كان مظلوماً وان كان ظالمًا فالمعصية نية الخالف وبه اخذ ابو حنيفة  
 هذا اذا كان اليمن بالله مع واما اذا كان اليمن بالطلاق فالمعصية نية الخالف سواء

يمين الكافر ونذره

يمين الغيوب

يمين اللغو

حكم اليمن في النية



كان ظالما او مظلوما فاعلى هذا قول الصحابا وليس للرجل ان يخلف رجلا بالطلاق والعتاق  
 وبعضهم خوزا هذا وهو موقوف الى رأى الامام ولا يجوز للرجل ان يقول العزم لان  
 افعول كذا فان وفى الشرط ترى يمينا ويكون كبيرة ولا يكفر به وينبغي ان بحث في يمينا  
 لان التقليم في الحقيقة لا يجوز الا لله مع **فصل** ولما قال الله والرجموا الرجيم لان  
 كذا ثم فعل فعلية ثلث كفارات في ظاهر الرواية وعلى فعلية كفارة واحدة ولو قال  
 والرجموا فاعل كذا ان اراد به الشؤفة لا يكون يمينا ولو قال والله بالله تالله تعذ  
 اليمين وكذا القول والله والله في ظاهر الرواية وعن محمد في الاسم الواحد استعد  
 ولو قال لا افعول كذا فابرى من الكتب الاربعة فاذا حثت فيه فعلية كفارة واحدة وكذا  
 قال نابرى من التورية وبرى من الاجل وبرى من الزبور وبرى من الفرقان فعلية كفارة  
 اذا حثت ولو قال نابرى من كل آية في القرآن ثم حثت فعلية كفارة واحدة ولو قال نابرى  
 من كتب الله فاعل كذا وفيه كتب بسم الله الرحمن الرحيم يمينا ولو قال نابرى من الله و  
 رسوله ان افعول كذا فعلية كفارة واحدة ولو قال نابرى من الله وبرى من رسوله  
 كفارتان ولو قال بسم الله لا افعول كذا لا يكون يمينا لعدم العرف ولو قال نابرى من هذا  
 الذي ذكرنا ان فعلت كذا وهو يعلم انه كاذب فيه وقت اليمين بآثم به لانه غموس ولا يكفر  
 هو الصحيح ان اعتقده يمين وقيل ان علم ان حكم هذه اليمين ككفر وكفر هو المختار لان  
 الاقدام عليها رضا بالكفر والكفر ولو قال ان فعلت كذا فالحجوس خير مني قيل هو  
 والصحيح انه ليس برودة ولو قال الله يعلم ما فعلت كذا وهو يعلم انه كاذب قيل كفر  
 وقيل لا يكفر لان قصد تزويج الكذب والكفر ولو قال وحق الله لا يكون يمينا  
 عندنا وعن محمد لا يلحق بذكر ويراد به الطاعة والطاعة حقوق الله علينا وهو  
 امتثال الامر والامتناع عن النهي فيكون حالفا بغير الله ولو قال والمحق لا افعول كذا  
 يكون يمينا لانه اسم من اسماء الله ولو قال حقا لا يكون يمينا لانه يذكر ويراد به تحقيق  
 الوعد ولو قال بحق النبوة لا يكون يمينا ولكن حقه عظيم وكذا لو قال بحق الامانة  
 وحق القرآن ولو قال وعلم الله لا افعول كذا لا يكون يمينا لانه غير متعارف ولا

لو  
 ما  
 ما

العلم

العلم بذكر ويراد به المعلوم كما يقال اللهم اغفر لي فاعلى هذا قول الصحابا وليس للرجل ان يخلف رجلا بالطلاق والعتاق  
 النذر بان يحارب عين الفعل المباح على نفسه تعظيما لله مع بذكر اسمه وانما العبد  
 مقبلة بان يحارب الله مع حق لوق على صوم او صلوة مع نذره ولو قال على تسبيح  
 او هليلج او تحميد في الاصح لا يصح نذره ولو قال الله على حج او صوم سنة لم يرد  
 فيجب الوفاء به وان علق نذره بشرط بان قال فعلت كذا فاعلى حجة او صوم سنة  
 فعلية الوفاء بنفس النذر لا طلاق الحديث وهو ظاهر الرواية لا يخرج عن العهدة  
 بالكفارة وعن ابي حنيفة رجوع عن ذلك وقال اجزائة كفارة اليمين وهو قول محمد  
 يخرج عن العهدة بالوفاء باسمي ايضا يعني بخير من الكفارة ومن الوفاء باسمي وهو  
 احد قول السلف وهو اختيار شمس الامنة السرخسي قبل هذا التحديد قبل وجود الشرط  
 وهو قول السلف لما فيه معنى اليمين وهو منع النفس عن عباد الفعل وهذا اذا كان  
 شرطا لا يريد بكونه بان قال ان فعلت فلانا فاعلى حجة او صدقة ما املكه فعلية كفارة  
 لا وفي معنى اليمين باعتبار صيغة نذر فعلية الوفاء فيتميمها وان كان الشرط  
 كونه بان قال ان شئ مرضي فاعلى حجة فعلية الوفاء باسمي لا لعدم معنى اليمين ولو قال  
 على نذره او نذر الله لا افعول كذا فهو يمين وموجب وجوب اليمين اي التبرع عند الوفاء  
 والكفارة عند الخلف ولو قال على نذر ان احج ماشيا بلزما ان يحج ماشيا الى ان يطوف  
 طواف الزبارة لانه التزام القرينة بصفة الكمال فيلزمه كما اذا نذر الصوم شتا بعام قيل  
 ان كان في بياض مكة ما يعتاد المشي اليه ينبغي ان لا يركب وفي ظاهر الرواية يلزمه  
 اذا خرج من بيته ثم اذا اعتاد المسافة وشق المشي عليه ان يركب يلزمه دم لانه دخل  
 فصلان فيه ولكن يخرج عن عهد النذر عندنا وقيل يلزمه المشي من وقت الاحرام و  
 لو نذر صوما في مكة ويوم عاشوراء وصلوة في المسجد الحرام او في المسجد لا فاعلى او مسجد  
 رسول الله ثم صام في غيره او صلى في غيره لم يجز ويخرج عن العهدة عندنا مع ان السهمي  
 واولى كونه نذر ان يصلي صلوة في ليلة القدر فضليه في غيره لم يجز لان ما اوجبه الله  
 من الصلوة لا يخص مكانا فكذا ما اوجبه العبد على نفسه وكذا لو نذر ان يصدق على

ولو نذر صوما في مكة



على فقراء مكة ثم تصدق على فقراء غير مكة يجوز ان لا يتعينون بالتصدق في الصدقة  
مع تفاوتهم في الفضل ولو قل في تعيين الوقت والدارهم والفقير وكل ذلك ان تصدق  
بصدقة درهم جاز فصدق بثلثي درهم او بشئ آخر مثل قيمته يجوز ولو ملك الدارهم  
المنذورة قبل التصديق سقط النذر ولو قل ان فعلت كذا فالف درهم من مالي  
صدقة وليس عندك الامانة لا يلزم الا ما عندك هكذا روي عن محمد بن ابي جعفر  
الفجحة يلزم للرجل بذره قدر ما يعيش وان لم يكن له عندك شئ فلا شئ عليه لان النذر  
فيما لا يملك لا يصح ولو نذر ان يصوم رجيا فصام قبله يجوز عندنا صح والجمهور ولو  
قال مالي صدقة لا يدخل الدين التي على الناس في نذره ولو انذر بدينج ولده لا يلزم  
شئ عندك ولو انذر بدينج فلا يصح كن نذر ان يصلي صلاة بغير طهارة  
وعن احمد ومحمد بن ابي نعيم شاة وفاء لنذره اعتبار بقصة اللطيم واذن ذر بدينج  
لا يلزم شئ لان النص ورد في الولد والعبد ليس في معناه وعند محمد بن ابي نعيم شاة ايضا  
اعتبار بالولد وكذا لو نذر بدينج نفسه لا يلزم شئ عندنا صح **فانص في الكفارة**  
تقديم الكفارة على الخبز عندنا وعندنا وعندنا يجوز بالمال الجود السبب **اليمين**  
كالنكفر بعد الخروج وهذا ايضا في اليها ولنا ان الكفارة لسر الجناية ولا جناية قبل  
الختم واليمين للسبب لانه مانع غير مفسد بخلاف الجرح ولو اعتق عبدا كافرا في كفارة  
اليمين يجوز عندنا لاطلاق النص ولو اعتق عبدا من بني اسرائيل وجازي عليه  
ولو اعطى ثوبا لطلقا عن كفارة اليمين ينظر ان كان بحال يمكن الانتفاع به في اكثر من مرة  
يجوز والا فلا وان اعطى السر او يل للرجل فيه خلاف وكذا في اعطاء الارز الى  
في خلاف ايضا رجل حث وهو موسر ثم اعجزه الصوم وفي عكس يجوز الصوم  
والمعقب في حال الاداء لا حال الرجوع عندنا ولو اعطى خمسة مساكين طعاما وكسبا  
مساكين ان كان الطعام طعام تملك يجوز وان كان طعاما باحة ينظر ان كان الطعام  
يجوز وان كان اعلى لا يجوز لان التملك في الكسوة شرط وليس في باحة الطعام تملك  
واما طعام التملك وهو يعطى عشرة مساكين نصف صاع من ترو ولا بد من عدد المساكين

في كتاب الداريم  
المنذورة

ان اعطى عبدا كافرا ومريضا  
في كفارة اليمين

ومنفذ

ومنفذ الطعام واما اطعام باحة وهو اكلتان غداة وعشاء والمعتق في الاشباع  
دون المقدار وان كان فيهم صنف فظيم لا يجزى لا يستوفي كالملا ولا بد من الادام في خبز  
المنع ليجوز الاشباع وفي خبز الخطة لا بشرط الادام رجلات وعليه كفارة اليمين  
سقطت اليمين اذا كانت مؤبدة بذكر الابد او مطلقا لا يجب الكفارة الا بقول البر  
وقد كان الشئ او بموت المالك لان التبريد مبرور اذا كانت مقيدة بذكر الوقت لا يجب الكفارة  
الا بمضيق لك الوقت ولا يجب بموت المالك وهذا كذا في الشئ قبل مضيق الوقت **فصل**  
ومن حلف ان يدخل هذه الدار ادام فلان فيها خرج فلان باهله ثم عاد اليها ودخل الدار  
لا يحنث لان اليمين موقوفة الى غاية وقد انتهى خروجه ولو حلف لا يدخل دار فلان في مثل  
داره حث سواء كانت له ملكا او اجارة او عارية عندنا وعندنا لا يحنث الا في الملك  
ولو حلف في الامر ان يخرجه فدخل دار فلان فانت طالق فان فلان ثم دخلت الدار  
قبل يحنث لان الورثة لا يكونون التركة قبل القسمة بقاء ملك الميت فيهما وهذا  
ويؤثر منه تنفيذ وصاياه منه والاصح انه لا يحنث لانه لم يبق احدا للملك ومن حلف  
ان لا يدخل هذه الدار وهو فيه بالحنث بالعقد حتى يخرج ثم يدخل استمنا لان الدار  
لا دوام له لانه عبارة عن انفصال من الخارج الى الداخل وفي القياس يحنث لان الدار  
حكمة لا ابتداء ومن حلف لا يدخل دار فلان فارتقى شجرة واعصاه في تلك الدار حتى لو  
سقط سقط في الدار قبل يحنث والمنازاة لا يحنث لانه لا يسمي في حوله كصعود السطح  
وفي سلة الخروج اذا كان اليد الشجرة في الدار واعصاه خارج الدار فارتقى على ان  
الشجرة حتى لو سقط سقط خارج الدار لا يحنث لان الشجرة بمنزلة البناء للدار ومن  
حلف ان لا يدع فلان داخل هذه الدار ان كانت الدار ملكه فشرطه المنع بالقول  
وبالفعل بقدر ما يطيق ولو دخلها وهو لا يعلم لا يحنث وكذا في الخروج وان لم يكن الدار  
ملكه يحنث بالقول ومن الفعل وكذا في عبور القنطرة ومن حلف لا يخرج من هذه الدار  
فخلد رجل فاخرجه كان يارم حث ولو اخرجه بكونه لا يحنث ولو حلف واخرجه برضاه  
لا يلزمه فالصحيح انه لا يحنث ولو حلف ان لا يخرج الى مكة فخرج الى مكة ثم رجع حث لانه

رجل مات وعليه كفارة  
اليمين



الخروج الى قصد مكة وهو الشوط او الخروج عبارة عن الانفصال من المنزل الى الخارج  
ولو حلف لا ياتين البصرة لم يحث حتى يدخلها لان التيان عبارة عن الوصول ولو حلف  
لا يذهب اليها قبل هو كالتيان وقبل الخروج وهو الاصح لانه عبارة عن الزوال  
ومن حلف ان لا يسكن هذه الدار فخرج منها بنفسه واهله ومناعه فيها ولم يرد به  
الرجوع اليها حث لانه بعد ساكنها بقاء اهله ومناعه فيها عرفا والبيت والميزاب  
والحكمة بمنزلة الدار ولو كانت اليمن على المصير توقف البر على الانتقال بنفسه ولا  
يبقاء اهله ومناعه فيها بخلافه ولا ولا كذا روي عن النبي صلى الله عليه وسلم لا بعد ساكنها في الدار  
انتقل عنه عرفا والقيمة بمنزلة المصير في الصحيح ولو كانت اليمن بالليل فهو معذور الى  
الصبح وقيل ان كان باب الدار مغلقا كذلك وان منع مانع من الخروج لا يحث في  
مسئلة الخروج يحث به في الوبح لا بد من نقل كل المتاع بلا تأخير في هذه المسئلة  
حتى لو بقي وقد متلا في حث لان السكنى ثبت بالكل فبقى شيء منه ولو شق عليه  
تحويل المتاع فالحيلة فيه ان يبيع المتاع من غير وهو يخرج بنفسه لا يحث وعند أبي  
يوسف نقل الاكثر وعند محمد بن يعقوب لا يفهم به كذا ثبت لا نواه ليس من السكنى  
ولهذا يقال انتقل فلان بهذا القدر في لوا هذا الحسن وادق الناس النقل الى  
السكة او المسجد لا يفهم ولو ارادت المرأة الخروج فقال زوجها ان خرجت فاطلق  
فطلعت ثم خرجت لم تحث وقد مر في الطلاق وكذا اذا اراد الرجل ان يضرب عبده  
فقال له اخر ان ضربته فعبك خرفته ثم ضربه وهذه تسمى من فور وفور بوج  
بأظهاره وجهه ان مراد المتكلم الرد عن تلك الضربة او الخرجة عرفا وبني الايمان  
على العرف ولو حلف لا ياكل هذا الطعام مادام في ملك فلان فباع فلان بعضه ثم اكل  
الحالف باق منه لا يحث لان شرط الحث الاكل حال بقاء الكل في ملك فلان فلم يوجد ولو  
حلف ان لا ياكل خبزا فاكل قوصا له بالفارسيه كلبا او اكل بيسرا بقاله بالفارسيه  
نواله قال محمد بن سنان لا يحث وكذا لو اكل ثريدا ولو حلف ان لا ياكل الرمان فصاح  
لان الاكل هو المضمع والابتناع وكذا السكر والغلب اذ روي في شربه ولو حلف ان لا ياكل

الخبز

البضة لا يحث حق اكلها يعني البياض والصفرة ولو حلف ان لا ياكل خبزا فلا يحث  
وهو مشترك بينه وبين آخر حث ولو قل وعيف فلا يحث حتى ياكل جميعه لان  
الوعيف اسم لجميع اجزائه ولو قل طعام فلان فباع فلان طعامه ثم اكل حث ان اراد به  
زارعه ولو حلف لا ياكل لحم شاة فاكل لحم الغنم حث لان الشاة اسم جنس وقبل لا يحث  
وعلى الفهوه وكذا في الجاسوس والبقير فاحلف ان لا ياكل لحم فاكل لحم جاسوس حث  
وفي عكسه لا يحث ومن حلف ان لا ياكل لحما فاكل سمكا لا يحث وفي القياس يحث وان  
اكل لحم خنزير حث لانه لحم ولكنه حرام واليمن قد يعقد للنع من الحرام كمن حلف ان  
لا يشرب قشر الخمر والراس والاكارع لحم في عين الاكل وليس لحم في عين الشرا والكبد  
والطحال والكروتن لحم في بلد يباع ذلك مع اللحم ولا فلا ولو حلف لا ياكل حلو افاكل  
بصل ورفه يحث ولراكل البطيخ لا يحث ولو قال لا ياكل حلو افاكل بالمديح حث بالمطبوخ الحلو  
ولا يحث السكر والفايز والرنيب ولو حلف لا ياكل فلفا فاكل طعاما فيلعل ان وجد  
طعمه يحث ولو حلف لا ياكل الخنثى فاكل سمكة سكبجة منه فاكلها لا يحث ولو حلف لا ياكل لحما  
فاكل طعاما لا يحث وقال الفقيه ابو الليث لا يحث باله ياكل عين الملح وعلى الفهوى  
ولو حلف لا ياكل حراما ففصب شاة فاكله يحث لان الحرام في اليمن هو الحرام المطلق عند  
الكل لا يشبه فيه وان غصب حنطة فطحنها ثم اكلها قبل اداء الضمان يحث ايضا لان  
الحريه باقية قبل اداء الضمان ولو باع ذلك الشيء اخر فاكل ذلك لا يحث لانه ليس بحرام مطلق  
رجل بعد رايهم فحلف ان لا ياكل بها فاشترى بها فلوسا ثم اشترى بالفلوس شيئا اخر  
فاكله لا يحث وكذا لو اكله والله لا ياكل من الكفا نانا فاكلها لا يحث لانهما فاكله لا يحث لانه  
اكل لنفسه ومن حلف لا ياكل من غزال فلان فباع فلان غزالها فاكل من غزالها لا يحث ومن  
لا ياكل ما زرع فلان فباع فلان زرع فاكل يحث ومن حلف لا يذوق طعاما ولا شرابا  
فذاق ارضها لا يحث وقبل لا يحث باحد من النوى الكحل وعلى الفهوى ومن حلف لا ياكل مع  
طعاما لا يحث باله ياكل معي انا واحد وفي من الشرب يحث واشرب معي في مجلس واحد  
ولو حلف لا يشرب هذا الماء فاجرد فاكله لا يحث لانه لم يبق اسم الماء ولو ذاب ثم شرب



ولو حلف لا يشرب من هذه القرية فشرب من كرومها أو ضياعها إذا كانت متصلة  
بالقرية لا يحنث ولو حلف لا يشرب سكران فصب في خلقة سكر و دخل في جوفه فعليه  
لا يحنث ولو سكر ثم شربه يحنث رجل شارب مع امراته وهو يشرب من لبن بقرتها  
فقال لا تشربن خورم فالت طالق ثم شرب لبن بقرتها يحنث ولو حلف امرأة وقال  
شرب الخمر إلى سنة شرب حلل من حرام ثم بزوجه ففترق قبل الدية لا تطلق امرأته  
لأنه لم يصف اليمين إلى الملك ولا إلى سبب الملك ولو قال المشتري والله لا اشتري  
ثم اشتراه بحد عشر حنث لأنه اشترى بعشر و زيادة رجل حلف لا يشرب ففترق  
فأشترى ضايفها بغير حنث ولو حلف لا يشرب لغيره فاشترى أو أجنبته لا يحنث  
يحنث وفي شراء الحايض يحنث ولو حلف لا يشرب صوفا أو لبنا فاشترى شاة في ضرعها  
لبن لا يحنث ولو حلف لا يبيع شاة فامره ببيعها لا يحنث بخلاف النكاح لا يحنث بغير  
بالعاقدة وأن كان الخالف من الأشراف وهو لا يبيع بنفسه حنث بغيره رجل اراد أن  
يشترى ثوبا فقال للبائع والله لا أبيع بعشرة ثم باعه بتسعة لا يحنث ولو قال والله  
أبيع بعشرة فباع بتسعة حنث ولو قال والله لا اشتري بعشرة فاشترى بها  
عشرة حنث ولو حلف لا يشترى لمرأته ثوبا فاشترى خمارا لا يحنث لأن الخمار لا يسمى ثوبا  
رجل اراد أن يشترى هذا العبد فهو حنث فاشتراه بالخيار يفتق وفي خيار البائع لا يفتق  
رجل حلف أن لا يتزوج فزوجه ابوه لا يحنث بخلاف إذا وكله حنث عند حلفه أن  
لا يتزوج فزوجه مولاة وهو كاره في لا يحنث ولو حلف مولاة أن لا يتزوج فزوجه  
فأجازها المولى بالقول يحنث ولو حلف لا يتزوج بنتا صغيرة أو امرأة من محمدية لا يحنث  
بالتوكيل ولا بالإجارة وعن أبي حنيفة ما عمن أمه يحنث بالتوكيل في الصغيرة ولا  
يحنث في الكبيرة رجل حلف أن لا يتزوج فزوج فضولي فأجازها بالقول يحنث وبالعقل  
لا يحنث رجل حلف أن لا ينكح حتى يقرأ القرآن فنام جالسا ثم غرغره فاحنث لأنه  
لا يمكن الاحتراز عنه ولو حلف أن لا يأخذ من درهم فأخذ منه فلوسا في درهم  
وهو لا يعلم بذلك يحنث ولو أخذ منه في قفاه درهم وهو لا يعلم بذلك لا يحنث

لأن

لأن الدرهم قد يجعل في الفلوس عادة ولا يجعل في الدقيق كما لو وكل حلفا لا يشرب  
فلقد ألغوا كرم الكرم إلى ميتة كل لا يحنث لأنه لا يكون سرقة ولو أخذ من الجوز لا يحنث  
يحنث ولو حلف أن لا يبيع مع فلان فباع شريكه يحنث ولو عمل مع عبده المادون لا  
رجل حلف أن لا يشارك مع فلان ثم ورث شيئا معه لا يحنث رجل حلف أن لا يبيع في هذه  
القرية لا يحنث بالحصار والدباس ولا يبيع بغيره ولا يزارعه ويحنث بغيره لا يحنث  
الذي يعمل له عند اليمين رجل حلف أن لا يزارع فلان ولا يكون من أكرمه وهو باع  
لأنه نقص العقد من فوره لا يحنث رجل حلف لا عاصم ولا يصالح فوكل من فعله لا  
يحنث بغيره ولا يحنث بغيره رجل حلف أن لا يبيع مع فلان فباع شريكه يحنث  
فباعها في المفازة فبيع حنث رجل حلف بطلاق امرأته أن لا ينظر إلى الحرام فينظر إلى  
وجه امرأة أجنبية لا يطلق امرأته لأن النظر إلى وجه الأجنبية يجوز ذكره رجل حلف  
أن لا ينظر إلى وجه فلان فتنظر إليها في النقاب لا يحنث لأنه لا يكره وجهها  
مكتوفا ولو حلف لا ينظر إلى فلان فتنظر في امرأة فراه لم يحنث ولو حلف لا يلبس  
غزلا فلبس غزلا لا يحنث عند حنثه وكذا حلف في ثوب في الدية والهرق في السنة  
ومن حلف لا يضر فلان بالسيف فضره بغيره يحنث وإن ضربه وهو في غدر  
رجل حلف لا يسم الشفقة وسمع البيع وسكت بطلت شفقتة ولا يحنث به لأن شرط  
التسليم فلم يصد وكذا الوطء لا يبان لعبد ثم رآه يبيع ويشترى فسكت صاوتا  
ولا يحنث به رجل أكره امرأة على حبة مهر فوهبت ثم ادعى الزوج لهبة هل يسمع أن  
تحلف المرأة بأنها لم تهب من ما يبيع للمرأة أن يقول الزوجان عند القاضي إنني حبة  
بالطوع أو بالكراهة فإن ادعى لهبة بالطوع فلما انكحها وبعثت عن طوع لا يحنث  
فيه وهو المختار ومن هذه المسئلة تعرف كثير من المسائل **مسائل متفرقة** سئل أبو  
يونس عن رجل علق السراويل وأخذ من اللوازم وحلفوه أن لا يجزئهم فأنكح امرأته بكتاساء  
جربته وعرضوا عليه كل من كان سارقا إذا سئل عنه وهو يسكت ففعلوه فخرج المتاع  
وعلى الحسن أن علم الملك حلفه فكتب على كذا البكر اسم ملك ويقول عند الحلف لا

مسئلة متفرقة  
الفتاوى



هذا الملك وشارع بيننا الى يساره وعلى ان حلفا في جعفر فقال في اخره حتى تعق  
 الساعة عن خطابه وعن الفخامة كان متواريا عن الحاجة فجاء طالب منه فخطا على  
 فقال الخادم قولي ليس هناك يعني في الخط رجل هرب في دار رجل فليس له الدار  
 ما ادري اين هو واراد به في اي مكان هو من هذه الدار لا بحث وعن ابن عباس في  
 حلفان لا يكتم عثماني وكان اذ امر به يقول ان يطع كان اصنع كذا رجل حلف لا يكتم عثماني  
 فصلى وسلم سلام الصلوة وهو حلف لا يكتم عثماني لا يسمى كذا الا ان رضاه من السلام  
 واجبه عليه رجل قال اخرهم اكلت من تمر في فقال خمسة وهو كل عشرة لا يكون كذا  
 لان الخمسة فيها داخل وهذا الحلف بالطلاق والعتاق لا يكتم رجل اراد ان يخرج  
 امرأة وله امرأة واهل المرأة يقولون لك امرأة فالحيلة فيه ان يبعث امرأة الى المقبرة  
 ثم يحلف وقال كل امرأة الى سوي التي في المقبرة في طالق ثم تزوجها لا يكتم سلطان  
 اخذ مال الغير بالظلم وحلفه ان لا يخاصم فيه بعد فالحيلة فيه ان يخاصم غيره عند  
 امره وهو يقول للكا قد حلفتي كذا وكذا حتى يعلم ان الكا حاله في امره برده بخسوة  
 غيره عند رجل حلف لا يكفل احدا يعني ان يقول ان كفلت فعلى ان تصدق بفلس  
 فاذا طلبوا منه الكفالة يقول على من ان لا اكل ولو اضطر اليها بكفل وتصدق  
 بفلس رجل حلف لا يشتري جارية فاشترى نصف الجارية وتوالت نصف الاخرى  
 وابو بؤ اخذ في هذه المسئلة عشرة الاف درهم قال ابو سليمان يكره للرجل ان يقول  
 ما حلفت في المسئلة ولكن يقول الخرج والخلص منها ولا يصح ان ياتي بالجلد والبيع  
 لم يقطع جواب مسائل مفردة فقال لا ادري في الدهر رجل الاطفال المشركين واذا  
 بالحنث من الفوجين معا اذ كرام اني والملاكة افضل ام الانبياء ومتى يطيب  
 معا وحكم سور الحمار ومتى يطيب لحم الجلالة وتوقف في هذه المسائل من جلالته قد  
 وعلم امره وغاية ورعه في الوعد حيث توقف ولم يجازف والتوقف عند علم بل  
 نوع علم قال الله مع ولا تقف بالبولك علم رجل حلف ان لا يهمل ان يهمل شيئا هو  
 لا يقبل الحنث في عيونه لا عقد تبرع وفي التبرعات يتم بوجود فعل التبرع ولا يتوقف الى

القول

رجل حلف لا يضرب امرأته

القول كالمسئلة ولا قرار والقرض والوصية وغيره رجل حلف ان لا يضرب امرأته قد  
 شرعوا لوقفها او بعضها او قرضها حنث لا يضرب اسم لفعل موم وقد تحقق الا بال  
 هذه الاشياء وان كان في حالة الملاعبة لا يكتم لانه ملاعبة وكذا قصد ضرب غيرها  
 فاحصاها قال الفقيه بالليل ان كان عينا بالفلان يستلم بحنث هذه الاشياء ما لم يضرب  
 ولو ضرب بعد الموت لم يكتم لما بينا ان الضرب هو المولود وهذا لا يتحقق بعد الموت الذي  
 بعده في الفل بعد الموت بوضع فيه الحيوة بعد وياتي في الحيوة الحقيقى ولو قال  
 لا تضربك حتى اقبلك فهو على المبالغة على الضرب دون القتل ولو قال لها اكثر  
 بتموتن وخال الود نكمت فانت طالق فضررت على نفسها حتى سال رعاها برقي عيونه ولو  
 قال لها اكثر اكرز الى حرم بزم فانت طالق فجاءت بقصعة مرقية فسال بعضها على خطا  
 فضررها لا يكتم رجل حلف ان لا يضرب ولده فامر انسا فضرره لا يكتم وفي العبد  
 يكتم بامره لان نفعه الضرب راجعة الى الامر فيجعل كانه باشر بنفسه ومن حلف لا يفعل  
 كذا تركه ابدا لانه نفي الفعل مطلقا فيم الامتناع ضرورة عموم النفي في المطلق  
 وان حلف لا يفعل كذا ففعله مرة واحدة برقي عيونه لان الملتزم بفعل واحد فيتركه  
 في الامر المطلق ولا يتحقق الحنث الا بموت المالك او بفوت المحل لان البر قبله مجوز في كل  
 ساعة فلا يتحقق الياس الا باحد هذين الشئين وان حلف لا يقتل فلانا وفلان  
 وهو عالم بحنث لانه عقد بمينة على حيوة محمد الله مع فيه وهو متصور في الحنث  
 فتعقد لقصوره ثم يحنث في الجزاء وان لم يعلم لا يكتم لانه عقد بمينة على حيوة  
 كانت فيه ولا يتصور فيه الموت والقياس في هذه المسئلة على مسئلة الكوز وهو  
 ان يحلف ان لم اشرب الماء الذي في هذا الكوز اليوم وليس في الكوزاء لم يكتم  
 والصحيح ان العلم ليس بشرط في هذه المسئلة وان كان فيه ماء فاهرقه قبل الليل  
 لم يكتم وهذا عند ابي محمد وقال ابو بؤ حنث في ذلك كله لا يتصور البر ليس بشرط  
 لا نقاد اليه من عند حق لو حلف لا مسن السماء يصح عيونه والفقه في مال الكفا  
 حكم اليه من كان ان البر في كف في عقد لا محذورا عند ما تصور البر شرط فيه لان الحكم



الاصل في البين البر فان اذات البريص الى الكفاية لا يخالط  
 الاصل عدم تصوره لا ينعقد للطف وهذا  
 لا يتصور البر في كتاب الحدود وهو المنع لغيره  
 عن الدخول في البيت وسيت العقوبات حد الكفر  
 في شروعيها وهو حصول الانجاز بانصر به العباد وخلاء العالم عن الفسا  
 والطريق ليست بمقتضى اصل وهذا شرع في حق الكافر وفي الشريعة لا ينعقد  
 مقدرة يجب حق الله مع حتى لا يسمى القصاص حد لما ان حق العبد لا الامر  
 لعدم التقدير واسباب الحدود ما يضاف اليها ثم الزنا لا يثبت الشهادة اربعة  
 من الرجال او باقرار الزاني اربع مرات في اربعة مجالس مختلفة من المهر عند الامام  
 تحقيقا للسنة لان الله مع عباده المستروديب اليه وذم من شيع الله  
 والزنا اثبات الرجل من قبل المرأة في غير ملكه ولا شبهة الملك وشبهة الملك بمنزلة الملك  
 والحد لا يسقط بالملك فكذلك لا يسقط بالشبهة بالنص والمجالس مختلفة وهو ان  
 يذهب المقر حتى يتوارى عن بصر القاضي ثم يفيقر الرجل والمرأة في الحد سواء لا  
 النص غير ان المرأة لا يترع عنها ثيابا باصيانته لكشف العورة والرجل يترع عنها ثيابا  
 الارزار والرجل يضرب قائما والمرأة تضرب قاعدا لقول عمر الرضا والامساك غير  
 مشروع والمقر المرأة حسن عند الرجل لانها استرها وتركها لا يضر لانها مستورة  
 ثيابها ولا يجر للرجل ولا احصا شرط في الرجل لان الرجل اغلظ العقوبات فاستدعي  
 الجنابات وذلك عند توفر النعم وكما المانع وحد العبد نصف حد الحر بالنص  
 الجنابة لنقص النعمة وان قل شهود الزنا فتمت النظر اليها قبلت شهادتها لانه  
 يباح لهم النظر اليها ضرورة تحمل الشهادة فاشبه الطبيب والقادم بمنع صحة الشهادة  
 عندنا ولا يمنع حجة الاقرار وهو غير موقوف عندنا وانما هو موقوف على امر  
 الامام في كل عصر وعمر لا مقدرة بشهر وهو رواية عنها وهو لا يصح وكذلك  
 في حد الشرب عند محمد وعندنا لا يقبل بعد زوال الرغبة وحد القذف لا يثبت

عندنا

عندنا خلافه لما في لار في حد القذف حق الله وحق العباد وحق الله  
 سلطان وعندنا حق العبد على حتى يصح عفو القذوف عند  
 هو من قول الله وعجز في التداخل عندنا خلافه والرجوع بعد  
 في اتفاق لا يقدوف حقا وهو رفع العار عن نفسه وهو كونه علة  
 ما هو في الحق الله مع لانه لا مكذب اليه والمجدد مع النقي لا يجتمعان عندنا وكذا  
 الحد مع المهر خالفنا الحد مع الرجل لا يجتمعان عندنا خلافا لاصحاب الظواهر  
 الكرامة لا توجب الحد عندنا بل وكفر بغيره ويحبس واثبات الهيمة لا يوجب الحد لكن  
 بغيره ولهذا لا يجب شرب وحد الشرب والزنا لا يسقط بالشبهة عندنا اربعة شهود او  
 على رجل الزنا ثم اقر على ذلك مرة واحدة بطلت الشهادة عندنا في قول لا يحد لان شرط  
 صحة البينة عندنا ثلث اقسام فقدم باقاره مرة واحدة وقال محمد لا يثبت ويحد  
 لان البينة وقعت معتبرة فلا يثبت الا باقرار معتبرة ولا قرار مرة غير معتبرة رجل اعني  
 امرأة فجاءت بغير فوطها يجب الحد لانها اقرت بامرأة تظاهرها ولو قلت ان اولاد لا يحد  
 كما لو زنت بغير امرأته اليه واذا زنى العبي والمجنون بامرأة طارئة فلا حد عليها ولا  
 عليها ولا زنى فوطها عليها الحد واذا زنى بالغ مجنونة او صغيرة يجاسعها  
 حد الرجل خاصة واذا استاجر امرأة لبطالة لا يجب الحد عندنا ولا يجب الحد الزنا على  
 الاكره عندنا في رواية الاختلاف في شوط المرأة يسقط عندنا مع واذا ضرب  
 بعض الحد في الزنى او في شرب الخمر ضرب ثم زنا بامرأة اخرى وشرب خمر اجد حد استقبل  
 وفي القذف ان قذف آخر ثم قدم ان كان المقتوف الاول حاضر بكل الاول ويجحد حد  
 رجل وجب عليه الحد وهو ضعيف الخلق يخاف عليه الهلاك اذا ضرب به كايض بغير يضرب  
 خفيفا مقدارا يتحمل الواحد اذا قذف جماعة او واحد امرأه بكيفية حد واحد عندنا اذا  
 قال الرجل يا زانية لم يجد عندنا وبقي بولا وصفه بصفة المرأة وهو النكاح وذلك لا  
 من الرجل في الزنا فقد نفى واذا قال اخرها جئت بخوزان يقول لاني في كل ما توجب الحد  
 مثل ان يقول يا زانية فقال لاني انت فانهما جديا فان معناه لاني انت زان وان تجاز

عندنا

المرأة لا يحد



فهو افضل وان لم يأت به باثباته فقال لا بل انت حذرت المرأة ولا العان  
 باثباته فقالت زنت بك فلا حذ ولا العان ومن قد فرج امرأته ولا  
 خلاصه عليه قيام اماره الزنا وكذا اذا قذف رجلا وهو قد وطئ امرأته  
 ان قذف رجلا وطئ استلجوسية او افي امرأته وهو حايض فعلى القاذف ان لا يأت  
 مع قيام الملك موقته فكانت الحرة لغيرم ولم يكن زنا ومن قذف رجلا بعد زنا  
 لم يجد عندنا حرجا ولا نكاحا لان الرأفة شرط عندنا ما لم يثبت عند الله امره  
 السكر وهو ان يعقل السكران منطلقا لا قليلا ولا كثيرا عندنا لا من له ورد  
 فيعتبر قصاصا دارة الحد وعندنا هذا السكر هو الذي يهذي ويخطئ كلامه والله  
 مال اكثر المشايخ وقال الله يعجز ظهوره في شبيه حركته وعجز انه كان في قديم  
 النبي ع قرا جاعة فقالوا وجدنا رجلا معذرة كونه لم يزل عابسا على الحد فقالوا  
 الله الزنا زوجون فتركوه ولو ادركوا سكران لا يبين امرأته لان الكفر من باب الاستغناء  
 وهذا لا يتحقق بالسكر ولا يقيد المولى المحت على عهد الا باذن الامام عندنا وله ان يفر  
 اذا ساء اذبه ولا يجاوز به الحد وكذا في امرأته وكل شئ صنع الامام ليس فوقه مام  
 اخر فلا حد عليه الا القصاص وهو ان لا موال وان قال اخر باجاء اخر لم يفر بنفسه  
 بالكذب فلا يلحق به الشين وقيل ان كان المستوسق لا شرف كالفقهاء والعلمية يفر  
 كان في العوام لا يفر وهذا الحسن ولو سفيان الصغير يفر والفقير اكثره تسعة  
 وتلتون سوطا واقل ذلك جلدات وذكر بعض مشايخنا انه غير مقد رشي وهو مقرر  
 الى اى الامام انه باي شئ يفر حتى يفر من شرف كرامة والاساطين هو  
 الامام وتفرير الفقهاء هو الاشخاص الى اياها القفا وتفرير الاساطين هو  
 وتفرير العوام الضرب **كتاب السرقة** هي اخذ مال الغير بغير اذنه على سبيل الخفية والاستسار  
 سميت بذلك لان السارق يطلب غفلة صاحبه المال والسارق مشتق من السر وكان يأخذ  
 الاستساق على حكمه وفي السرقة الكبرى يجب القلع باخذ المال في مكان لا يكون فيه العثر  
 وقاطع الطريق يطلب غفلة من التزم حفظ ذلك المكان وهو السلطان وفي النقص

اشارة

اشارة الى ان العقل والبلوغ في السارق شرط لقولنا جزمنا كسبا لا والنكال لا يكون  
 الا بالجنابة والجنابة لا يتحقق بدونها وكون المال المسروق نصا باحرز الانه فيه  
 شرط للرجوع بالقطع وهو عشرة دراهم او ابلغ فبمئة عشرة دراهم عندنا المفقرة  
 للامانة هو لو سرق ثوبا لا يساوي عشرة دراهم مضروبة لا يقطع وعندنا السارق  
 يرجع دينار والمقبض من سبعه مثاقيل لانه مال خطير وادونه حقيقه لا نساك حفظ  
 للخطير لا الحقيقه وان سرق دينار لا يساوي عشرة دراهم قبل لا يقطع لان الاجل  
 عشرة دراهم في باب السرقة واذا سرق فمئة يساوي عشرة دراهم وفيها ما اتي  
 لم يقطع للمثبته ومن سرق من ابوه او ولده او ذى حرم محرم منه لم يقطع وكذا  
 اذا سرق احد الزوجين من الآخر وان سرق من امه من الرضاع او اخته من الرضاع  
 قطع وذي ابوت يفرق في الام لا يقطع وفي الاخت يقطع واذا سرق صاحب الحق  
 من مال من علية من جنس حقه وقدره لا يقطع وفي خلافه وجنس الزيادة عليه  
 واذا انقلب النقص او القصب فاخذ منه نصا لا يقطع وكذا اذا سرق من السطح يقطع  
 لانه حرز وكل مكان هو معد لحفظ الامتعة فيه لا يقبل الحافط فيه كالدور والحوانيت  
 والحان والحمام لانه محرز بدون الحافط قوم نزلوا خانا فسرق بعضهم من بعض نصا  
 المتاع يحفظه او جعله تحت راسه يقطع ولو كان مسجد جماعة يقطع والفرق بينها  
 ان الحان حرز بنفسه فلا يصير المال محرزا بالمالك فلا بد من اخراج من الحرز للقطع واما  
 المسجد ليس بحرز فيصير المال محرزا بالمالك فيجوز الاخذ بقطع واذا سرق من الحمام نصا  
 لا يقطع وبالنهار لا يقطع لان الحمام حرز بالمكان الا انه اختل الحرز بالاذن ولو  
 سرق منه ثوبا تحت راسه لم يقطع عندنا لا لانه حرز بالحافط كما في المسجد وعندنا  
 لا يقطع لخل في الحرز نصا وكتب موضوع فيه وعليه الفتوى واما الحان انما يفرق  
 من الحمام شئ يضمن وان كان غير نائه فظن انه ثوبه يضمن ايضا وان لم يعلم لا يضمن  
 لانه مودع عنده وهذا مسئلة الوديعه وكذا الحان والحوانيت للتجار اذا سرق  
 منها لا يقطع لان الاذن مختص بالنهار دون الليل والمال في هذه الموضع محرز



بالمكان حتى يشترط حضور صاحبه ولا يقطع باخراج منه والسارق اذا  
 جمع متاعه في الصحنه وبارك عنده يقطع السارق منه لا يحرز منه  
 للفظ العناد والنائم عند متاعه يقطع ما يحرز به فيكون  
 او غير ذلك سواء كان المتاع عند او تحت هو الصحيح ويقطع الاخذ  
 ولكن بشرط حضور صاحبه عند الاخذ ولو سرق الجوالق من ظهر الدابة او سرق الدابة  
 مع الجوالق لا يقطع لانه ظاهر غير حرز الا اذا كان مع الدابة من شياها يقطع فيه  
 سرق الجوالق واذا فيه قطع لا يحرز الجوالق ومن ثقب بيتا فادخل به ولحق المال  
 لم يقطع وعن الجوالق يقطع وان دخل به في الكهف او في الصندوق ولحقه  
 ومن ثقب البيت فادخل به صاحبه دخل فيه سارق اخر فسرق لم يقطع لانه  
 سبب والسارق مباشر كما لو فتح باب القفص فطار الطير منه وللغاصب  
 ان يحاصم في قطع يد السارق وكذا المستعير المستاجر والمستبضع والمقاتل  
 على سوم الشراء والمتمين والمضارب ولو سرق السارق ثوبا في الحرم ثم اخرج  
 نصابا لم يقطع عند اتيه رجل سرق ثوبين قيمه كل واحد منهما تسعة ينظر ان اخرج  
 احدهما ثم دخل واخذ اخر لم يقطع ولو راى في الصلوة سارقا يسرق الغنم لم يقطع  
 يقطع الصلوة وان لم يقطع ياتم فيه وكذا اذا اخذ من مال المصلح يحرز قطع بان  
 لم يقطع ياتم فيه رجل سرق من ثوبه ثوبا ثم مات الموت وهو وارث لا وارث له غيره لم  
 يواخذ في الدنيا والاخرة لان الحق انتقل اليه ولكن ان سرق عليه لا يجرى على ورثته  
 وهذه المسئلة تدل على ان من اراد على اخذ من فمعه المديون فبطل ما كان صاحب  
 انتقل الدين الي وارثه حتى لو اداه اليه وارثه غيبا او كان من الخصومة لم يقطع  
 لبيت وهو حق في الاخرة لا في الدنيا يقطع مع الضمان لا بجماع خلاف السارق  
 فقتل يقطع المال من النصاب ترجع السفرة سقا القطع خلاف النصاب لان النصاب شرط  
 وقت القضاء سارق دخل البيت واخذ مال وريد ان لا يجرى فله صاحب المال ان يرضى  
 حتى يلقى المتاع وان قال له جواز ان يقتله وكذا الحكم في خارج البيت سواء كان المال قليلا

كثيرا

السارق اذا ندم

كثير اذا كان المال في يده لا يقطع الحديث وان رآه فليس له ان يقطع السارق اذا ندم  
 ويأثم من يحرز له ان يحبس صاحب المال بفعل ان ايسر من تعذيبه ويجوز ان يوصله اليه بطريق  
 من غير ان يجره وان دخل مكانه جاز ان يقتله وقال ابو بولس ان يندب ويستفتي  
 بالناس ولا يقتله ولو ثقب طاولا لم يقطع ثقبه حتى علم صاحب البيت فالتفت عليه  
 فقتله لا قصاص عليه وعلى الكفارة وعلى عاقلة الدية وعن عصام ان اميرها عن سارق  
 اوقفه وهو سارق فقتله فقال عصام على المنكرين فقال لا يسارق ويمن فقال اتوا  
 سوطا فاضربوه ولا عشر اقول بالشر وان يقطع عصام سبحان الله ما اربحت جوارح  
 بالقتل من هذا الضرب خلاف المشرع فلا يفتى به سارق وجب عليه القطع بملك  
 الايام يد ياتم به لا يدعي الله مع فلا يترك قوم كبروا في حديد ونارا اوبن قوتين  
 متداربين فانه لا يجرى عليهم احكام قطع الطريق عند استحقاق القول مع ان اجزاء  
 الذين يجارون الله ورسوله لا يجرى عليهم احكام قطع الطريق في المفارقة التي لا يلقى فيها العوت  
 لان الناس انما يشارون في المفاوز والبادي معتمدين على حفظ الله مع لقولهم ان  
 السارق والاربعون لا يقطع الله ما واده الله مع فمن تعرض لهم فيه كان مجارا بالله بخلاف الصر  
 فان فيه يلحقهم العوت فلا يصح مجاريا بالله وعن ابي حنيفة ان كان خارج المصرا وكان يجرى  
 عليهم الحد لا يلحقهم العوت وغني ايضا في المصرا قالوا انها راسلح عبي الحد  
 لان السلاح لا يلبس وكذا ان كان مالوا ليد بغير سلاح لان العوت يسطى بالدينالي و  
 قطع الطريق ان قتلوا نفسا ولم يأخذوا الاقتلهم الا ما حذا وان اخذوا الا ولهم  
 بقتلوا نفسا قطع الا ما اريد بهم واجرم من خالف في العقوبة تغلط بطل الجناية  
 وان قتلوا واخذوا المال الا ما اريد بهم بالخيار ان شاء قطع ايديهم واجرم من خالف ثم  
 صلبهم وان شاء صلبهم جبا حتى يموتوا ولا ضمان عليهم فيها اخذوا من المال اخرجوا  
 جرحه اذا جرح عليهم الحد كما في السرقة الصغرى والردى والباشرة سواء كان في القرى  
 والقيل بسيف او حجر غير سواء لحصول قطع الطريق وان لم يأخذوا الا ولم يقتلوا  
 نفسا حبسهم الا ما حذا حتى يمدنوا ثوبه وهو النقي من الارض واذا قطع بعض القافله الطريق

قوم كبروا في حديد ونارا

مكساع الطريق

وان نكحوا بالاولاد يقطعوا



على البعض لم يجد له الخرز واحد فصارت القافلة كذا **كتاب اللقطة** اللقطة  
 ما يلقط من الارض لا يرضى برفع منها شيء تفاق لا باعتبار مال الاستعمال حاله وفي البرقة  
 هو ان لم يجد من يملكه وانما يلقطه من الارض فاعلم ان اللقطة لا تملك من قبله <sup>بغيره</sup>  
 انتم واحيانا مندوب اليه وهو دفع سبيلها لك عند هذا كان دفعه او لم يتركه  
 لان دفعه مندوب اليه فان غلب على ظنه ضياعه جباخذ اللقطة اعتبارا بالاصل <sup>والدار</sup>  
 ونفقة من يملك المال هو المروي عن عمر <sup>والمستقط</sup> مستبرع في الاتفاق عليه لعدم الكنية  
 عليه الا ان يملكه القابض يكون دينه عليه ولا يجوز اخذه لاحتمال اللقطة لانه ثبت <sup>في</sup> لفظ  
 بسوقين بل ومعارض فان ادعى مدعي انه انما ثبت نسبه لانه يشترط بالنسب ويعبر  
 بعد من يجوز للفقير ان يقبل الهدية والصدقة لاجل ان لا يقع محض ويسأل في ضما  
 ويؤجره وفي الجاسع الصغير لا يؤجر وهو الاصح لانه لا يملك ذلك ومنافقه شبه  
 الترخيل في الام فانها تملك منافع ولذا بالاستخدام والاجارة اذا كان في حجرها ولا  
 كذلك الاخ **كتاب اللقطة** اللقطة ما يلقط من الارض لا يملكه من قبله <sup>ولا يملكه</sup>  
 او لم يلقطه صيانة لنفسه من الهبة واللقطة ما تملك في يد الملقط اذا شهد انه  
 اخذها بحفظها وبره على صاحبها وصفة لانهما دهون يقول من يملكه يملكه  
 لقطة قد لوه على واحد بعد لانهما مندوب اليه وواجب اذا خاف الضياع لانه  
 ما دون بالخذل شرعا ولو اخذها بغير اذنه فملك في يده ضمن عند ما وعند الحق  
 هذا اذا قل الملقط اخذها للمالك وكذبه المالك وان لم يجد من يشهد او تركه  
 خوفا من الظلم يقبل قول الملقط لانه مندوب اليه على صاحبها وان وجد في المفارقة وهو  
 يجد من يشهد ثم وجد ولم يشهد حق ضاع بضمين ان كذبه المالك والفضل  
 بين القليل والكثير في رواية محمد وهو قول مالك والشافعي وفي ظاهر الرواية ان  
 عشرة دراهم فصاعدا عرفها حولا لان الظاهر ان العشرة ما هي الا حيلة وهذا القطع  
 بسوقها ويستعمل بها البضغ وفيما دون العشرة عرفها اياما والصحيح ان التقدير  
 في هذه التعريف غير لازم بل هو مفوض الى اهل الامام انه يعرفها في الوضع الذي اصابها

او في مجامع الناس يصل الخبر الى صاحبها الى ان يغلب على ظنه ان صاحبها لا يطلبها  
 بعد ذلك ثم بعد ان شاء امسكها حتى ياتي صاحبها وهذا غير مبرور وان شئت بطل  
 بها وهذا رخصة هذا اذا كان الملقط غنيا والملك ثبت للفقير قبل الاجارة  
 لانه يصدق بان الشرع بخلاف بيع الفضول حيث لا يثبت الملك للمشتري بالاجارة  
 وان كان فقيرا جازا يجوز ان ينتفع بها وكذا الذي اشتراه مندوب الساكن كان الملقط  
 غنيا يجوز ان ينتفع بها ايضا فان جاء صاحبها ان شاء امسكها الصدقة وله ان يملكها  
 ملكها قبل الاجارة فلا حاجة الى بقا المثل وان شاء ضمن الملقط لانه سلم مال الى غيره  
 بغيره وان اذن الشرع لا ينافي في الصلح كما في اكل الافرغ حالة المحضه وان اسلم الملقط  
 فجاء صاحبها يستفسر وزنها وعدد ما وكيفيتها وكما فان اصاب في ذلك فعلى  
 اليه وبأخذها كغيره بنفسه لان اصابته العلامة محتملة ولا يجبر على الدفع خلاف ذلك  
 والله لان اليد حق مقصود كالمالك فلا يستحق الاجر وهو البينة اعتبارا بالملك  
 وان وجد شيئا لا يبقى عرفها الى ان يخاف فساد ما ثم ينصبها وان اصاب شيئا  
 وهو يعلم ان صاحبها لا يطلبها مثل قشر الرمان والنوات والسنا بل بعد الحصاد جازا  
 لا لا سفعها من غير تعريف وكذا يملك المالك لان المليك من المجرى لا يصح فان  
 جاء صاحبها ياخذها منه لانه عين المالك والاباحة لا ترتب للملك بخلاف الخيش في  
 والماء في نهر وان كان مجتمعا في موضع لا يجوز ان ياخذ لان الظاهر ان المالك ما  
 اباحة بعد اجمعه وان اخذ لقطة ثم رد ما في موضعها ايضاً لانه التزم الحفظ على  
 نفسه بخلاف من خرج الخاتم من يده ثم رد في ذلك الوقت في يده لم يضمن هذا اذا  
 اخذ لنفسه وان اخذ لغيره فهاثم رد ما الى موضعها لا يضمن لان اخذ للتعريف  
 الصلح وان وجد لقطة فضاع منه ثم وجد في يد آخر فلو حو قف في السكالة ولا يملك  
 الاخذ الا بخلاف الوديعة وتجوز الا لقاط في الشاة والبعير والبقرة واللك  
 والله ان كان البعير والبقرة في الصحراء فلا فضل ان يتركها وكذا الفرس لانها ما يدفع  
 عن نفسها الهلاك فيقل الضياع والملقط اذا انفق عليها باءا من العاكر جمع على

الاباحة لا ترتب للملك



صاحبها اذا حضر ولد ان ينهها من حق يأخذ النفقة وان ملك في حق قبل حجب  
لا يسقط النفقة بعد حجبها كالزهر **كتاب الاطلاق** اعلم ان الاطلاق قد يكون من  
في الاطلاق واختيار سوا المطلق وتعرض النفقة في هذا الموضع فانه لا يفرق  
احسانا من قبل جلاء الاثنا وهو الجعل ثم قيل ان يأخذ الاطلاق افضل من تركه لانه  
من مولا ولا نه اجاء بالانسان ويسعدان تركه ايضا صيانة لنفسه عن التزائم  
وقيل في الضال كذلك وقيل تركه افضل لانه لا يبرح عن مكانه ولا ينواري من صاحبه  
فيجوز في موضعه واذا اخذ الاطلاق بقي في السلطان لا يقدر على حفظ نفسه  
عادة بخلاف اللقطة ثم السلطان يحبس لانه لا يؤمن على اياه فاني اخذ في الضال  
وفي الاطلاق على مولا من سيرة ثلثين ايام فله عليه جعلا يعون دوما يقول شريح  
وفباد ونيرضخ وقيل بحسبه وهذا استحسان والقياس ان يكون شيء الا بالشرط  
كما في العبد الضال الا ان يجب نفاذ العبد على وجوبه ولا نه في اجابه صيانة  
الناس لا نه حال الراد والمستهادة والمدة بولم الولد بمنزلة الفقيه هو الصحيح ثم  
من يدعيه ملكه لا يستحقه الابينة ولا يوجب كفايله وان اخذ لا يكون مستان  
لم يكن له يستدافر العبدانه لم يدفع اليه كفضل القصور المحجة لان جبرها على الصدق والكذب  
ولا منازع لها في الخلا والراد ولا نه الجس في يستوفي جعله كس الجاهل المشتري  
ولو دعه ابو المولى وابنه وهو عياله او احد الزوجين على الاخر فلا جعل له وكذا  
وكذا وصي اليتيم ومن يقول وفي عبد الصبي فاجعل في الاية مؤنة ملكه وان  
من الذي يخرجه فلا شيء عليه لانه امانة في دين هذا اذا شهد وقت اخذ وفي بعض  
النسخ لا شيء له وهو الصحيح لانه في فوا الجاهل من المشتري وكس لا يولد له لا كس  
عبد وان اجن الراد فالأخر له ولكن يقدر به حيث السبب كمن اخذ كوزا من  
فهر ولو صالح الجعل على شيء قبل هوز ولو ضل شيء فقال من لى فله كذا قد انشا  
فلا شيء له لانه لا جعل له الضال بالاجماع لعدم السماع فيه وان قال الرجل بعينه فله  
اجر مثله **كتاب النفقة** اذا سافر رجل او اسره ولا يعلم جواره ولا ماله فهو فقير وهو

حتى في الحق لا يتم بالبين وثمة ولا تزوج امراته وميت في اغيره حتى لا يرتب  
قبل المدة بل يتوقف نصيبه لان جواره باقية باستصحاب الحال وان حجب الدفع لا لا  
ولا يستحق وفي هذا المشهور في الحال لان الاصل هو الحياة والموت منفعة  
يقوم الدليل عليه ولا يفرق بينه وبين امراته حتى يتم له ثمانية وعشرون سنة من  
يوم ولده وبعد ذلك يحكم بموته وهو رواية للحسن عليح وفي ظاهر الرواية يحكم بموته  
بموت امراته وهو المعبر بالقياس لا يقدر بشي ولا فرق انه يقدر بتسعين سنة  
وقيل بثمانية سنة وفي المرأة التي ابتليت به قال لها النسيء وهي امراته حتى ياتها اليها  
وقال لها عليح فلتصبر حتى تسعين موتا وطلاقا ولا نه النكاح ثابت يقينا والموت  
حالة الغيبة في جبر الاحتمال فلا يزول بالشك وقيل ان ذلك اذا مضى ربع سنين فغير  
الكاينس وبين امراته فتمتددة الوفاة ثم تزوج لمشاة لان عمره هكذا  
فتوفي الذي استمواه لمجن المدينة وكفى به اياما لا منع حقه بالغبية فيفرو القفا  
بينهما بمضى المدة اعتبارا بالايام في العدة والعنف في السنة عملا بالشبهين  
**كتاب الكراهة** يكلم العلماء في الكراهة وعمرهم ان كل كراهة حرام وهو من ادلة العبد  
قاطعا اطلق لفظ الكراهة وفي الحال اذا لم يجد نصا قاطعا في الاية من اقول لا خير فيه  
عندها المكروه اقرب من الحرام وليس حرام وهو بمنزلة الشبهة ويسمى هذا الكتاب كيا  
لا يستحسن ايضا هو طولي الحسن والسهولة والرفق للناس من الامور وقيل هو كذا  
بالسعة ابتغاء بالذمة وهو هذا القياسين الا اذا كان الدليل ظاهرا لطبا وان بعض  
يسمى قياسا واذا كان بطنا لطبا وان في قوا يسمى استحسانا والجميع منهما بالانزلا بالمعقاة  
والظهور كالدنيا مع العقبي وقد يعنى اثر القياس في بعض الفضول فيؤخذ به وقد يعنى  
اثر الاستحسان فيخرج به **نص في النظر والمس** ويظهر الرجل للرجل جميع بدنه الا  
بين سرته الى كتمه ويروي دون سرته حتى يماوز ركبتة وهذا ثبت بالسرة ليس بعق  
خلاف لما قاله الساء والركبة عورة خلافا لما قاله ايضا والفخذ عورة خلافا لما قاله الطوا  
وطا دون السرة التي ثبت الشعر عورة خلافا لبعض الناس وقد روي ابو هريرة عن النبي



نظر المرأة للرجل  
كأنه الرجل

انظر الى الركبة عورة وقيل الجده عورة وكنت فاعلم عورة وقيل ابوه  
وحكم العورة في الركبة كخفة من في القند وفي القند خفة من في السرة صحر الكف  
الركبة ينكر عليه برفق وكاشف القند ينكر عليه بعنف وكاشف السرة ينكر عليه بانه  
النظر اليه من باب المس والقدام اذا كان صحيحا لا يحل له النظر الى المرأة  
الى المرأة كقصر الرجل الى الرجل المجانسة عدم الشهوة غالبا وفي رواية في المرأة  
المرأة كقصر الرجل الى المرأة ولا ولا اصح ويا بياح النظر اليها بياح  
الرجل الى امرأة الى ملكة حلال من القرن الى القدم بالشهوة وغيره القولة  
كتب اغسل ورسول الله في اثناء واحد ويجوز للرجل ان ينظر الى عرج امرأة  
والاولى ان لا ينظر لانه يورث النسيان وكذا المرأة الى فرج زوجها وقيل الاولى ان  
اليه يكون ابلغ في تحصيل الشهوة وينظر الرجل من ذوات محاربه الى الوجه والار  
والصدر والساقين والعصدين ولا ينظر الى ظهري القوليع ولا يبدى من بين  
الابوة من لاية والمراد به موضع الزينة وهو ما ذكر ويدخل الشعر الساعد واليد  
والعين والقدم فيه ولا البعض يدخل على البعض من غير استئذان والمرأة في ثياب مشي  
عادة فلو اوجنا السترودى الى الخرج ويا بياح النظر اليه بياح المس خلاف وجه  
الاجنبية وكيفية حاجت بياح النظر اليه ولا بياح المس وكذا القفا والشاهد اذا  
احاجت الى اركاب ولا تزال فلا بأس بان ينظر من وراء ثيابها ولا يخذلها وباطنها  
دون ثيابها وينظر الرجل من ملكة غير الى عجز النظر الى محاربه وتدخل في المدة  
والكاتبه وام الولد والستسعة كالكاتبه عند المسح ولا بأس بان ينظر الى ذلك اذا اراد  
الشري وان كان الشهوة وقيل ان استنى بياح النظر المس عند عدم الشهوة  
الرجل الى الاجنبية لا يجوز له اوجها وكيفية القوليع ولا يبدى الا ما ظهر منها قل  
ابن عباس في الكل والحائض اي موضعها وهو الوجه والكف ولان في بدء الوجه  
ضرورة حاجتها الى المعاملة مع الرجال اخذوا عطاء وغير ذلك وهذا يستدل  
ان النظر الى قدمها بياح فياروي لا في ضرورة عند عدم الخضر عن ابي بياح

النظر

النظر الى بياح المس لا يورث الشهوة ولا يستمتع وفي غير حالة الشري بياح النظر اليه عند  
الابوة وينظر الرجل الى الاجنبية لا يجوز له اوجها وكيفية القوليع ولا يبدى الا ما  
ابن عباس في الكل والحائض اي موضعها وهو الوجه والكف ولان في بدء الوجه  
ضرورة حاجتها الى المعاملة مع الرجال اخذوا عطاء وغير ذلك وهذا يستدل  
ان النظر الى قدمها بياح فياروي لا في ضرورة عند عدم الخضر عن ابي بياح  
النظر الى قدمها بياح فياروي لا في ضرورة عند عدم الخضر عن ابي بياح  
من غير وجه ولا ينظر وجهها وان كان من الشهوة لعدم الضرورة في هذا  
اذا كانت شابة ولا يحل المس اغلظ من حكم النظر ولهذا ثبت بحرمه المصاهرة  
ولا يحل عجز المرأة لشهوة فلا بأس بمصافحتها ومس يد لا لغدام الفتة الصغيرة التي  
لا يشتهي منزلة العجز ويجوز للما اذا اراد ان يحكم عليها والشاهد اذا اراد ان يشهد  
عليها ان ينظر الى وجهها وان كان يشتهي الحاجة اما النظر الى الشهادة اذا نفا  
ان يشتهي لا بياح النظر اليها وهو الاصح لعدم الضرورة في حالة الاداء واذا  
اراد ان يتزوج امرأة فلا بأس ان ينظر اليها لورود ولا ترفيه ويجوز للطبيب ان ينظر  
الى موضع المرض منها للضرورة ويستبرأ سواه ويفض بصرة الاستطاع كقصرها  
والحنان وان علمت امرأة مداواتها فادى بالانظر الى الجنس الى الجنس خف وان لم تعلم  
ينبغي ان يعلم الطبيب مداواتها والنظر الى العورة حرام الا عند الضرورة فمن ذلك  
الاختقان ونظر القابلة ونظر العبد الى سيده كقصر عبد لاهلها والملك لا يفتل  
الشهوة بل يرفع الحشمة ولا لانه لا يراه بينهما ولا يحرمه ولا فرق بين النظر الى الحصى والحجوة  
والفحل في افعال الردية وعند ذلك الحصى كالحرم وهو احد قول السك وكبره ان ينظر الرجل  
فما لرجل اريد الا اذا كان عالما او سلطانا جاز تقبيل يده وامان قيل غيرهما ان كان تقبيل  
السلم واكرامه لا بأس به والحنان لانه لا يرضيه وقيل لا بأس بالتقبيل للمعاقبة اذا  
كان عليه ثوب وهو الصحيح ولا بأس بالمصافحة وهو المتواتر **فصل في النظر الى الحايض**  
حرام وكيف يستعمل ويفسق مباشرة ولكن لا يرضى الا التوبة والاستغفار وقيل



لا يلزم نصف دينار ويحجب عن الاستمتاع ما تحت الارض حاله الحيض عند اوجها  
وله ان يستمتع ما فوق الارض وظاهر قولهم فاعلموا النساء في الحيض ان الفرج رافق  
منه فهو في حكمه محجب عنه ولا يقرن في زناها لانه تشبيها للبهيمة وقد صحح النبي عليه السلام  
كان يضاج بعض نسائه وهو حيض وكذلك الامه باللقنة ولو لم يمتنع من الحيض  
ما تحت الارض وتفسيره ان الارض هي الارض التي لا يستمتع بها ما تحت التربة وقبل الارض  
من الارض لا تستفاد يعني اذا استغفر على الاستمتاع بما فوقه وعلى هذا يحجب عن  
الفرج لا غير ولو انقطع حيضها ما دون الفرج لم يحل له وطئها حتى تغسل ولو  
انقطع على عشرة محل وطئها قبل الغسل ولو انقطع ما دون عادتها وفوق الثوب  
لم يحل له وطئها وان غسلت حتى تمضي عادتها فادامت عادتها قبل فادام الغسل  
**فصل في الاستبراء** واذا استحل ملك الرقة المؤكدة باليد باني وجه حصل التملك  
مثل الشري والمهنة والوصية والبراث وغير ذلك يجب على المملك الاستبراء سواء  
كان المملك من اهل الوطى او من غيره وسواء عمل وطئها او لم يكن وسواء كانت الجارية  
بكر او متباصية للمياه المحمة عن اختلاط واشتباها النسب للمحدث الذي ورد  
في تنبايا او طاس وعلى المملك الاستبراء مستحب ثابتي وجه يملكها وعند ذلك  
واجب وهو طلب براءة الرحم عن الشغل وهو ان يترك المشتري الوطى حتى يحض  
ثم يظهر في بينه بعد قبضة بخلاف المنكحة حيث لا يحرم الوطى ولاد واعية بالنكاح لا  
دعوة لحد بعد ولان فراغ الرحم حاصل اما بالاصل او باعتداده من الزوج الاول  
ودواعي الوطى هنا بمنزلة الوطى فحرم لها ان تقصق اليه لان الرغبة في غير المحرم  
بها اصد الرغبات ولا تقل بالحيض حتى يحصل مقصود كذا قلنا في وقت طلاق  
السنى في غير المدخول بها بخلافه اذا حاضت امرأة المدخول بها حجت لا يحرم الدخول  
لانه زمان نفرة فلا تقضى الى الوطى واذا حاضت الامه في يد البايع قبل قبض المشتري  
لا يوجب عن الاستبراء في ظاهر الرواية خلافا لابي يونس وكذا لو ولدت في بينه والولادة  
في يد المشتري كالحض عندئذ واذا حاضت في يد المشتري في شراء الفاسدة لا يفيها

اذا انقلب صحتها احد الشريكين اذا اشترى نصيبا جسيما يستبرأ وكذلك الكا  
اذا انجوز بغيره استحداطي وللمجارية الابقعة اذا رجعت لا يجب الاستبراء وكذا  
المعصوبة والمجبرة اذا ردت اليه وكذا اذا فكت المرونة لانعدام السببية هو  
استحدا الملك والاستبراء في الحال بوضع الحمل في ذوات الاشهر بالشهر كقلنا في  
المعنة وان كانت مدة الطهر تركها حتى تستبين انها ليست بحامل وليس تقدير في  
ظاهر الرواية وقيل هو ثلثة اشهر وعن محمد اربعة اشهر وعشر وعنه شهرين وخمسة  
ايام وعن فرسنتان ومن لا يرى الاستبراء فهو عاص وان كان براه ولا يعمل به كذلك  
ولا بأس بالاعتجال في اسقاط الاستبراء عند البقي وهو المأخوذ اذا قربها في طهرها  
ولم ينفذ فيه ان تزوجها قبل الشراء اذا لم يكن مخمجة ثم يشترها وان كانت مخمجة بزوجها  
البايع ممن يوشق به قبل الشراء ثم يشترها ويقبضها ثم يطلق الزوج لا يجب الاستبراء  
وقت حدوث الملك المؤكدة بالقبض لم يكن فرجها حلالا له وانما حلت بعد ذلك وقت  
وقت وجود السببية اذا كانت المجارية معتدة **فصل في البسر** ليس الشايب للجميلة  
مباح اذا لم يكن تكبره كما ان جمع المال للملاصلا والارضيع الفراض لا يمنع حقوق  
الله ولا يكرهه ويستحب ان يلبس الثوب المصبوغ اجبا ما خلا عن الجوسى ارضا السر  
على الباب كروه اذا اراد به التكبر لانه من زي المجاورة والتشبه بهم حرام لا يعمل للرجل  
لبس الحرير ويجوز للنساء ولا بأس بتوسد والنوم عليه عند السماع ولا بأس لبس اللحم  
اذا كان سداه ابرسيا ولم يمتد قطن او خرا وعمن لم يواكره لبس ثوب الغز ولا بأس بخرقه  
لان الثوب ملبوس والخشلا ولا يجوز للرجل الختم الابالفضة وكذا المنطقة بها والختم  
بالذهب والصفير والحديد حرام وبالناس من طلق من الحجر الذي يقال له يشب ولبس  
خنصره اليسر خلافا للروافض ولا فضل في الثوب واللباس الكوفة بالمعزلة  
لا بأس بسمار الذهب في قبب الفضل لانه تابع له كالعلم في الثوب واللحية الكوفة بالمعزلة  
قليل واستعمال القليل منه مباح ليكون نموذجا لذلك الكثير الكا في الاخرة وليس ثم  
من الفضة بمنزلة افتراس الحرير والذهب والفضة جنس واحد من حيث المعنى فيكون

والاستبراء في الحال



الخاتم منها ان يخرج من الاخرة والتختم بالذهب حرام للرجال وقد عرفت ان لباسه  
 وهو غير صحيح ويكره ان يلبس الصبي الذهب والخمر لا نه لما حرم اللبس المذكور حرم  
 الالباس ايضا كما يحرم شربها حرم سقيها ويكره اخذ الخمر التي يبيع بها الخمر  
 او الوضوء او الخياط لانه نوع نجس وقيل ان كان عن حاجة لا يكره وهو **فصل في اكل**  
**والشرب** لا يحل الاكل والشرب ولا دنانير والقطب في آية الذهب والفضة والطل  
 والنساء الحديث المعروف ولا نه تشبه بزي المشركين وتنعم المسرفين وكذا الاكل  
 بملعة الذهب والفضة ولا كمال عمل الذهب والفضة ولا باس استعمال الخمر  
 والباور والعقيق ولا كمال عمل الخمر في الاكل والشرب في اكل الفضة اذا كان في  
 موضع الفم منها وقيل موضع اليد لا خذا ايضا ولا دنانير في غسل اليد قبل الطعام  
 ان يبدأ الشرب ثم الشيوخ ولا يمسح بالمدنيل بل يبقى اثر الفسل في يده وقت  
 الاكل واما الفسل بعد الطعام ان يبدأ الشيوخ ثم الشبا ويمسح يد بالمدنيل  
 لا يبقى اثر الطعام ولا باس اليد بعد الطعام بالدينق بمنزلة الاثنان وكذا الوضوء  
 الجين على الخمر وان عرف شفاؤه فلا باس به فصار بمنزلة الدواء ولا باس لراة ان يمسح  
 السمر بالاكل ما لم ياكل فوق الشبع والاكل بعد الشبع حرام في كل مباح وطلب التميل  
 لقصد المباح وعن ابن ابي مالك رحمه الله اكل الزان الطعام ثم تقياه فيجوز نأفاه وشبهه  
 على وجه المخرج لا باس به ويكره وضع الخمر على الخمر ولا باس بوضع الخمر على غيره  
 فليق الخمر على الخمر لانه امانة بل يوضع وضعا ولا بنا والضيف بعضهم بعضا ايضا  
 صاحب البيت لا يباح لا يباح والمالك لا يكره الا باحة ولو اطعم الضيف الخمر قليلا  
 من الطعام يجوز ولا يجوز لكل لا الخمر من الطعام الحرة اذا اخذ من الطعام مسقط  
 من فحاشي يكره الاكل ويجوز الاعطاء من الطعام لمن هو قائم على الخوان ولا يجوز  
 للسائل ويكره سمس الاصابع والسكين بالخمر فان اكل الخمر بعد لا باس به واذا اجتمع  
 كسرة الخمر واستغنى اهلها وهوان يطعم للبعاجة والشاة والبقرة خير من  
 ان يلقب في النهر والطريق الا ان يلقاه لامل فجوز رجل اصابة او بدنة مذبوحة

فالحوان

في الطريق ان وقع في قلبه لصاحبه فاعطاه واباح للناس وغلب على ظنه فلا باس  
 بالكله زحل دخل في كرم صدقة واخذ شيئا من الثمار على ظن ان صاحبه الاكبره لا باس  
 وقد يكون الطامع غالبا ثمار متناثرة في الطريق يجوز الاكل منه وان كان لا يبقى الم  
 يتبين النوى من صاحبه وهذا يختلف باختلاف الاماكن والناس ولا يعمل العمل منه وان  
 كثر وان كان ما يبقى كالجوز واللوز والفسق لا يجوز اكله واما اذا كان على الاشجار  
 فلا فضل ان لا يتناول منه الا باذن صاحبه الا ان يكون موضعها في كثير الثمار وهو  
 ان يعلم ان لا يشق على صاحبه جمل الاخر او دخل في كرمي وخذ من الغنود فله ان يأخذ  
 منه غنودا وسطا ماء جار فيه التفاح والكمثرى يجوز اكله وان كثر لانه اذا تركه  
 فكونه غنودا ولا لانه انما هو الولية في العمر حسنة وهو ان يجمع شاة ويضع طعاما  
 ويدعو اخيرا واصدقاءه واقرباءه العقيقة ليس بسنة ولا ادب وعند الشافعي  
 من سنة ولا باس بضرب الدف في العمر لا علم من التلاح وتبغى ان يجب الدعوة لان  
 الحاجة الدعوة سنة الا اذا كان فيه فسق فيمتنع فيه فان جاب فلا باس به كحضور  
 مع النياحة فان قدر على منع منعه ولا يصير كرا غير متلف هذا اذا لم يكن مقتدرا  
 ولم يقدر على منع منعه منه ولو علم قبل الحضور لا يحضر لانه لا يلزم حق الدعوة وي  
 ذلك هذه المسئلة ان الملا من كل ما حرام حتى التقى بضرب القضي واستماع الملا  
 معصية والمجلس عند فسق والتلذذ به كفر الا ان يسمع من غير اختياره فهو معذور  
 ولو ادعى الظالم الى طعامه ان خاف من باس باربعه والتورع منها ولو اجر عليه اذا كان  
 غالب الجلالا وكذا في قبول هديته اما اذا كان غالب الجرام لا ياكل من طعامه ولا  
 يقبل هديته انما يجوز ان هذا حال واستغنى من آخر وكذا اذا كان كسبي من الربا  
 فهو واجبه لا متناع وكذا الشبهة فمن وقع في الشبهة فقد وقع في الحرام وان كان في  
 يد يديه يمسح عند ان سقط ما وان كان الرجل في شبهة يمتنع عنه اللطف ولا يصغر  
 القمير ويظلم المضغ ويقلل الاكل للغير الذي يلعب به الصبي يوم العيد يجوز كله  
 وشراؤه اذا لم يحصل له على سبيل القمار **فصل في الامر بالمعروف والنهي عن المنكر الامر**

معصية  
استماع الملا من



بالعرف من اعظم امور الدين ومضى الحكم في بحث الانبياء والمرسلين عليهم السلام من  
ومند من وقد ثبت وجوب الكتاب والسنة الكتاب قولهم بامر من بالعرف  
عن النكروا ما السنن قد علم من واما المعروف وان لم تعلموا من هو اهل النكروا وان لم تعلموا وانما  
بل من اذا علم انه يتطهر واما اذا علم انه لا يتطهر به لا يلزم ذلك ولا يتم تركه وينبغي ان  
يكون التعريف اولا باللفظ واللفظ يكون المبلغ في الموعظة والنصيحة ثم التعريف بالقول  
لا بالسب والغش ثم باليد كرامة للفرقة والمعارف وقيل الامراء باليد وللعلماء  
باللسان وللعوام بالقلب واقدام على ذلك حق الله تعالى وهو ان يكون سببا لكف الفجر عن  
العضيا عا لياحتي لو قتل فيه يكون شهيدا ويجوز تركه اذا خشي على نفسه الهلاك ضياعا  
لنفسه عن الهلاك فيجبر بينهما والظاهر من حال المسلم ان لا يهر بالمعروف ويؤثر في الاسلام  
فيه يعتقد بحرمته بخلاف الكافر والمنكرات في قراءة القرآن الحسن وفي الصلوة ترك  
الاركان واساءة المصلي اذ بها وقد ورد في الاثر ان من ارى في صلوة مسيئا حرم  
فهو شريك في الاثم والسكوت عن المنكرات مع القدرة مكروه والمنكرات في اذان تغبر  
الاحسان والنفقات وتكرار الاذان في مسجد واحد والمنكرات في الحام كشف العورة و  
النظر اليها ومضى من ثم المهمات والمنكرات في السوق اكثر من اعيى وعلى الرجل ان يامر  
اهله بالصلوة وله ان يضربه اذ تركها ولان يضرب امراته على تركها الصلوة وترك الفضل  
اذا كانت مسلمة واذا كانت كافرة لا يجز عليها لانه وسيله الى العبادة وعلى بيت من اهلها وكذا  
اذا خرجت من بيتها بغير اذن او دعاء الى فراشه فلم تجبه ان يؤذيها وله ان يطلقها وان يقدر  
على ايقاع مهرها حق لولا ان من الفاسد مع ومهرها في منتهى خير من ان يطأ امرأة لا تصلح ولا يجوز  
ان يضرب امراته على ترك الطبخ والخبر لانه ليس بواجب عليها استحسانا وليس للمرأة ان تخرج  
الى مجلس العلم بغير اذن زوجها وان كان زوجها عالما سالت منه عا وقت لها نازلة  
وان كان جاهلا هو يسأل من العلماء فيعلمها فان امتنع الزوج من السؤال كان لها ان تخرج  
بغير اذن لانه لا يطلب العلم فريضة فيما يحتاج اليه كسائر الفروض فتقدم على حق الزوج فلا بد  
ان لا يخرج بغير اذن ما لم تقع لها نازلة رجل ابن يترك الكفا والمنكرات هل رجل اخر ان

بها

يكتب كتابا ويضع الى ابيه ينظر فيه ان وقع في فكيه ان لا يقدر على منع عمل له ان يبعث  
اليه والا فلا وكذا الحكم بين الزوجين وبين الرعية والسلطان امراة لها ان تكتب  
وليس له احد من يقوم عليه وزوجها يمنعها من الخروج كان لها ان تقص زوجها و  
تطبخ والدامون ساكن والوالد او كافرا فيقدم حقه على حق الزوج لان النص في  
في حق الابوين الكافرين ولا يجوز لسلطان يقودها بالانصاف الى البيعة رجله  
ام شابة تخرج الى الولاية والمصائب وليس لها زوج لم يكن لابن ان يمنعها لم يثبت  
انها تخرج الى الفساق فاذا ثبت ذلك عند رفع الامر الى القاضي فاذا امر القاضي بالامتناع  
له ذلك رجل اسوق تحت الضيافة للفسا كان للمرأة ان تمتنع من الخبز والطبخ لم  
ان لم تقدر ان تمتنع فلها ان تجز وتطبخ وتؤوى عند الطبخ والخبر انهم فساق داموا  
مشغولين بالاكل يمتنعون من الشرب كمن طيس عند الفسا وهو يؤوى منهم  
على الفسق في تلك الحالة كان له ذلك ويؤجر به رجل راي منكرا وهو ممن ترك هذا  
المكرو فعمله ان ينهاه رجل اظهر الفسق في داره ينبغي لجاره ان يعظه بعظته وان لم يمتنع  
يجز الى الامام وهو ان شاء اذبه وان شاء ان يجز عن داره ولا يخرج المرء الى الجهاد الا باذن  
الوالدين وفي سفر التجارة والحج يجوز ان يخرج بغير اذنهما اذا كانا مستغنيين عنه **فصل**  
**فيما يجب الكفر وبما لا يوجب الرضا بالكفر مستحقا للكفر لا يكون كفر القول مع عن**  
**قصة موسى** وشد على قلوبهم فلا يؤمنوا وانما الرضا بالكفر مستحقا للكفر كالامر  
امرأة بان ترتد لمسلمين من زوجها فقد كفر الامر قبل ان ترتد راي ابو حنيفة ان يترك في الكلام  
فنهاه فقال انت تنكح فيها بالي ففعل نحن تنكحون كان الطبر على رؤسنا وانتم تنكحون فيها  
ويريد كل واحد منكم كفر صاحبه ومن اراد كفر صاحبه فقد كفر هو ومن هذا كره جماعة  
من العلماء الاستفال بالكلام وقال الفقيه ابو الميثم الحافظ من اشتغل بالكلام حتى اسمه  
من العلم يعني اذا كان يؤدى الى تشويش العقائد واثارة البدع والفتن اما معرفة الله  
وتوحيده ومعرفة النبوة واجب فلا يمنع ولو قال الدواود ان يقول لا اله الا الله ولم  
لا يكفر لانه معقود ومصر على ايمانه ولو سجد اخبر الله معقدا حقيقة كافر ولو قيل



الأرض لا سلطان لا يكفر لا يريد الحق لا العبادة وكذا إذا قبل الأرض بين يدي  
 الظالم ولو قال السلطان ظالم أنه عادل يكفر وقيل لا يكفر لأنه قد عدل في شئ أو لا ينفي  
 أن يقول أن ربه خداه بشئ أو لا ينفي أن يقول بقاء الجنة والنار مع  
 ما لا يملكه ولا يقبله لا جزء عبادة ومعصية ولو قيل لا يخرجكم خدا جنته يست  
 فقال من حكم خدا لا يخرجكم يكفر ولو قيل له هذا حكم الشرع فجاءت عليه الآية <sup>را</sup>  
 يكفر ولو نظر إلى الفتوى فقال له بانه آوذه يكفر إن أراد الاستخفاف ولو قال  
 ليس كما افترقوا أو لا يعمل به عزه لا ترك الكفر وعن سفيان فمن نكح المهرودين ليستا  
 من القرآن لا يكفر لأنه تناول ولو قال فاسق ابن فسق تبرا هت ومذهبك قبل يكفر  
 ولا يصح أنه لا يكفر ولو قال فاسق لمصلح بيانا مسلما في بين مشير إلى مجلس الفسق يكفر ولو  
 جلس مجلس الشراة على مكان مرتفع وذكر مضاجع يستترى بالملك فضحكوا وكفر واجبا  
 ولو قال الكبري من فرشتان كواحي هندا استوارندارم يكفر وكذا لو قال الكفران  
 بودي من بروي كرو ودي ولو قال فعل دانستند دانست وفعل كافر دانست  
 قبل يكفر ولو قال الفقيهين لا يكفر ولو قال البر ظلم را خدا ميسند يكفر إن اعتقد أن  
 الله مع يرضى بالظلم ولو قال المؤمن الله أكبر وقال آخر كذب يكفر من ساعته ولو غنى  
 أن يكون المحرم لا يكفر ولو غنى أن يكون الزنا حرام لا يكفر لأن الزنا حرام للأديان ولو غنى  
 صوما فقال بروت واحد يكفر ولا يصح أنه لا يكفر ولو قال من يحتاج إلى كثرة المال فلا  
 والحرام سواء غنا عليه الكفر رجل ضرب ناسا فقتل له است مسلم فقال لا يكفر إلا إذا غلط  
 ولو قال في رمضان شئت توفي مسلما وإن شئت كافرا يكفر ساخر مجر ويدعي للثمن نفسه  
 يكفر ويقبل الردة وساحر مجر وهو طحال يستناب منه ويقبل إذا ثبت سحره دفعا  
 عن الناس وساحر مجريرة ولا يعتقد لا يكفر والمراد من الساحر غير المستعوز ولا صاحب  
 الطلسم ولا الذي يعتقد لا سلام والسحر في نفسه حتى إذا كان لا يصح إلا  
 والضرب بالخلق والوسيلة إلى الشر فبصير مدبوا وأما علم النجوم فهو في نفسه حسن  
 غير مذموم إذ هو قسم احسابي وإنه حق وقد نطق به الكتاب قال الله تعالى الشمس والقمر

مجان

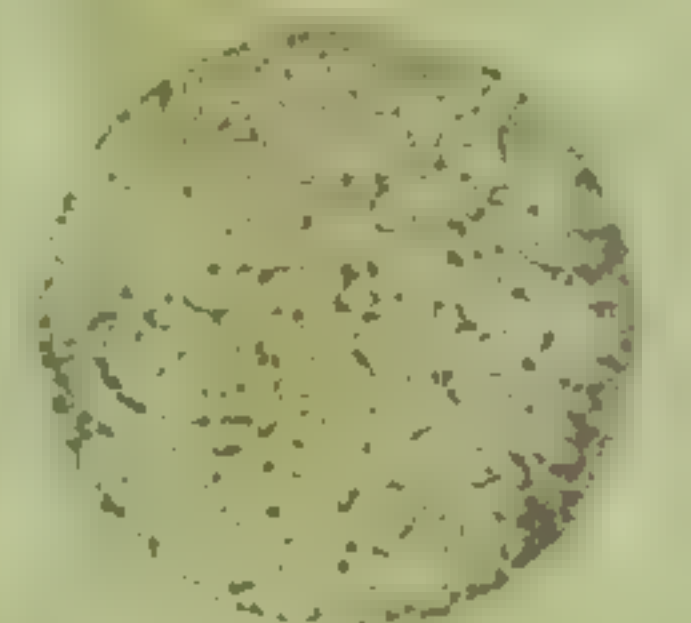
بحسب أي سهر احسابا والراحتون في اطلقوا على الشمس والقمر والنجوم سخايات  
 بأمره ولا يستدل بسير النجوم وحركات الافلاك على الحوادث بقضاء الله مع وقد جاز  
 كاستدلال الطبيب من الصحة والمرض ولو لم يعتقد بقضاء الله وقدره أو ادعى علم  
 لنفسه يكفر ثم تعلم علم النجوم مقدارا يعرف به موافق الصلوة والقبلة بالأسر وأما  
 تزويج امرأة ينبغي أن يقول من تزويج كذا يكسر ونصف هو لا سلام ويقول هذا  
 واعتقادك كذلك يقول نعم وينبغي للمسلم أن يحفظ لسانه عما يجب الاحتراز عنه القول  
 موكل بيمين الله واليوم الآخر فليقل خير أو ليصمت كافر جلد إلى مسلم فقال عرض على  
 فقال المسلم اذهب إلى فلان وهو يرضع عليك لا سلام اختلاف المشايخ في قبل يكفر  
 لأن لا سلام شئ لا يردل كمال الشهادة ما لم يترأع دينه وعسوه هذا الرجل لا يعلم ذلك  
 وينبغي للعالم أن لا يبادر بكفر أهل الإسلام مع أنه يفتي بسلام الكفر تحت طلال  
 الشيو ومن وافق الكفار من المسلمين فهو فاسق غير مرتد ولا كافر وتسميتهم وتدين من  
 أكبر الكبار لا يفر على لا سلام واغراء على الكفر وكفى بهم حجة لأجراء احكام لا سلام  
 من صاحب الشرع مع الوحي الناطق بنفاقهم والطاعة للكفرة اما مودة او مخادعة اما لبس  
 السراخ وتعلق البازرة اماره ملكهم لا يتلق بهم الدين **فصل في البيع** ولا بأس ببيع  
 السرقة كالنوب الخس وكبره بيع العذرة وقال النسائي لا يجوز بيع السرقة لأنه عكس  
 وجد البيت قبل الدباغ ولنا أنه شئ مستفيع به وأنه يلقى في الاراضي لاستكثار الربح فكان  
 مالا والمال محل البيع بخلاف العذرة لأنه ينتفع بها الاخطوطا وبيع المخلوط يجوز وهو المروي  
 عن محمد هو الصحيح وكذا الاستفاعة به والمخلوط منها بمنزلة زيت خالطة بنجاسة وهو مستفيع  
 به دون الاكل وجوز بيعه ومجعله بيانه وبيع الثمن في الرباطان يجوز لأنه مباح و  
 يكره ان يمدح الرجل سلعة عند البيع ويكره التفرق في البيع بين الصنفين احد ما ذر  
 وحجم من الاخر بسبب القرابة فان فرق بينهما جاز العقد وعن أبي حنيفة لا يجوز في ثمة  
 الولاد ونماذج في كتاب البيوع بيع الزنا والنصاري وبيع الفلنسة للمجوس لا كره  
 لأن ذلك في آلهما ويكره بيع العبد من الفاسق ويكره بيع السلاح في أيام الفتن <sup>الفتنة</sup>

بيع التفرق في البيع بين الصنفين

بيع العبد من الفاسق ويكره بيع السلاح في أيام الفتن



لانه اعانة على العصية وان لم يعلم انه منهم لا بأس به ولا بأس ببيع العصب من يعلم  
 انه يتخذ منخر الان العصية وان لم يعلم انه منهم لا بأس به لانه لا يباع بعينه واذا باع المسلم  
 خمر او اخذ ثمنها وقضى دينه فلصاحب الدين ان يمنع من اخذ لانه وقع البيع  
 باطلا ففي الثمن على ملك المشتري فلا يحل اخذه ولو اخرج ميا بيعها فباعها  
 بحل اخذه لانه مال باع في حقه فحل اخذه منه ولو اخرج ميا بيع في خمر او يتخذ فيه  
 ميثارا وبعته او كئيسة لا بأس به عند ابي حنيفة لان الاجارة ترد على منفعة البيت لا المجرى  
 فيه وانما المعصية بفعل المستاجر وهو المختار وعند مالك لا بأس به لانه اعانة على العصية  
 ولا صفة لا يكون فيها ولو حل المسلم خمر الذي تعطي الاجرة عنده ولا بأس ببيع  
 بناء مكة واجارتها وبكره بيع ارضها عنده وعند مالك لا بأس ببيع ارضها وهو مائة  
 عنه ايضا ومن وضع درهما عند بقال ليأخذ به مائة مائة بكرة لانه قد جرت نفسه  
 وهو يأخذ منه شيئا لا فالحال او مثل هذا القرض مني عنه وينبغي ان يستودعه ثم  
 يأخذ منه مائة مائة بكرة لانه ودبقة وليس يرضى حتى لو ملك الاشئ على اخذ والله  
**فصل في الاحتكار** وبكره الاحتكار في اقوات الاقويين والبهائم كل غنطه والشعير  
 والنبين وغيره من الاقوات عند ابي حنيفة وعن محمد هو تحقق في الباب ايضا وعن ابي حنيفة  
 يتحقق في كل شئ هذا اذا كان الاحتكار بضر باهل البلد كانت البلدة صغيرة اما اذا  
 كانت كبيرة لا يضر باهلها لا بأس به حبس ملكه من غير ضرر لاحد وكذا ملكي الجب وكرو  
 سواء لبس السراويل بلبس في ظاهر الرواية ثم قيل من الاحتكار مقدرة باربعين  
 يوما لقوله من احتكر طعاما اربعين يوما فقد برى من الله وبرى الله من منكر  
 بالشهر قبل هذه المدة بانه ان اراد به الغرة والقط والعياذ بالله وقبل هذه المدة  
 يستحق العقوبة في الدنيا اما في الآخرة فهو بانيم وان قلت المدة فالحاصل التجارة  
 في الطعام غير محدودة ومن احتكر غلة صبية او ما جلبه من بلد اخر فليس يحكم  
 وهذا عند ابي حنيفة وعند ابي بكره ايضا الاطلاق النص وعند محمد كل احتكار  
 الى المصر في الغالب فهو بمنزلة قناء المصر بكرة الاحتكار وليتعلق حق هذه المعصية



به بخلافه اذا كان البلد بعيدا عن العادة بالمجان الى المصر لا يكون احتكارا لانه  
 لا يتعلق به حتى العامة ولا ينبغي الاطم ان يسبق للناس لقوله عم لا تسرفوا فان الله هو  
 المسرف القابض بالباطل الرزاق ولا ان التمس حق العاقلة والمية تقديره الا اذا تعلق به  
 ضرر عام واذا رفع امر المحتكر الى القايامه ببيع ما فضل من قوته وقوت اهله على اعتبار  
 التسعة فارفع اليه مرة اخرى حبس ثلثه وعززه على ما يراه وجزاه ودفع الضرر عن  
 العامة ومن بيع الطعام المحتكر بغير امر فيه خلاف كالحلوف في مال المديون و  
 قبل بيعه لا نقاشه اباحه يرى الجواب ايضا الدفع ضرر العام فان كان ارباب الطعام  
 يتمكنون ويتعدون نقدا فاحشاء القيمة غير القايامه عن صيانة حقوق المسلمين الا  
 بالتسعين فيمنع لا بأس به بمشورة اهل الرأي والبصرة اذا باعوا باكثر من السعرة  
 الحام وهذا عند ابي حنيفة لانه لا يرى الجبر على الخبز وكذا عند مالك لان الجبر انما يتحقق على قوم  
 باعيانهم ومن باع منهم بمقدرة الامام مع بغيره **فصل في الجبر** الجبر الواحد حجة في امور  
 الدين ونحو العمل به وقيل قوله في العاقلون التي غير ملتزمة كالوكالة والمضاربة  
 والوصية والذن في التجارة سواء كان غلاما او غيرة لان العدالة ليس شرط فيها  
 للضرورة وللحاجة والعدل لا يوجد في كل موضع بخلاف رواية الاخبار لعدم الضرر  
 لان العدالة لا بد فيه وفي خبر الفاسق في حل الطعام وحرمة وطهارة الماء ونجاسته  
 يحكم برأيه وعلى العمل به لان اكبر الراي بمنزلة اليقين ولا ان الفاسق يهل الشهادة اذا لم  
 يكن مسلما بفسقه وهذا ينفذ القضاء بشهادة بخلاف خبر الذي جرت به قبل و  
 قيل كالمعدل لا يصح انما كالفاسق والعصبى والمعتوه كالذي لحم في يد رجل الخمر مستمسك  
 ان هذا الحديث حجة المجوس والخزيم انما هذا لان كانوا عدا لا يقبل قولهم لان جبر الجماعة  
 حجة في الاحكام دون جبره وان كانوا مسلمين اخذ بقوله وان كان كل واحد منهما  
 نقضا العمل باكثر الراي ان كان له رأي وان لم يكن له رأي يخبر بين اكله وتركه ولا فرق  
 بين اثبت والثاني بخلاف الشهادة ولا اصل فيه ان كان الثاني يعتمد عليه فليس يتحقق  
 المعارضة بين النقيضين في خبر محمد الثاني وان لم يعتمد عليه يترجح المثبت فطهارة الماء



وبما استدحل الطعام وحرمته يعلم حقيقة فحققت المعارضة بخلاف الخارج  
 مع الزكوى فالجرح لو كان في سبب الجرح لا يعلم حقيقة فيخرج المنيث ويخرج  
 وان لم يخرج ثقة بل حرمته ولا يخرج ثقة بالحال العمل اكبر الرأى فان كان في جهة الحل  
 عديد لا بأس بكلمة وان كان في جهة الحرمه ملوك لا يؤكل لان طائفة القديس المنى  
 اكثر وان كان كل واحد منها انبى بل يقول الحزن ولو ان شري لم اقبضه فاجبر مسلم  
 ثقة انه ذبحه الجحش لا ينبغي ان ياكله ولا يطعمه لاحلانه اجبر ما روي وكذا لبرده  
 الى صاحب لا يقول الواحد ليس محبة في ابطال حق العباد ولو ان شري جارية ارطاما  
 واجبر مسلم ثقة انه غصبه من طرد فهو في سعة في الاكل والوجع ولا حبان تنزهه من  
 المحرم غير محرمه العين وانما اجبر عدم الملك والشرع بكذب ظاهر ان ثبت للمنفعة ومن  
 بجارية انها الرطل فرائد جميعها ينبغي ان لا يشتر بها حق يعلم انتقالها اليه ملك صحيح او  
 وكله جميعا منسلو ومهاله وان قال وكلني بيعها وان ثقة وغلب على ظنه انه صادق و  
 ان يشتر بها ويطلب الا انه اجبر بغير صحيح لا منازعه والقول قوله وان غلب على ظنه انه كاذب  
 لا يشترها مسلم ثقة اجبر ان الغائب طلق امرأته فادنا او جاء كتابه بطلانها وكبرائها  
 انه صادق لا بأس بان ينفذ ويتزوج بزوج آخر لان الفاطم طار ولا منازع له خلافه ولو  
 اجبر ايضا اصل النكاح لم يقبل قوله لان الفساد مقارن بالعقد واقدمه على العقد <sup>بدل</sup>  
 على صحته وان كان فاسدا ولو كان جارية كنت امه فان فاعقني يقبل قولها اذا غلب  
 على ظنه انها صادقة لان الفاطم طار ولا منازعه له شهد عدلان لامرأة ان زوجها  
 نكحها وتكون زوجها ثم مات الشاهدان لم يسمعها المقام لانه كانا سمعت من زوجها  
 لانها لو شهدا عند الحاكم بحرمتهما ونسب المرأة انقضى نفسها بالزوجين <sup>طائفة</sup>  
 لا يسمعها ان تزوج بزوج آخر فضاء لانها من كونه ظاهر اصبحت جارية عند ابطال  
 واجبر بطلب ينفع في البيت كالماء والصابون ونحوه فلا بأس ببيعها وان طلبها  
 ياكل الصبي كالجوز والرب يسقى ان لا يبيعها كاذب ظاهر وقول الهدية من  
 الصبي والميد جاز للعرف والعادة فالظاهر انها صادقة فان **فصل في التحريم**

ط

طلب الصواب بغالب الرأى عند تعذر الوقوف على حقيقة الشيء وجعل صلى الى جهة  
 من غير شك بخوض صلوة لم يبين الخطأ ولا مره على الصلاح وان كان كبر رآه  
 انه خطأ بعيدا لانه كلفين فيما بين على الاحتمال وان شك وصلى الى جهة بلا غوى  
 فان يبين انه خطأ او كبر رآه على الخطاء اولم يبين بعيد في ذلك كله لانه لم يمتد  
 اذا عجز عن ضابطة القبلة فكان التحريم من فريض الصلوة بخلاف الاول لان عدم الشك  
 فيه فان يبين انه اصاب القبلة جازت صلوة لم حصول المقصود وان كان كبر ظنه  
 انه اصاب القبلة فلا يصح انه لا يجزى لانه لم يمتد التحريم يبين فلا يسقط الا بمثل وان  
 يبين في خلال الصلوة انه اصاب القبلة يستقبل ان قاصد وقع ضعيفا فلا يبي  
 القوي على الضعيف وان شك وتحريم وصلى الى جهة التحريم يجوز بكل حال القول  
 على وجه قبله التحريم فصد ولا نجهة التحريم عند تعذر اصابها وقيل ان  
 به بخلافه اذا صلى في ثوبه يبين انه كان غيبا او الماء الذي وضأه كان غيبا  
 بعيد صلوة لان الوقوف عليه كسر ولا الوضوء بالماء الجالس بغيره والصلوة الى  
 غير القبلة في في الجملة اعتبارا بالنوع حاله الاخبار فخرج البلد وبالنزول  
 الاضطراب كان وان يبين خطاؤه في الصلوة تحول الى القبلة ويبنى لانه لو تحقق بعد  
 الفراغ لا اعاده عليه فكذا في خلافها وصلى بعض صلوة بالتحريم الى جهة ثم وقع تحريم  
 الى جهة اخرى تحول اليها ويبنى بخلافه اذا كان له ثوبان احدهما طاهر والاخر نجس  
 شك فيهما فحرم ووقع تحريم على ثوبه صلى بعض صلوة ثم وقع تحريم على ثوب اخر ثم  
 فيه ولا يعتبر تحريم الثاني لانه لما وقع تحريم في الاول حكم بطهارته ونجاسته الثاني ثم لا تحول  
 النجاسة من الاول ثم ما ادى بالاول جاز وما ادى الثاني فهو فاسد وجعل دخل سجدة  
 لا حرج له وفيه قوم من ههنا تحريم وصلى ثم علم انه اخطأ بعيدا التحريم معتبر عند  
 الدلالة وههنا السؤال مكن فلا يعتبر التحريم ولو يبين انه اصاب غزبه ولو شئت  
 القبلة كذا ولم يكن محضه من تساهل في التحريم ثم يبين انه اخطأ روي عن محمد انه  
 لا بعيد وهو الاقرب والسجود اذا تعذر فجلسة فجلسة جهة التحريم واذا اخطأ







ما لا يعلم الله من ان حصل له ان علم انه حصل من كسب جنته كسب الباقى واخذ  
الرشوة والظلم ان علم صاحب ردة عليه ولا يتفق عليه بيمينه ايموه التورع لمن هذا  
المال والى واما ما اخذ المغنى والناجحة فالامر فيه ليس من لادى صاحب المال المطاوع  
برضاه من غير شرط ولكنه حصل بسبب رجلان وعليه دين فله فيه كسب الجوز  
من جواز لا يؤخذ الله به ولكل من غضبوا اخذ به وان كان له بيمينه  
ان يؤذيه اليه وان نفسه هو ايضا حق ما لا يؤخذ به رجل على آخر دين ولا  
على استيفائه فابراه غنيمته من تركه عليه لان في ابراءه فليصل المسلم من ذلك  
وعذاب الآخرة فكان له ثواب رجل خصم فان خصمه ولا وارث له ينفذ  
صاحب الحق مقدار حقه حتى يكون وديعة عند الله فيوصل الى خصمه يوم القيمة  
عليه الحق اذا استحل فاحل من الحق وهو لا يعلم قد ينظر ان كان كثيرا اجبت عليه  
لا يحل له ابراء باحلاله وان كان قليلا يبرأ ولو قال لا اخصمك فليس بشئ ولو قال  
ابراءك من مالي عليك ولا يعلم ما عليه يبرأ من كل قضاء واما ديانة لا يبرأ الا بقدر  
ما يتوهم ان له عليه رجل قال اذا تناوله فلا من مالي فهو له حل فتناول فلا من  
غيره با ابا حنيفة لا ولا ضمان عليه ولا يشترط علمه باهية وان قال كل انسان تناوله  
من مالي فهو له حل قال محمد بن مسلم لا يحل له ابراءه عن المجهول الا يصح وقوله  
ابو منصور هو جائز لانه ابا حنيفة ولا باهية عن المجهول يصح ولو قال ابراءك عما ناكل من  
مالي خفي ان لا يصح لانه ابراءه عما يلزمه بالتناول فيكون ابراءه عن دين سيجي عن دين  
عليه القضاء للرجل بالخفاء يجوز للنداءى ولا يجوز للزينة ولا يخفض بها الصبي  
لانه زينة فحمل للنساء دون الرجال ولا يجوز للرجل ان يسود لحية له حالة الغزاة ولو كان  
صاحبها وجاز اذا طلب من ذلك ولا باس بالاحتمال له يوم عاشوراء ولو ادعى  
ولا باس بالاحتمال على خرقه ولا باس بخرق البيت وتخصيصه اذا كان من الحلال وان  
يطلم على احد ما نقش المسجداء الذهب والفضة والساج لا باس به والصدق على الغير  
خير منه وقبل هو قوته حسنة وقبل كرهه والصحيح انه لا يكره ولا يستحب وعبد الصوفى

اما التخصيص فليس له يحكم البناء هذا اذا فعله من نفسه اذا فعله من مال الله  
لا يجوز لما فيه من تخصيص المال حتى لو فعل المتولى بيمين رجل مرقى القران لا يستم  
بما به وان لم يظلم ردة ولا باس بالسلام على العجائز ولا يستعمل الشابة لا باس برده  
السلام على الرجل الزينة ولا يزيد في جوابه عليكم فان كان له حاجة فلا باس بالسلام عليهم  
رجل سلم على آخر فليس له ردة قد نسي سمع لا باس بالقاء العلق عند التسميع  
فكروى الحاجة العلق اذا ابتدأت بالاداء فلا باس بقبلها قبل المراءى يجوز له صيد  
لا سيما اذا كان في غير الناس لحق القمل بالنار كرهه للنبي اذا كثر الكلاب في  
قوتها يقتل الناس بها او يابها بقتلها وان استعوارفع الامر الى الحاكم رجله كسب  
بعض الناس فلا هل المحلة ان يقتلوه واذا غصب حرام هل الجحمان على صاحب  
الاشهد وعليه الجحمان ولا فلا مثل الحايطة المالك وفيه نظر الهرة اذا كانت مؤنة  
تدبح بالسكين الحمار المستقرض اهدك للمقرض شيئا فلا فصل ان لا يقبل وحكى  
ان ابا حنيفة يجوز على استغلاله بجدار غريمه قال ابن المبارك اذا سئل السائل الموجه  
يجب ان لا يعطيه شيئا لانه عظيم محقر الله به وكذا اذا قال عني الله لا اهل التفرقات  
المستوفين الناس باسباب مختلفة ولا باس بحم السرقين والشوك والفتيش في  
ارض غيره او في الحان ولصاحب ارض ان يمنع عن دخول رضة لا باس به في  
الطريق يسكن الغبار ويجوز اخذ الطين من الطريق في ايام الودعة اذا لم يصير احد  
طريق واسع فبنى اهل المحلة فيه سجدا للعامان كان لا يصير الطريق فلا باس به ليس  
للرجال ان يمر في ارض الغير الا بالضرورة ويجوز للزينة في الطريق الحديث اذا لم يعلم انه  
غصب ويجوز قتل الشارب والاخطار اى وقت طال ولم يوقت بوقت وهو  
ويقتض حتى يتبادى شفتا العليا وحلقه بدعة عند البعض لا يسنه وكذا حلق  
اللحية واما قصها سنه وهو اراد على قبضة الا اذا كانت تحت طويلا ونسقا لا يبط  
سنه وحلقه باجاز وحلق الراس حائر والفرع منى امرأة حلق راسها راجع بها  
لا باس به ولا فهو كره ويجوز النقا السائل بعد الحصاد كاخذ ثوب حلقه



لوجوده لاذن دلاله برميده تركه ولكن ملكا للمالكين فيكون ولا يسلط بالرس ولا يباح  
 حتى يجوز الاخذ منه لانه عين له واذا اخذ الغريم له يجوز ان ياكله ويجوز ان يملكه  
 غيره بخلاف ابله الطعام حيث لا يملك غيره وكذا قسور الطبخ والروان ونواة الخوخ  
 والشمش اذا كان متفرقا وكذا بقية الخبز والبطيخ بعد ان يصلح من بيعه  
 في قصعة الدمان وباسيل من خارج الوقفة فهو للدمان وباسيل من اخذها من  
 المشتري شيئا قوله ايضا ولا فهو بمنزلة اللقطة تصديه لابس لمرأة ان تصدق  
 من زهره وبها تنقو سكر كالغيف ونحوه لان ذلك يخرج نوع في العادة وجلس  
 من فلفه انسان واصلها فليس للمالك عليها اذ المال عند التسيب يملك  
 له وان قال له حاجة لي فيها فله ان يأخذ من يد والقول قوله مع عينة لا فرق  
 الحائنة والغيرية ولا فسخها حام وظل في بيتان رد الباب فهو له لانه اخره  
 فلكه اتخذ برج الحمام في قرية فبقيت حطتها وعلفها ولا يتركها بغير علف حتى لا يفسد  
 الناس اعطى الذئب في قول الساعي ولا ضمان على الساعي قياسا لما لفظ بسعيه  
 ولكنه يأنم وفي الاحتياط يضمن والعبد الساعي يضمن بعد الاعتاق وكذا اذا  
 دل السارق على المال لا يضمن ولكنه يأنم لانه صاحب سبب والسارق مباشر  
 غلافه اذا دل المودع السارق على الرد يضمن لانه التزم حفظه ولو غرس  
 في أرض الغير ثم رثا للفارس ولكن لا يطيب ولو كان أرض الجوز كروا واشجارا  
 ان كان يعرف اربابها لا يطيب احد وان لم يعرف فهو بمنزلة ارض بيت المال تصدق  
 السلطان بما حصل منها ونصيب كرهه يطيب لهم وهذا طريق الفتوى والاعمال  
 ان ياكل ايضا وان كان أرض فتيبة كرهه يطيب ايضا لانه اذا اخذوا من ارضه او  
 لجارة ارض لسلطان اسكن رجل امرأته ليس لها ان تمنع من السكنى وانما الحكم عليه  
 عن محمد ان امرأة سلبت الشرف وجب على اهل الغريم ان يستنفذوا ولا بأس بالبرم  
 وهو من عادة العرب وهو شدة الخيط في اصبغ للتذكر بكرة الاشارة عند  
 المذل كاقصه اهل الجاهلية وجلات وامرؤاته ان يقرأ القرآن على قبره الاصح ان يقرأ

مكرهه والمأخوذ قول محمد بن عبد الله بن سمي انه الصغير يكره والي عرفه الصبيح انه لابس  
 به ولا هو كذب لان الناس يسمونه تقولا ولا يحل لاحد ان يلعن على اهل القبلة وهذا  
 قالوا لا يلعن برئيد بعد موته ويمنع ان يعود لسانه بالخير بالشر **فصل**  
 بالقرية والقدم والرمي يجوز عند التجرة والريضة لقوله عم لا سبق الا في  
 اوصل او حافر والمراد به الا بالرمي والغرس وكذا المضاربة والمسايق على  
 ويجوز ان شرط ان سبق اخذ المال وان سبق اخذ منه فله ان يبيع القمار ويجوز ان  
 شرط ان سبق اعطاه الاخر له ولا يجوز وان شرط ان سبق اخذ المال من الاخر وان  
 سبق ان يأخذ بجوز ايضا وان شرط الاطعام لاصحابه اخذ فالشرط باطل والمأخوذ  
 له وان اخرج احدهما دينا وقال ان سبقني فملاك وان سبقك فهو لي يجوز ايضا  
 قال شمس لعمري هذا ما يجري بين الفقهاء من المناظرة والبحث في المسائل فيقولون  
 لولا ان يكون في المصلحة التزعب في البحث وتخصيل العلم كتب فيها اسم الله تعالى  
 يستغنى عنه بل في الماء الجاري او يلف في خرقة نظيفة ويدفن في ارض طاهر  
 لا يجوز ولو غسل في الماء الجاري واخذ القرا طيس فهو افضل ويكره القرب السطو  
 والنرد والاربعة عشر وكل هؤلاء قاروا وهو وكل واحد منهم محرم بالنس وعين  
 السكا ان القرب السطوح مباح لما فيه من تحييد الخواطر ثم ان قام بسقط عدالة ولا  
 فلا والتسليم على من يطيب لابس به عند بيع وعند ما يكره **فصل** الظلم على الدعي  
 اسند من الظلم على المسلم لانه من اهل النار فلا يرجي منه العفو وهذا قالوا اذا دخل  
 المسلم في الحرب فاجابا ما لا ينبغي ان يعذبهم لان العذر حرام فان عذبهم واخذ  
 منهم شيئا يصير ملكا فخطور الوعد والاستيلاء على مال مباح له الترض في العلم لانه  
 ليس بينهم وبينهم عهدا الحرب مباح في الحرب اذا اخذ المسلم بغيره وهو احول  
 واذا غلب الكفار على اموالنا واحرزوا بدارهم ملكوا عندنا لانها زالت بيد المالك  
 لزوال العصمة كالمال المباح فظهرت يد ملكها كملك ابيهم ولهذا لا يضمنون  
 كما لا يضمن اما اذا كانوا في دار الاسلام قال نصير في ايام شركه حين اغاروا سرقند

خرج

ف



يعوامهم ولا يشترط الا ان يراهم والدانية لا يتبعان في العقود ولا يخطا الذم  
 بالذم استهواك عندنا ويضمن ولا يكون احرازا ومدينا ومكائلا و  
 امهات اولادنا ونحن نملك عليهم جميع ذلك لان السبب في الحكم اذا كان المحل للمال  
 والمحل المال المباح والمال له منها بالرق ولا رق علينا وفي غيرنا من مدبرنا ومنا  
 اولادنا نخل وهذا ثبت حرمة البيع لان عقاد سبب الحرية من وجه بخلاف رقاب  
 الكفار لان الشرع اسقط عصمتهم بسبب كفرهم جزاء استنكافهم عن عبادة الله  
 وجعل رقابنا عبد اسلام ابق قد حل بل الحرب فاخذوه لم يملكوه عندنا ولا  
 يد المولى يخرج من راسه ولا سلا وظهور بين علي نفسه فام سبق محلو للملك عندنا  
 المزد في ازالة سلام لبقاء يد المولى كما بقيام يد اهل الدار وعندنا ما يكون لان  
 العصمة قد زالت كما لو اخذوه من راسه سلام وان بدا العبد اليهم فاخذوه لم يملكوه  
 لتحق الاستيلاء اذ لا بد للجماء واذا حاصر العدو قلوب المسلمين وطلبوا لود  
 منهم على ما يجوز دفع المال اليهم اذ كانوا منهم الملاك لان دفع الملاك عن النفس  
 واجب والوثن الذي يحل بالباري جلت قدرته او الملاك اذ اقل الله لا الله  
 يحكم باسلامه لان الشك بقرائه مع حيث قال الله ولئن سألتم من خلقهم ليقولن  
 الله ولكن نكر وحدانية الله مع حيث قال الله مع انهم كانوا اذ قبل لهم لا الله لا الله  
 يستكبرون فاذا قال لا الله لا الله فقد اقر بما هو مخالف لاعتقاد وكذا اذا قال  
 استبدان محمد رسول الله لا كل من يدعي الهية ينكر رسالة محمد ومما الذي اقر  
 بالتوحيد ويحمد رسالة محمد ومم اليهود والنصارى فيهم يقررون بوحداية الله  
 ويدعون صفة الاسلام ويقولون المسلم من نقاد الحق ويرعون الحق امام علي  
 فاذا قال لا الله لا الله لا يحكم باسلامهم بالحق ولا محمد رسول الله ومنهم من يقول بالتو  
 والرسالة لا يحكم باسلامهم بالشهادتين لم يتبرأ عما كان عليهم لان منهم من يقول هو  
 نبي العرب لا نبي بني اسرائيل ومنهم من يقول هو نبي الكافة ولكن لم يفت بعد ولوقا  
 اسلم لا يحكم باسلامه ولوقا دخلت في الاسلام يحكم باسلامه لا بد على

دخول حادث ولو قال المولى اسلمت او انا اسلم بحكم باسلامهم لا يدعون هذا  
 الوصف لنفسهم ويقولون هذا شيم الكافر اذا صلى في جماعة المسلمين بحكم با  
 عندنا واذا صلى وحده لا يحكم باسلامه كما **العصب** هو في اللغة ضد الشيء  
 من العز على من الغلبة والعدوان سواء كان لا او غير لا فلا رقة  
 فلا زاولين وفي الشريعة هو اذ لا تقوم مقام جهر على وجه يزيل به الملك  
 حتى لو كانت زوايد الفصيلة لولد واللين مائة عندنا ان هناك من غير تعد لا  
 ضمان عليه لا يرفق به منها وفي السكينة مضمونة لانه وجدان بات اليد  
 كاهل رازا ليد الملك قصد في انبات يد الغاصب ضمني فهو على عكس  
 واستخدام العبد وحل الدابة وكوبها وسكنى الدار وعلى وجه التقدي غصبة  
 وجدان اليد طالة الاستعمال بخلاف الجلوس على البساط الا ان الايمان عليه في  
 هذه المنافع الا ان ينقص العين باستعماله فيفترق النقصا وفي السكينة يضمنها  
 فيجبر المثلوق لان ان سكنها بجرح المثل وان عطلها لا شيء عليه ولنا ان المنافع  
 اعراض لا مائة بينها وبين الدرم وقيل ان كان الغصب انما يتحقق فيما ينقل ويحول  
 لتحق ازالة اليد وهو قول الشيخ والي يورق محمد في غيره ايضا وفيه قال السكينة حتى لو  
 عصب رافق به لا يضمن عندهما وعندنا يضمن لثبات اليد فيه ومن شرطه  
 ثبوت يد زوال يد المالك لاستحالة اجتماع اليدين على محل واحد كما في طالة واحد  
 فيتحقق الغصب وهو قطع يد المالك عن الانتفاع ولها ان العقار لا يضمن بالاستيلاء  
 لعدم ازالة اليد والفل من رتبة اليد غيره ولم ينقلها الى موضع والمنع على الانتفاع  
 لا يوجب الضمان كما لو بعد المالك عن المواشي ثم ان كان الغصب مع العلم بحكم المالك ولم يعلم  
 عند الملاك عنده وان لم يعلم بان ظل الماخوذ في حكم الضمان ان ذلك في يد لا في هذا  
 حق العبد ولا يوقف على العلم ولا يتم فيه لعدم قصد وعلى الغاصب في الغصب  
 ان كانت باقية في يد لقوله على اليد اخذت حتى ترد ولا يرد يد العبد بقصود  
 وبها يتوصل الى التصرف والانتفاع فيجب في العين وهو الموجب الاصل على اقلوا



انه كالم في الجور المالىة فاذا اخرج عنه هذا كان مثله لان المالك اكل صورة  
 ومعه في الجور المالىة فيقوم مقام العين ثم المكبلات والموزونات والعمادات  
 المتفاوتة كالجوز والبعض والنفاح والكمثرى والشمس والخوخ والجزر والخل والعصير  
 والقطر والصوكلها مثلي وكذا الدقيق والسويق وقال في الاصطحاب في السوق  
 قيمة لا بين سوق وسوق تفاوت كثير تفاوت القلة وظط السمن به فليس مثليا  
 اما اللحم فمختلف فيه وكذا العسل فاخرج عن ذلك المتعلق بقيمة في المكان الذي غلبت فيه  
 ذلك اليوم لتفاوت القيم بتفاوت المكان ولا زمان ويجوز القيمة في محل وظط  
 على اصل ان القيمة مثلي في المالىة ولكنها ناقصة في الصورة وكلها تفاوت واحد  
 في القيمة من العسل يا فهو من ذوات القيم كالقضاء والبطيخ وغيره والبر الخلوط بالشجر  
 من ذوات القيم فاذا اخرج عن ذوات القيمة استدل بالقيمة كضمان للمنافع فاذا وجد الغاصب  
 في غير البلد الذي غصبه كان كالغصب فيهم او ذواته لا بتفاوت بين الوضعتين  
 فيوم يردده او مثله اليه وان كان غيرهما من المثليات كالخطة او الشجر سواء كانت  
 اقل او اكثر ان شاء احد مثله وان شاء اخذ قيمته وان شاء صرحى يرجع الى البلد فيأخذ  
 مثله وان كان غير مثلي فعليه قيمته اذ تلف في يده هذا اذا كانت القيمة سواء فيها  
 او اكثر في موضع الذي وجد وان كان اقل ان شاء اخذ به القيمة في المكان الذي  
 وان شاء صرحى يرجع فيأخذ فيه فاذا ادى الغاصب القيمة فيما يجب القيمة فالعاجز  
 على قبضه فبئز الغاصب منها وان وضعها في يده او في حجره عند غير العاين ايضا  
 وان وضعها بين يديه لا يبرأ بخلاف رد العين للود بفتح حيث يبرأ بالخيلة عنه  
 ولا يبرأ بالرد الى دار المالك فيها بخلاف رد العارية حيث يبرأ بالرد الى دار المالك لان  
 العارية ترد هكذا عرفا وفي الدين قبل لا يبرأ حتى يقبض وما هلك من المصروف يدليا  
 بفعله او بغير فعله ضمنه لا يجب عليه فيه الى المالك حقيقة او معنى وقد تعدد ما يملك  
 في يده وجب الضمان وانقص منه في يده بضم الغصا مع رد العين وكذلك وان قبض  
 في يده وفي العفارة في تضمينه بالهلاك وفي نقصانه مختلف فيه كما مر في غلط المولى

الردية

الردية لا يمكن تضمين النقصان مع استرداد العين لا يردى الى الربوا ارجع الغاصب  
 غصب لا يحل له سواء كان المصغر غصبا او نقدا لا يحصل التمسك وهو الغصب غلاو الرج  
 في البيع القاسد حيث يحل للبايع فيما في التمسك لا يتعين ولا يحل للمشتري فيما يرجع  
 في البيع لا يتعين بالتعيين رجل غصبنا فاجره فالاجر له لا نه هو العاقد ولكن  
 لا يحل له التمسك فيه فاذا تمكن النقصان بسبب نقص النقصان مع رد العين وقد راعى النقصان  
 يحل له الاجر لان المصغر يملك بقاء الضمان ويتصدق بالفضل منه فمدا عند  
 ائمه ومحمد وقال ابو يوسف بطل الفضل ايضا ولو اجر العبد نفسه صح وله ان يقبض  
 الاجرة فان اخذ الغاصب فهو للمولى ان كان باقيا في يده وان تلف له ضمان عليه  
 عند ائمه وعلى هذا الخلاف فاذا اجر المستعير المستعار وتضرع المودع في الردية  
 ورجع فيه فهذا كله بمنزلة ربح الغاصب ولو هلك المصغر في يد الغاصب حتى  
 ضمنه ان يستعين بالقلة التي حصلت من الغصب اداء الضمان له لا التمسك لاجل  
 المالك وهذا الردى اليه بباح له التناول فيزول التمسك لا اداء اليه الا ان يحضر  
 فيضطر الى حاجة نفسه بلا شئ رجل غصبنا فاشترى بها عينا وباعها بالفسد  
 وزيادة لا يطيب الرجع عند ما خلا فلا يبرأ وقوله ثم اشترى بها اشارة فيما  
 اذا اشترى بها شيئا وشار اليها ونقد منها يجب التصديا ما اذا اطلق ونقد  
 او اشار اليها ونقد من غير ما لا يجب التصديا بها لا يتعين بالاشارة قال  
 لا يحل له التناول منه قبل ان يضمن وكذا بعد الضمان هو الصحيح وقيل فاذا ضمن  
 يباح له ان يصير دله بالتراضي وكذا اذا ابراه بحاله والرجع لا يطيب بضمان  
 العين واذا اشترى بها طعاما يساوي العين فاكلها لم يتصدق بشئ في قوله  
 لا الرجع انما يتعين عند اتحاد الجنس وكذا اكل مال حرام اذا اشترى به شيئا ولم يصف  
 البيع الى ملك الدرهم طاب له ذلك الشئ قال ابو منصور يطيب ذلك الشئ لم يرفع  
 الدرهم اولا وهو قول الكرخي والفتوى على قوله وقيل لا مما سوء وفي النوادر لو اشترى  
 دينارا بفسد درهم ونقد الدرهم المفقود لا يحل له الاسقاء بالدينار لم يردى



الضمان لا صاحب الدوام اذا استحق الدوام فسد العقد وجعل عليه رد الدوام  
 بخلافه لا يشترى بها شيئا غير الدينار وقد قيل ان الشيء لا يستحقه لا يفسد  
 لان الثمن لا يتغير به فعلى هذا قالوا لو غصب ثوبا واشترى به جارية لا يعمل له وطئها  
 ولو تزوج به امرأة يعمل له وطئها لان استحقاقه يلزمه رد الجارية دون الشئ ولو غصب  
 عبدا فباعه ضمنه المالك قيمته جازيعة ولو اعققه ثم ضمن القيمة لم يخرج عنه الساجد  
 اذا غصبه بالغير فخط به لا يمكن يمين بملكه عند ائتمار حتى وجب عليه الحج والعمرة  
 ردوا به الضمان عند ما منعه كالمس في الحال ومنعته كالمولد والتمسوا ضمان الضمان  
 لا يجب بالضمان وانما يجب لا خلاف والضمان لا يتحقق في الرد بل عدم ازالة يد المالك  
 منها وقت الغصب فلا يجوز الحيوان الا اذا منعه منه او تعدي عليها بان يجرها او اكلمها  
 او باعها وسلمها فيضمن وعند الشافعي مضمونة لا تبارك بين عليها وكذا ما منع  
 الغصب لا يضمن عندنا سواء استوفاه هو او عطاها لغيره فحق الغصب فيها حكم رد  
 الشئ يضمنها فخرج المثل وقال مالك واستوفاه المثل وان عطاها لغيره عليه  
 ومن غصب فقيتها فضمنها المالك قيمتها واذا ضمنها لغيره لا وجب عندنا  
 لان المضمون يملك باداء الضمان عند الاستحالة اجتماع البدل والمبدل في ملك  
 واحد حتى لو ظهر العين بعد اداء الضمان وقيمتها مثل ما ضمنه او اقل فلا خيار للمالك  
 فيما قد ضمنه ان كان شكول الغاصب ظاهر الرواية وهو لا يصح خلافه القول الكرخي ان  
 كان قيمته اكثر مما ضمن وقد ضمنه بالقول للمالك فلا خيار له وان كان ضمنه بالقول  
 فلا خيار لعدم رضاه واذا تغير العين المقصودة بفعل الغاصب زال اسمها وعظم  
 منافعتها زال ملك المالك عنها وملكها الغاصب ضمن قيمتها كمن غصب ثوبا فوشاه او  
 طحها او حطه بطيخا لانه لا يضمنه متقومه فيصير حق الملك للمالك لا كالمثل  
 بدليل انه تغير اسمها وحق الغاصب قائم فيه من كل وجه فيترجى الاصل الذي قايت من وجه  
 ولكن لا يطيب ولا ينتفع بها حتى يؤدي بدلها استحقاق القول لم اطعمها الاساري  
 في الشاة المدبوة المصلي بغير رضاه وهذا يفسد في ملك المالك وحرته

الاستفاد

الاستفاد للغاصب ولا المضمون يملك باداء الضمان وفي ابلحة الاستفاد بها فتح با  
 الغصب وهذا لا يجوز وفي القياس محل الاستفاد بها وهو قول الحسن في رد المثل لا يثبت  
 المالك مطلقا كما يجوز قصر البيع والهبة وقال الشافعي لا ينقطع حق المالك بالصنعة  
 وهو رواية عن الحسن في رد المثل العين ان بقي ملكه وعمل به يوانه يزول ملكه عند ائتمار  
 في دينه وهو حق من الغرماء بعد موته واذا غصب فرعه او نواة فمرسها على  
 له الاستفاد بها قبل ان يؤدي بدلها لوجود الهبة من كل وجه بخلافه تقدم في  
 بر المالك الغاصب صحيح ابراه سواء كان الغصب في يد ابي او لكا لانه ابراه الضمان  
 او من سبب ضمان عندنا كابر المودع المودع رجل غصب مائة فاطمى الغصون منه بر  
 عن الضمان سواء علم به او لم يعلم رجل غصب ثوبا ثم غصب ثوبا ثم غصب ثوبا من  
 الغاصب المالك بالخيار ان شاء ضمن الاول وان شاء ضمن الثاني فالضمن الاول لم يبرأ الثاني  
 وان ضمن الثاني او جلد مقام دينه برئ الاول رجل غصب ارض الفرس ففوت فيها امره  
 الوضوء ولا الشرب من هذا النوع لا يستفاد بملك الغير لا يجوز وادام في رد الغصب  
 قيل لا يفاد فيها رجل قطع ثالة من ارض رجل وغرسها في ناحية منها فالغرس للفاطر  
 لانه حصل بصنعه وعليه قيمة الثالة فيؤمر بقطعها رجل غصب ارضي او سرق ثوبا  
 يوم القيمة ومخاصمته شديدة خاصة المسلم وكذا الخاصة الدابة على الارض لا يبرئ منها  
 العفو قبل الاوجه ان يعطى للكا فوطاعة المؤمن ولا وجه ان يوضع سينت الكافر على  
 المؤمن فتعنت العقوبة ومن غصب من لم يخر اقلها او جلد ميتة فديفقه فطاعته  
 ان يلحق المثل بغيره ثم يباخذ المثل بزيادة الدايغ فيلحق المثل بمنزلة غسل الثوب بغيره واما  
 الدابة فانه اذا اتصل بالجلد لم يتقوم كالعقص وغيره وهو بمنزلة الصبيغ في الثوب  
 وان استهلكه كامن المثل لا يضمن الجلد عند ائتمار لان في المثل المثل حتى يحبس على المالك  
 بخلاف الجلد حيث يحبس حتى يستوفي ثمن الدايغ وعندنا يضمن الجلد مدبونا ولو هلك  
 في يده يضمنه بالاجماع كما في الوعة الفرق بين الوديعة والامانة فالوديعة خاصة  
 والامانة عامة وحمل العام على الخاص صحيح دون عكسه فالوديعة هي الاستحفاظ قصدا



والامانة هي التي وقع في من قصد الاستحفاظ بان يستريح على ثوبه  
والقصة في حجر غيره الوديعة امانة في يد المودع اذ اهلك في من غير قصد ضمان  
عليه النص والحلقة اليه وليس للمودع ان يودع عند آخر قصد الا صاحب الوديعة  
يحفظه دون حفظ غيره الا اذا وقع في ارضه حرق او غرق او بوزن المودع وليس له  
في عياله فيسلبها الجارة لانه تعين طريق الحفظ لهذا في هذه الحالة فيرضى المالك لانه  
ولو اودع المودع عند آخر ثم اخذ منه برى عن الضمان وكذا كل خلاف اذا وجد ثم عاد الى  
الوفاء برى عن الضمان عندنا كما اذا ركب الدابة ثم نزل وليس التوب ثم طلع بخلاف الامانة  
وغلاف اذا وجد الوديعة ثم ارجعها لبراع الضمان لا يجوز له فقد عثر بنفسه على الحفظ  
كجود الوكيل الوكالة فصار بعد غاصبا فيها كما يضمن اذا وجد عند غيره صاحبها لا يضمنها  
عند المالك عندنا في بوجاهة القول لا يجوز عند غيره صاحبها من الحفظ واد اودع  
آخر فملك عند صاحب الوديعة ان يضمن الاول وان كان غدا مع الاول المارفع الى  
الك لا يضمنه بدفعه الا اذا فارقه عند فارقته فقد ترك الحفظ الملتزم فيضمنه  
بذلك واما الك فقد قبضها من يدين فلا تعدى منها اذا هبت البرج على ثوبه غير القصة  
في حجره وعند المالك ان يضمنها لانه لا يضمنه بالتسليم اليه والك لا يضمنه في مال  
الغيره اذ لا يضمن ان يضمن الاول هو لم يرجع على الك لانه لما ضمنه له بقاء الضمان فصار  
كانه اودع مال نفسه وانما يرجع على الاول لانه هو الذي اوقعه في هذا الضمان واد  
خلطها المودع بالمال لا يضمنه كخلط الدرام بالدرهم والخطبة بالخطبة ثم لا يسيل  
للمودع عليها عندنا ويجوز المخلوط كله بالخالط لانه استهلك من كل وجه لعدم الوضو  
الى عينه وعندنا انه يضمنه كانه استهلك من وجه دون وجه وادخلها  
بغيره كخلط الخطبة بالشعير وخط الزيت بالخل ينقطع حق المالك في الجماع والمحصن  
الضمين لانه استهلك صورة ومعنى لان في كل واحد من التمييز في الكا منفسر وادخلها  
المابع منفسر ينقطع حق المالك في الضمان عندنا مع الاقل تابعا لا كثر كما هو اصل التمييز  
محمد يضمنه كانه كمال الجنس لا يملك الجنس بل كثره كما في الرضاع كخلط الدرام بمثلها

اذابة وان خلط من غيره فهو شريك لصاحبها ولا يضمنه لعدم الصنيع وان  
انفق بعضها ثم رد مثل خلط بالباقي ضمن الجميع لانه انفق وجب على الضمان والمالك  
المضمون غير مال الامانة فخلط هذا بغيره يضمنه كذا وتودع ان يسافر بالوديعة وان كان  
لجمل وموتة فنداع لاحاطة الامر والمفارقة محل الحفظ ولهذا يملك الاب والوصي ذلك  
الا اذا نهاه عن ذلك بخلاف الاستحفاظ بالاجرة لانه معاونة فيقتضي التسليم في مكان  
العقد ولا يسافر بها في البحر لئلا يهلك وكذا اذا كان الطريق مخوفا وان قال احفظها  
في الكيس فوضعتها في الصندوق وعلى كسبه يضمن اذا قال احفظها في هذا البيت فحفظها  
في آخر من الدار يضمن ان كان مثله بخلاف الدارين تغاونا في الزرع او دوع عند  
او عبد محجور ليسفاستهلكه لم يضمن لصبي ويضمن العبد بعد العتق لانه سلطة بحول  
يد المالك وان صحح في حق تضييع العبد البالغ دون الصبي لا العبد من اهل التزام وهو  
التزم الحفظ على نفسه واما الصبي فليس من اهل الالتزام ففي حق محجور التسليم وان كان  
العبد تادون يضمن في الحال على هذا اذا اقرض صبي او عبد محجورا او باعه بكونه تسليطا  
صاحب الدكان اذا قام من كانه الى الصلوة فضاقت الوديعة من كانه لا يضمن لاجل ان  
يحفظونه عرفا فلا يكون مضيقا فاقضوا المولى البتة ومات ولم يبق من هوان كان المال  
في يده يضمن لانه ان جهلا وان كان في يد امثاله لم يضمن اما قيم الوقف امان جهلا لا يضمن  
وكذا اذا خلط المتفاوتين جهلا واما سائر امثاله اذا توافقت جهلا بغير جهلا دخل  
دابة في ارضه فاحرقها صاحب الدار يضمن اذ اهلك وان وضع ثوبا في دار رجل فاحرق  
وهو في فطرح الدار يضمن اذ اهلك لانه لا ضرر فيه واخرجه يكون اذ افرقا وفي الوديعة  
التعدي شرط الضمان كالحاق اذ انا او غا فسرقت منه الثوب يضمن كانه في السرقة رجل  
دفع الاخر درهم لينثر في العرب ليس له ان يحسب لانه ما سوي بالشر والجنس وكذا  
ليس له ان يدفع الغيرة لينثر ولو دفع الى اخر فستره فليس له ان يلقط منه ولو دفعه سكر  
لنثره جاز له ان يدفع الغيرة لينثره وله ان يلقط منه اذا نثره لان نثر السكر على السبوة  
وكذا ليس له ان يحسب وان اخذه واحدهم سقط من يده لا يجوز اخراجه وان وقع



في ثوبان ضمن قوله وان قال المورع وضعت الوديعة في ارضي فسيتم المالك لبعض  
وان قال لا ادري وضعت في ارضي وفي موضع آخر ضمن وان قال وضعت الوديعة في  
موضع فسيتم ايضا ضمن لا ضيع بالثمن وان قال وضعت بين يدي في ارضي نظر  
ان كان ثوبا لا يحفظ في عرصة الدار مثل صرة الذهب ضمن وان قال سقطت من يدي وان  
قال لا ادري اضاعت لم لا ضمن رجل جاء بثوب الى رجل وقال هذا الثوب وديعة  
او وضعت عندي ولم يقبل شيئا ثم ضاع بضم لا في ثوب الوديعة عرفا فلو سقطت دلاله وان  
قال اني اقبل الوديعة فتركه عندي ثم ضاع لم ضمن لا في صرح الرد دابة او سلع ترك  
عند جماعة فقام واحد واحد منهم وضاع المتاع فالضامن على الاخير وكذا في الثمان والاربع  
وجاء عند قاض يودعها عنده فقال زنا عندي فقال زنا عندها عندي  
فمئة عشرة الا في قال زنا ما نيا فزنا فاذا هي تسعة الاف فقال لها نوشقت ثوبي  
اكنتم تصدقوني وغل دخل في الثمان فما الصالح الخان ابن اربط داني فقال هناك  
فربط ثم خرج فصاعت الدابة بضم صاحب الكتاب العاشر وهي تملك المتاع  
عوض لان العارية تجارة نوع ترواحشا وهذا لا تنفذ بلفظ التملك سميت بذلك لغيرها  
على عوض زناها مشتقة من العرة وهي العطية وعلى هذا ان العارية مشددة وقيل  
مشتقة من العاود وهو التناوب في المنفعة وعلى هذا يكون مخففة ولهذا اختلفت بين  
الاستفاعة به مع بقاء العين ولهذا كانت اعادة الكيل والموزن قولا لا لا تنفع به الا  
باستهلاك العين فلا نفوذ التوبة اليه في تلك العين بعد استهلاكها وانما نفوذ في مثلها  
وما يمكن الاستفاعة به على ان يكون العين مضمونة بكون قرضا وقيل الكرخي في اباحة الاستفاعة  
بملك العين لا يستفاد بلفظ اباحة بدليل انه لا يشترط بيان الدية والجماله تمنع صحة  
التمليك ولهذا جعل في النبي وفي قال التمسك وهذا ليس له ان يعبر عنه عند لا المباح له التملك  
ان يبيع غيره وموجب العارية ملك المنفعة عندنا لانها تملك بمعرض كاجارة فيملك بغير عرض  
كالعين في المالك بملك التملك من الغير المستأجر ولهذا يجوز الاستعارة بغير استعارة  
للركوب والحمل اذا كانت مطلقة في الاستفاعة والوقت حتى لو ركبه ليس ان

ركب غيره وان ركب غيره ليس له ان

ركبه وان عتبه بان قال ركب فلان يوافق ليس له ان يجاوز في استأجره وكذا لو عتبه  
ذو لآخر وليس له ان يوجوه لان الاجارة فيها ولا تضمن ما دونه وللغير رجوع  
الى العارية متى شاء لان المتاع يحد ساعته فساعة فينت الملك على حسب الحاجة  
وبالمقتضى الى المتاع التي لم توجد يكون الرجوع امتناعا عن التملك والملك ولاية الامتناع  
كالوحيث لا يملك اليه والعارية امانة في يده اذا هلك من غير تعد فلا ضمان عليه  
سواء هلك من استعماله او من غير استعماله لا يضمن العين لا ارتفاع به باذن صحيح فلا  
يكون مضمونا عليه كالمستأجر وقال التمسك ان هلك من استعمال المتاع لا يضمن وان  
هلك من استعمال المتاع يضمن لا في قبضه الا لغير نفسه لا عن استحقاق مقدم  
كالقبض بسوم الشراء ولو قال صاحب المتاع لا تدفعه الى اخر فدفع بضم هذا في ملكه  
بمختلف اخذ في استعماله ليس له ان يبيع متاعه وله الصغير رجل استعار  
شيا فضاع عنده ثم طلب صاحبه وهو لا يجزه الضباع ووعده رد ثم اخبره الضباع  
وقيل ان لم يركبها من وجوده لا يضمن رجل استعار شيا وطلب صاحبه قال المستعير  
ادفع ووطئ في حياضه ان كان قادرا على الرد وقت الطلب يضمن والا فلا رجل استعار دابة  
فقام في المغارة ومعه دابة في يده فجاء انسان فقطع المقود واخذ الدابة لا يضمن وان جرح  
المقود من يده يضمن هذا اذا نام مضطجعا وان نام جالس والمقود في يده لم يضمن رجل  
استعار دابة الى الطاحونة فشد في باب الطاحونة فصاعت لا يضمن رجل استعار  
ثوبا فقال صاحبها عندنا فجاء غدا واخذ بغير اذنه فصاعت يضمن رجل اخذ ثوبا  
الفقاء ليشرب فسقط من يده وانكسر ضمان عليه لا عارية وكذا الحكم في قصاص  
للعمام وكذا لو اخذ الكوز من الدكان باذن صاحبه وان استعار عينا فودعها في دار  
المالك ولم يسلمها اليه لم يضمن لان العارية ترد هكذا كالة البيت لا اذا كان عقد  
جوهرا ومثله فانها لا ترد الى داره ولا الى خادمه وانما ترد الى من كره الضمان والوديعة  
ولو رد الدابة الى اصطلح الحكم لا يضمن استعارة ولو رد ما مع عنده او لغيره او بعد  
صاحب الدابة لا يضمن لان عهده من قبضه اليه وله الدفع اليه ولم يفصل بين عهده يقوم



عليه والذي لا يقوم عليه وفي الأصل فيه وفي الموضع الذي يقوم عليه  
لا يصح ويراد بالاجرة ان كانت مستترة وشاهدا لا مباينة ولو كان في يد  
بعض من شركائنا المستترة على الاستغناء عن ذلك لا بداع قصد كفاية البعض  
قصد الاندفاع والاعارة وعليه الفتوى فالحاصل ان الملك ملك والمباح لا يباح  
لا بدوع قصد ولا يباع الا بغيره والعارية تعار في الاعارة المطلقة عندنا ان كان ما  
لا يختلف باختلاف الاستعمل ولا يوجب له قوة وفي ابداع قصد الاختلاف والاداء  
يصح له ذواته والمستاجر يوجب له لا يختلف باختلاف الاستعمل ويباري به  
دونه ولا يبرهن والرهن لا يوجب له يوجب له ولا يوجب له الا باتفاق الرهن والرهن  
كتاب الشركة في عبارة عن اختلاف النصيبين ولا يبرهن فاحياء من الاخرين  
على العقد وان لم يوجد الاختلاف في جارية لان النعيم يفت والناس يتعاملون  
بها ففهمه النعيم ومضى ضربان شركة ملك وهوان يرت الرجلان عينا او مكانا  
بالشراء والهبة او الصدقة او الاستيلاء او الخلط فالحاصل من صنع احد ما او  
يخلطها بخلط الا يمكن التمييز وركبها اجتماع النصيبين وحكما ان يكون كل واحد  
الشركين في نصيبه لا يوجب له لا يوجب له التصرف فيه لا بد ان صاحبا في نصيبه  
للا تصرف فيه غير ان شركه سواء باع نصيبه من شركه او من غير شركه فافى الخلط  
الاختلاف فانه يجوز بيعه من غيره الا بانه لا يملكها ولا يملكها ولا يملكها  
شركة العقود معاوضة وعمان وشركة الوجوه وشركة الصنائع وهذه كلها جارية  
عندنا ولا تسقط لا يجوز المعاوضة وهو القياس وكذا شركة الوجوه والصنائع وقول  
مالك لا ادعى المعاوضة وركب شركة العقود لا يجاب والقبول وموجب ان يكون  
كل واحد منها وكيل عن صاحبه ومن شرط المعاوضة الوكالة في اعمال التجارة وتوابعها  
والكفالة في ضمان التجارة ولو اعتقها والاستواء في ارض المال شرط ابتداء وانتهاء ومن  
شرط العنان الوكالة دون الكفالة ولا يشترط خلط المالكين عند اختلاف الرقود والقسمة  
وكذا تسليم المال بخلاف المضاربة ولا يصح الشركة الا بالتمام والانداء والنفوذ والنفوذ

ولا يجوز فيها سوى ذلك لا يجوز بيع نصيبين بالقيدين واما الشراء كان بزوج وبيع  
يجوز ولا فلا لانه بمنزلة السلطة وقول الله عز وجل لا يجوز الشركة بالعروض والكيل والمزود  
ايضا انما الحكم بالنسبة لاختلاف النصيبين بخلاف المضاربة لا القياس بل يجوز في ذلك  
بغير القود فاقصد على موده وان اراد الشركة بالعروض على كل واحد منها بعض المال  
بعض المال الاخر ثم عقد الشركة وهذه شركة ملك لا عقد واذا صحت الشركة فالربح  
يشاركها والوضعية على قدر المالكين وهو المأثور عن علي ع وان شرط اجمع الربح  
لا يجوز له لم يبق شركة وان شرط الربح والوضعية نصفان لا يجوز الشركة لا يبرهن  
ولا يبطل العقد والشركة تبطل بموت احد الشركين لا ينقسم الوكيل ولا  
بموت احد الشركين او فسد الشركة فالربح على قدر المال كالموضعية وتبطل شرط التعاقب  
كالمرارعة الفاسدة واذا فسد الشركة لا يفسد حكم الشركة وان كان المال عرضا فخلط  
المضارب اذا غل حيث يجوز له ان يبيع العرض بعد افسد حتى ينفذ رأس المال وجعل ان  
اشتركا واشترى المتعتمقة قال احمد لا اعمل معك بالشركة وغاب يا ما عمل الاخر بالامنية  
فالحاصل من الربح للمعامل وهو يضمن فيه نصيبه لا يملك نصيبه الشركة حكمه افسد  
منى صاحب من مع النسبة يجوز له ان يبيعها ابتداء وانتهاء امره اعطيت بد القليل الى المرأة  
اخرى وقامت الاخرة عليه حتى ادرك القياس ان صاحبة البذر والاخرى فيه الا وافي  
واجز المثل فالحيلة فيه ان يقرضه نصف البذر او يبيعه وكذا في الاولاد والشركين يوزن  
بما يلتزم صاحب الغرم والعمل شرك الدار اذا غاب بالشرك الا ان يكون جميع الدار شريكا  
لانه لو لم يسكنها خربت الدار ولو دفع بقرة لاخر على ان يكون السمن منها نصفين والسمن  
البقرة وفي اللبن اختلاف فالحيلة فيه ان يبيع نصف البقرة منه وفي اللبن الشريك اذا اراد  
احدهما ان يخذ نصيبه ولا يشرك فيه فالحيلة فيه ان يبيع من المطلوب كل من النصيب  
بقدر نصيبه الدين ويبرهن من نصيبه من الدين رجل قال لاخر اشترت اليوم من اخي  
القمح انة فموني وبينك وهو طار ووثقت في الشركة لاخر رجل اشترى عبدان له  
شرك فيهما فاشرك ثم قال اخر اشركني فيه فاشرك فان كان لك علم مشتركك لا والله



ربيع العبد وان لم يعلم فله نصفه ولا ولا نصفه ويخرج الشتر من بين عبيد  
رجلين فقال احدهما لثالث اشركك في هذا العبد وما يخرج منه حصصا نصيبا  
نصفين بخلاف الوفاة احد الشريكين جميع الثمن لحد الشريك اذا قال صاحبه اشترى  
هذه الجارية لنفسه فكنت شريكه لم يكن جازة حتى يقول انهم الشريك في المباحة لا في  
الاختصاص والاصطيا ولا يجوز فالماخوذ لاخذ وللعين اجر مثله والاختصاص  
وخطا فالحطب بينهما نصفين فلا يقبل الجاهل في الزيادة معل ان اشرك في بيعه المان  
يجوز له يجوز الاستيجار في بيعه الشريك كما ان المصنوع مشتق من الضرب في الارض  
وهو السيرة في الشرع عبارة عن عقدين اثنين من جهة احدهما المال ومن جهة الآخر العمل  
فالخامس من الربح بينهما سمي لا المضاف يستحق الربح بسعيه وعمله ومثروعيته  
الناس اليها قال الفقيه بالمال والقبض عن النصف يحتاج الى النصف والقبض الذي الى المال  
فمنه الحاجة الى شرع هذا العقد لا ينظم مصلحتها وركبها الايجاب والقبول ومن شرطها  
ان يكون راس المال رايهم او ذنانا يسما الى المضارب حتى يتمكن النصف فيه والمال في يد الما  
ابتداء فاذا اراد ان ينصف فيه يكون وكيل او اذاع فيه يكون شريكا واذا فسد يكون لغيره  
خالق فيكون فاصبا ومن شرطها ان يكون الربح بينهما مشاعا حتى لو شرط لاحدهما درهم  
مسماة من الربح فسد المضاربة وان شرط الجميع لرب المال يصح ويصير للمال بضاعة في يده  
وان شرط جميع المضارب يصح ايضا ويصير للمال قرضا وان شرط المضارب العمل على مال  
معتق لا يجوز له يمنع التحلية ولو شرط على عبده معتق لا للعبد مبداء معتق خصوصا عند  
اشتراط العمل عليه وبصارا دونها ولو دفع شيئا من مال المضاربة الى مال المضاربة يصح  
وما اشترى به مال فهو على المضاربة لا يصير وكيل منه في النصف وقال في تفسيد  
المضاربة لان رب المال ينصف في نفسه ولو دفع اليه مضاربة لا يجوز له المضاربة  
يجوز له ان يعمل المضارب ولا يصح المضاربة بالعروض كالمضاربة في الشركة لا القياس في  
جواز الاستيجار بالجرم هو لا ان النص ويرى في النقد في اعيان جميع ما ورد به النص  
ولو دفع اليه عروض او ابله واعل مضاربة في ثمنه جاز لا في توكيل وجازة فلا تمنع منها

وكذا

وكذا لك لو قال اني ابيعك على فلان واعلم به مضاربة جاز لما قلنا وان قال له اعمل بالدين  
الذي عليك لا يجوز انما اشترى شيئا يقع الملك لا في مضاربة بالعروض لا الدين  
لا يتعين له عند النقد وهو مال الشراء كان في الذمة واذا صحت المضاربة جاز للمضارب  
ان ينصف في صنوف التجارة وانواعها كالبيع والشراء والمسافرة والتوكيل والابداع ولا  
والهوى ولا ان يمان ولا جارة ولا استيجار ولا يملك الا فواضله ليس تجارة ولا يملك  
الاستدانة الا باذن صاحب المال وكذا لا يملك الاستدانة على مال لا ينصف بغير مال المال  
والتوكيل يقيد براس المال فلا يحتمل ان تجاوز عنه الا ان ينصف عليه صاحب المال فاذا انصف في  
مضاربة فيصير منزلة شركة الوجه فاذا ثبت هذا قلنا مضارب يجب ان يشتري بهاتين  
فخمسها مائة من عند فقد استدان عليه بعد استقراجه من المال فلا ينصف عليه فهو متبرع  
وكذا اذا قصر بمائة من عند لا يصير شريكا لا ليس فيه عين قائم بخلافه اذا اصفها ان  
عنده صار شريكا لان الصنع عين قائم فيه حتى يبيع كانه حصصا البضعة ولهذا اذا بيع  
الفاصل بين صار شريكا ولو قصر او جعلها لا يصير شريكا فيصير باعيا وعن ابن بوشير  
للمضارب ان ينافي ولا يترفع على الهلاك وعلى ان دفع المال في يده ليس ذلك وان  
دفع في غير يده ذلك ولا يدفع الى اخر مضاربة الا بالتصميم من مال المال والتقويض  
الطابق لان الشيء لا يتضمن مثله ولو دفع الى اخر مضاربة لم يتضمن بالدفع اليه ولا يتصرف  
الكا في حق ربح عند ادخ لان الدفع اليه ابداع او ابضاع فملكها واما الربح فيه فهو انبات  
الشركة فيه يتضمنه وعند ما يتضمنه في المال المضاربة يتحققه وعند دفعه يتضمن الدفع  
اليه وان قصوله وبالمال النصف في يده بعينها او في نوع تجارة منها او مع شخص معين  
لم يخرج له تجارة ذلك لان في تخصيص فائدة واذا اراد رب المال ان يكون المضارب ضامنا  
فالحيلة فيه ان يقرض المال منه ويسلم اليه ثم يأخذ منه مضاربة ثم يبيع المال بعد ذلك  
وقبل يقرض المال الا درهما ثم يشاركه بالدرهم على ربح ما شرطه المضارب والشريك  
اذا لم ينفقه ونفقة من يمينه على العمل ونفقة دائمة من مال المضاربة من غير اشراف وله  
الا دام للمعسر مثل الجرم وغيره والفكرة المعنادة وقبل نفقة الشريك غير المذكور في البسط



ولا يسقط نفقة المضارب منه إلا اتفاق الرجوع الى وطنه واذا رجع الى مدينته  
 ما بقى من النفقة الى رأس المال ولو سافر بماله والمضاربة فانفقته من المال الى مدينته  
 ولو خرج الى بلاد السفر كان تحت نفقة زوجته في مدينته فله نفقة زوجته في مدينته  
 الى السوق فنفقته في ماله وان كان تحت نفقة زوجته فله نفقة زوجته في ماله  
 غسل ثوبه واجرة اجرة ماله وعلفه ثوبه يركبها اما الدواب في ظاهر الرواية يخرج  
 من مال المضاربة ايضا لانه اصلاح بيده فصار كالنفقة واذا مات ماله او انفق  
 بطلت المضاربة لما فيه من توكل والوكالة بطلت واذا عمل رب المال المضاربة في رجل  
 حتى يعجز له وعلمه يتوقف على علمه فاذا عمل في رجل في جنس رأس المال ليس له  
 فيه بعد فان كان رأس المال دابة او دابة او على عكسها او غيرها استعملت  
 وان كان فيه دين على الناس ان اخذ الرجوع اجبر الحاكم على اقتضائه كالبائع والسمار وان  
 لم يأخذ الرجوع لا يجبر عليه ويقال له وكل رب المال على الاقضاء او يقال له اجل عليه فله  
 من مال المضاربة فهو من الرجوع دون رأس المال لان الرجوع تابع وصرف الهلاك الى المتبع الى  
 كما يصرف الهلاك الى العتق في الزكوة الا اذا زاد الهلاك على الرجوع فلا ضمان على المضارب  
 لانه أمين واذا دفع الى عين المأذون مالا مضاربة فاشترى منه نفسه جاز وصار  
 مجتبا ويكون له مال ولو دفع مالا مضاربة الى جاهل جاز ان يأخذ الرجوع ما لم يعلم انه  
 اكتسب من الحرام **كتاب الصيد** الصيد هو الاصطياد لغة وقيل طلق على ابيصاد  
 وشرط ثبوت الملك فيه كون الصيد غير ملوك احد وسبب ثبوت الملك لاخذ وثبوت الملك  
 في حكم الاصطياد والحال في حكم الذكوة او اقام مقامها وشرط الحلال ان يكون الصايد  
 او الذابح من أهل الذكوة بان يفعل الذبح والتسمية وان كان الصائد من أهل الاصطياد  
 بان يكون صاحب ثلثة التوحيد اعتقادا كالسليم او دعوى كالذمي والبالغ والصبي العاقل  
 والراقة والمجنون ولا قلف فيه سواء وهذا فعل مباح لغیر المحرم في غير المحرم بالنقض ولا يجمع  
 وصيد المحرم لا يحل في الحلال والحرم وكذا لا عمل ما ذبح في الحرم من الصيد سواء كان الذابح  
 حلالا او محرما لان هذا الصنيع محرما فلم يكن ذكوة بخلافه اذا ذبح المحرم غير الصيد المحرم

والذبايح

لانه

لا يذبح فله مشروع ويجوز الاصطياد بغير كل لحم من الحيوان ولا بؤكل الاطلاق والنقض  
 منه الانتفاع اما الجوز او غيره او بغيره ولا يستدفع شتره وكل ذلك مشروع ويؤثر في  
 حله وفي طهارته ويجوز الاصطياد بالليل لطلق النص والنهي عن الشفقة فيه  
 في الجوارح يجوز الاصطياد بالكل العلم وسائر الجوارح المعلنة من كل ذي ناب من السباع  
 كالقند والكلب وغيره ومن كل ذي مخلب من الطيور كالباري والصقر وغيره والقوليع وما  
 علم من الجوارح مكسبين اي معلنين للصيد واسم الكلب يقع على كل سبع نحو الاسد وغيره  
 وعن الجوز استثنى الاسد والذئب من ذلك لانهما لا يعملان كغيرهما من الاسد لعلوه عند  
 الذئب لخاصته وتعليم الكلب ان يتوكأ لكل ثلثة مرات واصطاده الى الثلاث  
 حرام وفي الثالث اختلاف وتعليم الباري ان يرجع اذا دعوته وهو مأثور عن ابي اسحق  
 رحمه الله ولا يكتفى بعمل النص والباري لا يتحمل ولا الكلب الوفاء وعادة الالهة بالية  
 فله ترك انتهابه العادة المألوفة وهو ترك الاكل واما الباري متوخش متشفقة فآية  
 تعليم الاجابة عند الدعوة لانه ترك العادة المألوفة وعن ابي اسحق ان التعليم مفقوض  
 الى رأي المتبلى كما هو الاصل وان ارسل كلبا وباريه وذكر اسم الله بع عند اسأله  
 فاخذ الصيد وجرحه فان حل الكلب ولا بد من الجرح في ظاهر الرواية ليحقق ذكوة  
 الاضطراب حتى لو خفف ولم يجرحه لم يتركه وكذا في الرمي حتى لو اصاب به جرحه  
 لم يتركه لان الذكوة اسم لفعل خارج له ثمر في خروج الدم والكل منها ان يقطع الرمي  
 التبرجى الدم وهو ذكوة الاختيارى والفاصر منها ما يجرحه وهو ذكوة الاضطراب  
 فان لم يجرحه فقد انعدم فعل الذكوة اصلا فلا يجوز وان ترك التسمية عند ارساله  
 لا يترك عند انقضائه وان تركها ما ساء اكل وان اكل منه الكلب لم يتركه وان اكل منه الباري  
 اكل لما بيننا وقال لا ذبايح الاكل ما ساء اكل وان اكل منه الكلب ايضا واصطاده قبله اكل لا  
 يظهر فيه الحرمة لعدم الحلية وابقى في بين يحرم عند ابي حنيفة خلافها ولو شرب الكلب  
 مودم الصيد بؤكل الصيد لانه يدعى على غايته عمله وان ادرك المرسل الصيد حيوانا  
 عليه ان يذكوه لان الذكوة الاختيارية اصل وهو قطع الادراج وهو ما بين اللبنة واللبنة



فاذا عجز عنها يضاف الى البدل وهو ذكوة الاضطراب في شئ من شئ  
 كان على قدر وسعة كالوردي من النعم في البر فذكر في النعم في البر  
 وان ترك الذكوة حتى لم يترك ذكوة في راسل البنية او البنية في راسل  
 الاصل قبل حصول المقصود بالبدل بطل حكم البدل هذا اذا تمكن  
 لم يتمكن وفيه من الحيوة فوق يكون في الذبوح لم يترك في ظاهر الرواية  
 انه فعل وهو قول الشافعي لانه لم يقدر على الاصل فصار كالوردي في النعم في البر  
 على استعماله ما لو بقي فيه حيوة مثل باقي الذبوح بول لا ميت كما ذكره في  
 وبعضهم فصلوا انفسا ولو ان لم يتمكن الفقدان لانه لم يترك بالاجماع وان لم  
 يتمكن يضيق الوقت لم يترك ايضا عندنا خلافا لانه لما وقع في غير وقت  
 حكم الذكوة الاضطرابي وعن الحسن عليه السلام واما لو شق بطنه واخر في بطنه ثم ادركه  
 المرسل حيوانا لم يترك وقبل عندنا لا يترك ذكوة الاختيار في هذا اذا لم يذبح اما  
 اذا ذبح لم يترك لان الذكوة وقعت في موضع هذا اذا كانت الحيوة مستقرة فيه  
 اما اذا لم يكن مستقرة فيه فلا يحتاج الذبح عندنا ولو ذبح المروج وهو وقت الذبح  
 ونحو ذلك بعد بول عندنا لا يترك ذكوة لا يسبغ الدم منه وكذا الذكوة في  
 والوقود والذبيحة بطن الذئب وفيه حيوة خفية او جنة وعليه الفتوى لقولنا  
 الاما ذكيت وعندنا في بول الذئب لا يترك ذكوة وعندنا في بول الذئب لا يترك ذكوة  
 بول الذئب لا يترك ذكوة في بول الذئب لا يترك ذكوة في بول الذئب لا يترك ذكوة  
 من ذلك الشق فكل لان الذكوة وقعت في موضع وان لم تقش لا عمل انما مات بالشق لا  
 بالذبح ولو ارسل كلبا لصيد واخذ غيره بول عندنا خلافا لالشافعي لان المقصود حصول  
 الصيد وقد وجد فسقط اعتبار النعيب لانه ما هو في وسع ولو ارسل على صيد  
 وسمى في حالة الارسل كيفية اذا اخذ كل فكل هذه النسبة الواحدة بخلاف ذبح  
 الشاة في نسبتين واحدة مرة بعد اخرى حتى لو اضطلع احدهما على الاخرى وذبحهما في  
 واحد يكفي ايضا ولو ارسل هذا فكن حق يستمكن حتى اخذ الصيد فقتل بول كل

لان ذكوة ذلك جنة فمن المصيد لا لاستراحة فلم يقطع الارسل وكذا الكلب اذا  
 اخذ من بطنه ولو ارسل كلبا على صيد فاخذ وقتله ثم اخذ اخر فقتله كلاهما لان  
 شاة رسل كل واحد من صيد فقتله من ذكوة صيد واحد ولو جرح على الاول زمانا طويلا  
 ثم لم يترك ذكوة لم يترك ذكوة لان قطع الارسل بالاستراحة ولو ارسل باريه العلم على  
 صيد فوقع على شئ ثم اتبع الصيد فاخذ بول كل اذ لم يكن كنه زمانا طويلا ولا يثبت لانه  
 يتناول رسل في الكلب والباري ولو ارسل مسلم فخرج فخرج مجوسي فانزعه فلا  
 يترك بول الصيد ولو ارسل مجوسي فخرج مسلم فانزجه لم يترك لان الجرح دون الارسل فانز  
 يترك بول الكلب اذا اتبع الصيد فخرج صاحبه فانزجه واخذ الصيد وقتله عمل الكلب عند  
 خلاف الشافعي يترك لكل واحد من كلب رسل ما فاخذ احدهما الصيد وجرحه وقتله  
 الاخر عمل الكلب والملك لصاحبه لان الاول خرج عن الصيدية ولا رسل من الشاة حصل  
 على الصيد فالمعبر في الذكوة والحكمة حالة الارسل فلم يجز بخلافه اذا ارسل الشاة في  
 بعد جرحه لا ولحيث لا يترك ذكوة لانه رجل نصيب ذكوة فخلق بها صيدا فخلق صيدا  
 اخر فقتل الشاة لان الاول لم يملك له ذكوة على اخذ ولو لم يتخلص من الشاة ولو  
 فتح الشاة فخلق ثم اخذ اخر فهو الاول لان الاول قد ملك لانه كان قادرا على اخذ  
 ومن خرب بثر الصيد فوقع فيه صيد فهو الحافر ولو خرب بثر لا للصيد بول الصيد لا  
 وصغر ارجل رجل سمع صوت طير فواه فاصاب الى صيد اخر لم يصاب الى صيد الا  
 وكذا لو رمى اسدا فاصاب صيدا وقال فران رمي الى السباع فاصاب صيدا لم يترك  
 لان الارسل فيه ليس لادبائه وهو خض من مال بول كلبه وانبو خض منها الخنزير  
 لتعلق الطرمة فيه فلا يترك في لحمه ولا في جلده بخلاف سائر السباع فانه يترك في جلده و  
 لم يترك في لحمه فصار كانه رمي الى الصيد فاصاب الى صيد اخر ولو سمع صوت ارمي  
 او خرب بثر اهل او خرب بثر فواه فاصاب صيدا بول في رواية عن النبي صلى الله عليه وسلم في  
 رواية لا يترك لانه لا ذكوة فيها رجل رمي الى صيد فاصابه فوجد جرحا اخر من جرحه  
 السهم لم يترك لانه موهوم يمكن الاحتراز عنه فاعتبره في الجواب في رسل الكلب هذا



كالجواب في الرمي رجل رمى الطائر ولم يدركه وحشي او اطلق فاصاب منه اكل لا يطعم  
 في النحرش والطير الذي يارى السيوت كالحمامة وغيره اهل لا يعمل بذلك الا  
 وكذا الطير المستأنس وان حش من النعم فذكوة المقر والجرح وعن محمد بن ابي  
 في الصلوة فذكوة العقر اذا انت في المصر فذكوة الذبح بخلافه لا يلزم الا اذا انت  
 فذكوة العقر في المصر وغيره لا يهايد فان عن نفسه فلا يقدر على الحيوان والصيد  
 منها كالنذاز كان لا يقدر على النحر حتى لو قتل المصول عليه وهو يد الذكوة هل اكل  
 ولورمى الصيد فوقع على ربح منصوبة او قصبة فانه لا يؤكل لاحتمال الموت بسبب  
 ولا يترك الاخران عنه بخلافه اذا وقع على الارض ولو وقع على شجرة فاشق بطنه لم يترك  
 لما قلنا ولورمى حجر فقتل لا يؤكل لاحتماله قتلته بقله وان كانت له حدة وان كان الحجر  
 خفيفا وحدث محل النقبين الموت بالجرح ولورمى بعضا او بعضا حتى قتل لم يؤكل  
 ما بالقتل لا بالجرح الا اذا كان له حدة ولا اصل في هذه المسائل ان الموت اذا كان مضى  
 الى الجرح لم يترك وان كان مضافا الى النقل لا يعمل وان كان شاكرا لم يحرم لحيطا ولو لم يمسك  
 او سكب فاصابه بحد فحرمه يؤكل وان كان صابا والسكين او مقبض السيف لا يؤكل  
 قتله قال اجماعا والمديد وغيره في الجرح سواء ولورمى صيدا فقطع عضو منه اكل  
 الصيد اذا مات منه لم يؤكل العضو للمديث وقال السكاك جميعا الى المبان والمبان  
 اذا مات منه لم يمان بذكوة الا اضطر الى لو بان الرأس بذكوة الاختيار وما اذا  
 انما اذا قال اكثر مما على الرأس لا يؤكل النذات المؤخر وما لو قطع النذات المقدم او قطع  
 نصفين يؤكل الجميع بالانفاق ولا اصل فيه ان المبان من الحقيقة وحكما لا يعمل وانما  
 من الصورة لا كما يعمل وذلك بان بقي في المبان منه جوة قد راسق في الذبوح فانه  
 جوة صورة لا حكا ولهذا لو وقع في الماء به وان لم يمسك الذكوة شرط لخل  
 الذبوح لقوله لا ما ذكيت ولا نه تميز الدم الخمس من اللحم كما ثبت به لعل ثبت به الطهارة  
 في الماء لو غمره على حش قبل المخل حلالا او طهارة كافي لا اصطياذ وكذا التسمية  
 لخل عند الذبح وهي على الذبوح لا على الالة وفي الصيد على الالة عند الرمي والرمي

حتى لو اجمع شاة من سمى ونج غير تلك التسمية لا يجوز ولورمى الصيد وسمي فاصا  
 غير عمل وكذا في ارسال الكلب ولو اجمع شاة وسمي ثم رمى شاة فذبح بشقة اخرى  
 عمل ولا يسمى على سم ثم رمى غيره صيدا فاصابه لا يعمل ولو ذبح شاة فوقع في الماء و  
 مات فيه لم يؤكل بخلافه ولورمى الى صيد فاصابه ثم وقع في الماء لا يؤكل وان ترك الذابح  
 التسمية بعد الا بول الظاهر النقص وان تركها تاسيا اكل ولا لك لا يؤكل في الوجهين  
 في رمي الصيد باخذ من منه وانما هو خلافه اجماع الصحابة حتى لا يسم في الجهاد  
 وله الوقوف العاجل وجوابه لا ينفذ قضاؤه والمخالف فيما بين الصحابة في رمي  
 التسمية تاسيا فذهب على عرانة محرم وهو هذا لك فذهب على ابن عباس تاسيا لا يحرم  
 فانه علماء والمسلم والذبي وانما التسمية وتركها سواء والمقول عن ابن عباس في  
 التسمية بسم الله والله اكبر ولو قل بسم الله محمد رسول الله موصولا لا مقطوعا يعمل  
 ولو قل بسم الله محمد رسول الله بالكم تحريم لانه اهل التسمية ولو لم يرد بالرفع لم يرد  
 الا بفعل ولو قل الحمد لله اقول سبحان الله بريد التسمية لم يرد بسم الله عند الذبح  
 الحمد لله وذبح لا يعمل في اصغر الروابيع ولو قل اللهم اغفر لي اقول اللهم تقبل مني وذبح لا  
 يعمل ولو قل هذا قبل الذبح والتسمية او بعد فلا بأس به والذكر الى الصلوة شرط لقول  
 ابن مسعود جرد والتسمية عند الذبح ما بين الحلق واللبنة وفي الجامع الصغير لا بأس  
 بالذبح في الحلق كله وسطه واعلاه واسفله لا يجمع العروق والاوداج وفيه انهار  
 الدم على ابلغ الوجه والعروق التي تقطع في الذكوة اربعة الحلقوم والري والودجا  
 وق لا لك لا بد من قطع الاربعة لا قطع النذات بدون احد الاربعة لا يمكن فينبط قطع  
 هذا ضرورة وقال السكاك اذا قطع الحلقوم والري كفي وعندنا ان قطع الكل اكل وكذا  
 ان قطع اكثره وهو رواية عن ابي ثابث كان وفي رواية لا بد من قطع الحلقوم والري  
 واحد الودجين وهو قول السكاك لا الحلقوم مجرى النفس والري مجرى الطعام والشرا  
 والودجين مجرى الدم فينبط احدهما على خرق الحمد لا بد من قطع اكثر من ذلك وانه قطع  
 نصف الحلقوم ونصف الوداج لا يؤكل ذكره في الجامع الصغير ويكره ان يجمع شاة بحد



شفرة بخذها الى ورد النوى وسر سوسن في سكر كروه لانه يذهب الجوارح  
 منفعة وكذا قطع رأسه الى سكر وكذا النخع اما اذا التمع قبل ان يبرد لا يكره لانه  
 لا اثم بعد اسكن ومن ذبح شاة او بقرة فوجد في بطنها جنيها من البقر او غيرها  
 يشترع عند ذبحه لانه اصل في الحيوة حتى يتصور حيوة بعد موتها ولا يخبره  
 فلا يجعل بها لامة في الذنوب وقال ان تم خلفه بواكل لا تجزؤه وهو قول الساجي  
 حيا ولم يبق من حيوة مقدار يذبح ثم مات بواكل يكره ذبح الشاة للمال اذا كانت مشقة  
 على الولادة شاة مريضه بغيرها من الحيوة مقدار يسبق في الذبح بعد الذبح اذا  
 ذبحها على عذاض وذبحها ولم يعلم حيوتها افتحت فاما ان عينا اكلت وانضمتها  
 لا يواكل وكذا ان نام شعرا او قبضت رجلها والمقبض في الحركة لا يسيل الدم ويل  
 ان سال الجمل وان لم يسيل لا يجزى الا بل مستحب لانه ليس عليه من الذبح والذبح في  
 البقر والشاة مستحب والتوسط فيها اسهل سنو وقطع راسه جاجة لا توكل  
 بالذبح وان خرب فصل فاصلا **اكله** ما ولا يجوز اكل ذى ناب من السباع ولا ذى  
 مخالب من الطيور للنهي والمراد من ذى ناب الذي يصيد بنابه ومن ذى مخالب الذي  
 يصيد بمخالبه والمخالب الطير كالظفر لا انسان والسبع كل مختلف منتهى خارج فان عاد  
 عادة كالاسد والذئب والفهد والضبع والثعلب وقال الساجي الضبع والثعلب  
 ما يواكل وذو المخالب من الطيور كالصقر والبازي والشاهين والنسر والقباب  
 وسعوى الختم في هذه الاشياء صيابة بن آدم كيد لا يندوس من هذه الاوصاف  
 الذئبة بالاكل منهم كرامة لهم ولا يواكل الا بضع الذي ياكل الجيف وكذا الغداف والبا  
 باكل العقق عند ذبحه وكذا الهدد والمطاف والفاخته ويكره اكل الضب خلافا  
 للساجي وكذا جميع الحشرات لانها من الجبابرة ويكره لحم الفرس عند ذبحه وهو قول مالك  
 والمواد كراهة نجس وهو الاصح والتجيم بالحرم والى ما بينه فقد قيل لا بأس بشربه  
 لانه ليس في شربه تغليب للجهاد ولا يواكل من حيوان الماء الا السمك لان سوى السمك  
 خبيث والطافي منه لا يواكل وكذا الذي ات حفافه وان مات من الجروح والبرص في  
 بياضه

لو جمل

وقال الساجي على كل حيوان الماء كالاطلاق قولهم اكل لكم صيد البحر واستثنى ذلك وحما  
 من العلماء منها القزير والكلب والانسان والذئب في الاكل والبيع سواء حيوانا  
 نجاسة فعل الحسن في الطير خمس ثلثه ايام وفي الشاة عشرة ايام وفي الابل والبقر شهرا  
 في بقية هذه طاهر ثم يذبح جدي من قبلين حار قيل هو بمنزلة الابل الجلالة يعلم بعلق  
 ثم يذبح واذا فرغ الطير في ارضه جل فهو من الذنوب وكذا اذا باض فيها او تكسرت في  
 فيها لانه مباح سبقت يده اليه ولا يرضى من هذه الاشياء فصار كالسكر  
 والذئب المشورة اذا وقعت في ثوب جل وقت ثبوته لم يصح كاله لانه كيف ثوبه او  
 كان بعد ذلك وان اخذ واحد ثبوته ثم سقط من بين ارجله لا يخرجه من ثوبه لانه ملكه بال  
 ولما اذا غسل الثوب في ارضه جل يصح كاله لانه لا يرضى من هذه الاشياء فصار كالسكر  
 المجتمع في ارضه بحريان الماء **الاضحية** الاضحية واجبة على كل مسلم مقيم موم  
 في يوم الاضحية ويراد به التضحية لان الافعال توصف بالوجوب والاضحية اسم ما يضحي بها  
 والدليل على الوجوب ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في كل عام عتيرة واضحية وكله على  
 الوجوب ثم نسخت العتيرة ومو كانت شاة تذبح في رجب في الجاهلية وبقيت الاضحية  
 على حالها لانه قوة رضا لله تعالى يوم الاضحية وذلك يورث الوجوب لا الاضحية  
 لا اختصاص وهو الوجوب والوجوب يفيض الى الوجود وعن النبي صلى الله عليه وسلم انها سنة وهو  
 قول الساجي وروى الطحاوي على قول النبي صلى الله عليه وسلم انها سنة مؤكدة ويجب على نفسه  
 اصل الوجوب عليه وعن ولد في رواية كصدقة الفطر وعن ابن عباس انها لا تجب على من لا يذبح  
 بخلاف صدقة الفطر وهو الظاهر وان كان للصغير الاضحية من مال عند زفر والسؤال  
 لا يضحي من مال الصغير في قولهم جميعا لان القرية تناوذي لرافة والصدقة بعد نطق  
 فلا يجوز من مال الا فلا يمكن ان ياكل كله والبدنة والبقر تجزى عن سبعة كمن يشترط ان  
 الكل قرية وان خلفت هباتها كالاضحية والقران والبقرة وقال مالك تجزى عن اهل بيت واحد  
 وان كثر من السبع ولا تجزى من اهل بيتين وان كان اقل منها ولو اشترى بقرة يريد ان  
 يضحي بها لنفسه ثم اشترك فيها سنة معا جزاءه استحسانا وفي القياس لا يجوز وهو



قوله في الاضحية من اجل والغنم ولم ير الشرح في غير وقتها من طلوع الفجر حتى يبرك الخرو  
يوما بعد فالحاصل ان ايام النحر لثلاث ايام واما الشرح لثلاث ايام الكل بمعنى ما  
ايام ولها نحو خاص وآخر شترق خاص والمتوسطان نحو شترق ويجوز ان يجلبا  
ايضا الا انه يكره وفي الثالث لثلاث ايام بعد النحر ولا يجوز بقطع الاذن والذنب  
وان كان اكثر الاذن والذنب مما جاز واختلف الرواية في مقدار الذنب قبل هو اكثر  
من الثلث وقبل هو الثلث اعتبارا بالوصية وقبل الربع هذا كله على ما وجدنا في اكثر  
من النصف ولا يفتي بالعميا والعوراء والعرجاء والبغضاء التي لا تفي ويجوز الجاء وفي النحر  
لا قرن لها ولا يجوز السكاد وفي التي اذن لها طرفة والجلية اذا كانت سمينة يجوز  
الذبح من الضان يجوز وهو ما تمت له ستة اشهر وقبل سبعة اشهر والنحر من الضان  
والغزير سنة ومن البقر اربع سنين ومن الابل خمس سنين ويدخل في البقر الجاسوس كما  
يدخل في الغنم الغزوي ويكره ان يجزى الاضحية وكذا الاستفاد بلبنها سبع شاة افضل  
من بقرة واحدة وقبل البقر افضل منها فظلم الشارح الله وقيل بقبلة لا حب عند  
الفقير واشترى اضحية فسرق فاشترى اخرى ثم وجد الاول فغلبها بالضيعة بالان  
الرجوع على ما اشترى فيتمتع بتعدد الرجوع عليه غلو في الغنى فالرجوع عليه واجب  
الشرع فالشرع لا يوجب الاضحية واحدة وهذا هو المصنف في النحر وهو لا يفتي ان كان فقيرا  
وكان اشترى شاة بنته الاضحية يجب عليه ان يصدقها وان كان غنيا يجب ان يصدق  
في الثلاثة سواء كان اشترىها او لم يشترها والواجب اذ ذبح الدم في ايام النحر اقبل الانعام  
الى الدم فيمضى وقتها عادى وقت القرية الى العين وهو الصد وهو المقتول في الجمل  
كالجمعة بعد فواتها فيقتض الظاهر وكالصوم بعد العج يعطى فيه الفقير واشترى اضحية  
فضاع بسبب غيره لا يفتى في شرائها فسطها ولا غنما ولا فقرا ويدخر كالوضي لنفسه اذا  
له والملك للمضي فيها كل سنة ويطعم الاغنياء والفقراء ويدخر كالوضي لنفسه اذا  
له امر البيت واما اذا امر الميت فليس ان يتناول منه هو المحتار لانه وقع على الميت من  
غصبته فضحي بها ضحيتهما وجاز ان يضحي لانه اذا ملكها بالاضمان ملكها من وقت

الضحية

الضحية في الواو دغ شاة عند اخر ضحيها جاز لا يجوز عند لا ملكها بعد الذبح  
**كتاب الوقف** هو في اللغة هو الحبس وفي الشرع على قول ابي حنيفة هو حبس العين على مال  
الواقف والصدقة في منفعة على اقرائه بمنزلة العارية ثم قيل المنفعة محدودة فالصدق  
بالمعنى لا يجوز فلا يصح الوقف اطلاقا عند فوجوعه عنه امتناع عن تملكه من غير  
معدوم فله ذلك ولا يصح جازع عند غير لازم بمنزلة العارية وله ان يرجع عند  
الحكم وتملك لان ملكه باق ولهذا لا ينفذ في التصرف في غلبته الى مصادرها ونصب القوم  
فيها بخلاف المسجد لانه جعله للصالحه مع ولهذا لم ينل من الاستفاد به بعد ويجوز  
الاعتاق لانه لا يملك واذا ملكه والفقير اليوم على الضمان فيما بينه وبين الله مع ومنع  
عن التصرف والرجوع عنه عند ايضا وعند الوقف العين على حكم ملك الله تعالى لان  
الله كان حق التملك فلما زال الواقف حق ملكه عند الله تعالى وجب تعود منفعة  
الى العباد فيلزم ولا يباع ولا يوهب ولا يورث فصار بمنزلة المسجد وجعل ارضه  
او الاعناق ثم قال ابو حنيفة لا يورث ملك الوقف عن الوقف لان حكمه الحاكم او يعلقه  
بموتة ففسخ حكم الحاكم وهو الواقف بسم الوقف الى المتولي ثم يرجع بعده فيخصه الى القاص  
فيقتضي القاص بالزوم فيؤكد لانه قضاء في جهة فيفعل بالقطع به كذا ذكره في الفتاوى  
اما تعليق المولى بالصحة لا يورث لانه اذا انقضى بمات فمؤيدا فيلزم فصار بمنزلة  
للوصية بالنافع فيلزم من غير حكم والمراد بالمالك المولى واما الحكم فففيه خلاف المشايخ  
ولو وقف من ماله ثم قال الطحاوي فهو بمنزلة الوصية بعد الموت والصحيح انه لا يلزم  
عندنا وعند ما يلزم لانه يعتبر بالثالث والوقف في الصحة يعتبر بجمع المال واذا كان  
الملك بزرع عند ما يورث القول عند ابي حنيفة هو قول الساب بمنزلة الاعناق لانه اسقاط  
وعنا محمد لا يورث التسليم الى المتولي لان الله تعالى انما يثبت فيه في الضمان التسليم الى العبد  
الملك من الله لا يفتن مقصود الا انه هو الملك الاشياء وانما يكون بها الغير فيأخذ حكمه  
فيترك بمنزلة الزكاة والصدقة واذا صح الوقف خرج عن ملك الواقف ولم يدخل في ملك  
المتولي لان الوقف منع ثبوت الملك لاحد ووقف المشايخ جاز في جعل القسم كالقيد



سدا، مع الموقوف  
نعمارة

ان

ان لا يباح التفاح لاهل المسجد وانما يصير لمصالح المسجد فمثل ما جرى في المسجد من بناء  
 المسجد واما بناء النار من وقفان شرط الواقف يجوز وان لم يعرف شرطه ان كان الوقف  
 سعة وفي بنائها مصلحة للقوم بان يستمع الاذان كل قوم يجوز ولا خلاف بخلافه ولو بني  
 بيتا في فضاء المسجد حيث لا يجوز لانه جعله مسكنا وقف فقديم لا يدري شرط الواقف  
 ومصارفه يفعلوا فعملوا من قبل في دارين القضاة ولا يصير الى الفقهاء مطلب  
 التولية في الاوقاف لا يولي اليه كالتفويض اذا طلب القضاء والخبر في غير قيم الوقف اذا  
 اتفق من اهل في الوقف يرجع الى الفتنة ولكن لو ادعاه لا يقبل قوله لا يبينه ولا يحل له  
 ان يصير الفتنة لمخارج نفسه على ان يرد مثله او قيمته وكذا الحكم في مال اليتيم ويتزوج عنه  
 غاية التزهر والمخادم المسجد من الوقف شرطه الواقف وليس للحاكم ان يجعل ما دال ان  
 له شرط الواقف من بني مسجد اخر او لى بعارته ونصيب المورثين ولا يام ولو شرط الواقف  
 ان يستبد له ايضا ارض اخرى ان شاء ذلك الحاجة يجوز عندنا في حق وعند محمد  
 الوقف جائز والشرط باطل ولو شرط الخيار لنفسه الوقف جاز الوقف والشرط عند  
 وعند محمد الوقف باطل وهذا بناء على ان من جعل غلة الوقف لنفسه وجعل الولاية اليه  
 يجوز عندنا في بطلان الوقف ازالة الملك الى الله مع على وجه القربة فاذا شرط لنفسه فقيد  
 جعل ما صار ملكا لله لنفسه وهذا يجوز كالماء والسقاية وقال محمد لا يجوز لاهل الوقف  
 تبرع على وجه التملك وبعد هذا لا يتحقق التملك من نفسه كالمسكنة وكذا اذا استولى  
 الظاهر على الوقف يجوز للواقف ان يخذل قيمته ويشتري به موصفا اخر بمقامه وكذا اذا  
 خاف القيم من سلطان فيلجوز ان يبيع ويصدق بثمنه والفتوى ان لا يبيع اذا اجتمع  
 شريطة ان ثابت نائب المسلمين يجوز ان يستقرض من اموال المسجد دفع الحاجة ولا يحل  
 لاحد ان يهدم المسجد ليبنيه احكم منه لان يخاف الهدم فية تفرقت اهلها وخرب فيها  
 مسجد يريد ان يخرّب يجوز بيع حبسها بامر الحاكم ويصرف ثمنها الى مسجد اخر وكذلك الزيادة  
 وكذا فيها بئر بنيت بالاجر وارادوا ان ينقلوا آجرها الى بئر اخرى وينفقوا بصدق  
 على الفقير ثم الفقير يصير الى بئر اخرى وانما وكذا في القنطرة وكذا اوقاف



هذه الاشياء اما في وقف القطرة ان يسر هذا الوادي وصار الماء الى الشجرة اخرى  
 واخرج في ذلك الموضع التي في القطرة جديدة ينظر ان كانت الجديدة للعامة ليس  
 بغيره قطرة اخرى جازفة وقصلي الجديدة ولا فلا رباط قديم يريد ان يخرج  
 للمكان ان يخرج في غير ما حتى يسجد قديم خرب فليس هذا ان يسجد النقص  
 وينبغي ان يسجد في موضع اخر طعنا في العمل الوقف يجوز ان ياكل من ثماره  
 والذي قام به على العمل ما وضع في السجد او في الطريق للشرب لا يجوز التوضؤ  
 الا اذا كان كثيرا وكذا لا يجوز رفع الجدران السقاية معكم غاب عن البلد اقل من ثلث ايام  
 فله وفاء النفقة استحشا ولو غاب اكثر منه ليطالب بالضي وان غاب اكثر من شهرين  
 يؤخذ منه وان كان في المصرو لكان يستعمل بالنفقة لا يسجد ان يأخذ من نفقته وقيل  
 الشهادة في الوقف من غير كذا افضل على الفقهاء كما في عقود الجارية ويجوز الشهادة فيه  
 بالشهر والتسامع ولا يحكم بالوقف اذا كان الصاك كتوبا على ما به المذهب شاهدان  
 واذا كان في يد رجل وفاق مختلفه فخطا اثر الوقف بعضها ببعض صار صامنا اذا  
 كان الوقف مختلفا لسجد واحد لا بأس بخلطه وان كان الوقف مختلفا لان الغنى جميعا  
 ومن باع ارضاء اقام بينه انا كانت وقفا قبل بيته ولا يجوز من الوقف ان فيه  
 تقطيل منافع الوقف صلح لا وفاق اذا اراد ان يبيع الدعوى في الوقف ويقضي  
 بالبيته والنكران ولاه السلطان ذلك يجوز قضاؤه ولا فلا اتحاذا الراباط افضل  
 من الغنى والنقد كتاب **الهيبة** هي التبرع لغة وفي الشريعة عبارة عن تملك المال لغير  
 بطريق التودد والتجبر بل التبرع وهو كونه عاقلة بالاعاخر وهي عقد مشروط عليه  
 انفق اجماع الامة وركنه الاصل فيها الايجاب وهو قوله وهيبة لا نه عقد تبرع غير لازم  
 ولا معاوضة فيه بالتبرع بخلاف البيع فانه عقد معاوضة فاقضى الفعل من الجانبين  
 وبنائه على التراضي ولا يجب للملك المشتري الا بقوله ولهذا لو حلف ان يبيع عبدا  
 فباعه وهو قبل لا يحت ولوطف هيبة لفلان فهو هيبة ولم يقبل شئ واما القبول في  
 الهيبة دليل على صحتها لا ان العقد غير لازم ولهذا لا يرد بغيره دفعا للاحاوة

الغير لا يثبت للمالك بالقبول وانما يثبت القبض والقبض في الهيبة بمنزلة القبول في البيع  
 ولهذا لو قبض الوهب له الهيبة في المجلس فغيره القبول القبول جازا استحشا لان الاحتيا  
 من تسلط على القبض والقبض بحق القبول وهو يقبض في المجلس وكذا الممنوع اذا  
 نهاه عن القبض في المجلس لان الدلالة لا تعمل في مقابلته الصريح وقال لا يثبت للمالك الهيبة قبل  
 القبض اعتبارا بالبيع والصدقة على هذا الخلاف واذا لفظ بلفظ ينفق عن تملك الوقف  
 يكون هيبة وان كان ينفق عن تملك المانع يكون عارية فاذا العمل بالمعبر هل يثبت الاعطاء  
 والعطية والتملك يستعمل استعمال الصريح ولا يجوز الهيبة فيما يقسمه لا يجوز اى مقرة  
 على ملك الوهب ومقسو وهيبة الشاع فيما لا يقسم جاز عندنا اى فيما لا يجمل  
 القسم كالحام الصغير البقرة لو قسم له بقى متفعلا انتفاعا كما لا يجوز فيما يجمل القسم  
 فانه ينتفع في المالك بالارض والدار ولا القبض لا يتحقق في الشاع الا بضم على الوهب  
 وفي تجوز الزام مؤنة القسم على الوهب وهو لا يلزم به ولو وهب من شركه لا يجوز  
 ايضا لان الحكم يدار على انفس الشيوع بخلاف الوارث شره لا يصيبه يجوز ان القبض في الهيبة  
 منصوص عليه وقال لا يجوز في الوهب لانه عقد تملك فقمع في الشاع كالبيع كونه  
 تبرعا لا يبطل الشيوع كالوصية ومن وهب شقصا شاعا فالهيبة فائدة لما  
 ذكرنا فان قسمه وسلكه جاز لانعدام المانع والهيبة الفاسدة مضمونة بالقبض ولو  
 وهب قيعا في خطنا ووصاني قسم فالهيبة فاسدة اراد به البطان فان طرسم  
 لم يجوز ان الوهب معدوم وانما هيبة التملك الى المحدث لا يصح ولهذا لو غشيت  
 خطها ينقطع حق المالك ولا بد من تجديد العقد وقت التسليم بخلاف المسئلة  
 وهيبة اللبن في الضرع والقصور على ظهر الغنم والزرع في الارض والتمري في الخان غير له  
 المشاع واذا كانت العين في يد الوهب لم ملكها بالهيبة وان لم يجد فيها قبضا  
 العين في عين المانة فنوب عن القبض بخلاف اذا باع منه فلا ينوب عن قبض المالك  
 القبض في البيع مضمون والقبض في الهيبة قبض المانة فالعقل ان القبضين اذا تجا  
 ناب احدهما سلب الآخر والخلفا ناب المضمون عن غير المضمون وعلى كس لا ينوب واذا

ولي



وهو لا يثبت الصفة لهما الا بالعدالة في غير ما يثبت من غير جهة هذا  
اذا كانت الهبة في بين او في يد المودع اما اذا كانت في يد الغاصب او في يد الموهب لا يملك  
ولو وهب له الرجلين لا يجوز عندنا بيع مخرها لهما ولو وهبها لرجلين لا يحل احدهما ان يملكها  
المعجز عندنا والى مخرها للمعجز ولو وهب كل واحد منهما نصفها فكذلك  
مع كل واحد منهما لهما ولم يفصل لان تملك الكل منها يملك البعض الشائع بها  
فمنع المخر ومخر على الصلة يجوز في الفصول كلها عندنا لانه تملك الجملتها فلا  
يخفى الشيوخ وابو ثور في بين اطلق وبينه فصل فيه والفرق في الاطراف لا شيوخ  
فيكون في التخصيص على الا باض يريد ثوب الملك لهما في البعض في شياها فلا يجوز ومن  
لا يجوز هبة الجوع فيها عندنا الا ان يعرضها او يزيد فيها زيادة متصلة ويؤتى  
احد المتعاقبين او يخرج الهبة من ملك الموهوله ولو وهب لذي رحم منه فلا رجوع فيها  
عندنا لان كل عقد فاد مقصوده وقع لانه والمقصود من الهبة لذي رحم محرم مسئلة  
الرحم وقد حصل فلا رجوع فيها واما المقصود منها الا لجنبى العوض والحاصل مقصود  
فلا الرجوع فيها ولكن لا يخرج عن نوع كراهته وخلاف السامع فيها على خلاف قلنا وهبة  
الزوجين لا رجوع لهما في الرجوع بمنزلة هبة القرابة ولا يصح الرجوع عن الهبة بالانقضاء  
او بحكم الحاكم لانه مختلف بين العلماء فلا بد من القضاء او الرضا حتى لو كانت الهبة عبدا  
فانقضاء قبل القضاء ينفذ ولو منعه من ذلك في بين لم يصح له ان يملكه فيها الى العوض  
الملك بالرد عليه ثم بعد القضاء به او بالرضا يكون فسخا من اصل حقه بشرط قبض الوهاب  
ويصح في الشايخ واذا وهبت بشرط العوض غير المتعاقبين في العوض في بطل بالشيوخ  
لانه هبة ابتداء فاذا انقضاء صحيح العقد وصار في حكم البيع يرد بالعيب وخيار الرجوع  
وتسحق فيها الشفعة وقد اختلفت الهبة لانه بالتعويض في صيرها في بيع منها وقول السامع  
هو بيع ابتداء وانتهاء لوجود معنى البيع وهو التملك بعوض وارقال الموهوله الواهب  
هذا عوض عن هبته وفي مقابلتها اوجزائها او مكافأتها او بدلها او ثوبها فذلك كله  
عوض اذا وهب هبة ابتداء لا يكون عوضا وكل واحد منهما ان يرجع في هبته وله هبة

بالبيع

بالبيع باطله مثل ان يقول المبيع لزوجها انت في مخرى هذا مخرى عليك صدقة او  
هبة فهو باطل وكذا الغريم قال المديون انت في مخرى هذا فالدين الذي عليك صدقة  
وارق السجل منه في مخرى ولو قال المديون اذا جاء غدا فانت برئ من الدين الذي عليك او  
قال اذا ديت غدا الى نصف فانت برئ من النصف الاخر فهو باطل لانه ابراء الدين منه وهو  
استقاط من وجهه وتمليك من وجهه ولو وهبنا على انه بالخيار صحى الهبة وبطل الخيار  
وكذا الوارث عن هبة على انه بالخيار صحى لبراءه وبطل الخيار لان الخيار في البيع مخرى  
رجل قال وهبت الشيء فلما خذ من شيء فخذ واحد فهو له ان راد به لا باء دون  
التمليك وان قال اخر هبة هذا الشيء على وجه المزارع فهو هبة وسلم اليه بغيره ولو  
المرأة لزوجها وهبت لك مخرى على ان يحبس اليها فامحس اليها والهبة باطله وهو المختار  
ولو قال المرأة ابرئ من مخرى حق هبتي لك كذا كذا فابراة ثم ابرئ الزوج عن الهبة فهو المهر  
على حاله ولو هبت مخرى لانه الصيغة المختارة لا يجوز لانه هبة من غير فرض وتمليك من  
غير مخرى الدين مخرى هبته لزوجها لانه تملك منها ما هو في مخرى وتمليك الدين  
مخرى الدين استقاطها فصح واذا ارادت المرأة ان تهب مخرى لزوجها ان كانت  
لم تبت في مخرى من شئ ان تشتري من زوجها ثوبا في مخرى مخرى ان كانت بطل الخيار  
وان كانت تزود الثوب بخيار الرجوع والهبة في العسر وفي الختان فما يصلح منها للصبي فهو  
له مثل ثوب الصبي ونحوه ولا يصلح له فاك ان كان قارب لآب فهو له وكان من قارب لآب فهو  
لها الهبة الى العلم والمرد في العبد والبرور والمهرجان فلا بأس به اذا لم يسئل ولم  
يلف ذلك معلم طلب من الصبي والمطبخ فخذ ملكه رجل غرس شجرة الكرم او غيره باسمه  
لا يكون هبة ولو قال جعلت لابني كورة هبة له وعلى الاب ان يعيد لابنه ولاده في الهبة  
حتى لو وهب لولاده دون الاخر كرم لما روى عن النبي م قال ذلك الرجل الذي  
لا بد له دون الاخر لا تشهدنا على الجور ولا يئودى الى العداوة والبغضاء وقطعها  
الرحم ثم العدل عندنا في مخرى كل واحد منهم مثل او هبة الاخر وعند محمد ان يهب للزوجة  
الثنتين والبنات الثلث اعتبارا بالمرثية وهو العدل في الشروع الا ان يكون احد الوارثين







والا انما يتعين بالقبض ويقع على بيع مطلق وهو بيع العين بالدين ويقع على البيع  
اللازم والموقوف والصحيح والفاستم البيع بنقد لا بيجاب القول اذا قصد  
منه وهو كونه عاقرا بقول البيع وان يكون راضيا به ومضافا الى محله وهو ان يكون  
المال مقدور التسليم ثم لا يثبت في المحل هذا اللفظ يسمى حكما وهو منقول للمالك لكل  
واحد منهما فيها ولا انفاد عبارة عن انضمام كلام احد المتعاقدين الى الآخر واليجاب  
عابدا به كقوله بيعت واشتريت وهو يعني ان لا يثبت اي تبطل كل واحد من الطرفين  
حكما فيما يلفظ به الا ان البيع انشاء وتصرف والانشاء يفرق بالشرع لان الواضع لم يضع  
للاشياء لفظا خاصا والشرع جعل اللفظ المرصوع للاخبار عن ما لا يشاء لان  
الما يستدعي سبق الخبر ليصح كلامه فكان الموجود حقا لا يقتضي الحكم فان قصد  
الانشاء اخبر بلفظ الذي يقتضي الوجود وهو لفظ المالك كذا ذكره في الايضاح ولا  
يعقد بلفظ المستقبل لانه قد يبين الوعد والحال بخلاف النكاح لان البيع يقع  
بفتة والنكاح له مقدمات وقوله اعطيت كذا او مضيت كذا وكذا في معنى قوله  
بيعت واشتريت لانه يؤدي الى معناه والمعنى هو المعبر في هذه العقود ولهذا  
يعقد بالتعاطي في النفس والتفسير هو الصحيح عند ظهور السمع في تحقق الرضا به  
فاذا اوجب احد المتعاقدين البيع فالآخر بالخيار ان شاء قبل في المجلس وان شاء رد لان الحكم  
العقد لا يلزم من غير رضاه فاذا لم ينعقد حكمه فلو جاز ايضا ان شاء يرجع عن العقد  
وانما يمتد الى آخر المجلس لا الى المجلس جامع للمقدمات فاعتبر ساعات المجلس بمنزلة ساعة واحدة  
وهذا للسر وتحقيق النيسر والكتاب فيه كالمخاطب في اعتبار المجلس وكذا الارسال فاذا  
حصل الايجاب والقبول لزم البيع ولا خيار لو اوجبهما الا من عيبا وعدم رؤية وقال  
السلف في الخيار في المجلس لقوله لم يتبايعا بالخيار لم يسمرا فورا به بل في الابدان  
وعن قول وراد به تفريق الاحوال يعني ان لو جاز خيار الرجوع عما قبل قبل قبول صاحب  
ولصاحب الخيار ايضا ان شاء قبل وان شاء رد وهذا الخيار ثابت لما لم يسمرا فورا بل بان  
قال احداهما وقت وقال الآخر اشتريت او قال الآخر لا اشترى لا يثبت الخيار بعد ذلك وانما

سما متبايعين قبل قول الآخر على طريق الخيار واجاب البائع لم يسمرا فورا بل في الابدان  
اذا تعلق بوصفين مؤثرين فالوصف الاول للحكم السببي والحكم العلة لان الحكم  
ليثبت به ولا عوضا لها لاجتماع المعرفة مقدارها في جواز البيع لان الاشياء تبلغ  
في اقل العرف من تسمية الوصف وجهالة الوصف لا تقضي المنازعة وقوله ولا عوضا لها لاجتماع  
اليها متساو البائع والتمن ومعرفة مقدار التمن شرط في السلم والايمان المطلقة لا تصح الا  
ان يكون بمعرفة المقدرة للصفة اذ بها اذا لم يكن مشار اليها وكلها لا تقضي الى المتنازع  
عن التسليم والتسليم يمنع صحة البيع ومنع سلفه من قبل المشتري اذ دفع الثمن او لا من قبل  
المشتري وهو البيع متعين بالتسمية فلا بد من ان يتعين حق البائع وهو الثمن والدراهم  
والدراهم لا يتعينان في العقود والفسوخ فيحتاج الى قبض الثمن او لا حتى يكون عينا بعين  
تحقيقا للمساواة حتى لا يفسد المشتري البيع بفقران البائع قبل نقد الثمن فللبائع ان يسترده  
من قبل كالمراهن اذا اذن الرهن من يد الرهن ففسخ الخيار ثم البيع نوعان لازم كالباع بلا  
وغير لازم كالباع بالخيار والبيع والشراء علة لزوال الملك او لثبوت جواز ان يتراخي الحكم  
عن علة ولكن لا يجوز ان يتخلف الحكم عن علة ثم المانع على الحكم انواع مانع يمنع انقضاء العلة  
كبيع الخرواع يمنع تمام العلة كبيع مال الغير ومانع يمنع تمام الحكم كخيار الرقبة ومانع يمنع  
لزوم الحكم كخيار العيب وخيار الشطب في البيع للبائع والمشتري ولها الخيار ثلثة  
ايام بالنسبة ولا يجوز اكثر منها عند اتمام العقد والسكوت خلافها لان النقص والرجوع على خلاف  
مقتضى العقد وهو لزوم فاختاره فيها ورد في النص ومن اشترى ثوبا على ان يخذلها  
شاه بالفتنة الى ثلثة ايام يجوز وكذا في الثلثة لان الثلثة قد يكون جيدا وفيها وسطا  
وفي الثياب لا يرد لاجل خيار النقصين ومن لم يخذلها منع لزوم العقد من جانبته وفي  
جانب الآخر ومن شرط الخيار ان يكون في مدة بعينه صالحة وليس له ان يفسخ الا ان يكون  
الاخر حاضر عند اتمام العقد ويراد بمحضه علمه ومولات والخيار بطل خياره ولم ينتقل الى  
ورثته خلافا للسكوت في خيار العيب والعيوب ومن اشترى عندي ثوبا على ان يخذلها  
في احداهما فالباع فاسد لان سبق الخيار في احداهما مقينا ويفضل عند من اشترى كما با



على انه بالخيار لا يبطل بالدراسة وبطل بالاستساح وشرط الخيار ان لا يقدر بمحور  
استحقاقا ومن اشترى لم يره فله خيار الرؤية اذا اراد ان يشاء اخذ وان شاء رده لم يرد  
وقد لا يسأل بمحور اصله لان البيع مجهول ومنع ما لم يره فله خيار الرؤية وهو الاصح هذا اذا  
كان البيع مقدر والتسليم وعلم في قوله الاول للخيار خيار الرؤية غير موقوف بوقت وكذا  
خيار العيب والتعيين بل بقي الى ان يراه او يوجد بطله وباطل خيار الشرط من تعيب  
او تصرف بطل خيار الرؤية والاصل فيه رؤية ما يدل على العلم بالمقصود كفي كوجه الجارية  
والذات وكفلها واما الكيل والموزن كفي بالتوزن وكذا ما لا يتفاوت احاده كالجنون  
والبيض في رايته واما ما يتفاوت احاده كالتياب والدواب بدس رؤية كل واحد منها  
حتى لو راي احد التوبين فاشترى ثم راي الاخر جاز ان يرد ما لان في رد احد ما تفرق  
الصفة قبل تمامه لان خيار الرؤية يمنع تمام الصفة بخلاف خيار العيب فالصفة  
تتم مع خيار العيب بعد القبض ولهذا لا يتمكن من الرد بغير قضاء عند عدم الضمان فيه  
بخلاف خيار الرؤية والشرط ونظر الكيل كنظر المشتري فيه وسبع اعمى وشراؤه جاز  
عندنا وله الخيار اذا اشترى وفي الاستصناع المشتري بالخيار عند ادخاله وخيار الرؤية  
والشرط لا يجوز في السلم والضمان لا احتمال الفساد فيه ما بمنزلة حقيقة القضا اذا  
اشترى امضا ولم يرافقه بها الا كان ثم رآه ليس له ان يرد ما واذا اطلع المشتري على  
عيب البيع فهو بالخيار ان يشاء اخذ بجميع الثمن وان شاء رده لان مطلق العقد يقتضي سلامة  
البيع فعند فواته يخرج كذا يتضرر المشتري بلزوم ما لا يرضى به وليس له ان يسكنه وتأخذ  
النقص لان الاوصاف لا يقابلها شيء من الثمن ولا البائع لم يرض بزره عن ملكه الا  
بالثمن السمي فلا ينقض منه فما للضرر منه والمراد بالعيب هو الذي كان عند البائع ولم يره  
المشتري عند العقد ولا عند القبض وكل ما اوجب نقص الثمن في مادة التجار عيب  
والرجح في معرفته بمرء اهل ومن هذا المعنى والعيب والشرط والزمان والاصح الزمان  
والنافعة والسن السوداء والسن الساقط والظفر الاسود والصم والعمى والحزن  
الفرج والشيخا والخرابة والامراض كلها عيب يوجب فوات جزء من البيع من حيث الظ

خيار الرؤية لا يجوز  
في السلم والضمان

دون الباطل اما السعال القديم وانقطاع الحيض في غزوانه واستمراره خارجا عن  
وصوثة الشعر والشمط والشيب في غزوانه عيب يرجع بالنقصا من المعنى دون الصوف  
اذا اشترى جارية فاستد طهرها ففجر وانقطاع الحيض لا يرد ما لم تدع ظهور الحمل وانقطاع  
الحيض وسفره ظهور الحمل يفرض الى النساء وبمعرفة ارتفاع الحيض يفرض الى الاطباء  
والا باق والبول في الفراش والسرقة عيب الكبر والصغر اذا كان الصغير يعقل ذلك ولا يفسد  
ما حصل حاله الكبر على حالة الصغر لان هذه الاشياء تختلف بالصغر والكبر والزمان والذات  
والهز والدفع عيب الجارية دون الغلام والكفر عيب فيها ومن اشترى عبد اعانه كافر ففجر  
مسما ليرده عندنا فلا تسأل لان هذا روال عيب واذا اخذ عند المشتري عيب  
فاطلع على عيب البيع كان عند البائع فله ان يرجع بنقصا العيب لان البيع اضار في  
حق البائع وضرر المشتري بخبره بالنقصا الا ان يرضى البائع ان يأخذه بالعيب لا يرد  
ومن اشترى ثوبا فاقطعه ثم وجد به عيبا يرجع بالنقصا لانه استغنى الرد بالقطع لانه  
حادث وتصرف فيه لا يبطل خياره بخلاف خيار الشرط والرؤية ولو قبل البائع به لانه  
لان الاستناع لم يلقه وقد مضى به وكذا اذا قطعه وغطاه ثم اطلع على عيب يرجع بنقصانه  
ليس للبائع ان يأخذه صيانة لم يشتري فيه وكذا الصبي في الثوب والسم في السوق  
فاذا باعه المشتري ثم اطلع على عيب لم يرجع بشيء لانه صار حابسا للبيع ببيعه وان باعه  
المشتري بعد ما راي العيب يرجع بالنقصا لان الرد ممنوع برضاه فلا يكون حابسا للبيع  
ولهذا قلنا لا يشتري ثوبا وقطعه لولد الصغير وغطاه ثم وجد به عيبا لا يرجع بالنقصا  
لانه زال الملك قبل الغيابة لصغر جده لولده فيصير له ثم بصير قابض لهبة وكانت له  
حصلت بعد تمام لهبة كالوهاب حتى وسلم اليه ثم اطلع على عيب ولو كان الولد كبيرا  
يرجع بالنقصا لان لهبة لا تتم الا بالقبض وكانت الغيابة حصلت على ملكه وانما عه  
كان تابنا وانجاء البياض من العين ونبات السن لا يمنع الرد ولو اتى البيع ثم اطلع على  
يرجع بالنقصا لان الملك ينتهي به وكذا اذا اتى المشتري العيب ثم اطلع على عيب وفي  
المشتري لم يرجع عند ادخاله وشرط البراءة من كل عيب يجوز عندنا لان البراءة

الخيار والرؤية  
في السلم والضمان

اذا اشترى  
عبد اعانه كافر







في جملته  
والغير

فان هذه الاشياء لا تعد الا عند احد فلا يكون محال للبيع سواء كان بيعا او تمنا اما  
بيع الثمر والخرير اذا كان الثمر كالدرهم والدنانير باطل واذا كان بالعين فالبيع  
فاسد حتى يملك باقيا بلهوان كان لا يملك من الثمر والخرير بان اشترى ثوبا بخرير  
او خنزير فهو فاسد لوجود حقيقة البيع وهو مبادلة مال بمال فانه مال عند اهل الذمة  
الا انه غير متقوم عندنا ولهذا يرد المسلم من المسلم فخلل للخرير بسبب الخنزير فلما جعلها  
تمنا فالمقصود فيه تملك الثوب بها فيكون فيه عزاء الثوب دونها فخلل اذا  
جعلها بايجاجت يكون عزاءها وقدم الشرع بالامانة وترك العزاء فيها والاصل  
في البيع والبيع والتمن تبع له الا ترى البيع وجودا بدون الثمن ولا وجود له بدون  
البيع الا في السلم للضرورة والمقصود في البيع تملك المبيع المعين والتمن وسيلة  
فيه لما انه يجب في الذمة والبيع الفاسد يفيد المالك عند اتصال القبض ويثبت  
الثوب دون الخمر ويكون المبيع مضمونا في عينه عند خلافه للتمن واما الباطل لا يفيد  
المالك حتى لو هلك المبيع في يد المشتري يكون امانته عند البعض لان العقد غير معتبر  
ففي القبض اذا مال المالك وعند البعض يكون مضمونا كالمقبوض بسوم الشراء في  
الباطل اعم من الفاسد ولا ينعكس وسع ام الولد والدير والكاتب فاسد ومناه باطل  
لان ثبت استحقاق الحرية فيهم ومزك التسمية عند كاتبة ومن جمع بين خمر وعبد او  
شاة ذكبة ويستبطل البيع فيها عند ابي حنيفة لان الفساد القوي اذا دخل في صلب العقد  
فيشيع في الكل عندنا وقالوا ان كل واحد منهما مما تجاز في العبد وان جمع بين  
خمر ومذبر او بين عبد وعند غيره يصح البيع في العبد بحسن الترخيل فالزفر لان  
الفساد في ضعيف لا يمان فلا يشيع في الكل لان بيع المدير مختلف فيه وكذا اذا  
جمع بين عبد وام ولد لا يبيع ام الولد يجوز حتى ينفذ بالقضاء عند البعض ابيع  
الكاتب يجوز بوضاء في الاصح واذا قبض المشتري المبيع في البيع الفاسد بامر البائع  
او بحضرة قبل الاقرار وفي العقد عوضان وكل واحد منهما مال ملك المبيع ولزمته  
في ذوات القيم والمثل في ذوات الامثال فاذا مال هلك يملك عينه ثم يرضى بغيره يملك

منه

منافع المبيع ايضا والبائع يملك القيمة ايضا خلافا للشافعي لوجود ذكر البيع من اهل  
مضافا الى محله فوجب القول بانفساده واما المخطوطة بما جاز به كالباع وقت النداء و  
انما لا يثبت المالك قبل القبض كيلا يؤدي الى تقرير الفساد والمجاورة وهو وجوب الدفع  
ولكل واحد من المتعاقدين فيفسد فسادا عن نفسه وهذا قبل القبض ظاهر لانه  
امتناع منه وكذا بعد القبض اذا كان الفساد في صلب العقد لقوته ولو كان في  
شروطه لم يفسد له الشرط لان دورين عليه فان باع المشتري من اخر فذبحه لا يملك  
فذلك التصرف يسقط حق الاسترداد به لعلق حق المشتري الثاني في بطلان الاول وهو ان  
حق الشرع فيقدم حق العبد على حق الحاجة لان الاول مشروع باصلا دون وصفه الثاني  
مشروع باصلا ووصفه فلا يعارضه واذا باع كراويا في مسجد قديم لا يجوز بيعه في  
المسجد لا بد من بطلان البيع ويكون الفساد قويا فيشيع في الكل ولو كان المسجد خرابا يجوز  
بيع الكرم لانه فساد ضعيف لان عند البعض اذا خرب المسجد عاد الى ملك الواقف او رثة  
بيع الثمار على التجار قبل الادراك وبعد مجوز سواء كان منفعاه في الحال او لم يكن  
وهو الاصح وعلى المشتري قطعه في الحال فبقا للمالك البائع هذا اشترطه باطلاقا و  
شرط القطع وان تركها على الخلف ففسد البيع لانه شرط لا يقضيه العقد وهو شغل  
ملك الغير وهو ضيق في صفقة ومجاورة في البيع وكذا بيع الزرع بشرط الترك  
لما قلنا وكذا اوراق التوزيع بشرط الترك هذا عند ابي حنيفة وفي موطا ينامى عظماء وعند  
محمد لا يفسد بشرط الترك استثناء العادة فلو ان اذ لم تنه عظماء جنت يفسد بشرط  
الترك بالاتفاق كبيع اللبن في الضرع والصواع على الظفر وان اشترى باطلاقا وتركها  
بأذن البائع طالب له بما زاد وان تركها بغيره يصدق بما زاد وان تركها بعد انما لم  
يتصدق بشئ لا يبرأ ولو استلج الخيل بعد الشراء الى وقت الادراك طالب له الفضل  
او اخذ ما لم يمتلج فليل مجوز ولو استلج الارض الى ان يدرك الزرع لا يطالب الفضل  
لان الاجارة فاسدة للجها له ولو اشترى بناء موجودا على الشجر ثم خرج اخر ففسد البيع  
ولو اشترى باذنا او بطيحا ان اشترى بالاصول طالب له الحادث ولا ذوق ولا اشترى



او ضاع على ان خرجها على البائع فالباع فاسد وان شرط عليه زيادة للخرج فالباع جائز  
 ولو اشترى بضاعة على ان يخرجها كذا فوجده اكثر من ذلك ان برد ما ولو باع على ان يبيع  
 بخارجي ثم تبين ان الخارج على الباع فاسد ولو لم يعلم المشتري ذلك ثم علمه بالخيار ومن  
 اشترى شاة او بكرة او ناقه على ان يباعها فاذ لم يبيعهما فالباع فاسد لدخول  
 الشرط في العقد فبداه ان كانت العين باقية فاكنت فالكه يرجع المشتري على البائع  
 ما كان زائدا على القيمة بان يقوم العين بهلجل وبدورجل فافضل من القيمة والفق  
 يأخذ المشتري ذلك من البائع كذا ذكر في الجامع الفقه واذا اشترى جارية فاذا هو غلام  
 فلا بيع فيها الا بالذكور ولا تنفي من يخدم جنسا كالحمل مع الدبس للنفقة ولا غير  
 بخلاف ما اذا اشترى كبشا فاذا هو نجيحة ينفق الباع ويخرج المشتري لان الذكر ولا تنفي  
 في الحيوان جنس واحد للنفقة وفي الاغراض ومن اشترى جارية بشرط ان لا يطأها المشتري  
 يفسد البيع عند اجماع ولو بولا لا يشترط لا يقتضي العقد وفيه نفع للبائع وجاز بيعه اذا  
 ولم يبين حدوده وان عرف المشتري البائع جميع البيع والا فلا وجاز فقه على الطريق  
 ويبيع شيئا ان كان الطريق لا يضر الناس بقعوده فلا بأس به ولا يفكره ان يشترى منه  
 ويجوز بيع الطريق وهبته لطلقة لان الطريق معلوم طوله وعرضه ويجوز بيع الممر منه  
 حتى لو رقيقه وبيان في رواية يجوز كالطريق وفي رواية لا يجوز كبيع المسيل ويدخل  
 في الاجارة حق المرور والشرب والطريق وان لم يسم ولا يدخل في البيع والا فقرار والوصف  
 ما لم يسم وفي القسمة يدخل الطريق وان لم يسم ولا يجوز بيع مسيل الماء ولا هبته واما الا  
 فلا يابورون على استهلاك العين وانه لا يجوز بيع الا بقر لا يجوز الا بقر في ظل البائع  
 انه عند المشتري ولو قال هو عند فلان فبعضه فبعضه لا يجوز لانه ان في حق المتعاقد  
 ويجوز بيع الحمام اذا علم عدد ما وامكن تسليمها ولو باع مع بريحها ان كان نهارا وبعضها خارجا  
 منها لا يجوز الا اذا اجمع بالليل ولا يجوز بيع لبرام في قنطرة كانت اراما لا جزء  
 الا وهي وهو كرم بجميع اجزاءه وقال الشافعي لا يبيعه لانه منفعة به وعن يوليى لا يبيعه  
 لانه يرد البيع فكذلك يرد على جزئها ويجوز بيع الفرد والقطعة وسائر السباع مطلقا كان

او يعلم ولا يجوز بيع النخل لانه من الهوام وقال محمد والشافعي يجوز لانه حيوان منفعة به  
 لا يجوز بيع دود القز ولا بيضه عند اجماع لانه من الهوام وعند باقي المجوز مع القز وعند محمد  
 يجوز كيف كان بيع الفضولي يوقف عندنا خلافا للشافعي الكاوا اذا اشترى عبدا مسلما  
 او مملوكا فاصح الشراء خلافا للشافعي ولكن يحرم على الباع ولا بأس ببيع من يزيد وهو بيع  
 الفقراء وهو مخصوص عن الاستيلاء المذكور وبكره التفرق بين الباع والهيبة بين ملكين  
 صغيرا لحد ما دون حرم من الاخر وكذا اذا كان احدهما كبيرا والآخر صغيرا فاستأنس  
 بالصغير والكبير يقوم بمحضانه وعن ابي حنيفة لا يجوز الباع في قرابة الولاد وعندنا ايضا  
 انه لا يجوز في جميع ذلك وان كان احدهما ملكا والاخر ملكا ابنة الصغير او جوا احدهما  
 جناية فدفع الى الجاني او لغيره ببيع فيه او بغيره ما بالبيع لا يكره ولا يكره  
 التفرق بين الزوجين لان النص ورد فيه بخلاف القياس فقتصر على موده ولو كان  
 مع الصغير او خالة او عمة لا بأس بان يسلط لاهم معه ويبيع الباقي لان لاهم اشفق  
 عن غيره ولو كان معه عمة وخالة لا يفرق لان الجهة مختلفة بخلاف لو كان له عمتان وان  
 يباع احدهما ولو كان معه جدة وعمة او خالة تمسك الجدة معه ولو كان معه ثلث  
 اخوات تمسك ابنة واحدة وتمسك ابنة واحدة ويكره البيع عند اذان الجمعة بالدفن لكن  
 يجوز لان الضار يعني خارج لا في صلب العقد ولا في شرطه وصلى الوقت في  
 اللغة الرفع وفي الشراء رفع العقد وبني جاز في البيع بمثل الثمن الاول لقوله عم  
 من قال نادا بعتنا قال الله بعت عسله يوم القيمة وبني فسخ في حق المتعاقدين ولهذا  
 لا يحتاج الى اللفظ البيع ولا البيع الفاسد بوجوب ان يرجع كل واحد منهما الى رأسه و  
 هذا المعنى موجود في الاقوال وبيع جديد في حق غير ملك ولا يجوز بيعه على البائع  
 بعد اقاله وهو حق الشرع وبكره الشفعة الشفعة على الباع وزيد بالعيب عند اجماع  
 وقبول الاقالة يقتضي على المجلس كالباع فان شرط اقل من الثمن او اكثر فالاقالة على الشر  
 الاول والشرط باطل الا اذا اختلف فيه عيب يجوز الخط بمقابلته وان زاد فيه شيئا بان ولد  
 فلدا لا يصح الاقالة بالثمن الاول والاقالة لا تبطل بالشرط الفاسد بخلاف البيع



وهو ان التمسك بالبيع صحته لا فائدة وهذا ان البيع يمنع لان دفع البيع يستدعي قيامه  
 وهو قائم بالبيع دون التمسك واذا امكن بعض البيع جاز ان لا يفتى في ما يفتى في المراجعة  
 في التولية اعلم ان البياعات بالاضافة الى ذكر الشرايينه اقسام منها المتباينة  
 هي التي لا يذكروا في الاول ومنها بيع الضيقة وهي التي يبيع بها من التمسك في الاول ومنها  
 المراجعة وهي التي يبيع بها اكثر من التمسك في الاول ومنها التولية وهي التي يبيع بها من التمسك في الاول  
 ومنها المراجعة والتولية على الامانة والاخر عن الجاهل وعن شبهة يبيع بها لو اشترى منها  
 مؤخر لا يجوز ان يبيعه مراجعة الا اذا كان له حال لا يفتى في المراجعة والتولية الا ان يكون  
 الغرض من ذلك المراجعة والمزونات حتى يظهر الجاهل فيه ولو لم يكن له مثل هذه التولية  
 وهي مجهولة وكل ما يوجب التمسك في الاستدراك يجرى فيه المراجعة والتولية وكل اشترى ثوبا  
 بعشرة فاعطاه عنده ارام يرد ان يبيعه مراجعة لم يرد على العشرة لا اعطاه الا انه  
 ملكه العشرة ارجع سابق الغنة تضاعف الى ارام في مائة من الطعام ولا تضاعف في  
 المراجعة والبيع البت الذي يخط فيه المتاع اليه لا يرد في العين شيئا وكذا لا يضاعف  
 العلم بالزيادة حصلت فيه حادثة بل اصل فيه ان كل ما يرد في البيع وفي القيمة يجوز  
 برأس المال والا فلا وان طلع المشتري على حياته في المراجعة فهو الجاهل رست مع ما شاء احد  
 بجميع التمسك والشاء تركه وان طلع على حياته في التولية اسقط ما من التمسك بوجهه  
 غير ان يخطى التولية قد الجاهل من رأس المال وفي المراجعة من رأس المال ومن المراجعة  
 فيها ومن اشترى ثوبا بعشرة فباعه بمائة اشترى بعشرة فانه يبيعه مائة خمسة عشر  
 وهو قائم على كذا ولو باع بعشرين ثم اشترى بعشرة لا يبيعه مائة اصلا عند دفعه  
 شبهة الحياة فالشبهة الحقيقية في بيع المراجعة احياها وهذا المراجعة فيها اذا اصاب  
 بشبهة الحقيقة وعند ما يجوز المراجعة لان العقد الثاني العقد الاول وينقطع الاحكام  
 على الاول ولو اخطأ ثالث ومن اشترى جلة فباعه عند ثلثين مثله ثم اودعها  
 مائة ان نفق عليها مقدار ثلثي البيع صح ولا فلا ومن اشترى ثوبا بعشرة جاد ثم دفع  
 اليه زينا او نحو ذلك البايع فانه يبيعه مائة بالجاهل ولا ملكه الجاهل ومن اشترى ثوبا

ويجوز ان يجرى به حق يقضه الحديث والحديث معلوم بانفساح العقد على اعتبار اهله  
 بخلاف بيع العقار قبل القبض وملك العقار ياد فيجوز بيعه قبل القبض عند دفعه  
 يفسد ومن اشترى كيلة مكيلة لومور واما موازنة او بشرط الكيل والوزن لا يجوز للمشتري  
 ان يبيعه ولا يملكه حتى يبيع الكيل والوزن الذي هو في ما اذا اشترى بخارجة لا يحتاج  
 الى الكيل والوزن لان الزيادة فيه المشتري بخارجة اذا شرط الكيل والوزن حيث يمكن ان يرد  
 على الشروط وذلك للبايع فالتصرف فيه حرام للمشتري بخارجة اذا باع التوبة راقعة و  
 قبضه يجوز التصرف فيه في الذبح لان الزيادة للمشتري في الذبح وصف فيه وجهه الكيل  
 لا تمنع ولهذا يجوز بيع ذراعين من خمسة بخارجة والقدر وجهه القدر يمنع صحة  
 البيع ولا يفسد كيل البايع قبل البيع وكان بخارجة المشتري لا يفسد ببيع البايع والمشتري  
 هذا هو الشرط ولا يملكه يبيع المبيع في غيبة المشتري لان الكيل من باب التسليم والصحيح ان  
 الكيل الواحد يكفي لان البيع صار معلوما به وعمل الحديث في اجتماع الصفقتين كما ذكر  
 في باب السلم وان اشترى معدودا بالعدد فهو كالكيل عند دفعه حتى لا يجوز التصرف قبل  
 العدول بالبيع قد بينا انه بالعدد زيادة للبايع كالكيل وعند كماله في الذبح وهذا  
 بيع بخارجة يجوز ان يجوز فلا يفتى بالنصوص عليه كالمدة في النقص وفي الكيل والوزن في  
 في معناه لما ان من ان الربو يفتى به والزيادة في المبيع والتمسك باصل العقد خلافه  
 والسك فظهر لا خلاف في المراجعة والتولية والهلاك قبل القبض الاستحقاق والنقص  
 في التمسك قبل القبض لا يفسد غير انفساح العقد بالهلاك لعدم تعينها بالقبض  
 بخارجة المبيع **فصل في الربو في اللقعة عبارة عن الزيادة وفي الشريعة عبارة عن فضل**  
**خال على العوض والاصل فيه الحديث المشهور وهو قوله م الذهب والذهب والفضة والفضة**  
**والنخلة بالخط والشعير بالشعير والماء بالماء** مثله يابيد والفضل بوا  
 اجمع القايستوان هذا الخبر معلوم اجماعا وخلفوا في علمه فعندنا بالعلمة في القدر مع  
 للبس حتى تعدى الى كل كيل وموزون سواء كان الشيء مطعوما كالدرة والحرير او  
 غير مطعوم كالنخلة وعندنا في المطعوم سواء كان كيلا او موزونا



او معدودا كالذرة والسكر واللوز والتمنية في الاثمان على عند والجسنة شرط والمسا  
 محاص وعندها لا اقيان ولا دارة والمقصود في النص شيان المماثلة والبقا  
 وكل ذلك بغير بالغ والخطر والقد يستوي الذات والجنس مستوى المعنى فيتحقق المسا  
 صورة ومعنى اما عند النساء احد وصفى على الربوا وهو الكيل بالقراده والوزن بالقراد  
 او الجنس بالقراده عندنا وعند السك الجنس بالقراده لا يحرم النساء لان الجنس ثبت في  
 الفضل وحقيقة الفضل غير متغير حتى يجوز بيع الواحد لا ثقل في الشهية والى بيان  
 اذا باع قفزة بفضيرة او من سكر بموى سكر لم يحرم بالاجماع لوجود على الربوا وهو القدر  
 مع الجنس عندنا وعند الطه مع جنسه وكذا لو اسلم الجنس الطه مع جنسه لوجود على  
 النساء وهو الكيل بالقراده والوزن بالقراده عندنا وعند الطه بالقراده ولو باع قفزة  
 حقة بفضيرة للشعيرة او من سكر بموى سكر لم يحرم بالاجماع لانعدام الربوا وهو القدر  
 مع الجنس والطه مع الجنس ولو اسلم احد على الاخر لم يحرم بالاجماع لوجود على النساء ولو  
 باع من صديقه بموى صديقه بغير حصة بغير حصة لم يحرم بالاجماع لولا باع حصة بغير  
 منافضا او حصة بغير منافضا لم يحرم بالاجماع ولو اسلم احد على الاخر لم يحرم بالاجماع  
 ولو باع حصة بغير حصة او حصة بغير حصة لم يحرم بالاجماع لانعدام القدر مع جنسه  
 وبيع حصة بغير حصة والمساواة بالمعيار الشرعي شرط والقد شرع نصف صاع وواقة  
 واما ما ذكره فهو بمنزلة الحقة واما السلم في الرغفران والسكر والذهب والدرهم والدينار  
 يجوز بيع كل واحد من راس المال ووزن الا ان النبي لم قال من سلم منكم فليسلم في كيل ووزن معلوم  
 الى اجل معلوم مع علم ان راس المال غالبا يكون الدرهم والدينار علمنا انه ههنا  
 التفاوت لان الرغفران يوزن بالمانا وهو من تعين بالقياس والفقير يوزن بالسجما  
 وهو من تعين بالقياس واذا بيع الكيل بحسب اذا كان عينا بعد لا يشترط القبض  
 عندنا لان البيع يتعين بالقياس كالثوب والثوب والشاة بالشاة بخلاف الدرهم  
 والدينار فانها اذا بيع بحسب لا يشترط القبض في البلدين جميعا في المجلس كاشط  
 المساواة لانها تنبثق في الذمة ولا يتعين الا بالقبض فلا بد من القبض كيلا يصير كالمسا

بكال في الكال بمنزلة التاوي وللقد فربما فيفتت بهما الربوا في النسبة فيستقر القبض  
 فيه وكل شيء نص رسول الله على انه كيل او يوزن فهو كيل او يوزن ابدان النص  
 من العرف هذا اذا بيع بحسبها اما اذا بيع بخلاف جنسها يجوز في الكيل شرط الوزن وكذا  
 في عكسها لان المعيار اعلام المبيع وعن ابي يونس ان بيع العرف على خلاف المبيع لان النص  
 على ذلك لمكان العرف في المظنور اليها العرف وقد تبدل العرف حتى لو باع مخطئا بحسبها  
 متساويا وزنا او الذهب بحسبها متساويا وزنا والذهب بحسبها متساويا وزنا لا يكره عندنا  
 انما هو في ذلك اما الاسلام في الخطأ ونحو ما يجوز في الاسلام في العلوم  
 وكل ما ينسب الى العلم فهو وزن ومعناه ما يباع بالوزن لا بالقياس بطريق الوزن ببيع  
 للوزن بوزن الدرهم بمنزلة النعمان بالشرج وتختلف في القطن بوزن وبيع  
 الكرابس بالقطن يجوز كيف كان كالتجريح للخطأ شراء ما باع باقل ما باع قبل ان يمتد الثمن  
 لا يجوز عندنا لانه يصير بيع ما لم يقض وهو منى عندنا بربا ان رقم لما اذا اشتراه  
 بغيره بغير قيمة اقل مما باع او اشتراه من غير المشتري يجوز بالاجماع **وصلى** السلم هو  
 اسم لاخذ عاجل اجل لغة وفي الشرع عبارة عن تحيل احد البدلين في اسمي به التسليم  
 الدرهم الى مفلس في قول وهو عقد شروع بالكتابة والسنة وهو ما روي في النسخ  
 من عبيد بن النعمان عن انسان وخص في السلم والقياس باي حوز هذا العقد لا يبيع  
 المعلوم اذا المبيع هو المسلم فيه ولكن يخصص في الكيل والوزن والقول في السلم  
 منكم فليسلم في كيل معلوم ووزن معلوم الى اجل معلوم ولا اجل فقام مقام المبيع لانه  
 سبب حصول المراد بالوزن باع الدرهم والدينار لانهما اثمان والمسلم فيه لا بد ان يكون  
 مثما وكذا في الدرهم التي يمكن ضبطها بذكر الدرهم والصفة والصفة وكذا العقد  
 المتقاربة كالجوز والبندق لانه مضبوط الوصف عند التسليم والتفاوت فيها هو  
 في العرف بخلاف البطيخ والروان فان التفاوت فيها فاحش في الجوز كالجوز المسلم فيه عند  
 يجوز كيله فالرغفران استمرار وجود المسلم فيه من وقت العقد الى حين الحبل ثم اعنا  
 لانه يحتمل ان ينقطع وقت التسليم واحتمال الفساد فيه كالحقيقة ولهذا لا يجوز السلم

في السلم  
 في السلم



في طعام قربة بعينها ولا بد زرع رجل عينه ولا يصح فيه خيار الشرط فاذا انقطع بعد  
 المحل فرب السلم ان شاء فسخ السلم وان شاء ينظر الى وجوده وعند السك وجوه  
 شرط وقت التسليم قال ابو حنيفة لا خير في السلم في اللحم ولا يجوز اذا وصف بموضعا  
 معلوما ولا يجوز السلم الا موقلا وقال السكاجي لا يجوز في السلم الا باجل معلوم  
 ولا يصح السلم حتى يقبض راس المال قبل ان يفارق من المجلس سواء كان راس المال دراهم  
 او دنانير او عينا اخر اما الدراهم والدنانير فلا يصح كاليابكالي واما العين فلا  
 يصح السلم الا اذا عجل باجل ولا بد من قبضة فمحقق معنى الاسم وتفرق المجلس تفرق  
 الابدان قبل القبض حتى لو مشى العاقدان ميلا ثم قبض لا يكون تفرقا ولو قام احد في  
 المجلس فاعدا الا يكون متفرقا بخلاف اذا نام مضطجعا ولو اسلم في كوخة فمحل الاجل اشرك  
 المسلم اليه خطه من اخر فامر رب السلم بقبضه قضاء لو كان قضاء بخلاف البيع وان اذنه بان  
 يقبضه لم يمت بقبضه لنفسه فكذلك لو كان لنفسه جاز لا يجتمع الصفقتان فلا بد  
 القبض من بين وهذا محل الحديث كما مر قبل رجل اسلم الى رجل عشرة دراهم في كوخة  
 ويقابضان ثم تقايلا فاراد المسلم اليه ان يدخل مكان راس المال شيئا اخر واراد المسلم اليه  
 ان يأخذ مكان المسلم فيه شيئا اخر لم يجز عند القول عدم لا تأخذ الا سلمك او راس مالك  
 معناه الا سلمك حال قيام العقد وراس المال حال انقضاءه لان الاقالة تفسخ في حقها  
 ويبع جديد في غير ما وقع الشرع غيرها وقال زفر بن جازان يأخذ شيئا اخر لا يمتد السلم  
 بالا قاله بقي على شكل واحد منها عليه دين مطلقا كدين القرض والقصب وقيل لا يجوز  
 الاستبدال فيه بخلاف الاستبدال براس السلم في المجلس حيث لا يجوز ان قبض راس المال  
 شرط فيه ولا يستبدل بغيره ذلك بخلاف الواخذ كان المسلم فيه شيئا اخر عند طول الاجل  
 قبل الاقالة حيث لا يجوز ايضا الحديث السلم في الجوز جاز في الصحيح ولا في سائر ائمة  
 ووزن اعم وعندنا لا يجوز وزنا وعند محمد يجوز كيف كان ولا استصناع جاز  
 استحسان الاجماع الناس فيه للتعاطي وقيل هو موعدة فاذا ادى بصيرا بالتعاطي والاصح  
 انه عقد لا عدك ولهذا يجوز فيه خيار الرزية والمعدوم قد يصير موقلا وكما والقصور عليه

العين

العين دون العمل وتوجاه به مفروغا من صنعتا ومن صنعتا غيرهما فاذا جاز ولا يمتد الى ما  
 الصانع حتى لو باع قبل ان يراه المستصنع جاز وهو بالخيار ان شاء اخذ وان شاء رده ولا  
 خيار للصانع وهو الاصح **باب المص** وهو في اللغة النقل والرد قوله في حقه فلو لم  
 وقيل هو الزيادة ومنه قوله لا صرفا ولا عدلا انقلا وفي الشرع هو بيع الامان  
 في الاموال انواع ثلاثة منها ثمن على كمال الجوز فان رده حرف الباء او لم يقارنه قبل قبضه  
 او بغير قبضه ومنها بيع على حال كذوات القيم مثل الثياب والدواب ومنها بيع موزون  
 وثمن من وجهه كذوات الاشكال مثل الكيل والموزون فانها ان كانت معينة تكون معينة  
 فان لم تكن معينة فالصحة حرف الباء او قابلهما ببيع في ثمن وان لم يصح بحرف الباء او  
 قابلهما ثمن في مبيعة ومن حكم الثمن ان وجوده في ملك العاقد عند العقد ليس شرط  
 لصحة العقد في البيع ولا بد من قبض الموصوف قبل الافتراق للحديث فاذا قبض احد ما كان  
 من قبض الاخر لا يفسد ما باع ولا يفسد ما باع الاخر فوجب قبضهما لتحقيق المساواة وبرا به  
 افتراق الابدان قبل القبض من المجلس كايضا في السلم ولا يجوز فيه خيار الشرط والجردة و  
 الصياغة اذا اعتبار فيها والمضروب والمضروب وغيره سواء اطلاق النقل والفسخ  
 القليل على الرداء قطعه والجيد والردى سواء الا اذا كان الغش غالبا فهو بمنزلة الرد  
 حتى اذا اشترى بها فضة خالصة فالحكم فيها حكم في حلية السيف وان بيعت بحسبها فصح  
 جاز لعدم النسبة من وجه ولكن بشرط القبض في المجلس لو جرد المجلس من وجه نظرا  
 للجانبين وان ابيع الذهب بالفضة جاز التفاضل لعدم المجانسة ووجب التفاضل لان  
 بانفراد به يحرم النساء ولا يجوز التصرف في ثمن الصرف قبل قبضه حتى لو باع دينار بعشرة  
 فسد الدينار فلم يقبض عشرة حتى اشترى بها ثوبا فالبيع في الثوب فاسد لا ينفوت  
 القبض المستحق وهو حق الله مع ولا الثمن في باب الصرف مبيع وبيع المبيع قبل القبض لا يجوز  
 مرضية كونه مبيعا ان يكون متبعا كالمسلم فيه ولو تقايلا بعد انقضاء حيث يجوز  
 لا تقدم عقد الصرف في ثمن مبيع مطلقا فيجوز الاستبدال ولكن بشرط القبض  
 في المجلس كاذكرنا رجل له على اخر عشرة دراهم فباع الذي على العشرة مئذ دينار

وان باع الذهب بالفضة



فدفع اليه الدينار ونقاصا العشرة بالعشرة جاز ويجوز العقد الى الدين ولو اشأ  
 الى الدين ببيع ايضا لان الدين الذي في مائة التبعين في القبول فلا يجب القبض ولو  
 نقاصا وراهم الدين بدينارين يجوز ولو نقاصا وراية يجوز فان جاز الدين بعد العقد  
 ونقاصا لم يصح في ظاهر الرواية بل قد تجوز الى الدين بعد ولو باع وراهم دينارين  
 بدينارين وراهم جاز البيع خلافا لرواية الساجي ويجوز كل جنس على جنس فصحتها  
 للعقد خلاف النوى مع التمرة والعظم مع اللحم لان التمر يكمل وكذا النواة فكانا من جنس  
 واحد وكذا العظم كبريا في اللحم طرفة كالتواة وعلى هذا الخلاف اذا باع كرسعير وكتر  
 حنطة بكرى حنطة وكرسعير حنطة اذ اختلف النوعان فيبيعوا كيف يشتم ثم لا بد  
 والذباير جنس واحد عندنا خلافا لرواية قلم احدنا في قضاء الدين بمقام اخر لان  
 القلم لا يبيع ذباير المديون في قضاء دينه الدائم وكذا في حق التمنية جنس واحد  
 لو باع شيئا بدينار عشق معلومة ثم اشتراه قبل نقد هذه العشرة بدينار معلومة قبل  
 من قيمة الدينار لا يجوز عندنا ولو اشترى فلان بدينارين باعها بدينار عندنا كالدائم  
 بالدينارين ثم ان كانت تروج بالعقد المقبر في حق الضرر العدول كانت تروج بالوزن  
 فالمقبرة الوزن وان كانت تروج بها فالمقبرة كل واحد منهما ثم ما دامت الحجة كون ثمنها  
 كاسنة تكون سبعة وان كانت قبليها البعض دون البعض في كل يوم وعندنا ما يجوز  
 الفلوس فمن اصطلاح الناس فخرج عن التمنية باصطلاح العاقد بل ايضا تفصيها  
 لتصرفها بخلاف الدائم والذباير لا ثمنان شرعا **مسألة منفردة** وتصل شري أيضا  
 بكل حق هو لها لا يدخل الزرع والتمولانها البسام من حقوق الارض ولو اشترى ارباعا  
 حق هو لها لم يدخل الرجحية وفي بيع الضيقة دخل المتقول والمدفون في الدار لا يدخل  
 في بيعها كالدعة في بطن السمك لا يدخل في بيعه والسلم لا يدخل الا اذا كان غير مقلوع  
 البذر الذي تحت التراب لا يدخل في بيع الارض وقيل ان بيت يدخل والكلاء لا يدخل  
 في بيعها خلافا للساجي ولا يجوز بيع الكلاء قبل القطع والجوز عندنا وبيع القصيل  
 قبل ان ينلوه المشاف والمناجل فيه اختلاف العذر لا يدخل في بيع الحمار ولا كافلا

درج

لا يدخل الا ان يكون موكافاة البيع الدلاء والقصاص لا يدخل في بيع الحمام الواحد  
 تدخل في بيع الحمام استثنائا سواء باعه برافقا ولا لانها مكية معق اصول الشجرة لا  
 تدخل في بيع الشجر الا بالنظر وفي الاقرار تدخل حشيش البطح لا للبايع ولا للمشتري  
 لانه مباح الا ان للمالك ان يمنع الغير من خول ملكه والصك القديم وهو ملك البايع  
 لا يدخل في بيع الدار ولا يجوز على تسليمه الى المشتري وقد يصح به الكفالة ولا يجوز البايع  
 على كتابة الصك ولا شهادة ولو جاء العدول اليه لئلا يمنع من الاقرار ولا **شهاد**  
 ولو اشترى لها اوسمكا او شيئا من الثمار فباعا بالمشتري فان حشو البايع ان يفسد  
 وسعة ان يبيع من افرق القصاصه موضوع ولو باع عبدا وخاب المشتري قبل العقد  
 الثمن واقام البايع البيعة باع ولم يقض الثمن فان كانت غيبة معروفة قلم يبيعا القلم  
 لانه يمكن ابطال حقه اليه من غير بيع وان لم يدر ان هو يبيعا القلم او في حقه كاذبا  
 الرهن او يكون المشتري مفلسا ثم ان فضل شيء من ثمنه فهو للمشتري لا يبدل الملك وما  
 يجري من المكس في البيع لا بأس به لو ارم المعهود بين التجار في قبض ونحوه يجوز اذ اعلم  
 البايع بالبيع بالرقم لا يجوز اذ لم يعلم فاذا علم في المجلس يجوز منعا الدار في الدار  
 بمنع تسليمها وكذا الزرع في بيع الارض ولو اشترى من من الخبز ان دفع الدائم  
 اولا واخذ كل يوم عشرين مثقالا يجوز وان لم يدفع الدائم اليه واخذ كل يوم عشرة مثاقيل  
 لا يجوز رجل باع ثوبا فاعل المشتري بثمانين فان علم البايع اليه فهو بثمانين وان اخذه  
 المشتري فهو بثمانين وان كان للمشتري ارض فبشره واخذ لا يكون بثمانين وكان ثمنه  
 اذا اشترى جارية بزوجها وان ادرى طلقها فلعلمها حق اجرى على ثمنها المالك  
 لفظ الحرة وهو لا يدرك وان دخل جارية باها وان اختار او ابتاع ببيعها او بثمانين  
 ولو كان الشري في ذلك الحرة بثمانين اذ كان حكم دارهم هكذا او اختار ان لا يبيعه  
 لا يجوز في ملك قريب القهر وان اخرجته بالقران اعتقد جواز بيعه ان يشترى منه هو  
 الصحيح وان كان غير قريب من الاحرار منهم اكر الحكم كونه بالقهر ببيع المشتري ولا  
 فالو وتفسير بيع العينة وهو ان رجل على اخر عشرة دراهم مثاقيل اذ ان يوطئه

مسئلة



الى ستة فبذلك من ثلث عشرة وروما ينبغي ان يشتري بثلث عشرة متاعا من ثلث عشرة  
 وفي ثلث عشرة ثم يبيع منه ثلث عشرة وروما الى الجوز وقيل تفسيره وهو المستقر  
 طلب من آخر عشرة درهم فثاني عليه ويبيع منه ثلث عشرة وروما ثلث عشرة غيبة  
 في ثلث الزيادة لبيع المستقر ثلث عشرة ويحل خمسة درهم وهو كره لما فيه من العمل  
 عن الاقراض الى بيع العين روى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال الرجل كان يشتري صاعا من تمر  
 من تمر قال ربي ربي هات بعت تمر بثلث عشرة ثم انعت بثلث عشرة تمرا قيل كل جيلة لا  
 يورى الى الضرر باحد ما يجوز تسكبه هذا الحديث وتخلصا عن الربو او خلاصا عن  
 وان كان يورى الى الضرر باحد ما لا يجوز بانه وان جاز في الفتوى وتفسير بيع العبد قبل  
 هو ان يبيع العبد من علم انه يفتقر ولا يشتري العتق فيه فهو جاز وان شرط فسد البيع  
 وبيع الدنار بالدنار الجيد بضم معني اخر بما لا تجوز الاخر ثم ينظر ان كانت  
 تبلغ باق الجوزة يجوز بل كراهة وان لم تبلغ يجوز مع الكراهة قبل بيع الوفاء في الخفيف  
 ومن ان يتوجه بغير الخيال للربو او المشتري فهو لا يعمل له الا شفع به الا ان ياذن  
 له البائع فيه والمشتري ضامن في التمر اذا هلك في يده لانه مرفق في الحقيقة والعشر  
 للمعاني والمقاصد للصور ولا لفاظا كالكمال بشرط براءة الاصيل حواله والتمسك  
 بشرط بقاء الدين على الجبل كماله وتبعه ثم جاز هذا البيع مخلصا عن الربو او  
**كتاب الشفعة** هي الشفعة وهو الضم الذي هو ضد التزيم حيث بها لما فيها  
 موضع الشفعة الى عقار الشفع وبسببها الاتصال بالشركة او الجوار بشرط عقد  
 المعاوضة حتى لا يستحق في المهر والمهنة لا بموضع مشروط وركبها اخذ الشفع  
 اما من البائع او من المشتري بحكم الحاكم او بالتراضي لان الملك يثبت للمشتري فلا ينتقل  
 الى الشفع الا بالتراضي او بحكم الحاكم كما في الرجوع في الهبة ولهذا لو مات الشفع قبل  
 الحكم بابطال شفعته خلافا للشيخ الشفعة واجبة للخليط اي باتباعه المستحقين او  
 القياس بايجوز ما فيه من ملك بالغير غير ضار والخليط هو الشريك ثم هذا الحق  
 من باق في حق الصحة والرضا ولا يثبت للخليط في نفس البيع لان الشركة في نفس البيع

بيع الدينار بالدينار  
 بيع الوفاء في الصحة  
 روى  
 مسائل متفرقة

هذا

هذا اذا كانا خاصين فالطريق الخاص لا يكون نافذا والشرب الخاص لا يكون  
 لا يجري فيه الشفعة ثم الجوار ويراد به الملامقون سواء كانا في هذه السكة او في  
 اخرى ولا شفعة للجوار المقابل الا اذا كان السكة غير نافذة فلا شفعة وعلى قول شريح  
 الشفعة بالابواب اي اقرب الدار الى بابه اي روق السكة لا شفعة للجوار لقوله في الشفعة  
 فيما لا يقسم وفي رواية انما الشفعة فيما لا يقسم ولنا قوله في الجوار اي بصفه  
 ولا يملكه متصل بالبيع والشفعة انما تجب لبيع الضر والرجل وذلك انما يكون بغير  
 على الدوام اذ هي اداة العصار الا ان ضره لا اتصال في نفس البيع اقوى ثم في البيع ثم  
 في الجوار فلا جرم اخرناه عنها وبوضع الجوز على المايعة لا يصير شركا في نفس البيع في  
 هو جوار ماصق واذا اجتمع الشفعاء في العقار فالشفعة بينهم على عدد رؤوسهم عند  
 وعند السكة على قدر الانصاء والشفعة في العقار سواء كان ما يقسم كالدينار والدينار  
 او ما لا يقسم كالحمام والبيرو والرحى والطاحونة وقل السكة لا شفعة فيما لا يقسم لان  
 الشفعة انما وجبت لدفع ضرر ثبوت القسمة وهذا لا يتحقق فيما لا يقسم **فصل في طلب**  
**الشفعة** واذا علم الشفع بالبيع شهد في مجلسه ذلك على المطالبة والعلم ثبت باخبار رجل  
 عدل او باخبار رجلين مستورين عندنا مع ولا اختلاف فيه كالاختلاف في عمل الوكالة  
 اعلم ان الطلب يثبت لبيع البائع سواء ثبت للمالك للمشتري او لم يثبت لروايل ملك  
 البائع باقاره وهو ان يطلبها كما علم حتى لو بلغه البيع ولم يطلبها بطلت شفعته لقوله  
 الشفعة لمن واثبها وهو عبارة عن المبادرة والنارعة وهو يجب على من العلم بالشركة  
 لو سكت ولم يطلبها بطلت الشفعة هكذا روى عن ابي وهو ظاهر المذهب وعمر بن قيس  
 الى اخر المجلس فان قام شفعه اشتغل بشئ اخر بطلت شفعته وقال ابو بكر الرازي هذا هو  
 الصحيح ولو افردك بالشركة الى اخر بطلت شفعته وتوقف البعد ببلغه البيع للمدعي او قبل  
 لاحول ولا قوة الا بالله العلي العظيم او قال سبحان الله لا تبطل لانه لا يدل على الاعراض  
 وكذا لو قال من اتبعنا وبكم بيعت ويصح الطلب بكل لفظ يفهم منه طلب الشفعة كما لو قال  
 طلبت الشفعة او قال اطلبها او قال انا طالبتها ثم يقوم من مجلسه ويقول ان فلانا اشترى



هذه الدار ولنا شفيعها وقد طلبت الشفعة او اطلبها الآن فاشهدوا على ذلك  
 ويشهد على البائع ان كان البيع في دين لانه صاحب يد او على المشتري لانه صاحب مال او عند  
 العقار لانه المدعي فاذا فعل ذلك استقرت شفعة وتصح الطلب للمشتري وان لم  
 يكن الدار في دين وهو الصحيح لوجود المالك بالبيع ثم يحضر عند القضاة ويقولان فلانا  
 هذه الدار وذكروا حدودها فطلب الشفعة فمرة ان يسلمها الى شفعتي هكذا ذكر في  
 الفتاوى الظهيرية ولا يسقط الشفعة بعد طلب التقيير ولا يشهد بنا حيز الشفعة  
 والتعليك عند اصرار من اقرضوا اترك الحق في مجلس الحكم بطلت شفعة لقوله ثم  
 لكل العقار وعند محمد ان تركها شرعا بعد الاشهاد بطلت شفعة وهو قول زفراني اذا  
 تركها من غير عذر والقول على قول محمد كما لا يجازى الاجارة عبارة عن العقد على النافع  
 بعوض هو مال او عليك المنافع بعوض هو اجارة وبغير عوض هو عارة وابقاء العين في  
 ملكه على ما كان شرط فيه والقياس باي جواز لا لا المعقود عليه الشفعة وهي معدومة  
 واصناف التعليك الى ما سيجو لا يصح الا ان اجاز الحاجة الناس اليه فقام العين المجرية  
 مقام الشفعة المعدومة في جوازها كذا في السلم في باب السلم مقام المسلم فيه في  
 حق جوازها وقد نهى الا ان يصبها وهو النجس ثم يفت والناس باشرها فاقوم  
 على ذلك ويتن احكامها فقال اعطوا الاجارة قبل ان يحضر عرفة وتنفذ ساعة فساعة  
 على حسب حدود الشفعة لا الشفعة عوض لا بقاء له فيملك بالعقد السابق شيئا فشيئا  
 عند وجوده ولا يتصور تسليمه بالعقد في الحال فلا يكون محال للعقد بل العين المستأجرة  
 قامت مقام الشفعة لما بينا لانه سبب حصولها واقامت السبب المسبب حيز السفر  
 مع الشفعة ثم ان يظهر في حق الشفعة ملكا او استحقاقا حال وجودها فاذا وجد يتقبل منه  
 الشفعة وقل الشفعة المعدومة فيها وللشارع ولا به هذا كالمشقة في الحرم بل  
 حيا كما في حق الارث والفقير الوصية كما جعل الرد الاحق بدار الحرب ينالها ولا يصح  
 حتى يكون المنافع معلومة والاجرة معلومة لا لجهالة فيها تنفيض الى المانعة كجهالة  
 الثمن والفقير في البيع ولا بد من تسمية الزاعة ونوعها في الارض والركن في الدار بخلاف

السكن

السكنى في الدار فانها لا تتفاوت فلا يحتاج الى تسمية ومن استأجر دارا كل شهر بدراهم مع  
 العقد في شهر واحد لانه معلوم فاستد في بقية الشهر لانه مجهول فان سكر ساعة من الشهر  
 التام مع العقد في شهر اضعافا وان استأجر دارا سنة بعشرة دراهم جاز وان لم يسقط  
 كل يوم وما جاز ان يكون ثمن في البيع جاز ان يكون اجرة في الاجارة لان الاجرة ثمن المنفعة فيعتبر  
 ثمن البيع كالدراهم والدنانير والكيل والوزون ولكن لا يكون ثمنيا يصح ان يكون اجرة كالا  
 والميوزن فالحاصل ان كل الايصاع عوضا يصح اجرة عوضا الى واما الثمن ما يثبت في الذمة  
 فيختص ما يثبت في الذمة ويجوز استيجار الدور والحوائط للسكنى ولا رخصت للزراعة  
 حال التدة او قصر الحاجة اليها الا في الاوقاف حيث لا يجوز الاجارة فيها من ثلث شتاتين  
 وهو المختار كيد يدعى المستأجر ملكها ويملك من الغنم بالاراء والمسافة كالمسافة وكذا  
 اعلام البدل شرط لقطع المنازعة والاجرة لا يجزى بالعقد خلاف التسليم لان العقد ينقضي  
 شيئا فشيئا على حسب حدود المنافع والعقد معاوضة ومفوضتها المساواة ضرورة  
 التراضي في جانب المنفعة التراضي في جانب الاجرة فاذا استوفى المنفعة ثبتت الاجرة التسوية  
 وعند مجزى الاجرة بالعقد كالثمن في البيع لان المنافع المعدومة تصارت موجودة كما عند  
 كالمبيع في البيع اذا استأجر دارا الى موضع معين فجاوزه من قبل موضع اخر ثم عاد اليه فملك  
 الدار به ينظر ان استأجر دارا اجاريا يضمن لان العقد قد انتهى بالموضع المعين فجاوزه  
 عنه صار متعديا فيضمن ولهذا لا يجزى الاجرة الذي جاوزه عنه وان استأجر دارا اجاريا  
 اجاريا لا يضمن بالجاوزه عنه فهو بمنزلة الردع او الخلف ثم عاد الى الوفاق برى عن القصاص  
 كذا هذا وقيل الجواب بحري على الاطلاق ثم الفرق بينهما لان الردع ما هو المحظوظ  
 بقي الامر بالمحظوظ بعد العود الى الوفاق فحصل الرد الى المالك وفي الاجارة والاقا  
 يصير المحظوظ ما هو رابعا للاستعمال المقصود فاذا انقطع الاستعمال لم يبق هو ثانيا  
 عنه فلا بد من العود وهذا اصح وان قال استأجر دارا الى موضع معين بدراهم وان جاوز  
 عنه بدراهم يجوز ولا يملك فيه جاز فخره فالواستأجر دارا ان جعل عليها كرا فبدلهم وان  
 جعل عليها كرا فبدلهم حيث يصح الاول والثاني عند ايجار الاستيجار على الطاعة لا



خلاف الفاعل كالاستيجار على الاذن وتعليم القران والفقه ولا يصل في ان كل طاعة  
 يختص بها المسلم لا يجوز الاستيجار عليه وبعضهم استحسنوا هذا في هذا الزمان والظهور  
 التهاون في الامور الدينية والاستيجار على غسل الميت لا يجوز ولحمه وحفره يجوز  
 مع انه اذا وجد غيرهم ولو كتب كتابا بالبرية وبالفارسية باجرة معلومة لم يطلب الاجر  
 المحمية للشاغل من غير شرط بل فان وقتها وقتا معلوما بل ايضا والاستيجار على الحج  
 لا يجوز عندنا الا ان كان غيرهم ان يحضره ويجوز وقد مر في الحج واذا فسدت الاجارة بحجر  
 المثل لا يجوز به المسمى وعندنا في الاستيجار لغيره ما بلغ اجار المشاع لا يجوز عند  
 ائمة الامم شريكه صورة ان يكون نصيبا من داره لا اخر ونصيبه من غير شريكه اذا  
 اجتمع من شريكه بعض في ظاهر الرواية ولو اجتمع من جليلين يجوز به الاجماع ولو اجتمع من واحد  
 ثم تعاين في نصفه في الاجارة في نصفه الاخر وكذا لو اجتمع من جليلين في واحد  
 بطل في نصيبه وبقي في نصيبه الاخر استيجار الظير باجرة معلومة يجوز لقوله مع  
 فأنوه اجورهن ولا التعامل فيه جاز ثم قيل ان العقد يقع على المنافع ومي خذتها  
 الصوق والقيام به واللبس يستحق على طريق التبعية بمنزلة الصنع في الثوب وهذا  
 اقرب الى الفقه من قولهم ان العقد يقع على اللبس والمذمة تابع له لانه لو وقع على اللبس  
 يلزم من هذا استهلاك عين وكل اجارة وقعت على استهلاك العين بفسادها  
 كمر استاجرة بشرط لبسها فان ارضعت في المدة بلين شاة فلا اجرة لها لان الحق  
 عليها الارضاع وهذا الجار رجل استاجر امرأته لتوضع ولدان كان الولدان لا  
 يجوز وان كان من غير ما يجوز ذلك لان استاجرا من مال الصبي يجوز له استاجره  
 ظير من الماله ثم ان الاستاجرة لا بطل الاجارة ظير ارضعت صبيا شهرا ثم انما ان  
 والصبي لا يخذل في غير ما اجرا على رضاعه ومنه فرع غرضه الى جارك ليس بواجب  
 بالنصف وقعت الاجارة فاسدة فلا جرم مثله وكذا لو استاجر جارا ليعمل عليه طعاما  
 يقضيه منه لا جعل الاجرة من غير ما يخرج من عمل فيصير بمنزلة فقير الطعام هذا مني  
 بخلاف الطعام المشترك اذا استاجر شريكه جارا ليعمل عليه ولا استاجرا رضا

للزينة

للزينة بارضا اخرى فلا يخفى لان الجنس باقراده مجرم النساء وكذا السكنى  
 بالسكينة والركوب بالركوب واللبس باللبس الاجرة المشتركة لا يستحق الاجرة حتى يعمل  
 كالقصار والصباغ لان المقصود عليه اتمام العمل واثره فاذا عمل فلان يجلس العين  
 يستوفي الاجرة لان عمله وصف قائم في الثوب فله حق لللبس لا سيقاء البذل كالحج  
 ولو جسه فضاء في يده لا ضمان عليه عندنا لا غير متعدي في امانة عنده ولا اجرة  
 طلاق العقود عليه قبل التسليم وعندنا العين كانت مضمونة قبل اللبس فكذلك  
 ولكنه بالخيار ان شاء ضمنه قيمته غير معمول ولا اجرة وان شاء ضمنه عمولا ولا اجرة لا يحفظ  
 العين مستحق عليه اذا لم يكن العمل الا به فان ملك المتاع في يده ان هلك بسبب كسر الاجرة  
 كالنصب والقرض ضمن وان ملك بسبب كسر الاجرة عنه كالموت والحرق والغالب لا  
 وهذا عندنا عندنا وبقي وعندنا مع لا يضمن في الوجهين ولا يحل ان العين امانة في يده  
 لان القبض حصل باذن المالك ولهذا الوات لا يضمن والحفظ مستحق عليه تبعا لا  
 ولهذا لا يقابل الاجر بالحفظ بخلاف المودع بالاجرة لا يحفظ مستحق عليه بقصود في الودعة  
 وماتلف بغير كسر في الثوب من دقة وزلق الحال وغيره مضمون عليه خارجا للرق والساق  
 لان الامر بالفعل هو الداخل تحت العقد وهو الفعل الصالح لا الفساد ولا اثره لان في  
 عدم الضمان حتى لو حصل ما امر به بفعل الغير لا يرجع كونه غير تاذون بخلاف الاجرة  
 حيث لا ضمان عليه فيما تلف في يده ولا تلف من عمله لان الالة امانة في يده لا قبضة باذن  
 مالك ولا نه نائب نائب المستاجر فكانه هلك في يده وان استاجر راعيا رعي غنمه وشوط  
 عليه ان يربي غنمه بغير بصير جرح واحد وان لم يشترط بصير اجير مشترك ولو استاجر  
 رجلا ليرعي غنمه ثم افرغ غنمه وغنم غيره يستحق الاجرة على التام ولم يفسخ الاجارة  
 الاولى لانه محمول زيادة مشقة على نفسه ثم لو طاف غنم الناس ولم يعرفها اهلهما فالقول للرجل  
 في التعيين لانه هو القابض وان قال الراعي لا امر بها يضمن وان استاجر دابة ليعمل عليها  
 مقدار من الحظية فلان العمل بمنزلة زرعها شيئا آخر اذا كان مثل الحظية في الضرر او اقل  
 كالشعير والسمسم وليس له ان يحمل ما هو ضرر من الحظية كالحديد والمخ وان حمل عليها

في الاجرة مشتركة



اكثر ما غطتها فمطبت الدابة بضم فيما زاد من القل اي تقسيم القيمة عليها الا اذا  
حان تقيد لا يطبق مثل تلك الدابة بضم كل القيمة وان استاجرها لغيرها فارد في  
يضم نصف قيمتها ولا يعتبر القل وانما العبد لم يفرس في سنة الا في غير موزون فغير  
عدد الركاب كعدد الخاة في الجنايا فكذا اذا كانت الدابة تطبق عليها اما اذا لم تطبق  
بضم كل القيمة والصبي الصغير منزلة الخيل في النقل المستاجر لا يضمن بالضرر  
عندما لا يداخل في الاذن الاجارة نفسها الشروط الفاسدة كالبيع ويضمن  
للخيار فيه عندنا كالبيع دفعا للحاجة وعندنا لا يصح ان يستاجر ولا يملكه بغير  
بكاله وكذا المجرى لا يملك التسليم بكاله وكذا انفسه بالعيب ولا عذر وبقي العقد  
بالاعذار وايضا عندنا وعندنا لا يفسخ بالعيب لا يفسخ بالاعذار ولا بالمنافع انما يفسخ  
مقبوض بالاستعمال فالعقد قبل الاستعمال بمنزلة العيب الجاد قبل القبض في البيع وثمة  
ينفذ بالفسخ وكذا ههنا دفعا للضرورة والعقد بالمنع تسليم العقود عليه ثم المدة  
من قبل الموجه هو الحق الذي لا يغير ولا يمكن ادائه الا من غير الجور ومن قبل المستاجر كونه  
وذكر في الزيادة الاجارة لا تنقص لا بقضاء او حياء وتاويله اذا كان عقدا بمثل القفا  
كما لو اجره له مدة ثم لم يقدرب له وفاء عند الامتناع اخرج من القفا الاجارة وذكر في  
للمانع الصغير الاجارة تنقص بنفسها ونفسها اذا وقعت في من اكله فاستاجر حلا  
ليقطع بين او قل سنه بربى تنقص الاجارة هنا من غير قضاء لا يجرى عن المضي على  
موجب العقد فلم يكر في قضاء العقد فانه ينقص وكذا لو استاجر دابة ليسافها ثم  
بدله الى يسافر فهو عذر خلافا للسان لان في مضيقه موجب العقد الزام ضرر زائد  
لا يستحق في العقد لا يراى يذهب الى الخلف فذهب وقعة او طلب غير مفسر والفقارة فانضرو  
ولو بدلا لكارى فليس بعد لا يضر فيه فيوم بحث الدواب على يد الميزان او جبر وكل  
مركب العمل حرة بغير ذلك وروى الكرخي انه اذا مرض فهو عذر ولا فلا اما قوله  
الاجارة تبقى بالاعذار وهوانه اذا استاجر حرا للزراعة مدة معلومة فمضت المدة ولم  
يلك الزرع فانه يكون عذرا وبقي العقد الى ان يملك ويحصل زرعها بغير مثله بخلاف

الاجارة

الربطة فانها تقطع لانها لا نهاية لها وكذا اذا استاجر دابة الى موضع معلوم  
معلومه مضت المدة ولم يبلغ المقصود بقي العقد الى ان يبلغ المقصود بالجر مثل  
والاجارة تنفس بموت واحد المتعاقدين وقد عقدت الاجارة لنفسه لان المنافع صا  
للوثر وعند الشافعي لا تنفس بالموت كالا تنفس البيع به وان عقدت لغيره لم تنفس مثل  
الوكيل والوصي والمتولي في الوقت وعلى هذا ان المستاجر اذا اجر المستاجر بكثرهما  
استاجر ولم يزد فيه شيئا اخر فخر عندنا لا يضر به ما لم يضر وكذا اذا تعدى  
ضمن سقط الاجارة عندنا بوجوب الضمان ولا يجوز للمتولي ان ينقص اجارة الوقف اذا  
رئى في الاجرة الا اذا كان اجرة ببقضاء لا يتعاقب في مثله مسائل متفرقة بطل استاجر  
دكانا من رجل ثم اشتركا في عمل بعد ان فيه قال المجرى لا يجرى اذا اجر صبي نفسه لا يجوز  
لانه عقد مشوب بين النفع والضرر فلا يجوز الا بالاجارة لكن اذا فرغ من العمل بجر مثل  
لا بعد الفراغ من النفع محض وكذا العبد المحجور اذا اجر نفسه لا يجوز فاذا عمل استحق الاجرة  
لانه لا ضرر في حق المولى انتهاء بخلاف الام اذا اجرت ولذا الصغير حيث يجوز له ان يملك  
الذوق منافع ولذا الصغير بخلاف العلم رجل استاجر دابة فله الاجرة لا رضى له لابل  
للاجر غير مستحق عليه شرعا بخلاف الواسع استاجر ابنه لم يخدمه لا يجرى له اجرة سواء كان  
في عياله او لم يكن لا رضى له الابن لا يستحق عليه شرعا ورجل استاجر عبدا بدينهم ثم  
فقبضه ثم اخلفا بعد شهر فقال المستاجر من عندى اوافق من جبر استاجرته و  
قال الموجه كذا لا ينظر ان كان مريضا او قفا او مخطوفا فالقول قول المستاجر  
وان كان صحيحا او طاهرا فالقول للمواجر كاختلاف جريان ماء الطلحونة والقطاعة  
رجل استاجر مينا خرا با على ان يجره المستاجر من الاجرة فسد الاجارة لان هذا الشوط لا  
يقضى العقد ورجل استاجر دابة واستند فوجب الاجارة ومضت اجرة بعد مضى ضمان  
عند المجرى ولا يجوز قبله الاتفاق وكذا اذا كانت الاجارة مشاهرة لا يجوز ان يوافق  
ولو ابراه عن الاجرة يجوز عند محمد طر فالبيع وقصار سلم التولية والجرى بغيره  
فنام الاجير فضاء منها ثوبان علم انه ضاع في حال نومته بضم الاجير وان لم يعلم بضمين



القصار وهذا عند ما خان وخانوت معروف يسكن الناس فيها بالاجرة فنزل فيه رجل  
 وسكن بجوار المنزل كالحمام رجل استاجر حمارا يسرج فترجع عنه السرج فاجبر يسرج  
 تسرج بمثل الحمار فطعن ان عليه لعدم التفات وان اسرجه يسرج لا تسرج بمثل الحمار  
 فطعن ضمن وان وكفه بايكاف يوكف بمثل ولا يوكف بضمير لان لا يكاف يستعمل بالالا  
 يستعمل السرج وان استاجر حمارا عرايا فاوكفه واسرجه فان كان للسفر لا يضمن لان  
 الثابت عرفا كالثابت شرطا وكذا في المصروف وهو يركب من حكمة الى حكمة ان كان على شرا  
 لا يركب مثله عرايا لا يضمن ولا يضمن واذا ضمن فجميع قيمته وهو الاصح وجعل استاجر حمارا  
 يبرده فسرقة البردعة وان من البرد ينظر ان سرق من موضع حصين لا يضمن في البردعة  
 ويضمن في الحمار وكذا وقع الحمار في نهر من يد المستاجر فذلك ان كان النهر جارا لا يضمن  
 مثل ذلك الحمار يضمن وكذا غنقه فيه وكذا اذا دخل في مكان ضيق فذلك يضمن رجل  
 استاجر دابة للحمل في طريق كذا فاختص صاحب الدابة في طريق اخر يسلكه الناس فذلك  
 الناع فيه يضمن وان لم يسلكه الناس يضمن وان بلغه الى المقصد جبر المثل رجل  
 استاجر رجلا لحمل عليه شيا الى موضع كذا فلما سار بعض الطريق بدا ان يترك هذا  
 الطريق فياخذ طريقا اخر ينظر ان كان الطريق الثاني قبل الاول فذلك لا ولا فلا يجوز  
 ان يترك الطريق الاول رجل اجروا لله غدا بدد منهم ثم اجروا اليوم الى ثلثة ايام يجوز  
 فمما لا يول مقابضة النيران على الحوت والكدر لا خيرة ولو اعطى البقرة وبأخذ الحمار  
 يجوز مكاري استقبله للصوم فطرح الاحمال واخذ الحمار فنهى بان كان رجال الوجه  
 ياخذونه لا يضمن رجل استاجر حمارا لينقل عليه ثيابا من خربة فانهدمت الخربة ولا  
 الحمار ان نهى من يضمن ولا فلا رجل استاجر حمارا فاوقفه وصلى وذهب الحمار  
 وجوده ولم يقطع الصلوة يضمن لان قطع الصلوة يجوز عند خوف ذهاب المال  
 وكذا كان وما اما اذا ضل على الطريق ان كان له حافظ لا يضمن اذا طلبه بقر ذلك  
 الموضع الذي ضل فيه والاجر الواحد يؤدي الفرض والسنة ولا يؤدي النفل  
 اذا تمكر في عمل الاجارة نقص ليس للمستاجر معناه الدابة الى السرج الراعي لولا

قال صاحب الفهم لا ارى غنم حتى تقطع كل شهر بددتم قرك صاحب عند مجمل شهر  
 بددتم واجبر الواحد لا يعمل في مدة الاجارة لغريم عملا لان المدة خصت للمستاجر ولو  
 عمل الاخر عملا ينقص من جريته بقدر ما عمل ولو عين له العمل في هذه المدة يفسد الاجارة  
 عند ما لا يجمع بين جريته وحد بين اجيرته شرك ولا احكام مختلفة بين هذين  
 الحياط والاسكاف بعينه في معاملات الناس في ذلك البلد للبلد على المكاري  
 المستاجر يواجر اذا كان ما خلف المستعمل ومن استاجر مسلما يبيع البيعة والكنيسة  
 لا باس به لانه اخذ الاجرة على عمله رجل استاجر رجلا لبيع ويشترى له ولم يعين  
 المدة لا يجوز عندها وجرد دفع ثوبا الى آخره ان رعت هذا بعينه فلا شئ لك  
 وان بعته باكثر من هذا فهو يبيع وبينك نصفان ثم باعه باكثر من ذلك فلا جرم  
 لا يجازي به عن نصف درهم وارقال والزيادة على العشرة لك ينبغي ان لا يضيع  
 عليك المعلوم على خط الوجود **كتاب الادب** الادب الدعاء الحسن الشئ  
 والادب يتسكن الدال هو دعاء الناس الى المائدة ومضى الطعام وانما سماه بالادب  
 يدعون الناس الى المائدة والفضائل والادب القاضي ان يكون لشرايط الشهادة لانه  
 من باب الولاية فيما يشترط احد ما يشترط الاخر قال شمس المنة الحسنى علم القضاء  
 بالحق من قولي الفرائض بعد الايمان بالله مع وهو من شرف العبادات لقوله عم عدلتا  
 افضل من عبادة ستين سنة وقد امر الله مع ان يحكم بين الناس بالحق وقال الله مع  
 وان احكم بينهم بالحق وان احكم بينهم بما اتوا الله وهذا لان في القضاء بالحق اظهار  
 العدل ودفع الظلم عن المظلوم وانصاف المظلوم من الظالم وايضا الحق الى الحق  
 والامر بالمعروف والنهي عن المنكر فلا جله بعث الانبياء صلوات الله عليهم وبعث  
 الخلفاء الراشدين وصلى الله وروى ان عمر بن الخطاب كتب الى موسى الاشعري اما بعد  
 فان القضاء فريضة محكمة اي مقطوع بها ليس فيها احتمال تاويل ولا تخصيص ولا تشيخ  
 وسنة متبعة فافهم اذا ارى اليك الخصم ليس بين الناس في وجهك وحلمك وحلمك  
 وعدلك خيف حق لا يطع شريف من خيفك ولا يخاف ضعيف من جرك البينة لك

جارتين



واليمين على من نكر الصلح جازين للناس الحديث بطوله ولا ينبغي ان يبطل الولاية  
 بقلبه ولا يسأله بلسانه فان فعل فهو مسمي واذا كان له من العلم ما يجوز  
 يجوز له ان يقبل القضاء وان كان غيره افضل منه لان معاوية تولاها وكان في الصحابة  
 افضل منه ولكن لا فضل اولى لان افضل يعمل بفتوى نفسه وهو يعمل بفتوى غيره  
 ولكن هو في سعة ان شاء قبله وان شاء امتنع عليه لا امتناع اولى لقوله من استولى  
 فكان ما وجب نفسه باغير سكين والذبح بغير سكين هو الحق وهو يورث في اليا طردون  
 الظاهر فكذلك هذا يورث في باطنه فالدخول فيه لم يقدر عليه رخصة والترك عزيمة  
 والذي يخاف العجز عن نفسه بكونه الدخول فيه ولهذا امتنع كثير من العلماء مثل الشعبي  
 وارجح الا اذا كان هو هذا للقضاء دون غيره فحينئذ يفرض عليه التقيد بصيانة الحقوق  
 واخلاء العالم عن الفساد وتقليد الجاهل صحيح خلافا للشيخ اعتبارا بشهاده لانه  
 يقدر على القضاء بفتوى غيره العالم اولى به اذا كان من اهل الاجتهاد وتكمل في جدد  
 الاجتهاد قيل من ان يكون العالم حاديا عالم الكتاب ووجوه معانيه وعالم العلم  
 المستطاب قهما ومتونها ووجوه معانيها وان يكون مصيبا في القياس عالما من هذا  
 الناس وعرفهم وان يكون صاحب حديث له معرفة بالفقه وصاحب له معرفة  
 والاجتهاد شرط الاولية عندنا هو الصحيح واما الفاسق فهو من اهل القضاء لا من  
 اهل الشهادة حتى اذا قبل القضاة شهادة غيره يجوز ولو كان القاعد لا ففسق بل قد  
 او غيره لا ينزل عندنا ولكن يستحق العزل وهو ظاهر المذهب كما لمير المعادل اذا  
 جاز وقال الشيخ لا يجوز قضاؤه كالاخر شهادة عنه وقال بعضهم اذا قلنا القضاة  
 ابتداء يصح وينفذ قضاؤه الا ان القضاة الاخر اذا راى خلافه يبطله ثم لا يملك  
 الاخر ان ينفذه ولو قلده وهو عدل ثم صار فاسقا ينزل بالفسق لان القلد اعتمد  
 على عدالة وقلده فلم يكن احيا بتقليده دونها وهل يصح مقيافه خلاف ثم  
 القضاة اذا اخذ الرشوة قبل تبطل جميع قضاياه وان كان قضاؤه بحق لانه لم يمتنع  
 وقبل تبطل القضاء الذي اخذ فيه الرشوة لانه لما اخذ فيه الرشوة صار مستحشا

على القضاء

على القضاء ولا استيجار على القضاء باطل لان القضاء من اعظم الطاعات وهو  
 واجب على من يبطل به القضاء دون غيره ويجوز التقيد من السلطان الجابر كما يجوز  
 من العادل لان الصحابة وهم تقيدوا من معاوية وكان الحق في يد علي بن ابي طالب  
 التابعون تقيدوا من حجاج وهو كان جابرا وليس للقاضي ان يتخلف عن القضاء الا ان  
 يفرض اليه ذلك كالكامل فان فرض اليه ذلك ثم بعد ليس له ان يخرجه الا ان يكون  
 مفوضا اليه ذلك بان قيل استبدل من شئت واذا مات السلطان لا يغير القضاء  
 ويجلس القضاة على حكم جلوسا ظاهرا في المسجد كما يشبهه مكانه على الغبراء واقتداء  
 بالخلفاء والسجد للامام اولى لانه اشهر وقال الشافعي يكره الجلوس في المسجد للقضاء  
 احذر ان اخرج من حوزة المشرك والمخاض ولو جلس في داره لا بأس به وبإذن للناس  
 بالدخول فيه ويجلس من الفقهاء واهل الرأي ولا يجلس من النعمة ولا يقبل  
 الهدية الا من فرسه او من كان يملك اليه القضاء ولا يحضر الدعوة الا ان يكون  
 عامته وهو ايضا ولا يضيف احد الخصمين دون الخصم الاخر واذا حضر اثنى بينهما  
 في الجلوس والاقبال والنظر ولا يسار احدهما ولا يشير اليه ولا يلقن للشاهد ان  
 يقول تشهد كذا وكذا لانه اعانة لاحد الخصمين فيكون كملفين للخصم ولستحسبه  
 يوسف في غير النعمة له بانه لا يفتل في وجه احدهما لانه يحجز على خصمه ولا يمانع  
 يذهب بهما به الجلس لا يقض وهو غضبان لقوله عم اياك والخير والخلق وهو خطا  
 القضاة ورفع الصوت فوق الحاجة وهو منوع عنه ولا يترك قلبه ويمنع من القاء حجته  
 ولا يعطى وجهه لها اولا حدهما واظهارا البشورة وممدوح في كل موضع خصوصا  
 في مجلس القضاء والرياء والميل حرام في كل احد خصوصا في حوزة القضاة واذ ائتمن الحق عند  
 القضاة بالبيئة او بالافراز الزم عليه فان امتنع وطلب صاحب الحق جسد غيره حبسه لانه  
 ثبت ظلمه بانكاره وفي الاقرار لا يحبس اولا ويطلب عليه ويأمره بدفعه فان امتنع  
 حبسه لان الحبس جزء المأظنة فلا بد من ظهوره ثم الحبس ثبت في كل دين ازمه بدلا  
 عن مال حصل في دين كتم البيع وبطل القرض والتزويج بعد كالمهر والكفالة لان



اقامة على التزامه باختياره دليل على يساره ولا يجبر فيما سوى ذلك اذا قال  
 اني فقير الا ان ثبت غريم يساره وان لم يكن له بينة فالقول قول من عليه في فقره لان  
 الاصل هو العسر وعلى المدعي اثبات غناه قضاء الكافي في الولاية العقود والفسخ  
 من غيرهم وتحليل بشهادة الزور وينفذ ظاهرا وباطنا عند ادعائه وعند ما ينفذ ظاهرا  
 لا باطنا حتى لو ادعى رجل على امرأة نكاحا وقام شاهدين زورا فاقضى الكافي به  
 يعمل وطئها ويجعل لها التمكن منه عند القول على شاهدك زوجك ولا نه  
 قضاء بامر الله مع حجة شرعية فيما له ولاية الانشاء فجعل انشاء تحريم الحرام ولا نه  
 بحسب الكافي ان يقضى بظاهر عند من له حجة واليه اشارة قوله عم انا اقضي بالظاهر والله  
 يتولى السوء وقوله م وروى عنكم بالبينات اي روى عنكم اللوم في الدنيا والآخرة  
 والعقوبة في الآخرة بخلاف الاملاك المسلمة لا نه ليس له ولاية اثبات الملك بغير  
 وكذا لو شهد على رجل انه طلق امرأته بالزور وقضى به ثم تزوجها احد الشاهدين  
 جاز ويجعل وطئها ولو جمع عن شهادته لا يفسخ النكاح عند ولو ان الزوج الاول  
 اذا وجد حاليته لا يجعل له وطئها عندنا وذكر الزعفراني ان هذا القضاء يشترط  
 بحضرة الشهود لانه انشاء نكاح فلا يصح الا بالشهود وبه اخذ عامة العلماء ولها  
 قوله م انكم لتحصنوا لدي فعل بعضكم الحق حجة من بعض فرفضت لبعثي واري  
 انه حق فم يكن حقا فانما اقضى له بقطعة من النار فلما لم ينفذ قضاء النبي م فلا ين  
 لا ينفذ قضاء الغير الطريق الاولى ولا الكافي نص في قضاء ما كان الانشاء ما لم يكن  
 ان المسئلة على ثلثة اوجه في اللعان ينفذ ظاهرا وباطنا بالاجماع وفي الملك المهرم  
 والاقرار واليرث والصدقة ينفذ ظاهرا وباطنا بالاجماع وللان في النكاح والطلاق  
 والعتاق والشرء كما ذكرنا ان قضاء الكافي على الغائب والغائب لا يجوز فاذا اراد ان  
 يقضى عليه في ان يقدم المدعي رجلا الى الكافي ويدعي عليه الكفالة بذلك المال الذي  
 على الغائب وهو ينكر الكفالة فيقيم عليه البينة بكفالة بذلك المال فاذا ثبتت  
 الكفالة ثبتت الدين على الغائب ثم يبرئ عن الكفيل ويبقى الدين عليه قضاء الكافي

في المختلف

في المختلف فيه منزلة المتفق عليه كبيع المدبر والكتاب والنكاح بلا شهود حتى لو اد  
 هو ان ينفذه ليس له ولا غيره من القضاة ان ينفذه لان الاول قضى بالراي والاجتهاد  
 فلو نفذه الكافي الثاني ينفذه بالراي والاجتهاد ايضا واقضى بالراي والاجتهاد  
 لا ينفذ مثله هكذا قال عمر بن الخطاب والراي مشترك واما اذا قضى بخروج ام الولد لا  
 ينفذ قضاؤه عند محمد ولا يصير لها المشتري وهذا بناء ان اجماع التابعين هل  
 يرفع اختلاف الصحابة ام لا اختلفوا فيه هذا اذا قضى على مذهب اصحابه ذكر محمد  
 ان قلنا ما اعتقد في هذه الحادثة واري الصلاح فيه واشهد على ذلك بخور اذا كان  
 من اصل الاجتهاد ثم بعد ذلك ليس له ولا غيره ان ينفذه ولو ظهر خطاه يتعين له  
 ان ينفذه لان التيقن لجل من الراي كان لا يبرئ لابي موسى الاشعري الرجوع الى  
 التخيير من التمسك على الباطل ولو نسي مذهب في حادثة ففقد على مذهب اخر على يد  
 ينفذ قضاؤه عند ادعائه رجل في امرأة قضى الكافي على امرأة ليس لها من اقرار بطله  
 قاض قضى بشاهد وبمين لا ينفذ قضاؤه لانه خلاف الفعل المشهور علم القاض  
 قبل ان يصير قاضيا يكفي للقضاء وهو بمنزلة الشاهدين عند ابي يونس والشافعي  
 وقلة البوح لا يكفي وقال محمد هو بمنزلة شاهد واحد وعلمه بعد ان يصير قاضيا  
 يكفي بالقضاء بالاتفاق لا في الحدود والقصاص قضاء الكافي في باب الحدود والقصاص  
 امضاء فالمرص كان لا يقض لان القضاء فيه اثبات الحكم بخلاف القضاء في الاموال  
 لان القضاء فيها الاظهار للمحق لان الوجوب فيه ثابت قبل القضاء الا انه غير ظاهر قضيا  
 في بلد في موضعين ان كان الخصم من موضع واحد يرفعان الامر الى قاض في ذلك  
 الموضع وان كان في موضعين فلهما المدعي عند ابي يونس وعند محمد المدعي عليه  
**كتاب الكافي** من بلد الى بلد اخر فيما ثبتت مع الشبهات يجوز عند الحاجة وهو  
 بمنزلة الاشارة على الشاهد ويقبل هذا في الديون والقصور والنكاح والنسب  
 والامانة المحجوة والعقار وعن محمد يقبل فيما ينقل ايضا وعليه الفتوى واما يقبله  
 الكتاب اليه اذا كان الكتاب قاضيا حاله الوصول الى جنى لومات او عزل لا يقبله



وكذا لو مات المكتوب اليه وعن لا يقبله القضاة الثاني الا اذا كتبه الى قاض من قضاة المسلمين وكتاب القاضى الى القاضى يجوز في بلد واحد اذا كانا قاضيين فيه واذا كان رجلان رجلا يحكم بينهما جاز اذا كان بصفة الحاكم الا في الحدود والقصاص فيه ان الحكم في المجتهدين جاز هو الصحيح لانه لا يفتى به وكل واحد من الحكيم ان يحج ما يحكم بينهما فاذا حكم لهما وحكم القاضى بوجه باطل للتمتع ويجوز قضاء المرأة في كل شئ الا في الحدود والقصاص اعتبارا بشهادتها ويجوز للقاضي ان يأخذ الاجرة على كتابة السجدة والمحاضر والوثائق قدر ما يأخذ غيره من القاضى اذا كان محتاجا الى النفقة فلا فضل ان يأخذ بفقته ونفقة عياله من بيت المال قدر كفايه لانه مشغول بمسئولته العامة وبيت المال العامة وان لم يكن محتاجا لبعضهم على الاخذ والترك افضل وقال بعضهم لا فضل ان يأخذ نظر المنزلي بعد من المحتاجين وينصب القاضى كتابا وشرعا ولا اثنان في التهرج احوط وكذا في المزكى كتاب **القسم** القسم اسم من القسام لغة وفي الشريعة تمييز الحقوق واقرار الانصاء وهذا في المثليات كالكيل والوزون وكذا في المعدودات والمذروعات اذا كان من جنس واحد وجهته الا في اربعة في المثليات لعدم التقاوت فيه حتى يأخذ نصيبه حال غيبته صاحبه وفي قسمه الشراء يبيع كل واحد منهما امرجة بنصف الثمن واما في غير المثليات كالحيوان والعقار والعروض المتفاوتة كالتياب وغيره فوجهة القسمة راجحة حتى لا يأخذ احدهما نصيبا اوسع من الاخر ولا يبيع احدهما نصيبا اوسع للثقة بينهما ولا يجتمع في بيع نصفه بقبوض احكم الملك ونصف عوضه اعماله في الاخرى كما مبادله من وجه دون وجه حتى لا يجزى الشفعة فيه ويجزى القسم واذا كان الايمان من جنس واحد يجزى القسمة بطلب احد الشركاء وفي الاجناس المختلفة لا يجزى لقلة المعادلة ولو فطروا بانفسهم جاز لا يلقى لهم وينبغي للقاضي ان يصب قاسما برزقه من بيت المال يقتصر بين الناس في اربعة لانها من جنس القضاء من حيث انها تقطع الحقوق ومن وجه يشبه سائر الاعمال لانه احسن الخياطة وغيره من القضاء لانه ليس بامر

حق فحوزا لاجرة عليها ولا يقع القسم للمقاسمين على الخصوص ويجب عليهم مؤنة القسم والاجرة القسام على عدد الرؤوس عندنا مائة ولا على قدر الانصاء والمنقولا المورثة تقسم بالتساوي بالطلب فلا حاجة الى اثبات البينة على من المورث لا اليد دليل الملك وكذا العقار المشتراة تقسم بالطلب فاما العقار والمورث لا يقسم حتى يقيموا البينة على الموت وعدد الفدية عندنا مائة لا قضاء على الميت وقوايم ليست على اليد من البينة ولا له لم يمت مؤنة اوله وارث اخر وكذا في الملك المطلق لا يقسم حتى يقيموا البينة على الملك لان قسمة الملك تحتاج الى قيام الملك وفي رواية يقسم بينهم بغيره لانهم ما اقروا بملك الغير واذا كان احد الورثة غائبا والمدا في يد الحاضر يقسم بطلب الحاضر ونصيب الغائب وكذا اذا كان احدهم صبيا نصيبه يقبض نصيبه ولا بد من اقامة البينة عنده ايضا وان كان العقار في يد الغائب ونحوه منه يقسم وكذا اذا كان في يد الصبي واما العقار المشتراة لم يقسم مع غيبة احدهم والفرق بينهما ان الملك الثابت بالشراء ملك مبتدأ ولهذا لا يرد بالعيب على بايعه فلا يصح الحاضر خصما على الغائب واما ملك المورث في الميراث ملك خلافة حتى يرد هو العيب فيما باعه مؤنة فان نصيب احدهما خصما على الغائب **فصل** فيما يقسم والاي قسم واذا كان كل واحد من الشركاء يتنفع بنصيبه بطلب احدهم لان القسم حقهم ولا ضرر لاحدهم فيها وان كان كل واحد منهم يتقرب بقلته نصيبه لم يقسم الا بتراضيه وان كان احدهم يتنفع به والاخر يستقر لقلته نصيبه فان طلب صاحب الكثرة قسم لانه يتنفع به فاعطى له وان طلب القليل لم يقسم لانه متعت وذكر الحنفى على قلبه لانه صاحب الكثرة يريد ان يكثر به وتقسيم العروض اذا كانت من صنف واحد لان عندنا ان الجنس تعدد المقصود في فصل التقدير في القسم والمنفعة ولا يقسم الجنس ببعضها في بعض لان هذا لا يكون تميزا بل يقع معاوضة وذلك بالتراضي لا بالكيل والميزان والعدد والمقايضة وتبر الذهب والفضة والحديد والنحاس يقسم بانفراد قليله كان او كثيرا ولا يقسم الا في منها بانفراد ما وان اختلف الاصل فيها لانه مختلف باختلاف الصنف والاول والآخر



والقسم تقسم بانفرادها والنيابة اذا كانت مرضف واحد وجنس واحد تقسم <sup>بقسم</sup>  
 ثوب واحد للضرر بالقطع لا بتراخيهم ولا يقسم الرقيق والجواهر لثاوتها <sup>بقسم</sup> الا بتراخيهم  
 لان التفاوت في الادنى فاحش وكذا في الجواهر الكبار وقيل يقسم الصغار منها لثاوتها  
 التفاوت ولا يقسم حطم ولا يتر ولا يترى الا بتراضى الشركاء والدور المشتركة في منصر  
 واحد لا يقسم بعضها في بعض بل يقسم كل واحد على حدة عند ادخالها فيها <sup>بقسم</sup> تلك مسائل  
 الدور والبيوت والمنازل فالدور تقسم على حدة سواء كانت متفرقة او متصلة  
 بعضها ببعض لان الدار تختلف باختلاف البلدان والمحال والميزان وقرب الماء والسجد  
 وبعدد واحكام البناء ورجاوة والبيوت تقسم قسمة واحدة سواء كانت متفرقة  
 او متصلة لان تفاوت في منفعة السكنى واما المنازل لان كانت مجمعة في <sup>بقسم</sup> دور واحد  
 متصلة بعضها ببعض تقسم قسمة واحدة كالبيوت وان كانت متفرقة تقسم كل  
 منزل على حدة كالدور سواء كانت في دور مختلفة او في دور واحد بعضها في اقتصاد  
 وبعضها في ادناه لان المنازل تتفاوت في السكنى لكن التفاوت فيها دون التفاوت  
 في الدور **فصل في كيفية القسمة** وينبغي للقسمة ان يصور بان يقسم يمكن حفظه ويمدله اي  
 يسويه ويعمل على غيره ويذكره ليعرف قدره ويقوم البناء الحاجة اليه في الاجرة <sup>بقسم</sup>  
 كل نصيب عن الاخر بطريقة وشريفة حتى لا يكون نصيب نصيب الاخر متعلقا ويقطع المنازعة  
 وتحقق معنى القسمة على التمام ثم يكتب اساميهم ويلقب نصيبا بالاول والذي يليه بالثاني  
 والثالث على هذا ثم يخرج القرعة فخرج اسمه اولاً فالسهم الاول ومن خرج ثانياً فالسهم الثاني  
 والثالث وعلى هذا خرج القرعة وهي ليست بوجبة وانما هو تطيبا للقلوب وزاحة  
 الميل حق لوعين كل واحد منهم نصيبا من غير اقتراع يجوز دارها علو وسفل قال ابو ح  
 يقسم ذراع من سفل بذراعين من علو وقال ابو ثور ذراع بذراع واذا استحق بعض نصيب  
 اقدم لم ينسخ القسمة عند ادخاله ويرجع حصته ذلك في نصيب جده هذا اذا كان شليبا  
 اما اذا استحق بجرحه لم ينسخ القسمة بالاجماع وان استحق بجرحه شليبا في الكل <sup>بقسم</sup>  
 القسمة بالاجماع **فصل في المهاداة** وهي قسمة المنافع على التعاقب وهي جائزة استحسانا

الجلد

للمادة اليه اذا تعدت قسمة العين والقياس بان يجوز ان لا يبادله المنفعة فستة  
 ويتأخر حتى احدهما لكن تركنا القياس للمادة لان المنافع تستحق بعض وبعض غير عوض  
 كالايمان ثم يجوز القسمة في الاعيان فكذلك المنافع ولهذا يجري فيها جبر القسمة عند  
 الطلب فكذلك المنافع الا ان القسمة في العين اقوى منها في استكمال المنفعة ولا يجمع  
 المنافع في زمان واحد بخلاف التهاوي وهي على التعاقب ولهذا الطلب احدهم القسمة  
 والاخر المهاداة يقسم لانه المبلغ في التكامل وكذا اذا طولت القسمة بعد المهاداة يقسم ولا  
 ينطل المهاداة بموتها ولا بموت احد المهاداة يحتاج الى اعادة باطلب احدهم المهاداة لا جاز  
 والعارية والمهاداة قد تكون في الزمان كخدم العبد وقد تكون في المكان كسكنى الدار ولو  
 تهايا في خدمة العبد على ان يخدم هذا يوما وهذا يوما جاز ولو تهايا في عيدين على  
 ان يخدم هذا هذا وهذا هذا يجوز عند ادخاله كقسمة العين ولو شرط انفق كل عبد على  
 من يخدم له جاز استحسانا للمساخطة في الطعام ونحو الكسوة عليه يجوز التفاوت فيها  
 ولو تهايا في دار واحدة على السكنى هذا فيها شهر وهذا شهر او يسكن هذا علواً وهذا  
 سفلاً يجوز ايضا وفي الدارين اختلاف في السكنى والفلة والدابة الواحدة في الزمان  
 بمنزلة العبدين بمنزلة اجمع والفرق في العبد يخدم باختياره فلا يملك الزبالة على طائفة  
 بخلاف الدابة والتهاني في الفلة في الدار الواحدة يجوز في ظاهر الرواية وفي العبد الواحد  
 والدابة الواحدة لا يجوز والفرق ان الدار لا تتغير ظاهرها ولا يفتقر المعادلة بخلاف  
 الحيوان لتوالي سباب التغير عليه فيفتقر المعادلة ولو كان بين اثنين غل او غنم فتهايا  
 على ان يأخذ كل واحد منهما طائفة يستمر او يرعى بها فيشرب لبنها لا يجوز لان المهاداة  
 قسمة المنافع وهذه الاشياء اعيان باقية تدوم قسمة العين بعد حصولها فالمجمل فيها ان  
 يبيع حصته من الاخر ثم يشتري كل واحد منهما من الثوب ويتفق باللبس بمقدار معلوم <sup>بقسم</sup>  
 بنصيب جده اذا فرض الشاع جاز وار بين اثنين ان يهدمت فطلب احدهما البناء صاحبه  
 خاباه فلا يجوز عليه ولو بنى الطالب لا يكون متبرعا بل يأخذ حصته منها ويأخذ من الاجرة للدار  
 وزرع بين اثنين فابى احدهما ان يسقي بمجرى عليه ولو سقى شريكه يكون من غير غرضها



السلطان ان كانت الغرامة لتخصيص امرهم فهو على قدر ما لا يحكم وان كان لتخصيص الرؤوس  
 فهو على عدد رؤوسهم ولا يدخل فيه العبيد والنسوان كما بالشهادات هو اخبار بعضها  
 التي عن مشاهدة وعبارة لا عن تخمين وحسبنا من حيث السبب تحقيق مشاهدته يسمى  
 به شهادة واليد اشارة النبي في قوله للشهادة ارباب مثل الشمس فشهدوا فلا دفع فلما  
 ان لم منها حصول علم القابل للظن ان جهة الصدق واجبة على جهة الكذب اذا كانت الشهادة  
 عدولا لا عن ظلم ودينهم بخبرهم عن الكذب والعصيان وهوتهم بدعوى اليها وبعد التهمة  
 سقط اعتبار الكذب عنهم بخلاف شهادة الفاسق باس للرجل ان يغير عن عمل الشهادة  
 اذا وجد غيره للشهادة وان لم يجد لا يسقط امتناع عنه وان عمل ثم طلب منه الاداء فان كان  
 في حقه جماعة من قبل شهادة ثم يسعدان شفع منه وان لم يكن سواهما وكان وكفى هو من سرع  
 شهادة قبول لا يسقط امتناع منه لقوله مع ولا ياتي الشاهد اذا ما دعوا وقوله لا تكتموا  
 الشهادة ولا في فيه فتصيح حتى لا تقبل الشهادة بدون الدعي لا يطلب المدعي شرط  
 في الشهادة لانه حقه فتوقف على طلبه في الطلاق لبيان وعقوبته من الوقف والشاهد  
 اذا امكن الرجوع الى اهل في يوم لا يسقط امتناع من الاداء وان كان له قوة المشي او  
 كان له ان يستاجر المشهولة دابة فشي وشهادة لا تقبل شهادة وفي الحدود وغير الشهادة  
 بين الستر والظهار لا بين حستين فامته الحدود والتوقي عن الحنك والستر افضل  
 لقوله لم للشاهد لو سترت شوبك كان خيرا لك لان يشهد في المال في الستر فيقول اخذ  
 المال احياء على السرور ومنه ولا يقول سرق محافظة على الستر لانه لو ظهرت السرقة وجب  
 القطع والضمان لا يجمع مع القطع فلا يحصل الجاء حقه ولا يقبل شهادة النساء مع الرجال  
 في الحدود والقصاص لما فيه شبهة البدلية فلا تقبل فيما يندري بالشهادات وما سوى  
 ذلك تقبل فيها شهادة رجلين او رجل وامرأتين ولا تقبل شهادة الفرد من النساء لا طلاق  
 قوله مع فاستشهدوا شاهدين من حالكم فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتين سواء كانا  
 او غيرهما مثل النكاح والطلاق والوصية والشفاعة لا يقبل شهادة النساء مع الرجال  
 الا في الاموال وتوايها لان الاصل فيها عدم القبول لنقص العقل واختلال الضبط

وغلبة النساء وقصور الولاية ولهذا قامت لانتان منها مقام رجل واحد واليه استدل  
 قوله مع افضل المديها قد كراصلها الاخرى لانها قبلت في الاموال ضرورة والنكاح  
 اعظم خطر الاراقل وقوعا فلا يلحق بها هو كثرة وقوعها ولنا ان الاصل فيها القبول لوجود اهلية  
 الشهادة وهي المشاهدة عيانا وبه يحصل العلم لها ويبقى العلم بضبطها ولهذا اخبارنا  
 في الاخبار وانما الضبط بضبط الاخرى اليها فيحصل العلم للمعا بأخبارنا وهو الحق  
 بها وشهادة النساء مقبولة فيما لا يطلع عليه الرجال كالولادة والبكارة وعيوب النساء  
 تقبل شهادة امرأة واحدة ولا انتان والثلاث فيها احوط لما فيه من التزام وعند  
 النساء لا تقبل الا لاربع منهن وفي استئصال الصبي في حق الصلوة تقبل لانهما من  
 الدين وفي حق الارث لا تقبل عندنا لانه يطلع عليه الرجال والشهادة على السعي لا تقبل  
 لان الشهادة انما شرعت للوثاق لا للنفق لان فراغ الزينة اصل فلا يحتاج الى دليل واما  
 في الاخبار قبل المشتات واليمين النافي ايضا لا تثبت اخر عن علم ودليل والثاني اخر عن  
 الحال والصحيح ان التراجع لا يقبل لاثبات ولا بالنفي عند المعارضة وبدل عليه قوله لا  
 وهو ما روي عنه من واحد الرجل يطهارة الماء وانتان بنجاسته وعلى عكس قال اخذ  
 بقول الاثنين فاعبر العدد ولم يعتبر النفي ولا اثبات ولو استويا لا يعتبر الاخبار واما  
 يعتبر الاصلية وهي الطهارة ولا بد في ذلك من العدالة ولفظ الشهادة فاراد  
 اعلم او يتقرر لا يقبل لان في لفظ الشهادة زيادة توكيد لانها من الفاظ اليقين فكان  
 الامتناع عن الكذب بهذه اللفظة اشد العدالة ظاهرا فيها شرط لقوله مع واشهد  
 ذوى عدل لشكم وعن ابي يرا اذا كان الفاسق وجبا عند الناس في امره تقبل شهادته  
 لانه لا يستاجر لوجهته ولا يكذب لمروته ولهذا الرضى بشهادته بنقد قضاءه عند  
 وكذا تقبل شهادة العمال ارادة بغير اذن السلطان عند هذا المعنى وان كان الشاهد  
 في الظاهر عدلا وفي السر فاسقا يجوز شهادته ولا يعمل له ان يذكر نفسه لانه عند السوء  
 وانه لا يجوز ولكن اذا سأل القاصي سكت فتد شهادته والفاسق اذا ما تقبل شهادته  
 اذا ظهر منه اثر التوبة في وجهه وقبل لا يقبل لم يمتنع بعد التوبة ستمائة وقبل



ولا يقبل شهادة محدود في القذف عندنا وأما بالنسب ولأن الرود من تمام الحد قال أبو ج  
يقصر الحاكم على ظاهر العدالة في السلم ولا يبال عن حاله حتى يطقن الخصم في قوله  
المسلون عدول بعضهم على بعض ولأن الظاهر هو كالأجر عا هو محرم في دينه <sup>الظالم</sup> وهو  
يكفي لها إلا في الحدود والفصاح وقال لا بد من إرساء عنه في السر والعلانية  
في سائر الحقوق أيضا وهذا الخلاف في عصر وزمان والقوى على قولها أنه لا يقبل  
في زماننا كفي بالسر مخزاع القسنة وتركبة العلانية فتنه فإذا سال الحكم عن المزمع  
فقال هم عدول كفي وقيل هو يقول لا أعلم منهم لا خيرا وقيل يقول هم عندى  
القول جاز الشهادة هذا إذا عرف حاله أما إذا لم يعرف يسكت كيلا يكون أخباره عن  
جهل ولو عرف فيه يسقط شهادته أسلك عن إفصاح لأنه هناك السر والعلانية  
يقول لا أعلم أنه مجروح أم لا فإذا ثبت الطعن عنده نقول أها للمدعى ردت في شئ  
ولا يقول هو مطعون ولا استقصاء فيه مبالغة نصيبق الأمر على فصل فيما يجمل  
الشاهد على ضربين أحدهما ثبت الحكم بنفسه مثل السبع والأقرار والقتل وحكم الحاكم بخور  
أن يشهد فيها بالسمع من غير شهادة لأن الأداء واجب ليس بسبب علمه بقوله  
من شهد بالحق وهم يعلمون ولو سمع من وراء الحجاب يجوز له أن يشهد وإن شهد ثم  
فسر لا يقبل ومنه لا يثبت حكمه إلا بالشهاد مثل الشهادة على الشهادة لأنه نقل فلو  
من الأمانة فلا يعمل للشاهد إذا رأى خطه في الصك ولم يذكر الحادثة أن يشهد به  
لأن الخط يشبه الخط وكذا في رواية الأخبار لأن حفظه من جنس سمع إلى أن يروي  
شرفه ولا خلاف في ما بين المستلئين وإنما الخلاف فيما إذا رأى أها حكمه أو شهدا  
في ديوانه وهو لم يذكر القضية لا يمنع عند البعض لأن في قطعه تحت ختمه يرون عليه  
من العبادة والنقض والتغير فصل في العلم به بخلاف الصك والشهادة على التسامح  
في الموت والنسب والدخول وولاية أها جاز استحسانا والقياس لا يجوز أن يشهد  
مشتقة من المشاهدة وبذلك يحصل العلم ولم يوجد إلا أنه يجوز استحسانا دفعا لمخرج  
وصيائه لتعطيل الأحكام وإنما يجوز ذلك إذا جرح به من يثق به والعدد والعدالة في

الذي جرح شرط وقيل في الموت العدد ليس بشرط حتى لو جرح واحد بموته كفي لا يشان  
بها به ويكره فاشترط العدد في جرح ونسب للشاهد أن يطلق ولا يفسد ولو فسد  
لا يقبل كذا في ما ذكره من سلة وكذا لو شهد في فلان وصلوة جنازة تقبل ولو فسد  
لا يقبل وكذا أن رجلا وامراة يسكنان في بيت وينسب لكل واحد منهما انبساط الزوج  
يجوز أن يشهد على النكاح وكذا في الوقف يجوز الشهادة بالتسامح عند محمد وهو  
قول الشافعي واختاره بعض المتأخرين ومكان في يد آخر شئ سوى العبد ولا يبيع  
أن يشهد به أنه لا يقع في قلبه ذلك لأن البديل الملك ظاهر وأما الكسبي الذي يبيع  
دليل الملك وبه قال بعض شائخنا بخلاف العبد ولا يمتة فإن لها بدا وبها يبيع بغير  
رجل باع داره وكتب في الصك أنه يبيع بآنا فإذا كتب الشاهد فيه شهادة بذلك  
وهو تسليم منه إذا كتب الشهادة على أقرار المتبايعين **فصل في قبول شهادة من**  
**تقبل علم أن الشهود له شاهد له أهلية التحمل والأداء بصفة الكمال** الشاهد العدل  
وشاهد له أهلية ولكن إذا وقع يكون بصفة النقض كالشاهد الفاسق حتى لو جرح  
أها يجوز وشاهد له أهلية التحمل والأداء كالأعرج والمحدود في القذف حتى يقد  
النكاح بخبرتهم ولا يقبل شهادتهم إذا اتجاها أحد الزوجين ولا يقبل شهادة الأعمى  
لأنه لا يتميز بين المدعى والمدعى عليه لأن النقرة تشبه النقرة وقال زرارة يقبل شهادة من  
فيه التماسع وقال أبو يوسف وأبو القاسم لا يقبل إذا كان يصبر وقت التحمل لحصول العلم بالمعانة  
والأداء مختص بالقول ولسانه غير موقوف والتعريف يحصل بالنسبة كالشهادة على  
ولو عي بعد الأداء يمنع القضاء عند أبي محمد ولا قيام أهلية الشهادة بشرط القضاء  
كما إذا جرحوا جن أو فسق بخلاف إذا غاب أو مات لأن أهلية الشهادة انتهت بالموت  
وبالفقهاء بطل ولا يقبل شهادة الولد للمد والامراة لزوجها ولا الزوج لامرأته  
هذا لفظ الحديث وفي شهادة أحد الزوجين للأخر خلاف الساب يقبل شهادة الآخر لا  
وعنه ولا يقبل شهادة الأجير شاهدا ولا مسانته ولا يقبل شهادة تحت في الأفعا  
الردية ولا يقبل شهادة نائمة ولا مغنية لأنها حرام ومعصية ولا يقبل شهادة



سائر الخ وهو الملازم عليه وقيل لا يظهر لا يسقط العدالة بان لا يخرج سكرانا ولا  
بلعية المصنوع وذكر في التمهيد ان الادمان في الشرط ايضا وقال ابو بکر اتفقوا على  
ورأى ابي حنيفة ان يعلق القرآن فهو كاف لا يقبل شهادته ولا يقبل شهادته من يظن  
سلفا لظهور فسق بخلاف من يظن ولا يقبل الافعال المستحقة كالبول والاكل على  
الطريق لا يستحق من هذا فلا يمنع على الكذب وان كانت الحسنة اكثر من السيئة  
والرجل من حيث الكبار كلها قبلت شهادته وان لم يعضد به هذا هو الصحيح في العدالة  
ولا يات من توثيق الكبار كلها ثم الكثرة ان كان حراما لمعضد به في حشدة الشروع كالزنا  
واللواط وغيره او شرع فيها عقوبة في الدنيا او وعد في الآخرة النار كالسرقة وكل  
مال اليتيم والبر وغيره واسواها من فضيحة كالغرفة والقبلة وغيرها ومجرم اللعب  
بالسوط لا يسقط العدالة لانه محتمل في ان يقيم به او يفوته الصلوة بالاستغناء  
ويقبل شهادته لا لظهور الحق لانه لا يعمل بالعدالة وترك الحتان بعد الكبر لا يكون غيبة  
عن السنة بل هو احسانه نفسه على هلاك ولو شتم اهله والكبيرة في القذف احسانا  
لا يسقط عدالة والقذف يسقط العدالة ويعتبر اتفاق الشاهدين في اللفظ والمعنى  
عند ابي حنيفة وعند ما يقتضيه المعنى ولو شهد في سرقة بقرعة واختلفا في ان يقطع عنده  
ولو قال احد ما بقرعة والاخر ثور لا يقطع عنده وكالا لا يقطع في الوجهين كما اختلفا  
في الذكورة والانوثة والشهادة على الشهادة جازية في كل حق لا يسقط بالشبهة  
لوقوع الحاجة اليها بموت الطول وغيبته وموضعهم والفرع كالتائب عن الاصل ولهذا  
يشترط فيه التمسك والتوكيد كما في شهادته شاهدان فرعين على شهادته شاهدان  
اصليين وقال السكندر لا يجوز الا اربع من الفرع على كل اصل انسان قال ابو حنيفة في شهادته  
اشهره في السوق ولا اخره وتفسيره الشبهة منقول عن شريح انه يفتي الى اهل سوق  
والى قومه انا وهذا شاهد الزور فاخذوه وحذروا الناس عنه وان كان الامام  
يرى التفرع والمجلس لا يباس به على قدر ابراه **نصل في الرجوع عن الشهادة** ولا يصح الرجوع  
الا بحضرة الحاكم لانه فسق للشهادة فيعتبر في الشبهة فان شهد شاهدان حكم

الحاكم به ثم رجعا الى فسق الحاكم لان امر كل واحد منا قضي اوله واوله يترجح بانتقال القضاء  
به فلا ينتقض به وعليهم ضمان بالفسق بشهادتهم لا قرارهم على انفسهم بسبب ما لو ان  
لا يمنع حجة والمعتبر في الرجوع بقاء من بقي لا رجوع من رجع واذا رجع فهو الفرع ضمنوا  
لان السلف يضاف اليهم وان رجع فهو الاصل لم يضمنوا وان شهد رجل وامرأتان  
امرأة ضمننت مع الحق فان رجعا ضمننا نصفه وان شهد رجل وعشرة نسوة ثم رجع  
منهن فلا ضمان عليهن وان رجعت اخرى كان عليهن ربع الحق وان رجع الرجل والنساء  
فعل الرجل سدس الحق وعلى النسوة خمسة اشداسه عند ابي حنيفة لان كل امرأتين قامت مقام  
رجل واحد وعند ما على الرجل النصف وعلى النسوة النصف لانهن وان كثرن لم تكن  
الامام رجل واحد **كتاب الدعوى** هي المنازعة لغة وفي الشريعة عبارة عن اضافة  
الشيء الى نفسه المدعى من لا يجبر على الخصومة والمدعى عليه من يجبر عليها وقيل المدعى من  
يتمسك بالاثبات لنفسه والمدعى عليه من ينفيه عنه حتى لو قال المدعى الخصم هذا الشيء  
ليس لك لا يكون هذا دعوى حتى يقول هذا لي وكذا قال الخصم هذا الشيء لا يكون  
جوابا حتى يقول هذا ليس لك وقيل المدعى من تمسك بغير الظاهر كالحاج والمدعى  
من تمسك بالظاهر كصاحب اليد وقيل المدعى من لا يستحق الابعاد والمدعى عليه من  
يستحق ابعاده والعبارة في المعنى لا للصورة حتى لو قال المودع ردوت الوديعه قالوا  
قولنا مع من يدان كان مدعى بصورة لانه ينكر الصفا فيستفكر فيكون منكرا معني حكم  
الدعوى وجوب الجواب على الخصم اما نعم او بلا ولهذا وجب احضار الخصم والمدعى  
في مجلس الحاكم بنفس الدعوى سواء يصعد دعواه او لم يصعد ولا يقبل الدعوى حتى يذكر  
شيئا معلوما في جنسه وقدره لان الغرض لا الزام وانه لا يتحقق في الجهر ولا كان عينا  
في يد المدعى عليه كلف احضار الشاهد المدعى اليها بالدعوى والشهود بالشهادة  
وعند ابي حنيفة لا يبلغ في باب التعريف وان لم يكن حاضرة ذكر قيمتها بصيرة المدعى المدعى  
مطلوبها قال الفقيه ابو الليث يشترط مع ذلك ذكر الذكورة والانوثة وفي العقار  
باتن البلدة والمحلة ثم ذكر الحد وباسماء اصحابها لانه تعدد التعريف لا شارة فقا



التحديد قائم اذا كان اسعوفه مشهور في هذه البلدة لا يحتاج الى التحديد  
 فان ذكر الحدود والتكليف عندنا خلاف الرقعة في الرابعة حيث لا يقبل  
 مختلف المدعى وكذا التحديد شرط في الشهادة ثم ذكر انه في هذا المدعى عليه وانه  
 يطالب به ولا بد من الطلب فيكون هو نا او مجبوسا بالتمس ولا بد من ذكر  
 الوصف في الدين لانه لا يعرف لانه وكذا كل حق في الذمة لا بد من المطالبة وتعرفه  
 بالوصف فاذا صح المدعى سال للمدعى عليه فان اعترف فقص عليه بالانقضاء  
 ملزم عليه لا تنقضاء التهمة عنه وان اكر المدعى عليه حال المدعى البينة لقوله عم لك  
 فان احضره فقص به لا تنقضاء التهمة بها وان لم يضره في بينة وطلب من خصمه بخلاف  
 لقوله عم لك بين وطلب من خصمه الاضافة اليه فلا بد منه وان قال في بينة حاضرة  
 في المصير يستخلف عند البين لان البين مرتبة على فقد البينة ولا فرق بين قل المال  
 وكثرته ولا في البينة انما شرعت لظهوره وان كانا عنده والبين شرعت لرفع  
 دعوى المدعى وابقاء عين المدعى على ما كان في يده والمثبت اول من الدافع ولو  
 استخلف فخطم اقام بينة يقبل لقوله عم البين احق ان ترد من البينة العادة  
 فان كل المدعى عليه عن البين يقضي عليه النكول ولزمه ادعى عليه عندنا ولا ترد البين  
 على المدعى وقال الشافعي لا يقضي عليه النكول بل ترد البين على المدعى فان حلف يقضي  
 به لان الامتناع عن البين يحتمل النورع على البين الكاذبة فان كل المدعى انقطع من  
 بيننا ولنا قوله عم البينة على المدعى والبين على من اكر والقسم تناق في الشكبة و  
 جعل جميع الايمان على النكول بشرطه بالالف واللام كما جعل جميع البينات في جأ  
 المدعى فلا يكون في جانب المدعى من هذا الخبر المشهور ولا النكول بذل او اقرار  
 عندنا ولو لا ذلك البين حقا لا قدم على البين الصادقة اقامة للواجب ودفع للنصر  
 عن نفسه فيخرج هذا الجانب النكول فيكون صريحا بان لا احلف ودلالة بانكر  
 ولا يستخلف المدعى بشاهد واحد عندنا الحديث الذي روينا عنده يستخلف في  
 كل موضع يقبل شهادة رجل وامرأتين لان النبي عم قضى بشاهد وعن فلنا هذا

الخبر الواحد فلا يعارضه من الشهادة ولا يقبل بينة صاحب اليد في الملك المطلق وعند  
 الشافعي يقبل بينة صاحب اليد لانه ما كذب بها باليد ويتقوى فصار كيد البينة  
 والنكاح ولنا ان بينة الخارج اكثر اثباتا واظهارا لانه ثبتت الملك واليد من كل حق  
 لما ان المدعى يدعي الملك واليد ولا السبب فيحق عنده ويعتمد وليا يستحقا وبينة  
 ذي اليد تعتمد الظاهر ثبت الملك من وجه الظاهر بين ولا يتحقق السبب في اليد  
 لان البينات له قبله واليد لا يدعى على الملك من كل وجه كيد المودع والمستعير بخلاف  
 الساج فانه دليل على سوا اليد فلا ثبت للاخر فيملك لا بالتلفق منه يستخلف  
 عندنا في النكاح والرجعة والغنى في اليلاء والرق والاستيلاء والنسب والاولاد  
 والحدود واللعان لان فائدة البين القضاء بالنكول والنكول بطل عنه والبذل  
 لا يجري في هذه الاشياء لانها حق الله مع وعندنا ما ولا قرار يجري في هذه الاشياء  
 وثبو دعوى القصاص يستخلف فان كل من البين في النفس لزم القصاص وان كل من البين  
 فيما دون النفس لزم القصاص عندنا لان الاطراف ملزمة بالاموال تجري فيها البينة  
 وفي النفس بحسب حق يقر ويخلف لان البذل لا يجري في النفس وقالا لزمه لا رغب فيما  
 لان النكول مع انه اقرا عندنا ولو كان فيه شبهة والقصاص لا ثبت بالبينة وان قال المدعى  
 بينة حاضرة في المصير وطلب الكفيل من خصمه قبل له اعطى كفيلا لنفسه لانه ايام الكفا  
 بالنفس حاضرة عندنا واخذ الكفيل بحمد الدعوى عليه في مجلس القضا لان فيه نظر المدعى  
 ولا ضرر لخصمه ولا فرق بين الوجبة والحامل والمخير من المال والمخير من الظاهر وان قال  
 شهود في غيب لا يقبل بل يخلف فاذا حضر بعد احلف يقبل بينة بخلاف قوله لا بينة في الخلف  
 ثم اقام بينة لا تقبل بينة اذا كان رجل على رجل دعوى كثيرة يخلف عينا واحدا وان كان  
 وعليه دين مستقر في تركته فجاء اخر رادى على البينة بنا وعجز عن اقامة البينة ليس  
 ان يخلف الوتره لانهم ليسوا بخصم وكذا الغراء فصل في كيفية البين والبين باسبغ دون  
 غير الحديث وهو بالخيار في ان يشاهد يظن وان يشاهد لا وان غلط يظن على وجه لا يكون  
 البين وهو لا يدخل الوافين بين الاسمين وصفتها قال الله الذي لا اله الا هو



والشهادة هو الرجم الطال الغالب المدة الذي يعلم من السر ما يعلم من العلانية  
بالفان هذا عليك ولا قبلك هذا المال الذي ادعاه حتى ولا تفرق بينه ولا يستحق  
بالطلاق والعتاق للحدث وقيل في زماننا اذ الخضم ساع للفا ان يخلف به لفظ  
المبالات باليمين بالله وفي البيع والغصب والقرض يستحق على الما اصل ان انكر الحال  
فيقول لفا كان ينكح ببيع قائم في الحال ولا يقول بعت لانه قد بعت ثم قال هذا  
قول ابي محمد لان الما اصل عندنا وعند ابي يوسف يستحق على السبب ولو  
انكر السبب يقول بعت وهذا الحسن لا يورث عليه كذا القضاة وعلى هذا لو ادعت  
مستورة بنفقة العدة والزوج من لا يبايخ على السبب لانه لو طلق على الما اصل يصيد  
في ميمنة واحدة وكذا الشفعة بالجور وكل من خلف على فعل نفسه يخلف على التبا  
كالبايع والمشتري وغيره وكل من خلف على فعل الغير يخلف على العلم كالمورث والوصي  
وتراعى على اخره لا فائدة في ميمنة الا اوصالح منها على شيء فهو جازر وهو ما تقرر  
عن ابي حنيفة وسقط المدعي به **فصل في الخلاف** بالبايع والمشتري فاعترف المشتري  
بالتمر وادعى البايع اكثر منه وادعى البايع بقدر من البيع وادعى المشتري اكثر منه فانه اذا  
البيعة قبل بيئته وان اقام في بيئته للزيادة اولى والخلاف في البيع والتمر في البيع  
في التمر اولى وبيئته المشتري في البيع اولى وان لم يكن لاحد ما بينته لكل واحد منهما اما  
ان رضى بالذي يدعي عليك صلحك ولا فسخنا البيع قطعا للزيادة فان لم يرضها  
كل واحد منهما على دعوى الاخر وهو موافق للقياس قبل القبض لان البايع يدعي زيادة  
التمر والمشتري يكره والمشتري يدعي وجوب تسليم البيع اذا ادا ما اقربه والبايع ينكر فيمين  
المشتري قياسا وبين البايع استمسا اما بعد التقابض فالتمار فيه مخالف للقياس  
لان المشتري لا يدعي شيئا فادعى البايع والمشتري ينكر ولكن عرفنا بالقبض وهو  
قوله لم اذ اخلف المتبايعا والسلعة قائمة بعينها تعا لفا وتراد اريد بيمين  
لا يشترط انكار الاله انكر اصل التمر ولا هو لمطابق حقوق العقد ولا وهو التمر في حال  
وفائدة النكول وهو الزام التمر عليه ويتاخر تسليم البيع الى زمان استيفاء التمر وفي القضاة

يبدأ بامتناعه والاولى ان يقرع بينهما نفيا للتميم فيخلف البايع بالله ما بعه بالف  
ويخلف المشتري بالله ما اشتراه باليمين على الاقتصار لاهل النفق ولا نبات وهو الاصح  
فاذا اخلفا يفسخ التما العقد اذا طلباه او طلب احدهما ولا بد من طلب الفسخ لا جمعا  
فان لكل احدهما الزمة دعوى الاخر ولا يجري التما في الاجل وخيار الشتر لا يخلو والنظر  
والقول قول من نكر الخبر ولا اجل مع ميمنة وان اخلفا بعد ذلك العقود عليه فيخلفا  
عندنا وبابن ابي عمير لا في المقايضة لان الضرر مرد حال قيام السلعة في الروية والقول قول  
المشتري مع ميمنة لا تارة زيادة التمر في التما بعد القبض اقيام السلعة على خلاف  
القياس فلا يقاس لهما ذلك عليه وقال محمد بن جعفر ان يفسخ البيع على قيمة المالك وهو قول  
السبب بالنظر المطلق وهو قوله لم اذ اخلفا المتبايعا تعا لفا وتراد اقلنا النفس المطلق  
مع القيد اذا اجتمعا في واحدة واحدة ولهما حكم واحد يحمل المطلق على القيد عند العرف  
واذا اخلفا في التمر في صلاتك احد العبد لم يجز القاعد ابيع والقول قول المشتري  
مع ميمنة وعند ابي يوسف تعا لفا في البيع ونفسح البيع فيه والقول قول المشتري في قيمته  
وقال محمد بن جعفر ان فيها ونفسح العقد ويرد على قيمته لهما ذلك **فصل فيما يندفع المقتضى**  
اذا قال المدعي عليه هذا الشيء او دعينه فلا راقاب احسن عندي وغصبته او ادعى  
او اجري او دفع الى رجل اخر فوجهه ونسبه واقام البيعة على ذلك تندفع المقتضى  
عنه لانه اثبت ان يدعي لبيع حصة وكذا لو قال الشاهد ذلك عند محمد وان قال  
الشهود او دعه رجل لا نفر بوجهه لا تندفع المقتضى لاحتمال ان يكون هو هذا المدعي  
وان قال المشتري من غاب لا تندفع المقتضى وان قال المدعي غصبته خا وسرقته لا تندفع  
المقتضى وكذا ان قال هو ملك فلان وان قال المدعي سرق مني او غصب مني لا تندفع المقتضى  
في القتر عندنا والى مو وفي الغصب لا في السرقة هذا فذكر على لفظه الميم فاعلم  
احترار اهل الهند وان قال المدعي اتبعته من فلان وقال صاحب اليد ودعه فلان سقطت  
المقتضى ويسمي هذه مسئلة **الحجس** اصل واذا ادعى اثان عينا في يد رجل واحد  
منها يزعم انها له واقاما البيئتين فحقها بينهما وقال السبب في قول تبارت البيئتان



وفي قول القوم بينهما لان احد البيتين كاذبة يبقين لاسمح الله اجتماع الملكين في الكل في حالة واحدة فقد تعدت التميز بينهما فها تبا او يصا والى القرعة لان النوع اقرب بينهما في مثل هذه الحادثة وقال انت تحكم بينهما ولما ان النوع مفضو في وقتها في مثل هذا وحديث القرعة منسوخ دار فيها عشرة ايات في يد رجل وبيت واحد في يد اخر فالساحة بينهما نصفان لا ستواهما في الرور والادعى كل واحد منهما نكاح امرأه و اقام البينة لم يقض لزوجها لان العمل لا يقبل الشركة فيرجع الى تصديق المرأة باحد ما لان النكاح لا يحكم بتصادق الزوجين وان وقتا وقتا فصلاحيه قد مولى وان قريت لاحد ما قبل اقامته البينة في امرأته لتصادقها ثم اقام الاخر البينة قضى لان البينة اقوى وان اقام احدهما البينة وقضى له ثم اقام الاخر البينة لم يقض له لاصح القضاء في الاول فلا يقضى بما دونه الا ان يشهدوا السابقة لا ظهر الخطا وكذا لا يقبل بيته الخارج في منكوبة رجل نكاح ظاهر وكانت في يد الاعلى وجه السبق وان اقام الخارج وصاحب اليد يستأثر على النتائج فصلاحيه والى الاستواء فيه ويخرج بيته صاحب اليد بالبد فيقضى له وهو الصحيح وقيل تهازن البيتان ويترك في يد الاعلى وجه القضاء ولو اقام احدهما البينة المطلق و اقام الاخر البينة على النتائج فصلاحيه اولى بما كان لان بيته قامت على اولوية الملك فلا ثبت الملك للاخر الا بالتلفيق منه وان قضى بالنتائج لصاحب اليد ثم اقام ثالث بيته على النتائج يقضى له الا ان يجيده والبد دعوى النتائج لان الثالث لم يكن قضيا عليه تلك القضية وان اقام كل واحد منهما بيته على النتائج في دابة وذكريا ونحو ذلك دابة يوافق احد الناحين فهو اولى وكذا كل شئ يترك في يد الاعلى على النتائج كحلب اللبن واتحاد الجبن واللبن وغير ذلك وان كان يكره مثل البناء والفرس وزراعة الجوز فهو يقضى للخارج وان اشكل يرجع الى اهل الخبرة فان اشكل عليهم يقضى للخارج وان كانت في يد رجل اذعانا اثنا احدهما جميعا والاخر نصفا واما البينة فصلاحيه الجميع ثلثة ارباعها ولصاحب النصف ربعها عند ادعائه بطريق النارة وقالوا في بيته اثنا بطريق العدل وان كانت في ايديهما سلم لصاحب النصف نصفها على وجه القضاء ونصفها الاعلى وجه القضاء لانه خارج في النصف قبل بيته والنصف الذي

ادى في بيها حبة هو لا يدعيه وان كان الخابط الرجل عليه جذوع متصل ببناءه والاخر عليه هو فالخابط لصاحب الجذوع لانه صاحب المال والاخر صاحب كدابة تنازع في فلاحهما حمل والاخر كونه مطلق والهرادي ليس بشئ حتى لو تنازع في خابط فلاحهما على غير ذلك وليس للاخر شئ فهو بينهما وان اختلفا الزوجان في شئ البيت فما يصلح للرجال فهو للرجال وما يصلح للنساء فهو للنساء وما يصلح لهما فهو للرجال لان الدار وفيها في يد واحد وان اختلفا الوتر مع الاخر فما يصلح لهما فهو للباقي منهما وقال ابو ثوبان للمرأة ما يجزئها والباقي للزوج او وثرة وقال محمد المشكل للرجل في الحيوة والموت وقال في المشكل بينهما وقال مالك والسك المشكل بينهما نصفان في القرعة والموت وقال البراءة في الكل للرجل والمرأة فان تاب بدنها وقت الحسن المبري عنك شي من هذه المسائل بسبعة اى فيها سبعة اقل من فصل واد باع الرجل جارية فولدت في يد المشتري لا من سته ثم باعها باع فادعاه البائع فبأنه ولد له فبفسخ البيع ورد الثمن استحقا وفي القضا وهو قول في المشا في لا يصح دعواه لان البيع اعترف منه عبده فكان دعواه مشا لا وله ولا نسب دون الدعوى وجه الاستحسان ان ينسب النسب الخفاء لا يمنع الناقص افعاه المشتري مع دعوة البائع او بعده فدعوى البائع اولى لانه اسبق استنادا ووثق نسب احد التوأمين فينسبهما لان التوأمين لا ينفصلان وولد الغرور ورجل باع الصفا وهو الرجل حتى امرأه معتمدا على ملكه من نكاح فقلد منه ثم استحق الجارية غريم لا قبله الولد يوم غاصم وفي نظر الجاهلين ولو مات الولد لا يقع على الاب لا لعدم المنع وان ترك الاب والابن لا يرث ليس بدل عنه والمال الاب ولا نه خرا اصل في حقه فبرنه ولو قبل الاب غريم قيمته له لوجود المنع وكذا لو قلد غريم فقلد بيته بضم قيمته لا رسلا منه بده كسلا ومنع بدله كمنع غريم بجمع بغيره الولد على ما يولد غريم في بخلاف العقر فانه بضم غريم لا بجمع لان العقر بدل الاستيفاء منافعا اما العبد والكاتب اذا تزوج امرأة باذن مولاه فولدت منهم استحققت فالولد رفق وقال محمد الولد خرا بغيره كافي للزوج ويؤخذ العقر من الكاتب في الشراء في المال وفي النكاح بعدتق وكذا في العبد ون كمالا في اوهو لا ينافى لغة

في شئ من البيتين



يقال في الشئ اي ثبت وفي الشريعة هو اخبار ما كان بنا قبله وهو محتمل الصد والكذب  
 الا ان جهة الصد ترجح على الكذب لا غيرتهم فيما يقرب على نفسه وهو جهة قاصدة على الفرق  
 لقصود لا يتعدى نفسه وغيره بخلاف البينة فانها انما تصحح بالقضاء بالعموم ولا يثبت  
 القاض على العامة وان جهة طرقة حق لا يصح الرجوع منها في الحدود وانما صحت جحدت  
 اقراره عزه بالزنا فلا يحتاج الى حجة الا ان المقلد اذا رده يرتد به فحزنا على  
 من الغيرة اذا سك صق اقراره خمس سال لا يحتاج الى قبول الاقوال والابراء والتوكيل  
 عبد وجه الدين لم عليه الدين والوقف اذا سك في هذه المسائل ثبت الحكم وان رده  
 يرتد الا في الوقف عند البعض بخلاف الطلاق والعسا واليث لا يرتد بالرد ويصح اقرار  
 بالعلوم والمجهول فيها المقلد لا يمنع حجة الحق قد يكون معلوما وقد يكون مجهولاً  
 كالا بدري قيمة او مخرج جرحه لا يدرك اقرارها فيصح اقراره ثم يجباية واظهاره اما  
 جهالة المقلد تمنع حجة المجهول لا يستحق وكذا الشهادة لانه لا طاعة له الى اداء الشهادة  
 الا اقراره فانه يحتاج اليه بقوله لا يشهد ولا يشهد الا لا توجب الحق لا بانضمام القضا اليها  
 والقاض لا يثبت من القضا المجهول وحرية المقر شرط في صحة اقراره العبد يقع على اليه الموقر  
 العبد الماذون لانه سلطة عليه من جهة اقراره ايا يصح اقراره بالحدود والقضا العلم  
 فيه وكذا العقل والبلوغ شرط في حقه كونه اهلا للزام ولو قال جميع ما في يدي فلان  
 يصح اقراره له واذا اقر لا حشر في صد المقلد فيه وهو يعلم بخلافه لعل الخد منها ما يثبت  
 وبين الله ولو قال فلان على شئ لم يثبت بينه وبينه لانه اخبر عن الرجوع في مسئلة اقراره فلو  
 قولهم بميثاقه على المقلد اكثر من ذلك لانه هو المنكر وكذا الوقف الفلاني على حق وكذا الوقف  
 غصب شيئا واختلفوا فيما اذا ثبت انه غصب او ولد ولا يصح ان لا يقبل وان قال له  
 على مال المرجح الى بيانه لانه هو المجهول ويقبل قوله في القليل والكثير لانهم المال يقع عليها  
 الا انه لا ينقص من درهم لان دونه لا يقدح كالا عفا وان قال اعظم لم يصدق في اقل  
 من ما في درهم لان النصا عظيم وبه يتحقق القضا وهو عظيم عند الناس وعلى ان لا  
 في اقل من عشر دراهم وهو نصا السرقة وهو عظيم ايضا حيث يقطع به اليد المحترمة

وفي رواية القديس بالثلاثين وفي الاول عشرين وعشرين ولو قال على ما في درهم لم يثبت  
 وكذا فيما يكال او يوزن ولو قال اية وثوب او عبد لم يثبت وطول وعبد واحد المرجح  
 الى تفسير المائة اليه وهو القياس في الاول وبه قال السالك لانه بيعة والدرهم معطوف  
 عليها بالوزن والعاطفة لا تفسر بعقبة المائة مبيحة كما في الفصل الثاني وبه لا يستحق  
 وهو الفرض انهم اكفوا بذكر العدد كما في قوله احدى وعشرون درهما والدرهم والمكيل  
 يثبت بناء في الذمة فحسبنا العطف تفسيره بخلاف الثوب والعبد لانه لا يثبت بناء في الذمة  
 فلو يكون تفسيره وكذا في قوله مائة وثوبان بخلاف قوله مائة وثلاثة اوثاب حيث يجب كمالها ثياب  
 اذا اثنوا لم تذكر حرف العطف وان ادعى على رجل الف درهم فقال الرجل اترها وانما قد اوت  
 اجلني بها او قد قضيتكم بها فاقول من ذلك ان لها نصرا في الالف المذكورة الموصوف بالرجوع  
 والتا جيل انما يكون في حق وجب القضاء يتكرر الرجوع وعوى لبراء كالا قضاء ولو لم  
 يذكر لها به لا يكون اقرار العدم انصر الى المذكور ولو قال اربعة ولا يكون اقرارا ولو قال  
 على ثوب في ثوب لانه خلاف قوله درهم في درهم بل درهم واحد لان الاول ظرف للمجموع  
 والتا ظرف والظرف يجب كونه لجزء لا كناية الذات وجعل الاخر عليك الف فقال ولي  
 عليك مثله لا يكون اقرارا لانه لم يرد منه اقرارا لصريحا ولا دلالة وعجبا به يكون اقرارا  
 ولو قيل لم نطق كذا فقال كذا في اللوح المحفوظ يكون اقرارا **فصل في الاستثناء** ومن اقر  
 استثنى شيئا استصلا باقراره صح الاستثناء ولو لم يبق شيئا استثنى اقل والا كذا لان  
 لان الاستثناء يكمل بالحاصل بعد الثبوت وان استثنى الجميع لم يثبت اقراره وبطل الاستثناء  
 ما يثبت الاستثناء شئ فيكون وجوه اقراره يصح ولو قال على ما في درهم اقل فخر خطا  
 صح الاستثناء عند ابع والى يقر ولو قال الاثنا بالم يصح الاستثناء وقال لا يصح فيها  
 لان الاستثناء لا يتحقق في خلاف الجنس عند وقال استثنى يصح فيها لانه انما اجمعا  
 من حيث المالبس ولها انما استثناء في الاول من حيث التسمية والمكيل والوزن يصح ان  
 يكون ثمانية صلح ان يكون مستثنى منها ان الثوب لا يصلح ان يكون ثمانية صلح ان يكون  
 مستثنى من الدرهم من الدرهم محمول فلا يصح ومن اقر شئ وقال ان شاء الله مع متضاد



لم يزل لا قرار له لا استثناء بمشيئة الله ما ابطال او تعليق ولا قرار لا يحتمل التعليق  
بالشرط بخلافه اذا قل الغلام على مائة درهم اذا جاءه راسه من حيث يشاء  
لا هذا باجمل لا تعليق حق لو كذب لمقرله في الاجل يجب الحال ولو قال الغلام على الف  
درهم من ثمن الخنزير لم يملك ولم يقبل تفسيره عندنا وصلا فصل وقال ان  
وصل يصح والا فلا **فصل** ومن قول من لا يثبت على الف درهم فان قال الوصي به فلان واثا  
ابوه فثبت يصح اقراء اذا كان يعلم انه كان موجودا وقت الاقرار لا في سبب صلب النسب  
الملك له كاطنا وان جاء ميتا فالملك للموصي ولا شيء من ثمنه لان الاقرار في  
الحقيقة لها وانما ينتقل للميت بعد الوفاة ولم ينتقل وان اقر له يصح عندنا في  
خلافه لان مطلق الاقرار ينصرف الى الاقرار بالسبب وهو مستحيل منه ومن قول من جارية  
او جمل ثاة لرجل صح الاقرار ولو لم يملكه يتصور ان يوصي الرجل اخر به ثم باع الجارية فافر  
المشترى انه له والاقرار بملك الغير صحيح حتى لو اقر به ثم ملكه يومه بالفسليم الى المقرله  
بخلاف الوصية **فصل** وقول الموصي لو اقره بطل الاقرار في بقية الوصية التي في الوصية  
التي لا تصح بعد وقال الشافعي في احد قوله يصح لانه اظهر وجوب ثابت وجانب الصدق راجح  
كما في الاجنبى ولنا قوله عدم الوصية لو اقره بالدين ولا اقرار بالدين ولا في جوارحه ابطال التعليق به  
حقه ولو اقره بقاء العداوة بينهم ومجوز اقراره لاجنبى لاجل الحاجة اليه سواء اقر بجميع ماله  
او بثلثه والقياس لا يجوز الا في الثلث لانه قصر فيه عليه لا ان يقول الموصي اقر  
في الثلث كان له النصيب الباقي لان في الثلث حقه بعد الدين ثم ثم حتى ياتي على الكل من  
اقر لاجنبى قال ثم قال هو يثبت نسبه في بطل اقراره له ومن اقر لاجنبى ثم تزوجها  
لم يبطل اقراره لها والفرق ان النسب اذا ثبت مستندا الى وقت المعلق فيكون الاقرار  
للوارث بخلاف الزوجية فانها تقتصر على وقت التزوج فيكون اقراره لاجنبى ومن  
طلق زوجته ثلثا في مرضه ثم اقرها بدين فلها الاقل من الدين ومن اقرها ثلثا في مرضه  
ففيه لقيام العدة وبان الاقرار للوارث مسدود ومجوز اقراره بوارث اخر مثل ان يقول هذا  
الغلام ابني وهو يولد لثلاثين سنة وليس له نسب محرم وصدة الغلام ثبت نسبه

لا يثبت النسب من الحجج الاصلية فاذا ثبت نسبه يشارك الوصية في الميراث **فصل**  
ومجوز اقرار الرجل والمرأة بالوالدين والزوجة والزوج واقراره بالولد مجوز واقراره  
لا يجوز لا بحيل النسب على الغير ويصح التصديق بعد موت المقر له بقاء النسب فيصح  
تصديقه بعد موته بقاء العدة ولا يصح تصديقه بعد موتها وهذا عندنا لان  
النكاح انقطع بموته وعندنا يصح لان لا يثبت من حكام النكاح ومن اقر بنسب من غير الوفاة  
والولد محمول لا على العلم لا يقبل اقراره لا بحيل النسب على الغير فلا يصح الا اذا لم يكن له وارث  
قربا وبعبارة اخرى يستحق ميراثه الا يراه انه لو اوصى بجميع ماله يستحقه عند عدم الوفاة من  
مات ابوه واقراره لم يثبت نسبه لانه بحيل النسب على الاب ويشاركه في ميراثه وله فيه  
ولا يثبت كالمشترى الا اقر على البايع بقول العبد لم يقبل اقراره عليه حتى يرجع عليه ثمن  
وكل من يبيع العبد لانه اقر بحريته ومن مات وترك اخوين فواحد باع اخرا وانكح اخا  
الاخر يعطيه المقر له نصف ما في يده لان اقراره صح في نفسه ولو اقر له بدين القياس ان  
ياخذ المقر له جميع ما في يده لان الدين مقدم على الارث وحيل باخذ منه بحسنه لان الدين  
يقضى من جميع التركة وفي يده بعضها ومومات وترك ابنين وله على اخيه مائة درهم  
واقراره ما ان اباه قبض منها خمسين لا شيء للمقر له الاخر خمسون **كتاب الوكالة** هو من  
اسماء الله وهو قائم بتدبير امور الخلق التوكيل تفويض الامر الى اخر يقال فلان وكل  
اليه امر في قضية اليه ويقال وكل الله اليه نفسه بالتفويض تركه على نفسه والتوكيل انما  
انما بالولاية لاخر كل عقد جاز ان يعقد الانسان بنفسه جاز ان يوكل غيره بالحاجة الى المعجزة  
او لعدم هدايته وقد صح ان النبي عم وكله في كل امر بالشراء ولو قال انت وكل في كل  
شيء يكون وكل في المعاوضات ولا يكون وكل في الهبات والعتاق عندنا ولو قال  
وكلت في جميع اموري ليس ان يطلق امره ولا ان يقف رضه وكذا لو قال لامرأته انت  
وكلي في كل شيء ليس ان يطلق نفسها ومجوز التوكيل بالخصم في الدعوى العينية او  
بالجواب الصحيح في جميع الحقوق باقتضاها واستيفائها في الحدود والقصاص فانه لا يصح  
التوكيل باستيفائها عند غيبة الموكل عن المجلس لان الظاهر هو العفو ذاعا بالعقوبة وكذا



الشهود والمقرع في غيبة الشهود لان الظاهر عدم الرجوع ومخالفه من المصنف لا يرد  
 محض لا نه لاحظ له من الوجوب والظهور فاشبهت بالمفروق وقال ابو حنيفة لا يجوز التوكيل  
 بانسان المدون والقضا ايضا باقامة الشهود لا يجوز التوكيل بغيره لضم عند ابي حنيفة  
 لا زمة لان يكون من غير اوصافه سيرة سفره لا يجوز التوكيل بغيره لضم عند ابي حنيفة  
 في المصنف والمقرع في الظاهر ان يتجاوز من هو شدة خصومة الخصم وقلة احوال الخصم  
 الخصم وهو في السالك لا نه خالص حقه فلا يتوقف على غيره كالتوكيل بتقاض الدرس  
 لو كانت المرأة مخدومة لم يجوز ادائها بحضور الحاكم بلزمها التوكيل استحسانا في الدنيا  
 في هذه المسئلة ان القضا اعلم النعمت كل لا يقبل التوكيل بغيره وانما اعلم ان الوكيل قصد  
 اضرار خصمه لا يقبل والعقد الذي يقصد الوكيل ان يضر كل عقد يضيفه الوكيل الى نفسه كالمسح  
 ولا جاز في حقه تعلق بالوكيل عندنا وعندنا سعة الموكل لا للموكل بانه الملك والملك  
 تعلق الموكل وكذا ان يملك الوكيل بالنكاح ولنا انه هو العاقد والعقد يتم كالمسح بقاء  
 ولو كان سفيرا استغنى عن اضافة النفس الى سول فيسلم البيع ويقض الثمن ويطلب  
 بالتمني اشترى ويقض البيع ولكن لا يجوز في البيع ونجاسه في العيب ثبت الملك للموكل  
 خلافة عنه العبد يهب ويصطاد وكل عقد يضيفه الى موكله كالتكليف والبيع والصلح  
 عن المحدث فان حققة تعلق بالوكيل والوكيل لا يطلب التوكيل بالزوج بالمرء ولا يطلب  
 وكيل المرأة بتسليمها لان الموكل فيها سفير محض والصلح على الوكيل بالبيع والوكيل بالهبة  
 والصدقة لا بداع ولا علة ولا ارضاء ولا هبة ولا كفارة ولا كفارة ولا كفارة ولا كفارة  
 وانما يلو في ذلك ولو كان التوكيل بالاستفراغ اطلاقا لا نه تصرف في ملك الغير لا يثبت  
 الملك للموكل بخلاف الرسالة واذا طالب الموكل المشتري الثمن فلان ان يخطاه لا نه اجبى عن العقد  
 فان دفع اليه جاز لا نه قصد في التوكيل في البيع او كمل البيع يجوز بالتفصيل والكثرة والجرم  
 عندنا لا طلاق في الامر به بخلاف الشراء حيث لا يجوز زيادة لا يتجاوز الناس في مثل ذلك وعندنا  
 لا يجوز بنقصا لا يتجاوز الناس في مثل ذلك كالتوكيل بالشراء ولا يجوز الا بالدرهم والدنانير  
 للفرق والعادة والوكيل بالبيع والشراء لا يجوز ان يعقد مع من يقبل ثمنه انه عندنا لا نه

يجوز بيعه بثل القيمة الا في عيبه ومكانه ومن وكل جاز بيعه بثل قيمته بغير عيب  
 وعندنا لا يجوز الا في الشركة في عيبه ان يبيع النصف الاخر فان وكل بثل عيبه واشترى  
 نصفه فالشراء موقوف فان اشترى باقية لزمه الموكل وليس للموكل ان يوكل فيما وكل به الا ان  
 الموكل في ذلك والوكيل يقضي الدين وكيل المصنف عندنا مع والوكيل يقضي الدين يكون وكيله  
 بالمصنف لا نه امين محض ومكلف عن حاله فان وكل صاحب المال الكفيل يقضه من الغرم لا يكون  
 وكيله لا لوكيل يعمل غيره ولو صحته ما صار ما لا لنفسه **فصل في التوكيل في الشراء** ومن وكل  
 وجاز بثل ثمنه في ثوبين من ثيابه جنسية بان يقول اشترى عبدا وصفته بان يقول هذا او  
 تركيا وبلغ ثمنه ليصير الموكل به معلوما لا يمكن التمايز به الا ان يوكله وكالة عامية يقول  
 اتبع امر ابي في شئني فاشترى ثوبين من ثيابي فالحاصل ان الجهالة النوع جهالة فاحتمل في  
 الجهالة في الجنس كالموكل بثل ثوب او دابة او دار فذلك الجهالة تمنع الوكالة فان التوكيل  
 اخص من مختلفه ثمن او الكوفا والجزء والجزء فمختلفا فمختلفا لا غرض وكذا  
 في الدابة وبما لا يميز من الجهالة وجه الدابة وهو كان في النوع كالموكل بثل ثوب او  
 او فرسانه بثل ثمنه او لم يميز من الجهالة لا يميز التوكيل على النوع ولانه استغناء  
 وباعتبار الدابة خرج وجهه متوسطة وهو ما بين الجنس النوع كالموكل بثل ثوب او  
 جارية او بين الثمن والصفة لا يصح كمال الجنس لا التفاوت في العبد والاه فاحتمل في  
 او او كل مديونة ما لا يشترى شيئا ما في ذمته بثل ثمنه او بالبيع او بالبيع يصح توكيله بثل ثمنه  
 الدين من الدين ويصير بالبيع وكيله يقضه ان لم يبين لا يصح التوكيل ان يملك الدين  
 من الجهل لان الداريم والدنانير يقض في الوكالات والمصارف الا يرى انه لو وكله  
 بثل عيبه هذه الا الف فذلك لا اف عند الوكيل بطل الوكالة ويجوز التوكيل بثل ثمنه  
 والسلم اي من جانب السلم ووجان السلم فيه ان الوكيل من جهته يبيع طعاما في ذمته على ان  
 يكون الثمن لغيره فلا يجوز واذا دفع الوكيل الثمن من ماله وقض البيع فلذلك يرجع  
 على الموكل لا نه قد جنى مبادله حكمة ولهذا اذا اختلفا في الثمن فما كان يرد الموكل  
 للبيع على الوكيل لا نه هو الملك منه ولان يحمل العين حتى يستوفي الثمن بالبيع يبيع المسح



من المشتري وقال في نفسه ان يحبس فان هلك البيع في يده قبل حبه هلك من مال  
 الموكل ولم يسقط الثمن لان يده كيد الموكل فان حبسه هلك في يده يكون مضبوطا  
 الوهن عند المشتري وضمان البيع عند حبه اي يسقط الثمن بهلاكه وضمان الغيبه  
 لانه منعه من بيعه وان وكله بشيء من غير ان يشتره لنفسه لا يورث  
 الى غير ذلك من جهته اعتمد عليه ولا في غير ذلك نفسه فان ملكه لا يمتنع من الموكل  
 الا اذا اشتراه بغير التقود او غلبه جنس اسمي له الامر فيقع لنفسه لا خالف الامر وان ملكه  
 بشيء من غير غيبه فاشترى عبد امواله الا ان يقول نوت الشيء للموكل ويشتره به مال  
 الموكل اي اذا اصاب العقد الى راعم الامر وان اصابه الى راعم فموله وان اطلق فالمعبر  
 هو النية ومن وكله بشيء من عبد الف قال قد فعلت واثبتت عندك وقال الامر اشتريته  
 لنفسك ان دفع الثمن اليه فالقول قول المامول لانه ما بين يديه وان دفعه فالقول قول الامر  
 عبدا الا ان اشتري نفسه من مولاه بالف فدفعا اليه المامول ان غير الشيء للعبد  
 العقد يقع الشراء له ويصير حرا والاولى للمولى فصار كانه اشترى منه العبد نفسا  
 من المولى وان لم يبيع الشراء له يقع الشراء للمامول ويصير العبد له ولا لف للمولى لا كسب  
 عبده وعلى الشراء الف اخرى في العبد كما في العاقلة في عزال الوكالة ولو كان ان يعزل  
 الموكل لا ينفذ اذا اطلق به حق الغير كالموكل في الوهن فيعزل به ولا يسلطه العزل  
 على وكالة وتصرفه جاز في حق المولى في قولنا والعزل لا يثبت عندنا مع حق غيره  
 مطلقا ولا يجل عدل لانه الزام من وجهه ولا يثبت غير الواحد سواء كان عدلا او غير عدل  
 كافي اثبات الوكالة لدفع المرح فيه ولا يثبت الزام وانما هو طلاق وحض وعلم الوكيل الوكالة  
 نحو بالا جماع حتى لو وكله رجل بالبيع فباع هذا الرجل قبل المدة بالوكالة بطل بيعه  
 فكل ما لو اوصى الى رجل ثم مات ففرض هذا الرجل في البيع وان لم يعلم الوصاية ولا جاز  
 للموكل ان يعزل نفسه لجنس الموكل لدفع الغرور عنه وبطل الوكالة بموت الموكل و  
 جنونه جنونا مطلقا وكذا تمت الوكيل وجنونه ومن وكله بشيء من غير شيء ثم تصرف  
 فيما وكل به بطل الوكالة ولو وكل مع عبدا فباعه بنفسه ثم رد عليه بقضا ليس

للموكل ان يبيع عبدا في يده ففعل خلافه اذا وكله بالهبة ثم وهبه بنفسه ثم رجع لم  
 له ان يهبه له ففعل في الرجوع وجعل دفع الى اخره راعم ليقصد بها فانفق على نفسه  
 ثم قصد بغيره من الماله ففعل منه استعنا وكذا في الاتفاق على الهبة والشراء بنفسه  
 الدين به كتاب الكفالة في اللغة الضم قال الله تعالى وكلها ذكرا اي ضمها وفي  
 عبارة عظم فمة الكفيل الى ما لا يصل في حق المطالبة دون الدين بل الدين في فمة  
 الاصل على طه وانما يثبت بها وجوب المطالبة على الكفيل بما كان على الاصل وليس من  
 ضرورة وجوب الدين كالموكل بالشراء وعندنا حكمها وجوب الدين على الكفيل بغير  
 الدين الواحد كدينين عندنا اعتبارا بالمطالبة وقبول المكفول له شرط في الجدة عند  
 ائمه ومحمد الا ان كفل الورثة عن المورث والمريض مع غيبة الغراء جاز وكذا كفل المكفول به  
 مقدور التسليم من الكفيل شرط وان كان الكفيل من اهل التبرع واما امر المكفول عنه بها ان  
 ليس بشرط الا انه اذا كفل بامر يرجع عليه بما ادى له ادى من غير امره وان كفل بغير امره  
 لم يرجع عليه ادى له لا تبرع الكفالة بالنفس جاز عندنا كالكفالة بالمال الا طلاق قوله  
 عم الزعيم حارم ولا حاجة ما سألنا ايضا والمضمون بها احضار المكفول به على وجهه  
 الخاصة على الظاهر ان الواحد يقدر على تسليم مثله وقال لا يصح الكفالة بالنفس  
 لانه لا يقدر على تسليم مثله بخلاف المال لانه لا يملكه على نفسه ولو سلم في مصر اخر  
 برى عندنا مع التسليم في السواد بمنزلة التسليم في البرية ولذا مات المكفول به بركب الكفيل  
 بالنفس كالكفالة لانه سقط احضاره عن الاصل فيسقط عن الكفيل ايضا بخلاف الكفالة  
 بالمال وكذا اذا مات الكفيل بركب ولو كفل نفس اخر ثم سلم المكفول به بنفسه صح تسليمه لاهو  
 المطالب وكذا الواسطة وكيل الكفيل او رسوله ولو مات المكفول به فلو شتم او وصيته المطالبة  
 واذا كفل نفسه على انه ان لم يوف به الى وقت كذا فهو ضامن لما عليه فلم يحضر في ذلك الوقت  
 لم يضمن المال لان الكفالة بالمال حلقه بشرط عدم الموافقة وهذا التعليق صحيح عندنا  
 فاذا وجد الشرط لم يضمن المال ولا يبرأ عن الكفالة بالنفس لان وجوب المال الكفالة لا يثبت  
 وجوب الكفالة بالنفس ولو اخذ كفيل اخر بالنفس يجوز ولا يبرأ الاول لانه لا منافاة

ويضمن ثلها ولو لم يسكن هذا  
 وقصد بدله من عندنا



بينها ولا يجوز الكفالة بالنفس في الحدود والقصاص عند ائح لا يجوز عليها لانها تنسب  
للاستيفاق وانما نسبت على الذم والاسقاط ولو قال بالفارسية في انما تناسبت  
يكون كفلا للفر رجل كفلا لنفس رجل المصلحة يام لم يبرأ من الكفالة بمعنى المدعى لان ذكر  
المدعى ليس الاصل كما في النكاح لان شرط البراءة واما الكفالة بالمال فمما ذكره  
كان المال المكفول به او مجهولا اذا كان ديننا صحيحا وهو خزانة عود بدل الكفالة وغيرها  
مثل ان يقول كفلت عن الفاروق بالذم عليه وبما يدرك في هذا البيع لان معنى الكفالة  
على التوسع فعمل فيه الجاهل وعلى الكفالة بالذم لاجتماع وكفى به حجة ولو قال انا ضامن  
يكون كفلا ولو قال اعطى كل يوم له درهما وانا ضامن يصير كفلا ولو قال انا ضامن  
بمئة لا يكون لان التزم المفعول دون المطالبة ويجوز تعليق الكفالة بشرط ما لم يشر الى ان يقول  
ما بيعت فلانا او اذاب لك علي فعلى او اعصيتك فعلى او اذا استحق البيع فعلى التزم او اذا  
زبدفانا كفلا ولا اصل فيه قوله ولو جاء به رجل بعيرنا به زعيم ثم الكفيل اذا رجع عن الضمان  
قبل المبيعة يصح رجوعه لان لزومه يكون بعد المبيعة واما اذا قال اذا هبت الرياح اذا  
جاء المطر فانا كفيل لا يصح ويجب المال كله والشروط فاسد والكفالة لا تبطل بالشروط  
الفاسدة والمكفول له بالخيار ان شاء طالب الكفيل وان شاء طالب الكفيل وان شاع  
وللكفيل ان يطالب المكفول عنه بعد اداءه ولو اذاه قبله لا يرجع فيها لانها تتعلق بالقبض  
فان لم يمس الكفيل بالمال كان له ان يلزم المكفول عنه حتى يخلصه وكذا لو حبس كل من كان  
يجب عليه واذا برأ الطالب المكفول عنه واستوفى منه برأ الكفيل لان الدين باقى فلو بقي  
المطالبة وان برأ الكفيل لم يبرأ المكفول عنه لان الدين باق عليه وكذا اذا اخطأ  
على الاصيل فهو باخيره الكفيل ولا كذلك على كسبه لان التاخير براء موقت فغيره  
بالبراءة المؤبد ولا يجوز تعليق البراءة من الكفالة بالشروط لما فيه من معنى التملك كما في  
سائر البراءات وتعلق التملك لا يجوز ويرى انه يصح لان عليه المطالبة دون الدين  
في الصحيح فكان اسقاطا محضا كالطلاق ولهذا لا يرد على الكفيل خلا ابراء  
الاصيل واذا اكتمل عن المشتري بالتمسك لانه دين كسائر الديون وان اكتمل على البائع

بالباع

بالباع لا يصح لانه غير مضمون بغيره وهو التمسك والكفالة بالاعيان المضمونة وان كانت ضمن  
خلافه لئلا لا يعا المضمونة بنفسها تصح كالبيع بغيره فاسد والمقبوض بسوم  
والمقبوض والرهون بعد المداون لا يصح غير المضمون بنفسه بحسب تسليمه على حال بقائه  
وقيمة حال هلاكه وفي المضمون بغيره يجب عليه تسليمه حال بقائه ولا يجب قيمته حال هلاكه  
لانه ينسخ البيع ويبيعه الدين فلا يبقى التمسك ولو كفلا بتسليم البيع قبل القبض كان لانه  
التزم فعلا وجبا والكفالة بعمل الدابة ان كانت الدابة معينة لا يصح وان كانت غير معينة  
تصح ومن باع دارا وكفلا به رجل اخر عند الله فهو تسليم الدعوى منه ان الدعوى بعد  
تناقض ما تم من حصة ولو شهد ولم يكفل لا يكون تسليمه منه لانه لم يثبت الشهادة لحفظ  
الحاوية وكفالة الخراج جائز لانه دين طالب به وكذا النواصب كبرى الله المسترك واجزى  
للمارس وفي الجنائيات خلت وفي القسمة جائز اي الموطنة الزائدة وكذا الرهن في  
هذه الاشياء جائز **كتاب الحوالة** هي النقل في اللغة ومنه حوالة القرض وهو النقل من شخص  
الى موضع وهي حارة لقوله ام اذا الجبل على كفى فليقع ولا نه التزم ما يقدر على تسليمه  
ضمم كالكفالة وانما اختصت بالدين لانها تنقل على النقل والتحول وهو تحقق في الدين في  
العين وتصح برضاء المحال لان الدين حقه فلا بد من رضاه بالتحويل من ماله الى ماله  
الذي لم يتفاوت به برضاء المحال لان الزام عليه فلا بد من التزام منه وذكر في الزيادة ان  
رضي الجبل ليس شرط لانه ينقح به لعدم الرجوع عليه كان غير رضاه فاذا تمت الحوالة برضى  
الجبل من الدين بالقول عندنا خلافا لفرق الحوالة ببراءة لان الدين ينقل من ماله الى ماله فلو كان  
اذا نقل الجبل الدين من صاحب الدين على القول لا يحتمل القول اليه بالتوى ثم المحال له لم يرجع على  
الجبل الا ان يرضى حقه عندنا وقول الشك لا يرجع بعد التوى ايضا والتوى عندنا مع احد الامرين  
اما ان يحد الحوالة ويختلف ولا يثبت عليه ويموت مفلسا لا تحقق العجز عن وصول حقه من ماله  
على الجبل وقاله اذان ووجبات وهو ان يحكم الحاكم بافلاس حال حيوته وهذا بناء على  
ان الافلاس لا يثبت بحكم الحاكم عنده لان مال الله غادر وارجح وتصح الحوالة في الوديعة بان  
اودع رجل عند رجل الف درهم ثم حال به عليه اخر يصح ان كانت قائمة في يده وان كانت



لم يقع لان بها كفا برئ المودع منه بخلاف الفصح للموالة سواء كان قائما في يد  
او كالا لان الفصح في اهلك نفوت الخلف وهو المثل او القيمة فصار كانه لا فائدة لان  
الموالة قد يكون مقيدة بالدين يجوز كالكالة المقيدة به **كتاب الصلح** هو من المصالحات  
وهو المسالة بعد المنازعة والمنازعة اصله من الاصراع وهو استقامة الحال وفي الشريعة  
عبارة عن عقد يرتفع به المنازعة من الصلح على ثلثا او صلح مع اقرار و صلح مع سكوت  
و صلح مع نكار وكل ذلك جائز لقوله مع الصلح خير وقوله لم كل صلح جائز فيما بين المسلمين  
الصلح اهل حراما وحرم حلالا وقال الشافعي الصلح على السكوت والا نكار لا يجوز لما روي  
في الحديث وهذا الصلح في هذه المرتبة وهو رشوة ولنا ان هذا صلح بعد دعوى صحيحة  
فيقتضي جوازها لان المدعي يأخذ عوضا عن حقه في رعيه هذا مشروع والمدعي عليه بدفعه  
لدفع المظنوع عن نفسه وهذا مشروع ايضا اذا المالك وقاية لا لنفسه ودفع الرشوة  
لدفع ظلم الظالم احرار فان وقع الصلح عن اقراره فانه ينعين في البيعة ان وقع عن مال  
بمال الجور معنى البيع وهو ببادلة المال بالمال فحقها بالتزويد بالبيع وبغير خيار  
الشروط والروية وجهالة البدل تمنع صحة الصلح لانه يؤدي الى المنازعة وجهالة المصالح  
عنه لا تمنع لانه اسقاط البعض من وجه ويستحق القدر على تسليم البدل وان وقع  
عن مال بمنافع اعتبره لا جارة اذا جارة تملك المنافع بعوض والصلح على السكوت كالكالة  
في حق المدعي عليه لا فائدة اليقين وقطع المظنوع وفي حق المدعي معنى المعاوضة بالائتاء  
الصلح جائز مرد عن مال والمنافع وجباية العمد والمظنوع لقوله مع غفرل من خيب  
شيء وقال ابن عباس في هذه الآية نزلت في الصلح وهو بمنزلة النكاح ويجوز عن جناية  
المظنوع ايضا لان موجب المال فكان البيع ولا يجوز الصلح عن دعوى حقة لا حق الله مع ولا  
عن دعوى المرأة نسب ولدا ولا اذا اشترع في طريق العامة وروشنا او بزاز او غير ذلك  
حق العامة ومن وكل جازبا الصلح فصالح لم يلزم الوكيل بالصالح عليه الا الضمنه لا سيما  
ومعبر الوكيل بالنكاح وهذا اذا صلح عن دم العمد ما اذا صلح عن مال فهو كالوكيل  
بالبيع يرجع الحقوق اليه دون موكله وان صلح بغير امر اي تبرعا وفضوليا ان صلح عن

مال بما لا يضمنه الصلح كالفضولي المخلع اذا ضمن البذل وكذلك لو قال صلحتك على الف  
وسلمها او صلحتك على الف وهذا وان قال صلحتك على الف العقد موقوف على جازة  
مدعى عليه وكل شيء وقع عليه الصلح وهو مستحق بعقد المداينة لم يعمل على المعاوضة وانما يعمل  
على استوفى بعض حقه واسقط باقيه كمن له على آخر الف جيا وفضا على خمسة مائة ريف  
جاز وان كان الدين بين شريكين فصالح احدهما من نصيبه على ثوب فشرطه بالخيار ان شاء اشبع  
الذي عليه الدين بنصفه وان شاء اخذ نصف الثوب لا ان يضمن شريكه ربع الدين لان المقبوض  
من الدين المشترك بينهما ولو استوفى نصف نصيبه من الدين كان شريكه ان يتركه فيما قبض  
لما قلنا ثم يرجع على الغريم بالباقي ولو اشترى نصيبه من الدين سلفه كان شريكه ان يضمنه  
ربع الدين لانه صار قابضا حقه بالمقايسة كالا لان بيعي البيع على الماكسة بخلاف الصلح لان سناه  
على الطبططة ولا وجه الى الشريك لانه ملكه بعقد البيع واذا كانت التركة بين ورثة فاجر حوا  
احدهم منها مال اعطوه اياه والتركة عقارا وعروضا وقليل كان اعطوه او كثيرا لا بد  
ان يصحح معاوضة وفيه اثر عثمان فانها صلح امرأة عبد الرحمن عن ربع ثمنها على مال  
لا فديار وان كانت التركة فاضة فاعطوه ذهابا او على عكسها جاز ايضا وبغير التقاضي  
في المجلس وان كانت التركة ذهابا وفضة وغير ذلك فصالحه على ذهاب او على فضة فلا بد  
من ان يكون ما اعطوه اكثر من نصيبه من تلك الجنس حتى يكون نصيبه مثله والزيادة بحقه  
من حقية البراءة احرار عن الربا ولا بد من القبض فيما يقابل نصيبه من الذم المفضة لانه  
في هذا القدر ولو كان بدل الصلح عوضا جاز مطلقا لعدم الربا ولو كان في التركة دين  
على الناس فادخلوه في الصلح على ان يخرج المصالح عنه ويكون الدين لهم فالصلح باطل لان  
فيه تملك الدين من غير علمه الدين وهو حصص المصالح وان شرطوا على ان يبرئ الغريم منه  
ولا يرجع عليهم بنصيب المصالح فالصلح جائز لانه اسقاط او تملك الدين من عليه الدين فهو  
جائز ولو كان على الميت دين مستغرق لا يجوز الصلح لان الوثيرة لا يملكها وان لم يكن مستغرقا  
قبل الاجور ايضا لا قضاء الدين مقدم على البراءة ولو فعلوا اجورا استغنوا وممكن ان  
على آخر الفة وهم فقال اد الى عندا خمسة مائة عاد لا الف عندا ثم ولو قال اربا ان خمسة مائة



يبرأ عن خمسائة عطاء او لم يعطها ولو قال اذا اوتيت يصح البراء ولا يعود الدين لا يبرأ  
 مطلقا لانه لم يوقت للاداء وقما ولو قال زاد بئنا يصح البراء لانه علقه بشروط وتعلق  
 البراءة بالشروط باطل لما في كتاب الجرح في اللغة المنع ومنه في الحكم جرحا لانه منع من  
 في الكعبة والعقل يسمى جرحا لانه يمنع عن القبايح وفي عرف الفقهاء انه عبارة عن منع حكمي  
 ويصير الجرح في حال الجرح لا يفيد الملك بعد القبض بخلاف البيع الفاسد للجرح المنع  
 الحق الغير الذي هو المنع في الشرع ولا سببا للموجبة ثلثة الصفو والجنون والرق والآل  
 فيه قوله مع البتة في فان انقسم منهم رشدا فادفعوا اليهم اموالهم فعلم ان الصغير جرحا  
 عقلة والجحون جرحا لعدم عقلة بالطريق الاولى واما الرق فليس بسبب الجرح في نفسه  
 في الحقيقة لان العبد اهل النفس بلسانه الناطق وعقله الجرح وصلاحيته الذمة لا التزم  
 من كذا ان البشر والرق لا يخرج من البشرية الا ان منته ضيق فيمنع عن التصرف  
 الحق الولي حتى لا يتضرر هو به ولا ينفذ اقراره على نفسه ولا على ماله فجرح الجرح  
 وسواء من هؤلاء شيئا او اشتراه فانه موقوف على اجازة المولى والولي لا يخرجه  
 فيه واقرار العبيد والجحون وعقود ما كالنكاح والخلع وغيره لا يعتبر اطلاقا وقران العبد  
 لا ينفذ في حاله واما افعاله في حق وجوب النكاح معتبرة لان افعال الحسنة لا مرد  
 وانوح لا يرى الجرح على الجرح العاقل البالغ السفيه اذا ابلغ عاقله وحكي عنه انه قال  
 الجرح لا يجوز الا على ثلثة المقتضى للمجنون الجاهل والمكاري الفاسد لما فيه من الضرر العام  
 فان المقتضى لما جرح فيفسد به الناس والضياع الجاهل يفسد ابدانهم والمكاري الفاسد  
 امولهم واما السفيه فيؤذي بعمله في الشرع بانواع الهوى ولكنه عاقل ومخاطب  
 ما لنفسه فلا يجوز عليه كالرشيد وفي سلب لا يتأهلا راد نيتة والفاقه بالهيام هو  
 انه ضرر اس النذر في المدة والوقا لا يجوز محمد ولسا انه جرح على السفيه ومنع من الضرر  
 في ماله لانه يفسد ماله كالصبي في العصبى اذا بلغ غير رشيد لم يسلم اليه عند ابع حتى يتم  
 خمس وعشرون سنة ثم يسلم اليه وان لم يونس من الرشدا اذا بلغ رشدا ثم  
 سفيها يجوز رفضه وقال لا يدفع اليه الحق بونس شوه ولا يجوز بيعه عند ما وفي

اعتاد

اعتاد عبد غلاما للشيخ والفاسق اذا كان مسلما الماله لا يجوز عندنا خلاف ذلك والشيخ  
 الاصل في المطلق سواء في منع الجرح وحد البلوغ بالسنة في الغلام ثلثي عشر سنة وهو قول  
 ابي وفي الجارية سبع عشر سنة وفي الغلام والجارية خمس عشر سنة وهو قول الشيخ  
 واما البلوغ بالعلامة فهو لا خلاف ولا يزال والجرح في المدة لذلك في حق الغلام  
 اثني عشر سنة وفي حق الجارية تسع سنين واذا اوتيت الغلام والجارية واشكل احوالها  
 قد بلغنا القول قولها واحكامها احكام البالغين لان الظاهر ان المعنى فيه لا يعرف  
 من جهة ما فيقبل قولها فيقول المرأة في حينها قال الوج لا يجوز في الدين اذا وجبت  
 الدين على رجل وطلب غرامه حبسه والجرح عليه لا يجوز عليه لان الجرح عذر اهلية  
 لما قلنا فلا يجوز هذا الدفع ضرر خاص وان كان له ماله يتصرف فيه الحاكم لانه نوع جرح  
 ولكنه حبسه باذني بيعه في دينه لبقاء الحق الغرام ودفع الظلم عنهم وقال ان الجرح  
 غرام الفاسد الجرح عليه جرحا عليه ومنع من البيع ما قل من عيبه والتصرف ولا فرق بين  
 يضره الفاسد لانه في نظر الفقهاء وان كان يضره وامه وامه فوضوا لها بغير امره وهذا  
 بلا جرح لان صاحب الحق لا يخرجه من غرضه فلان جميعه وان كان يضره وامه وامه  
 ونايروا على عكسها باعها القاص في دينه عند ابع لانهما مستدان في المالية والتمتية مختلفان  
 في الصورة والقياس لان بيعه كافي المروض وان اقر في حال الجرح لم يفسد قضاء الدين  
 لان المال في دينه يتعلق بحق الغراء بالجرح فلا يجوز ابطاله باقراره لغيره بخلاف الاستدانة  
 لانه فحل حسي لا مرد له ولو استفاد مالا اخر بعد الجرح نفذ اقراره فيه لان خصم لم يتعلق به  
 لعدم وقت الجرح ومن فاسد وعنده متاع لرجل بعينه ابتاع منه فصاحب المتاع اسوة للغراء  
 فيه وقال الشيخ للبايع الخيار في فسخه لانه جرح المشتري على ابقاء الثمن فيوجب له حق الفسخ  
 كجرح البايع عن تسليم المبيع ولنا ان الافلاس يوجب الجرح عن تسليم العبد الى العبد واما الفسخ  
 وصفه الذي منه كتاب الماذون هو لا علام لغة ولا اذن هو الاعلان عن الشيء وهو  
 الجرح وفي عرف الفقهاء وهو فسخ الجرح الثابت بالرق شرعا واشتات اليد للعبد في كسبه  
 كالكتابة لان الكتابة لا ترفع ما فيها من العوض ولا اذن غير لازم لعدم العوض فيه كالجنة



مع البيع وهذا لان العبد اهل للتصرف لما قلنا الا ان منه ضعيف لوقوعه على غيره  
 والمجوز على حق المولى حتى لا ينصرف بغيره فاذا رضى المولى بالاذن يكون اسقاط حقهم  
 فيكون وهذا لا يرجع على المولى كحقه من العبد ولا يقبل الباقي حتى لو اذن له بعد  
 او شتر يكون ذوقا ابدى حتى يخرج عليه لانه اسقاط كسائر اسقاطات المولى الا ان كانت  
 بالصبر كقولنا اذنت لك في التجارة فيثبت بالدلالة ايضا كما لو رضى عبده ببيع  
 فسكنه بغير اذنه وانما عندنا خلافه في الرق والاسك ولا فرق بين ان يبيع عبدا ملكا للمولى  
 او لا وجوب اذنه او غير اذنه ببيعهما او فاسدا لان اعتبار الاذن بالرضى قد وجد  
 فيه حتى لا ينصرف الناس بالمعاقبة لان المولى لو لم يكن له ان يبيع عبده فلهما للضرر عنهم فانه  
 اذنه في نوع منها كقولنا فعد صباغا او قصا او فدا او ذون في جميع ما خلا الرق والرق  
 الاسك لانه اسقاط على ذلك فكل مجزى على ما ينفصل بغيره دون نوع فكله الوكيل  
 فانه قائم مقام المولى في تحصيل ما يريه وان اذن له في شئ بعينه مثل شراء الطعام لاهله  
 كسوته لا يكون ذوقا لانه استخدام لا فكل مجزى ولو قال المولى لعبده ما اهلك عن التجارة  
 بغير اذنه فاذن له اذنا عاما للتجارة يشترى ويبيع ويهرز ويستتره لانها من  
 انواع التجارة فيقتلها الاذن وكذا العبد ليس بغيره يدخل على اذن لغيره في التجارة  
 عنه بخلافه حتى اذا باع شيئا وصفا من الثمن شيئا ان حط من ثمنه التجارة وحط بالعبث  
 والا فلو ليس له ان يتزوج لانه ليس بتجارة ولا يزوج ما يملكه وعنده في تزوج الاشياء  
 ولا يصح للمال ان يشترى بها ولا يبيع بعوض ولا يغير بعوض ولا يصدق لانه يبيع الا ان  
 يملك اليسير من الطعام او يضيف من بطرحة من مضرقة التجارة وعن ابي بون المولى اذا  
 اعطى العبد المجزى يومه وهو كل بعض فقائه لا باس به بخلافه في شهر او اقل من قسمة  
 ويون ببيع للفرقة الا ان يقبله المولى كدين لا استهلاكه فلهما للضرر عن الغناء وقال في  
 والاسك لا يباع في دينه وبيع كسبه في دينه لا يباع ولو جرح عليه بغيره حتى يظهر جرحه من اهل  
 سق جميعا او اكثرهم دفعا للضرر عنهم ولو مات المولى او جرح بغيره وكذا الواقع عندنا  
 خلافا للاسك وكذا اذا اذنت المادونة من مولا ما خلافا للفرقة واذا جرح في رقبة فانه يتر

فيها

فيها في دينه من المال انما امانة الغير او انفسه باع والمولى لا يملك ما في يد العبد الذي هو المال  
 اذا كان الدين يحيط بماله وبقسمة عده كالموت اذا كانت التركة مستغرقة في الدين  
 وق لا يملك ما في يده لانه وجد المالك من العبد وبقسمة له ولهذا يملك اعتاقه واذا باع العبد  
 المادون من المولى شيئا بنقطة المخرج عند ابع لانه متم فيه بخلافه اذا باع وجابا الاجنبي  
 لانه لا يتم فيه ولو باع المولى من المورث شيئا بمثل القيمة لم يجز عنده لان فيه حق الوارث بخلافه  
 حق الغناء لانه يتعلق في الذمة وان اعتقه المولى لم يجز عنده لبقاء ملكه ويضلل العبد بقسمة  
 وما في يد المولى يطالب به بعد الحرية ولو باع المولى وقبضه المشتري وغيبه الغناء بالاجنبي  
 ان شاء واضمنوا البايع قبضه وان شاء اضمنوا المشتري ولو اعطى البايع للمشتري ان يتر  
 البيع ان لم يصل الثمن اليهم ولو باع البايع فلهما فخصم بينهم وبين المشتري عند ابع محمد  
 وقال ابو يوسف هو خصم فيه بعد قدم في المصروف قال انا عبد فلان فانه ياذن فباع واشترى  
 فهو يتر وان لم يجزه فخصم فيه جاز ايضا اعتبارا بالظاهر وان حقه ويون لا يباع حتى  
 المولى لان قوله لم يقبل في الرقبة لانه خالص حق المولى بخلافه لكسب **فصل** واذا اذن للمولى  
 للصبي العاقل في التجارة فهو كالاذن للعبد في التجارة عندنا وقال الاسك لا ينفذ تصرف  
 الصبي صلا لان حجه لصباه فيكون فصار هذا كالطلاق والعاق والطلاق والصوم والصلوة  
 لانه لا يقيم بالمولى والبيع والشراء يتولاه وليه ولنا ان التصرف المشرع صدر من اهلها فاما  
 المجمل عن لاية شرعية فوجب تعينه لانه يرجع فيه الصلحة بالضم الى اى المولى اليه وفيه  
 توفير المنفعة ونظر للطرفين وهذا لان تصرفاته انواع نوع نفع محقق لغيره والصدقة  
 هو اهل له ونوع ضرر محقق كالطلاق والعاق وهو ليس به لانه دفعا للضرر عن الدين  
 النفع والضرر كالبيع والشراء يتولاه المولى حتى ينفذ قبل الاجازة لاحتمال وقوعه  
 نظرا وذكر المولى ينظم الاب والمجد والوصي والها والمولى واقرار الصبي ما في يده بمنزلة  
 اقرار العبد والمفتوه الذي يقبل البيع والشراء بمنزلة الصبي **كتاب الرهن** هو في اللغة  
 الحسن وفي الشريعة جعل المال مجزى يكر استيفاءه من الرهن كالدون وهو عقد  
 بجانب الاستيفاء كالكفالة عقد ويتعبد منه في طريق الرجوع وهو عقد مسترجع



في ان مقبوضته والمصدرة اذ اقرن بفناء الفاء في محل يراى به لا مرد على صحة انعقد الاجماع  
ونيم بالاجاب والقبول والركن هو لا يجاب له عقد تبرع فيه بالتبرع كالهبة والقبض شرط  
اللزوم وقال انك يلزم بنفس العقد لا تحق بالمال من الجانبين فصار كالبيع وكفى  
التحلية في ظاهر الرواية كما في البيع والهبة والقبض فالراى الجواب ان شاء الله عليه  
وان شاء الله تعالى من غير ان يوجب في النقول لا بد من النقل حتى دخل في ضمانه كالقبض خلاف  
الشراء والاول اصح واذا قبض المرء دخل في ضمانه وقال الشافعي هو ان ياتي في يده ولا  
شي من الدين يملكه كملك الصك والجامع بينهما ان كل واحد منهما وثيقة ولا يفي  
الصك على العقد والرهن عقد وثيقة بالدين فلا يصلح ان يكون سببا للضمان ولنا في  
عدم المرتبة بعد ملك الرهن عند وجهه جفت ولا الثابت المرتبة بالاستيفاء وهو  
ملك اليد والقبض ليقع الام من المحو او يجوز على انتفاع فيتسارع القضاء الدين  
او يلزم عن انه فاذا اهلك في يده ثبت الاستيفاء من وجهه ولو استوفاه ثانيا يترك  
الى الربو خلافا لجملة البقاء لانه ينقض هذا الاستيفاء بالرد على الراهن اذ اهلك  
في يده يملك على ملك الرهن لان غيبته حتى يثبت ثبوتها عليه جوتته وكفنه بعد ثبوت  
ويصير المرتبة مستوفيا حقه قدره بغير الفضل امانة لانه لا مقابلته في الزيادة وان  
قيمة اقل سقط من الدين بقدر ما يرجع المرتبة الفضل على الراهن لان المقابلة من الاستيفاء  
كان قدره لك والزيادة بلا رهن وقال في الرهن ضمنون بالقيمة حق لملك الرهن  
وقيمته الف وخمسائة يوم القبض والدين الف رجح الرهن على المرتبة خمسمائة لان الزيادة  
على الدين هو ثبوتها ايضا لانها جوتته فيكون مضمونة اعتبارا بقدر الدين ولا يصح  
الرهن الا بدين مضمون كالايمان المضمونة بنفسها كالنصف او بدين وجب على الدين  
يجب حتى لا يصح الرهن بالدين بخلاف الكفالة بالدين والفرق بينهما ان الرهن لا يستين  
ولا استيناف قبل الجواب واما الكفالة التزائم المطالبة وهو يصح قبل الجواب اذا كان  
مضافا الى المال كالصوم والصلوة وقبل بيع الرهن ببدل الكتابة والدية لا يملك  
فلما حصل ان الرهن ثلثة انواع رهن طر كرهن الدين والاعيان المضمونة بعينها ورهن

ماضي

باطل كالرهن بالاعيان المضمونة بغيرها وهو الثمن الواخذ من البائع رهنه فان اهلك في يده اهلك  
بغير شيء كمال البيع في يد البائع وذكر في المبسوط ان رهن المبيع اذا اهلك بغيره  
فاسد كالرهن بالمرء فهو مضمون كما في البيع بخلاف الرهن بالثمن والدم ومن غصب ثمن جعل  
صاحب العين رهنه في يد الغاصب صح وينقلب ضمان النصف ضمان الرهن كما ان قبض الامانة  
ينوب عن قبض العين في الهبة ولو قال المشتري البائع امسك هذا الشيء هنا حتى  
اعطيك الثمن يصح ويصير هبة والرهن بالدين الموعود كالرهن بالدين الموجود وهو ان يأخذ  
الرهن بغير ضمانه فاذا اهلك في يده اهلك باس من المال المقبوض بسوم الشيء **فصل**  
في الجوز منه ولا يجوز له الجوز من الرهن والمدبر والمكاتب والم ولدان للرئيس والغير  
في المملكية قصور فلا يتحقق الاستيفاء لولا عند اهلاك فلا يصح الرهن بالامانات  
كالودائع والعقود وما لا المضاربة والشركة ولا يجوز رهن الاشياء خلافه للتساليق  
الشيء يمنع الجبس خلاف الهبة فيما لا يحتمل القسمة ولا يجوز من شريك ايضا خلاف الاجماع  
والمرتبة ان يطالب الراهن بدنه ويمسكه ببقاء حقه بعد عقد الرهن والرهن للثمن  
فلا يمنع المطالبة والجبس جزاء الظلم وهو مطلق ويوم المرتبة باحضار الرهن عند المطالبة  
فاذا حضره امر الراهن تسليم الدين ولا يلتزم حق المرتبة كما ان حق الراهن متعين  
تحقيقا للتسوية كما قلنا في البيع ولو طالبه في غير البلد الذي وقع العقد فيه كان الرهن  
على حاله ولا مؤنة به فكذلك الجواب ولو كان له حمل ومؤنة يستوفي حقه ولا يكلف  
الرهن الا بالواجب عليه التسليم وهو التحلية لا النقل من مكان الى مكان **فصل** واذا وكل الراهن  
المرتبة او العدل او غيره ما يبيع الرهن عند طول الاجل يجوز الوكالة ولو وصاه في  
يد عدل يجوز ايضا خلافا لما لا ويرى كيد المرتبة حق قبضه بغيره بسقط الدين  
بهلاكه في يده ولو سلف الراهن العدل على بيعه يجوز بيعه بالقد والنسبة كغيره من الوكلاء  
ولو طالب المرتبة بدنه لا يكلف المرتبة احضار الرهن لانه لا قدر له عليه وليس للرهن  
ولا للمرتبة اخذ من يده وكذا ليس للرهن ان يغزل له في عمله التواء حق المرتبة فكذا  
اذا مات الراهن او المرتبة لا ينزل لان الرهن لا يطل بموته ولا بموت احد من الوكلاء



لما شرط في ضمن عقد الرهن صارا وصفا من اوصافه فصارت لازمة فاذا حل  
الاجل والراهن غائب والوكيل عن البيع اجبره القاع على البيع وقبل اذا وكله بالبيع بعد  
الاجل لا يجبر عليه ومن استعار عينا من غير رهنه يدينه بمثلها لا بمبلغها بائنا تلك اليد  
في المقتضى بالبيع بائنا تلك العين فان اقتضى المبيع للرهن ان يمنع من ان  
يخضع وليس يمنع فيه ولهذا يرجع هو على الراهن لا على دينه من شرطه لا يكون  
بخلافه الوضعية لا جبري من الراهن حيث لا يرجع لا منعه وهذا الواسع للرهن  
منه ذلك ولا يجوز للرهن ان يمنع بشئ من الرهن لا استخدام او اللبس او السكنى  
او الكوب وغير ذلك ولا يعبر ولا يوجب الا بآذان الراهن فان قل شيئا من هذه الاشياء  
يكون متعديا في ضمنه فان الغصب صحيح فبطلان ذلك لا ينافي بالعدس صار غاصبا  
ولا انا ان تضمن بالعقد ولو من صمغ او اذن له بالقراءة صار عارية وقت القراءة  
وبعد فانه متعديا مضمونا بالدين ولو رهنه فانه متعديا في خصم يضمن بالدين والسيار  
فيه سواء ولو اذن له في ذلك فانه في حال الاستعمال لا يضمن له اذ في ذلك الوقت رهنه  
الرهن الراهن للولد والدين والصوف والتملأه يتولد من كذا فكون رهنه اصل  
عنه بغيره لان الامتناع لا يقطع لها ما يفي بالاصل لا نه لم يدخل تحت العقد مقتضا  
وان هلك الاصل وبقي النماء افكك الرهن بحسبه يقسم الدين على قيمة الرهن يوم القبض  
وقيمة النماء يوم الفكك لان الرهن يصير مضمونا بالقبض والزيادة نصيب مضمونه عند الفكك  
اذ اتى الى وقت وفي ذلك الوقت يقابل شي من الدين فما اصاب الاصل سقط من الدين  
اصاب النماء افكك الرهن به ولو رهنه شاة بعشرة دراهم وقيمتها عشرة فقال الراهن  
لمني من حلب الشاة فاحطبت فمولاك حلل فحلب وشرب فلو حان عليه لان الاباحة يصح  
بالشرط والظاء لانها اطلاق وليس يملك كالاذن بالانتفاع ولا يسقط شئ من الدين  
لان النماء باذن المالك فان لم يفتك الشاة حتى مات في بين قسم الدين على قيمة الدين الذي  
شربه وعلى قيمة الشاة فما اصاب الشاة سقط وما اصاب الدين اخذت الرهن من الرهن  
فكان الراهن اخذ من بين رهنه فكان مضمونا عليه وكذا جميع النماء الذي يملك منها كالولد

وجزه

وجزه فصل في التصرف في الرهن الجناية عليه واذا باع الراهن الرهن بغير ان الرهن طبع  
موقوف ليقول حق الرهن فينصف على الجائزة مع انه ينصف في ملك نفسه اذا وصى جميع ماله  
يتوقف على الجائزة الوتره فيما زاد على الثلث وان قصاه الراهن في جاز لزيد المانع ولو  
اعتقد بغيره فمما عتاق المشتري قبل القبض في بعض قول الكفا ان كان الحق مضمونا  
لا نه يتفاده بطلان حق الرهن ولو دبره يصح بالايقاق وكذا الاستيلاء فاذا اصرح كان  
الراهن من سواه من القيمة وان كان مضمونا استسقى الرهن ولو اصرح الراهن الرهن  
فقبضه خرج من الرهن فان هلك في يده هلك بغيره في الغرض القبض للرهن والموتى له  
ان يصير الى يده لان عقد الرهن باق الا في حكم الصفا فاذا اخذ الرهن متاعا الصفا لا يملك  
على القبض فيكون قبضه متاعا وجناية الراهن على الرهن مضمونه لا نه نفوت حتى لازم غنم وتعلق  
حقه بالمال فعمل المالك كالاجنبي في حوال الصفا كعلق حق الوتره بالرهين وجناية الرهن عليه  
يسقط من رهنه بقدره لان العين ملك الراهن فقد تعدى عليه فضمنه وجناية الرهن على  
الراهن وعلى الرهن وعلى مالهما هذا عند اصرح وقا لا جناية على الرهن مضمونه فصل  
رجل رهنه عشرين دراهم وقيمة عشرة فقهر في الرهن فخرج عن ضمان الرهن  
والعقد باق كان ثم اذا صار رهنه يعود الرهن كان لان المروان كان اراه والكنه  
غير مقومة في الحال وتصير مقومة في المال حتى لو اشترى عصير افترق قبل القبض  
بقي العقد كمن اشترى الميار فصار رهنه بغيره بغير البيع وما كان محلا للبيع كونه محلا  
للرهن المحل بالمالية فيها ولو رهنه شاة بعشرة قيمتها عشرة فماتت في يده  
جلد ايساوي دراهم فماتت في يده لان الشاة بوكد عقد الرهن بقره  
لان الرهن صار مستوفيا عند الهلاك واذا عاودت المالية بالبيع يعود حكمه  
بقدره بخلافه في الشاة المبعة قبل القبض فبغيره لا يعود البيع لا البيع  
بالحلاك قبل القبض والنقص لا يعود ويجوز الزيادة في الرهن ولا يجوز في الدين  
عند اصرح ومحمد يعني لا يصير الرهن حبا بها وقال ابو حنيفة يجوز في الدين ايضا وقال  
ابن عمر والشافعي لا يجوز فيها وهذا الخلاف كالخلاف في النقص والفرق لا يصح ومحمد



القياس من الزيادة في الدين بوجوب الشئ في الرهن وهو غير مشروع عندنا والزيادة  
في الرهن بوجوب الشئ في الدين وهو غير مشروع ولو رهن عبد بالقيمة الفم على  
له عبد اخر قيمة الفم مكان الاول فلا رهن حتى يرد على الرهن والمراد  
في اخر حتى يجعله مكان الاول لان الاول اذا دخل في ضمانه بالقبض والدين باقيا  
فلا يخرج عن الضمان الا ان ينقض القبض الاول فلما ان قبض باقيا يصير الدين باقيا فاذا  
الاول في ضمانه لا يدخل الثاني في ضمانه لانها رهن باقيا بدخل الاول فاذا راد الاول فدخل الثاني  
في ضمانه وفي تجديد القبض فيه خلاف رجل رهن عبد بقيمة الفم فقبض ثم فرحت  
قيمة ما في قبضه عبد اخر قيمة ما في قبضه اليه كان افككت الرهن جميع الدين وقال رهن  
افككت ما في قبضه فان دعت اليه وقيمة ما في قبضه من عبد اخر ولا يرجع على الرهن شي  
لان القبض بالسرور في ضمانه ولو اراد الرهن من الدين او هبته ملك الرهن في  
يد ملك بغير شئ استثنى من الرهن والمراد ان لا يبطل الدين بملك الرهن بل يملك  
فيه وهو يشترى من الرهن عناءه لم يقبض حتى اذا اهلك العبد لا يبطل دينه ولو قبض  
اذا كان العبد قائما ويجوز للابن ان يرهن عبد لانه الصغير يدين نفسه لانه يملك الايداع  
الرهن الذي يملكه الاب لا رواية عن ابي يوسف وذلك لا يجوز فيها ما كتاب **المزارعة**  
**والمساقاة** المزارعة مفاعلة من الزرع وفي الشريعة معاقرة دفع الارض ببعض المزارع  
فاسد عندنا لقوله لم يجرى من المزارعة ولا يستجار ببعض ما يخرج من الارض  
فمن ينزله فغير الطمان ولا لا الجرحيول ومعلوم وكل ذلك مفسد وقال ابو حنيفة لان  
دفع خبر الى اهل بنصف ما يخرج من الثمر والزرع ولا ينعقد الشركة بين المال والعمل فيكون الضامن  
والجاسع بينهما دفع الحاجة وهو اختيار مشايخنا وهو الاصح وعليه الفتوى ولا يصح المزارعة الا على  
سنة معلومة لانه عقد على منافع الارض وعلى منافع العمل فلا بد من المد في بلد يكون  
الزراعة في كل وقت اما اذا كان في بلد وقت الزراعة معلوما عند من فلا حاجة الى بيان المد  
وان شرط احد ما قفرا معلوما فهو باطل لانه يقطع الشركة ويجعل شرط يودي الى قطع الشركة  
ينفسد كما في المضاربة وكذلك شرط لصاحب الشئ بدينه والباقي بينهما لانه لا يخرج منها

قد البذر والمشرط بخلاف المضاربة لان راس المال لا يتلف الا بالنقص والبذر هنا  
يتلف بالزرع ولو شرط ارفع المزارع والباقي بينهما لا يصح لان المزارع على الارض وهو رهن  
مسماة ولو شرط ارفع المزارع والباقي بينهما يصح ولو شرط للمبني فسين وسكناس  
الدين فهو اصل البذر لان البذر وان لم يخرج الارض فلا شئ للعامل الا الشركة في الخا  
رج ولم يوجد اذا فسد المزارعة فالمحصل لصاحب البذر ولا يخرج منه اذا امتنع  
من العمل لم يجز عليه وان امتنع الاخر جبر عليه اذا كان عذرا يفسخ به الاجارة ففسخ به  
المزارعة والشفقة على الزرع يحجبها بالمحصن وكذلك المصايد والدياس والرفاع  
والقذرية عليها فالحاصل ان العمل قبل الادراك كالسقي والحفظ على العامل وما كان  
بعد الادراك قبل القسمة كالحصايد والدياس وغيره فهو عليه ما في ظاهر الرواية والجملة  
فيه ان يستاجر له الارض المزارع في هذه الاشياء باجرة يسيرة غير مشروطة في العقد  
جاز وكذلك في اقتناء الفيلق والقطن وما كان بعد القسمة كالخمر وغيره فهو على كل واحد  
منهما في نصيبه وعن ابي يوسف ان شرطه على العامل لا يفسد للمع فيهما وهو اختيارنا  
يلح للمع بينهما حتى لو شرط المصايد على الارض لا يجوز لعدم العرفية وفي المعاملة  
العمل على العامل الى ان يكثر وبعد كالحفظ والجدار فهو عليه ما وسبيل المزارعة في المساقاة  
بالموت ولا عذار ولا اجارة والكلام في المساقاة كالكلوم في المزارعة لانها شرط  
بيان المد والمساقاة دفع الخيل غزو من الثمر وجرى جارة عندنا استثناء وقال الكسبي  
المعاملة جارة والمزارعة باطللة لا تبعا للمعاملة لان الاصل المضاربة والمعاملة اشبه  
بها لان فيها شركة في الزيادة دون الاصل بخلاف المزارعة لان الشركة فيها وفي البذر حتى  
لو شرط رفع البذر ولا يفسد فجلنا المعاملة اصلا والمزارعة تبعا لها كالشرب في بيع  
الارض ويجوز المساقاة في الخيل والشجر والكرم والوطار واحصوا البانجان وقال الكسبي  
لا يجوز الا في الكرم والخيل لا يجوز ابا لا شروقه فيها في حد خيبر ولنا ان الجوز الحاجة  
عن الحاجة والنص معلول بجهة وان كان الثمر يزيد بالعمل جاز العقد وان كانت قد انتهت  
لم يجوز على هذا الزرع وان كان يقدحون وان كان لم يجوز لانه لا اثر للعمل بعد التام

توفي



والادراك كتاب احياء الموت والمراد من الحية الانماء وسمى موتا بالطلاق لا انقطاع  
بها الموت لا ينتفع به من الارض لا يقطع الماء عنه ولا يقطع عليه ولا يشبه ذلك ما يمنع  
الزراعة وعن محمد بن بشر ان لا يكون ملكا مسلما وادعى مع انقطاع الارض بغيره  
مطلقة واذا لم يكن ملكا لم يكن للمسلمين ولو ظهر ان الملكا يرد عليه واذا لم يرد  
في عندنا فهو ملك الذي لا حياء كالسليم ومن جرحا ولم يجرأ ثلاث سنين اخذت الامام  
دفعها الى غيره ولا يجوز احياء ما قرب من العلم بتركه مع اهل القرية ومطرحا جصاصا لم يمت  
الحاجة اليها حقيقة ودلالة ومن جرحا في بئر او في بئر موت فله جرم على قدر الحاجة  
وان كان غنيا فجرمها خمسة ذراع والفقير جرم بقدر ما يصلح ومن جرحا في بئر  
استحق الجرم وقيل الجرم لها ما لم يظفر الماء على وجه الارض نه في الحقيقة وقيل على  
عين فزاره في جرمه خمسة ذراع ولو غرس شجر في ارض موت ليس له من ثمره شيء في  
جرمه وهو مقدار خمسة ذراع ومن كان نه في ارض غيره فليس له جرم عندنا ان بقيت البنية  
على ذلك وقاله السنة النهر عني عليها ويلقى عليها طينة الحاجة ولا يجر ان القياس باباه  
الا ان في البئر والنهر فاقصر عليه ثم عندنا في جرمه مقدار نصف بطن النهر من كل  
وعن محمد بن مقدار بطن النهر من كل جانب وهو رفق للناس من اجل مسنة ولا خلاف  
ارض مملوكة بالسنة وليست بالسنة في بداهة ما عندنا من معنى ليس له ما انجر  
او يلقي التراب حتى ينكشف الحال اذا كان احد ما غرس فهو ولي له صاحبه ولو كان عليه  
غرس لا يذكر من غرسه فهو على المثل ايضا وثمره الاختلاف ان لولاية النهر لصاحب الارض  
عنده لانه اشبه بها وعندنا صاحب النهر كما ان الشربة هو النصيب من الماء للارض  
غير ما قاله الله لها شرب ولكم شرب يوم معلوم وقسم الماء بين الشركاء بغيره من غير تكبر  
وهو قسم المودون للملك اذا الماء في النهر غير ملك لاحدهم والقسم تارة كون باعتبار الملك  
وتارة كون باعتبار الواسعة القناني واذا كان لرجل نهر وقناة او عين او حوض او كان  
في ملكه لم يمنع الغير من الدخول في ملكه اذا اراد الغير الشرب منه ان كان بعدا اخر بغيره في غير  
احد وان لم يجد يقال له اما ان تعطيني او تبرك ان اخذت بنفسه شرط ان لا يكره صفته وان كان

فان

في ارض موت ليس له ان ينعكس الشركة باقية في الشفعة والشرب ولو منع وهو عاف  
العطش له ان يقاتله بالسلاح لانه قصد ان يذوقه حتى يمنع حقه وهو الشرب والشربة  
لقوله م الناس شركاء في ثلث في الماء والنار والكلاء والمسلم والذمي واليهام سواء  
والماء في البئر مباح غير ملك بخلاف النهر في الماء لانه ملكه لا حياء ولا يقطع حتى الغيرة  
في الصيد حتى يجوز بيعه ولو منع بقاتله بالسلاح لان في بئيه شبهة الشركة نظر الى اصله  
لو سرق سارق لا يجب القطع فيه وكذا في طعام النهر المخصص وقيل البئر ونحو ذلك  
بقاتله يعني بساتين لم يمنع من ان يذوقه لا صغيرا ان يذوق من ليل والموت شي الكثرة ان كان  
ينقطع شربا له ان يمنع اعتبارا بسقي المزارع والمشاخر وقيل لا يمنع لان لا يذوق في كل  
وقت فصار للمياه ومنه ولو اخذ الماء من الموضع وغسل الثياب في الصحيح ليس له منع  
ذلك ولو اراد ان يسقي شجر او حوضا في ارضه حار حار له ليس له ان يمنع ذلك في الارض  
يتوسعون فيه ويعدون المنع من الدماء وليس له ان يسقي ارضه ويحمله من نهر صغير وبئر  
قناة الا باذنه فلما كان ان المياه انواع منها ماء البحر فلا شفعة بانه لا شفعة بالشمس  
والهواء فلا يمنع الا شفعة على ارضه شاء واما ما لا يذوقه ولا يذوقها ولا يذوقها  
ودخلها الفرات يجوز له ان شفعة بالشرب منه على الاطلاق واما السقي ان لا يضر العامة  
وان كان يضر لا يجوز بان يسقي الماء الى هذا الجانب في فرق القرى ولا ان وكذلك نصت  
واما ما لا يذوقها الصغار يجوز الشرب منه على الاطلاق واما اذا اراد رجل ان يسقي ارضه  
او احيا ارضا مواتا من اهل النهر ان يمنعوه ارضهم اولا لانه خالص حقهم ثم لا يذوقها  
نهر كبره جلة والقرات وغيره لم يدخل او تمت القسمة وكبره واصار على السلطان من  
المال وان لم يكن في بيت المال شيء يجر الناس على كبره احيا لصل العامة ونهر ملكا دخل ارضه  
القسمة لانه عام كبره على اهل البيت المال المنفعة لهم خاص ومن ارضهم جبره كبره  
للغير عنهم وهو ضرر ببقية الشركاء ونهر ملك صغير دخل ارضه تمت القسمة لانه خاص والمقال  
بينهما استحقاق الشفعة به وعدي وكبره على اهل البيت المال في ارضه في ارضه في ارضه  
النهر المشترك على اهل من ارضه فاذا جاز وعنه سقط كبره عندنا وعندنا



الى اسفل هربين يوم فمروا بعضهم وابوا بعضهم فلدن كروا ان ينعوا من الشرب  
حقا واخذوا منهم نصيبهم من جاري في سكة فمروا والقوا التراب على جريه فجاوزه  
كلف بقله الى موضع اخر وادخل في النهر تراب او غيره فاستلوا واشق النهر وغرق  
شيء يضمن الذي طرجه وكذا اذا جرى الماء في النهر لا يطبقه وتعدك الدار وتربض  
ولو دخل الماء في الدار من نفق حتى لا تمانا على صاحب النهر وكذا الوسخا في النهر  
تجاوز الى ارض حاره ويصير وعوى الشرب من غير ان يستحمنا **كتاب الاشربة** هو جمع  
وهو عبارة عن كل ما يشرب حلالا كان او حراما في اللغة وفي الشريعة ههنا عبارة عما حرم  
منها والاشربة المحرمة اربعة الخمر وهي التي من ماء العنب اغلا واشتد وقذا والزبد  
العصير حتى يطبخ ويذهب اقل من ثلثه وهو الطلاء ونقيع التمر وهو السكر وهو الذي من ماء  
التمر ونقيع الزبيب اشتد للتحريم ونجس نجاسة غليظة بالكتاب والسنة واجماع الامة  
حق كغير استعمالها وسقط لقوتها في حق المسلم ولا يضمن تلفها وحرم لا تنفع بها  
شاربها ولو كان بقطرة والطبخ لا يورثها وقيل انما سمي خمر المحارقة العقل وهو موجود  
في كل سكر وهو حرام لقوله م كل سكر خمر وقيل سمي بالخمر لانها مرق العقل والقد  
مطعون وقد طمس عي بر عين وكذا الباذق والمنصف اذا غلا واشتد وقذا الزبد  
فمحرّم وقيل قد ذل في بدنية اخلا قبل ان يباح وهو قول الاوزاعي واما نقيع التمر وهو  
من ماء التمر وهو حرام وقيل شريك بر عبد الله انه مباح واما نقيع الزبيب وهو الذي  
من ماء الزبيب اغلا واشتد وسبقا فيه خلاف للاوزاعي الا ان حرمة هذه الاشربة  
دور حرمة الخمر حتى لا يكره استعمالها لان حرمتها اجتهادية وحرمة الخمر قطعية ولا يجادل بشرب  
هذه الاشربة حتى يسكر وفي غباستها واما في رواية غليظة وفي رواية حفيفة  
وفي تقويمها اختلاف ايضا ومجوز يبعثها عند الذي هو اذا ذهب الطبخ اكثر من النصف فبيد التمر  
والزبيب اجمع كل واحد منهما اذ في طبعه فهو حلال واذا اشتد اشربا يغلب على طبعه  
انه لا يسكره من غير طبعه ولا طبعه عند ما يجرى ان قصد السكر به فالقبح الاول حرام  
والشئ والقعود حرام وان لم يقصد به السكر لا باس القعود وان اراد لا يستكثرا وقد

اساء والقبح الاخير حرام لان هو السكر حقيقة وبيد الخطة والشعير والعسل  
حلال وان لم يطبخ اذا شرب منه من غير طبعه واما في قوله م الخمر من ثمر الشجر  
اشار الى الكرم والنخل ولا يحد شاربها عند ما وان سكر منه ولا يقع طلاقه اذا سكر منه  
ذم بقوله البع وبس الرماك وعن محمد انه حرام ويحد شاربها اذا سكر منه ويقع طلاقه وان  
قليل لا بد من ان يكون غلا والاصح انه حرام وهو قول محمد وكذا المتخذ في البان اذا  
اشتد فهو على هذا الخلاف وقيل المتخذ من لب الرماك لا يعمل عند ما يجرى اعتبار الحرام والاصح  
يعمل ان كراهه لما في باطنه قطع مادة البهار وهذا المعنى معدوم في لبه واما الثلث  
من عصير العنب اطلع حتى يذهب ثلثه وبقي ثلثه حلال واذا اشتد عند ما يجرى وبقي ثلثه  
القوى والسكر والحمد ومالك والشافعي حرام وعن محمد مثل قولها وعنده بكره وعنه  
توقفه وعن ابي المثلث بالشمس لا باس به ولو طبخ العنب كاهنم عصير في طبعه في رواية  
عن ابي والاصح انه لا يكفي حتى يذهب ثلثه واذا غلظت لم تجزى سوا عصارت خمر نفسها  
او بشئ طرچ فيها ولا يكره غلبها وقال الشافعي ولا يعمل للزبد الحاصل بقوله واحد اذا  
فيها شئ وارضات خلا بغير الثاء شئ فله في هذا العمل الحاصل قولان من جهة عصير يدان  
يتخذ خلا بغير ان لا يتعد تركه حتى يصير خمر او كذا اذا اراد ان يتخذ خلا بغير اسفل الخمر  
خلا فيتمحض قبل ان يصير خمر اصل الزمر للقطب قبل لا باس به وصحب للزبد في اللسان **كتاب**  
**الاكراه** قال شمس لامة الشري الاكراه فعل يفعله المرء بغيره فينتفي به رضاه او يفسد به  
من غير ان يعدم به اهلية الحقوق ولا يسقط عنه الخطاب والكره يستلج والابتداء  
يقرب المطلب ولا شك انه خاطب في غير الاكراه عليه فكذلك في الاكراه عليه ثم هذا الامر انواع ثا  
محرم له الاقدام عليه في غير رواية يباح له او يلزم عليه كل المستد شره للحرمانية  
كاجراء كلمة الكفر جالة الاكراه وانما في الاكراه هذا انما يتحقق من يقدر على ايقاع ما توعد  
به سلطانا كان او لصا والذي قاله ابو جح الاكراه لا يتحقق الا من السلطان لما ان المنع له  
القدرة لا يتحقق بدون المنع فقد قالوا هذا الاختصاص عصر زمان والكره ان يصير طائفة  
على انفسه على ايقاع ما توعد به عاجلا بالنيقن او بطلبه الظن ثم الاكراه كالم هو نصيب الاختيار



ويوجب الجاء كالأكره بالقتل وقاصر وهو بعيد الرضا ولا يوجب الجاء كالأكره بالقتل  
وحكم الأكره للحل والحرمة والجواز وعدمه والرضا وعدمه وإن كرهه على بيع ماله وشي  
سلطه ثبت الملك به لأن ركن البيع صدق من ماله مضافا إلى حمله إلا أنه فقد شرطه وهو التراضي  
فتوقف على رضاه وإن جاز به نفذ ولو لم يرضه لم يملك المانع بخلاف البيعة الفاسدة لأن  
حق الشرع ولو لم يرضه ولو أن تداونه لا يملك بخلاف البيعة الفاسدة وإن فضل البيع  
طوعا فقد جاز البيع لأنه دليل الرضا وكذا إذا سلم المبيع طوعا أو مكره على  
المبتدع دفعه طوعا أو مكره لا يرضع بدون القبض لأن هلك المبيع في يد المشتري وهو  
مكره ضمنه للبايع لفساد البيع وله أن يرضع المكره وإن شاء فصار كأنه دفعه ماله إلى المشتري  
كالفاصل مع غلبه على المكره يرجع على المشتري بالقيمة وإن لم يرضه لم يملكه المشتري وقد تداونه  
لا يرضع نفذ كل بيع كان بعد قبضه لأنه ملكه المالك ما استند إلى وقت القبض ما قبله  
ماله جاز به وإن كرهه على كل المشتري وشرب الخمر بالقتل أو بانه عضو وسعدان يقدم  
كافي حاله المحضه وحرمة العضو حرمة النفس ولو على قطع الأمانة وكذا لو وعد بضمان  
منه على نفسه فاضرب ولم ياكله حتى أوقفه ذلك فهو آثم كافي حاله المحضه لأنه امتنع بفعل  
مباح إلا إذا أراد به مخالفة الكفار لا بأس به وعرفه بآثامه لا يأنم لأنه رخصة الحر  
قائمة بخلاف حاله المحضه فإن الحر لم يبق بعد الاستباح وكذا لو لم يعلم إلا بالاحتمال لا يأنم  
في خفاء وإن كرهه على الكفر بالله وبسبب النبي لم يكره ما حتى يخاف على نفسه أو على عضو  
من أعضائه فإذا خاف على ذلك وسعدان يظهر الأمر إذا كان قلبه مطمئنا بالإيمان فلا يؤثم عليه  
لحديث عامر ولا ركن الإيمان ببقاء العقيدة وإنما لا تقوت بهذا وإن جرحه قتل ولم  
يظهر الكفر جرح حديث جيب ولا جرح كلمة الكفر على الشك حاله الضرورة لا يوجب جرح  
فيما هو كرهه وعلى هذا الأكره على الصلوة للصليب وسب محمد ففعل ذلك نوبت الصلاة  
للمنع وسب محمد فخر غير النبي لم يكره وبانت أمراته من قضاء لادبانه ولو صلى الصليب  
معه وظفر به الصلوة لغير الله مع وسب محمد لم يكره وبانت أمراته من قضاء وديانة ترك  
الخروج وهذه المسئلة تدل على أن السجود لله تعالى على وجه التعظيم كفر وإن كرهه على أن

مال مسلم على هذا وإن كرهه لقتل على غير ما يسعدان يقدم عليه ويصير قتل قتل  
كان إنما لا يقتل المسلم ما لا يستباح بضرورة ما والعصا على الكره عندنا مع عدم الجواز  
الذلة كالسيف وقوله في قوله لا يرضع المبيع طوعا أو مكره على ما وافق السجود عليه  
ولو قال الذي قصد به قتل القتل وإن فعل في قتل وجب الدية في الفحص كما في قتل  
الإنسان أو غيره ولو كرهه على قطع يد الغير الغير إن له في قطعة فقطعه فلا شيء عليه  
ولا على الكره لأن الأطراف ما يستباح ولو كرهه على قتل من قتل لا يجرم عن الميراث وإن  
كرهه على صلاتي امرأة أو عتق عبده ففعل وقع ما كرهه عليه عندنا خلافا للشافعي وأكره  
على الردة لم ينكر أمرته من الردة يتعلق الاعتقاد حتى لو أظهره وقلبه مطمئن بالإيمان  
فلا يكره على ما لو كرهه على الإسلام بحيث يحكم بإسلامه في حق أحكامه أما فيما بيننا  
بأن الله لا يكون مسلما لم يعتقد ولو قال أردت ما طلبت مني وقد خطر ببال الخبير  
يتقضي بآية ديانة وقضاء لأنه مبدئ الكفر بما يقضي بآية حيث علم نفسه لمصاغين  
**كتاب النجاة** آية النجاة اسم يقع على الفعل في النفوس والأطراف وكل الفقهاء سموها باسم  
في المال باسم النفس السريعة والقتل اسم لجرح في أرواق الحيوة وهي غير متناهية ليقصد أخذها فيكون  
القتل في أرواق الحيوة بغير السلاح وهو خارج عما في الظاهر والباطن وموجبهم القول  
بمع ومن قبل موتنا استعد الجوارح جهنم ويجب العصا أيضا لقوله وكتبنا عليهم فيها أن  
بالنفس الآية وقوله لم يعد قوداي بوجوب القود والعصا بآية المساواة وقيل اتباع الشيء  
بآية أن شله الأصل في النفس العصا تحقق المساواة في أرواق الروح ولا ما تلهي بالمال والنفوس  
لا عند تعدد العصا كالأب إذا قتل ابنه عدا لا يجب العصا لقوله لا يقاد والديولة وحسب  
الدية في المساواة عن الهدى فقام المال مقام أرواق الروح للضرورة ومن كره من الميراث وقتل  
الميراث والميراث العبد للتميز المقضية في الشك لا يقتل الميراث العبد لقوله مع الميراث والميراث العبد  
ضرورة تحقق المقابلة ولا مساواة بين الميراث والميراث العبد يقتل الميراث فيه نصنا والنا  
يستوفي بالمال إذا قطع امرأة يد رجل فهو بالخيار وإن شاء قطع وإن شاء أخذ لارثه وكذا  
كانت يد المقتول صحته ويد القاطع شلوه أو ناقصة الأصابع خلافا لما إذا قطع رجل يده



عند الاجابة القضا بالحيوية وان كان لا يستوفي ذلك قص ومجازا العبد قبل بالبعد لانهما  
 مستويا في رتبة الروح وقيل المسلم بالذي يتحقق المساواة في العفة وقال السالك  
 المسلم بالذي لعدم المساواة بينهما وقت الخيانة ولا تقبل بالمستأن لا غير محزون الدم  
 المتأيد ويقبل الرجل المرأة والكبير الصغير ولا يقبل الصغير الكبير والجون بمنزلة الصغير  
 عن خطأ عندنا والصحيح يقبل بالاعوج بالزمن وبناء فقل لا طرف للنصوص العوات ولا يقبل  
 الرجل بالامر كذا الولادة والجد بمنزلة الاب وقال لان اذا عجز عما يقتضيه ولا يقبل  
 المولى بعبد ولا بمكانه ومن ثم قصا صاعا على السيف لحركة الابوية ولا تقطع اليمنى بالسيف  
 ولا اليسرى بالحق ولا اليد بالرجل ولا الاربعة بالاربعة صابع لعدم المماثلة ولا يستوفي  
 القضا الا بالسيف وهذا معنى الحديث وقال السالك يفعل به مثل ما فعل الحق المساواة وفي  
 العبد المرحون لا يجب القضا حتى يجمع الرأى للمؤمن واذا كان المقتول اولياء صفار وكبار  
 او يقتضوا قبل كبر الصفار عند ائمة ومن ضرر جلا يترفع فدان اصابه الخيل في جرح القضا  
 وان اصابه العوف فعليه الدية وكذا الواصية ظهر الجذب فعليه الدية عند ما هو القتل بالقتل  
 خلا ابع وفي السوط الصغير بالذلة خلا ان يوتى خلا واللسان ومن غرق صبيا او التي في البحر فلا  
 قصاص عند ائمة وعند السالكين في غرقها الحديث صبي وقع في الماء او سقط من السطح كان لا يعمل  
 فعلى ابويه التوبة والاستغفار والكفارة امرأة خرجت من منزلها وتركها صبيا في البيت  
 المهدومات الصبي فعليه التوبة لا غير امرأة ترك الولد على السيرة لم يخذل في غير موام  
 فعليه الاثم والكفارة ومن خرج وجلا فلم ير صاحبها حتى مات فعليه القضا لوجود السبب  
 المقتضى القتل وعدم ما يبطله فهو البرء ومن شرب على المسلمين سلافا فعليه القتل  
 الحديث ولا يباع سقطت عصمة بغيره وفي الجاسع الصغير ومن شرب على رجل سلافا فله اربا  
 او عصى ليد في صراخه بغيره فقتله المشهور على لاشي عليه لا سلاح لا يلبث يحتاج الى دفع  
 بالقتل والعصى الصغير وان كان لبت ولكن لا يجلد القاتل بفضطر الدفعة القتل وكذا النهاري  
 غير المصر وان شرب الجون على غيره سلافا فقتل المشهور عليه فعليه الدية في عدم اختياره الصحيح  
 وفيه خلا للسان وعلى هذا الحد في الصبي وعن ابي حنيفة لا يجب في الصبي شيء ويجب الدابة الضما

كمن اكل طعام غيره طاله المحضه ومن اسبح سارقا ليد لا فقتله فلا شيء عليه لقوله عم من قبل  
 دون انه فهو شهيد **فصل فيما يجب القصاص فيما دون النفس** فكل موضع يمكن المماثلة  
 فيجب القصاص ولا فلا كما تقطع من المفصل في الاطراف ولا عزة كبر اليد وصفها ولا تصا  
 في العظم الا السرح للدين ولتغذية المماثلة وفي السن برء بالبرء وفي سن الصغير رجل  
 ولو ضرب سن رجل فحركه فانه يطر حتى يبرأ او يسقط ولا قصاص بين الرجل والمرأة فيما  
 النفس ولا بين الحر والعبد ولا بين العبد بين في الاطراف عندنا خلا للسان لان الاطراف  
 يسلك فيها مسلك الاموال فتغذية المماثلة بينهما في الارش ويجب القصاص بين المسلم والكافر  
 في الاطراف لتساويهما في الارش واذا اصطلم القاتل واولياء المقتول على ما يسقط  
 القضا وجب المثل اقله كان او كثير القول به في عوفيه من جهة شيء تزلت لانه في الصلح  
 واذا قتل جماعة وجد اعدا القصاص من جديهم لقول عمر رضي الله عنه لو جمع اهل الصنعا على قتل رجل  
 لعنتهم واذا قتل واحد جماعة فقتلوا اولياء المقتولين قتل جماعة عنهم ولا شيء لهم غير ذلك  
 وان جرح واحد منهم فقتله سقط حق الباقي وقال السالك قتل بالاول منهم ويجب للباقي  
 المال ومن وجب عليه القضا فان سقط القضا القوت محل الاستيفاء فاشبهه بـ **العبد**  
 الماني واذا قطع رجل يد رجل واحد فلا قصاص عليه ما عدا وعليه ما فضا الدية وان  
 رجل يد رجلين فقتلهما ان يقطع يده فباخذ منه نصف الدية بقسمانه نصفين  
 قطعاهما او على التعاقب عندنا واذا اقر العبد بقتل العبد لزمه القود لا يغيره فيه وقال  
 زفر لا يلزم اقراره لان اليه نفسه حق المولى فلا ينفذ في حقه ولا يقبل اقرار الصبي بالخيانة  
 ويقبل البينة على جانيته ومن قطع يد رجل خطأ ثم قتل قبل البر ففدية رث والقصاص  
 وان كان الفعلان خطأ ففدية واحدة وان كان الفعلان عمد فالامام بالخيار ان شاء  
 ثم قتل عند ائمة ومن قطع يد رجل فعض المظفوعة يده ثم مات من ذلك فعليه الدية في الحديث  
 عقال القطع وما يحد منه ثم مات فهو عفو عن النفس عند ائمة وعندنا العفو عن القطع عفو  
 عن النفس ايضا ومن قطع يد رجل عدا فاقص يد القاطع ثم مات المقطع يده او لا لم يرد  
 القضا لانه بين ان الجناية موجبة للقود واستيفاء القطع لا يوجب سقوط القود **فصل**



فباعت في الطريق من خرج الى الطريق الاضيق كسيفا او سيرا او ظلة او غيره كانا  
واحد من الناس حتى ينقض كالمالك المشترك لانهم في المرو في سكة غير نافذة حتى ينقض  
ثم خاصة ثم لو باع الدار بعد هذا لم يبرأ على الصانع لو تلف شي يصير البايغ لا يلف  
بفعله وكذا لو وضع خشبة ثم باعها لا يجوز له حداثتها في حائط اخر او خرج  
خشبة عليه غير انه سواء اضربه او لم يضرب ولو وضع في الطريق جرح فاحرق خشبة  
منه متد فيه ولو حركه الرج الى موضع اخر فاحرق خشبة لم يضرب في غير متد فيه هذا اذا  
لم يكن على او كان رجا يضمنه لا يضمنه على عاقبته وكذا لو حرق رصانة بعد  
الى اخر طاره ان لم يكن يضمن ولو صب في الطريق او نوضا فيه او وضع خشبة  
به انسان او جارية يضمن لا يضمن فيه وكذا لو شرب ماء فيه غير مفاد بخلاف اذا فعل ذلك  
في سكة غير نافذة لم يضمن لضرورة السكنى كما في سكة مشتركة وانما يضمن في المصب الرش  
اذا لم يصب موضع المرور واما اذا بقي موضع المرور والماء في الموضع فليس عليه ذلك  
لم يضمن الرش وكذا الرش في قناء داره او حفرة في حفرة لان القناء في مصر ولو شرب  
اخر قناء حانوته باذنه فالصانع على الذي اذن له استخشا وكذا اذا استاجر حفر  
له في قناء حانوته فلف به انسان قبل ان كان بعد فترته من العمل فالصانع لا يضمن  
حصل بفعله وان كان بعد فترته من العمل فالصانع على الامر استخشا لا يضمن لا يستجير  
فصل في الامر وان كان في غير قناه ان لم يعلم الاجرة غير قناه فالصانع على الامر ايضا وان  
فعل الاجرة اذا امره بالبناء في وسط الطريق فالصانع على الاجرة لا يضمن  
يبر في طريق المسلمين او وضع حجر فلف به انسان فدينه على عاقبته وان تلف به بئمة  
فصانها في مال لان العاقلة تتحمل لنفسه وذا المال ولو حفر في سكة غير نافذة لم يضمن  
لانه متعدد ولو مات الواقع في البئر في الطريق جوعا او غما لا يضمن الجاعون عند  
في الجوع كذلك وفي الغم يضمن واذا حبس رجل جارا فان الجوع عجا على عاقبته  
القضاء التراب وتختلف العطين في الطريق بمنزلة وضع الحجر والخشبة في سكة غير نافذة  
الطريق فمطلب موضع كخشبة لا يضمن في سكة غير نافذة في الطريق حتى لو كان سكة

في الطريق

في الطريق فلف به انسان يضمن وان وضع حجر فلف به انسان يضمن فلف به انسان فلف به انسان  
على الذي عناه لان الحكم في الاول لا ينسخ بالثاني وان حفر البئر في الطريق ان السطحا  
لا يضمن لانه غير متعدد وان فعل بغير امر يضمن لانه متعدد ولو وقع حرق في حفرة فلف به رجل  
دار غيره بامر السلطان لا يضمن قنيتها ومن حفر حفرة بغير اذن الامام فلف به رجل فلف به رجل  
فلا ضمان عليه لان الاول سبب الثاني مباشر وان حفر فاعل غنا ويقطع النسبة كما  
في المانوع الدافع اهل مسجد اذا علق قنديل في المسجد فلف به انسان لم يضمن وان علق في غير  
اهل مسجد يضمن و لو وقع في المسجد فلف به انسان لم يضمن ان كان صليبا عند اجمع  
في الحائط المائل الحائط المائل في الطريق فلف به صاحب البيت فلف به صاحب البيت فلف به صاحب البيت  
مدى يقدر على تقضه حتى سقط ضمن تلفه استخشا لانه يشغل هذه الطريق ويقضه في  
يد و دفع الضرر من الواجب ويضمن ان يقدم واحد من الناس رجلا كان وامرأة فمن يمكن  
على تقضه من يمكن عليه لو لم يكن المستاجر لا يضمن التقدم ولو بني حائط ما ناله الصانع عليه  
ما تلف سقوطه من غير اشارة كالواشع جناحا وقبل فيه شهادة رجل وامرأتين وادنا  
الى دار رجل فلف به المال خاصة ولو باع الدار بعد الاشارة وسلمه بغير علم الصانع  
لان الحانوتة تتحقق بترك الهدم مع تمكنه ولم يبق التمكن به بخلاف الواشع جناحا ثم باع  
الدار والسكة النافذة في وسطها من بئرة بناوى الناس باكان لهم ان يعوام من ذلك  
هدم داره ولم يبن والناس يضررون به قبل حجر على ثانه ان كان قادرا عليه والصحيح  
انه لا يجبر عليه احد الجارين اذا اتخذ اصطبل في ارضه اكان وجب الدواب الى داره ان  
لا يمنع وان حفر في الهيا يضمن رجل يجرس على ثوب رجل وهو لا يعلم به فقام  
صاحب الثوب فالتفت عليه فلف به صاحب الثوب استخشا رجل غريم في بئر فالتزمه رجل  
من يده وظلمه لا يضمن شيئا لانه لم يلف الا ولكن يبرز لانه حتى عليه رجل حمل القيد عن العبد  
فانق لا يضمن مع الخلسب لا يبرأ لان الابان ضايف الى الشيء العبد بالخياره و  
عنه وكذا اذا فتح الاصطبل حتى شبت الدابة او فتح باب القفص حتى طار الطير لان  
عليه عند اذاعه وانى يبر هذا اذا طار في الحال ما اذا مكث ساعة ثم طار لا يضمن الجمع



لا يلزم من حصول الطير باله صحة وقوة حادثه ويصح  
لاجرة لا خيار الجوان فاضيف الحكم الى السبب كما لو حفر في الطريق فوقع  
ولو فتح ثم الرق ان كان السبب في انفسال يضمن وان كان جامدا ثم ذاب بعد ساعة فلا  
يضمن وعن نصير في ذن الفتح فله يأخذ فلا شيء عليه ولو اخذ ثم تركه يضمن ان كان  
صاحبه حاضرا وعن محمد بن ابراهيم في ذن الفتح فله يأخذ فلا شيء عليه ولو اخذ ثم تركه يضمن ان كان  
ساقيا بعد الاخراج يضمن وكذا لو حبسها بعد رجل قتل ذن غيره او اسده لاضمان  
عليه ولو قتل قردة فعليه الضمان لان القردة له قيمة ولا يخدم في البيت كالكنس وغيره فضا  
بمنزلة الكلب يجوز بيعه الراعي اذا وجد في غنمه شاة غيره فاخرجها من الغنم وطرد ما تم طرده  
لا يضمن وكذا البقار والاضمان على الراعي اذا ذبح الشاة عند خوف الهلاك وكذا البقار  
البقار اذا دخل البقر في القرية وارسل كل نقرة في سكة صاحبها فضا لا يضمن ان لم يبعده  
ظروفا للسا ولو تنقرت عنه بقوة وهو خارج على البقية الضياع ولم يقبها الاضمان عليه رجل  
وجعل لا خرافة هذه الشجرة فانما التمر لسا كل ما كانت فسقط منها فان لم يضمن وان قال  
انا اكل يضمن ومن كسر برطاسا او طبل او غيرها او فربا او دقا يضمن عند احم وعندها  
لا يضمن والفتوى على قولها وانما في السكر والنصف على هذا الخرافة ان هذه الاشياء  
مال متقوم والفساد بفعل فاعل محتمل فلا يسقط التقوم كالجارية المغنية والكباش  
والنمائم الطيارة رجل اكره عارما او امرأة على الفاحشة فقتلها فلام او المرأة فلا شيء  
عليه اذا لم يكن لها من الابه رجل جامع جارية لا يجمع مثلها فان كانت من كان زوجها  
فطيلة المهر وعلى عاقلة الدية وان كان غيره فعلى عاقلة الدية الجواز اذا نزل في المفارقة و  
نميا لا نفع لغيره فتم شغل حتى سرق المتاع او جاء الطرف ففسد المتاع يضمن ان كان المتاع  
غالبا بالسرق او المطر الناقد اذا لم يحسن الاستعداد لاجله ولا ضمان عليه ايضا ان اخذها  
من يد الطال فله الهلاك عليه فان اخذها من يد المطلوب منه الهلاك عليه والدين باق في ذن  
رجل اخذ من ماله من يد صبي غير عاقل ثم رده عليه لانه على الصبي ان يخذل السرج عن ظهر الدابة ثم  
وضعه عليها وكذا لو استهلك الدابة ثم رده الصبي عليه رجل اخذ عصاة من الكنانة

صحيحة

منه اخرى فان كسر يضمن لا يضمن الاخذ باذنه ويضمن  
ان لو اخذوا من بيت رجل بغير اذنه فوقع من يده فان كسر يضمن لانه ما ذن لانه  
بغير اذنه الشريك بوقع في الطريق ان كان الهلاك عليه يجوز لكل واحد منهما ان يخذل  
لانه ما ذن لانه بخلاف غير الشريك رجل اصبع زائد واراد قطعها كان لا يضمن  
الى الهلاك يسع ان يقطعها ولا فاصل **فصل في جناية المولى** ولو اخذ العبد جناية خطا  
لولا له اما ان يذنب بها لان الاصل في الجناية للمولى ان يباعه عن الجاني وهو معدون  
حيث لم يمتدح فحب على عاقلة الجاني وعادة العبد ولاه وقال الساجد جناية في ذن  
يبلغ فيها لان الاصل في سر الجناية ان يحب على المتلف لانه هو الجاني الا ان العاقلة تتجسس  
بالنصف فان عتقه المولى وهو لا يعلم بالجناية ضمن المولى الاقل من قيمته ومن لم يعلم فان  
اعتقه يعلم بالجناية وجب عليه ان يتركها لا يبيعها ولا يقطع يد رجل فذبح اليه فاعتقه  
المقطع يده قبل الدلا وليا ان شاء واقتلوه وان شاء واعفوا عنه وان لم يقطع يده  
باطل لان الصلح وقع عن العتق بغير اذنه بالسرية والباطل لا يثبت شبهة واذا جنى  
المدر وام الولد ضمن المولى الاقل من قيمتهما ومن لم يعلم لانه مانع تسليمه في الجناية يذنب  
واستيد دمه فان جنى جناية اخرى وقد دفع القيمة المولى للجناية الاولى بقضاء فلا  
عليه لان المدر يضمن بقيمة واحد وكذا ام الولد وان دفع بغير قضاء فالولى الخيار  
ان شاء اتبع المولى وان شاء اتبع المولى الجناية الاولى المولى دفع كل حق اليه وقد بينا  
قبضه زيادة على حقه **فصل في جناية الهبمة** الرابضة من الما وطئت الدابة بيدها او غيرها  
او راسها ولا يضمن ان فتح برجلها او ذنبها ولا اصل فيل المرو في طريق السيلين يباح بشرط  
السلامة فان رأت الدابة او بالتي في الطريق وهي تسير فعتب به انسان لم يضمن لان من  
ضرورة السيرة لا يمكن الاخر اذنه وكذلك اذا وقفها لذلك من الدواب لا يضمن  
الا بابقاف وان اوقفها غير ذلك فعتب به انسان يضمن لانه متعدي لانه اوقفها على  
العاقلة وضمان المالك في ماله والمساوق ضامن لاصاب يدها ورجلها والقائد ضامن لاصاب  
بيدها ورجلها واكثر المشايخ قالوا ان السابق لا يضمن بالثقة ايضا وان كان برأيا



لا يمكن التفرقة بين الكرم لا يمكن كرمها بلجاءها وبكثرة كرمها وسابق نصيبها  
دون السابق لأنه مباشر وقيل الصانع عليها وفي الجامع الصغير كل شيء ضمنه الرب  
ضمنه السابق والفايد لا نهاسيا واذا اصطدمت فارتسا فاما فدية كل واحد منهما  
على عاقلة الاخر وقيل زفر الساعي العاقلة نصف الدية والنصف الاخر هدية  
او سلهية ولها سابق فطبخ شي بغير السابق وذكر في المبسوط لو ارسل ابني  
فما اصاب من غور فاقصم على المرسل ولو اصابته بيمينه ونقصه انقطع حكم الارسال  
اذا لم يكن لها طريق اخر سواء وكذلك اذا وقعت ثم سارت حمار الخطب اذا اطلق ثوب  
رجل فخره بضمها في اليد او برأ وحشك ومن ساق دابة في الطريق فضر بها رجل او  
فتحت جمل وضربته بيده او صدته فالتصا على المضارب والناخض والركب  
هو المروي عن عمر بن الخطاب دابة افسدت زرع غيره ليد او نها او فاد ضما على  
صاحبها ولا على الراعي عند الا ان يرسلها اليه او يراها فلم يمنعها وقال الساجي ان كان  
بها راعي ضمن **كتاب الديات** الدية مصد كوشي وشبه يقال ودي القاتل الدية اي  
اداء وهو بدل النفس الغاية لان فيه قصور العدم المماثلة بين النفس الماتة في شبه  
المدنية مغلظة وهو مائة من الابل وباعا لقوله لا ان قيل العرق قبل السوط العضا  
مائة من الابل وفي قبيل الخطا مائة من الابل الحاسا وعجف لك في ملك سنين لقضية عمر  
وعلى القاتل كفارة وهي عتق رقبة مؤمنة بالنصر ومن العتق الفقة ينار ومن الورق  
الا فدرهم وقال الساجي انما عشرة الف درهم ولا يثبت الدية الا بهذه الاشيا  
الثلاثة عند ائح وعند ما لم يقر بان بقية ومن الغنم الفاشاة ومن الخيل اثنا عشرة  
كل حلة ثوبان لان عمر بن قضي هكذا ودية المرأة على النصف مائة الرجل في النفس  
الا طرف وهو موقوف على ائح وهو مرفوع الى رسول الله وقال الساجي ما دون ذلك لا  
ينصف ودية المسلم والذي سواء عندنا وقال الساجي الدية اربعة الاف درهم ودية  
المجوسي ثمانية درهم وقال الساجي الدية الدية ستة الاف درهم وفي نفس الدية وفي اللش  
الدية وفي المارن الدية هكذا اقضى رسول الله والاصل في الاطراف انه مظهر ان ذر

جنس

منس منسقة على الله منسقة على المال بحسب كل حال لا بد من  
وجه فان النفس لا يتبعها من ذلك الوجه فان منسقة الله انطق ومنسقة الله  
الاستيلاء وفي العقل الدية اذا ضرب راسه وذهب عقله فدية فدية الادراك وكذا  
اذا ذهب سمع او بصر او شتم او ذوقه لان كل واحد منهم منسقة مقصودة وقد روي  
عمر بن قضي اربع ديات في ضربة واحدة ذهبها العقل والكلام والسمع والبصر في  
وشعر الرأس اذا حقت ولم يثبت الدية وقال الساجي في ما حكوت عدل ان  
ذلك زيادة في الادنى ولهذا يحمل كلها او بعضها في بعض البلاد ولهذا يجب في  
العبد نقصا القيمة وفي كل اصبع من اصابع اليد والرجل عشرة دية والاصابع كلها  
سواء في ذلك لا طلاق الحديث وفي كل اصبع ثلث مقاصيل ففي احد ثلث دية الا سبع  
واذ بها منقصة ففي احد ما نصف دية الا سبع وفي كل سن خمس من الابل والنصر والاسنان  
والاخرى سواء لا طلاقا وروينا في الموضع اذا كانت عمدا جرح العضا واذا كان خطأ  
بحسب نصف عشر الدية والكف تبع للاصابع لال البطش يحصل بها وفي الزيادة على ذلك  
حكوت عدل وعن ابي برة وفي رواية الزيادة على ذلك تبع الى النكب وفي الرجل الى الفخذ لان  
اسم اليد تناول الى النكب والرجل الى الفخذ وفي الاصل الزيادة حكوت عدل ومخرج  
رجل فالتحت الجراحة فلم ينلها اثر وبنت الشعر سقط الارض عند ائح لوزا الشين وعند  
البرية حكوت عدل وعند محمد اجرة الطبيب ومن قطع يده رجل خطا ثم قبله قبل البرية  
الدية وسقط ارش اليد وكل عمدا سقط فيه القضا بشبهة فالدية في الال القاتل وكل ارش  
وجرح الصلح فهو في الال القاتل لقوله لا تعاقل العاقلة عمدا ولا عبدا ولا صلبا ولا غصبا  
ولا مادون من نصف عشر الدية ولا يحمل العاقلة اقل من نصف عشر الدية ويحمل نصف عشر  
فصاعدا وفي عين الصبي ولسانه وذكره اذا لم يعم حكوت عدل وكذا في لسان الا  
واليد الشراء والسوداء اما اذا علم تحت نظر ان قطع لسانه او ذكره من الاصل او من  
الحشفة عمدا جرح القود وان قطعه خطأ جرح الدية ومن قتل عبدا خطأ فدية قيمة لان  
القيمة فيه بمنزلة الدية في الحر لان معنى الادبته رجح على المال فيه ولهذا يجب الكفارة



والله في العبد لا يزداد على عشرة آلاف درهم بل ينقص منه عشرة درهم في كل عام  
الرواية وفي السنة تنقص عشرة من خمسة آلاف درهم عند ما يخرج ويؤيد وقال ابو يوسف  
والساجي فقيته بالعام بل بلغ في الفضة في هذا العبد نصف فتمت له اربعة آلاف وخمسة مائة  
الا خمسة في رواية وكل ما يقدر من ربه الخ فهو مقدرة من فية العبد رجل شيخ نفسه  
رجل وعقره اسد وشمس تحت فية الاجني ثلث الدية في مال لا اعتبر في الجنائيات عدد  
لثلاثة لا عدد الجنائيات وخاتمة في نفسه هدر في حق الضمان وليس هدر في حق احكام الدنيا  
حق يغسل ويصلى عليه عند ما يموت وخاتمة الهبة هدر اصل وخاتمة الهبة هدر  
في الدنيا والاخرة رجل ضرر جلا بيه او بشي اخر ولم يقصد به القتل فان من ذلك فهو  
شبه عمد وان ضربه ضربة يخاف عليها الهلاك فان من ذلك فهو خطأ رجل ضرب  
في اوب فمات فطيلة الدية والكفارة عند ما يخرج المعلم اذا ضرب الصبي باذن ابيه فان لم يضر  
وعلى من لا يضره ايضا ولا يحرم من الميراث فيما ضربه واما ويضرب الدية بالانفاق  
للتان اذا خن صبيها باذن والده فقطع الشفتين فان الصبي فعلى اقله نصف الدية  
وان عاش فطيلة به كالملة **فصل في الجنين** اذا ضرب رجل امرأة فالت جنينا ميتا فطيلة  
نصف عشر الدية ومخمس مائة درهم الغرة في عدا او متا وفسر فية خمسة مائة درهم  
وغرة الما لجوار وغرة الشهر اوله والقياس ان لا يجزئ شي لم يبيض جانيته الا ان  
او جنت الجنين غرة على اقله الضارب فقالوا الذي لا صاح ولا سهل ولا شرب ولا اكل  
ومثل ذلك بطل فقال عليه السلام اشجع كسب جمع الكهان وروى قد لا بدل النفس لهذا الكا  
الضارب بالابن منه وجب في سنة واحدة بالنفس عند ما قال الله تعالى بدل النفس  
مقدرة بستمائة درهم فوجب ثلث سنين وقال لا لك مني بدل الجزء ويجب في ثلاث  
سنين واستوى فيه الذكر والانثى لا طلاق او رونا فان الفقة حياتهم مات ففية به كالملة  
لان الفقة انفسا حيا بالضر وان الفقة ميتا مات الام فطيلة غرة ودية وان ماتت الام  
ثم خرج الجنين حياتهم مات ففية به الام ودية الجنين لا نه قتل شخصين وان ماتت الام ثم الفقة  
ميتا ففية به الام ولا شي في الجنين وقال الساجي الغرة فيه وفي جنين الامه اذا كان ذكرا

نصف

نصف عشر فية لو كان حيا وعشر فية لو كانت انثى وقال الله عز وجل فية الام لا نه جزوا  
من وجه ولا كفارة في الجنين عند ما قال الله لان الكهان في النفس المطلقة والجنين  
ليس من مطلق فبان ان النفس يجب وباعها الجزء لا يجب فلا يحسب بالشك الا ان يشاء ذلك  
فهو افضل امرأة شربته واهل الصلح بدنها فالت جنينا ميتا فدية على ما عند ما خرج  
شربت لستقطا ولدا فان الفقة حياتهم مات فعلى ما قلناه الدية وان الفقة ميتا ففية غرة  
ولا نه في الجنين **فصل في القتل** اذا ارعد القتل في حلة لا يعلم من قتله يستعمل خمسون جلا  
غير الصبي والمجنون والعبد والولي تجزئهم الولي بالله ما قتلناه وما علمناه قاتله لا نه حقه لهم  
الدية في ثلث سنين وقال الله اذا كانت هناك لوت اي علامة القتل على واحد منهم بعينه  
يكون بين القتل وبينهم عداوة او شهيد واحد او شهيد اخر عدول على اهل المحلة انهم قتلوه  
بيد ايمن الولي فيخلف الولي خمسين مينا ويقضوله بالدية على المدعي عليه سواء ادعى  
او خطا وقال محمد بن قيس القزويني ان الدعوى عمدا وهو احد قول الساجي وان كان فطيلة  
في رواية وفي رواية الدية وان لم يكن هناك لوت فتمت جنة غير انه لا يكره ان يعلم  
واخلفوا الاشياء عليهم عند ما وعند ما يعلم الدية لان اليمن انما شرعت ليظهر العضا فاذا  
حلفوا حصلت البرائة على العضا وجبت الدية واليمين مع الدية يجمع عند ما جازى بالدية  
فان تكلموا بكل واحد منهم جازى كل واحد من اليمين مستحقة هنا تعظيما الامر الله ولا يجب  
العصا بكونهم لا نه شبهة والعصا مع الشهادة لا يجمع وعند ما يمين على الولي في المحلة  
في موضعين احدهما ان الولي لا يحلف عند ما لا نه مدع والساجي ان اهل المحلة هل يبرون  
على الدية باليمين عند ما يبرون به وعند ما لا يبرون ولا بد من ان يكون اثر القتل يستدل  
به على القتل كجراحة الضربة او الخنجر او خروج الدم من عينة او انه غلظت خروجه من فم او  
دبره لا نه خروج من هذه الخارج معتاد وان وجد القتل في دلو رجل فالقسامة عليه لان  
خطأ عليه والدية على عاتقه ولا يدخل السكان مع الملاك في القضا عند ما يخرج ويصلى على اهل  
دون المستور عند ما وان بقي واحد منهم فان وجد في مسجد محلة فالقسامة على اهلها  
وان وجد في الجامع والشارع الاعظم فلا قسامة فيه والدية على من الما لا نه للعامة



وفي الميراث قبل على السكان وقبل على المالك كانه في الميراث في الميراث  
بغير ما عاونه فهو ميراثه وكذا في وسط الماء يمتد من حيث هو على قعرها  
من الغل والدية الف قلل الذي يورثه من الدية ومن اهل الدين عندنا وان لم يكن  
اهل الدين فمافيه قبلته وان ادعى الميراث على واحد من اهل الحلة بعينه بسقط  
القتل منهم وان ادعى على واحد من غيرهم سقط القسامة وعندنا القسامة  
ممن غيرهم **كتاب الوصية** اسم من وصى بغير اوصياء فان وصى لغيره  
بكذا اوصى له وذلك وصي به ويقال وصى اليه بكذا اوصى له وصيا في ذلك  
وصى اليه ولا يصح اثبات الخوفا اليه في الحال فلا بد من القبول والرد في حال حيوة  
الموصي لا هو يورث معة ما عليه ولاية الموصي ينقطع بالموت فلا يصح اضافة الاثبات  
الاثبات الى حال النقطاع الولاية فاذا كان مستحرا فاصح بغير علم الوصي اليه بخلاف الكالة  
ولو سكت حال حيوة فلما ان قبضه بعد موته فكل ما اوصى له شياجهت بغير الرد في القبول  
بعد الموت ونحو الوكيل حيث يعتبر الرد في غير وجهه الوصية عقد مشروع غير واجب بل هو  
من الميراث بالكتاب السنة واجماع الامم والقياس باي جواز لا انه تملك عين بضاف  
الى وقت زوال المالكية فلو اضيف الى حال قيامها بان لم يكن عندا كان باطلا وهذا  
الا انما استحسنه لاجل الناس اليها فان كان امروا بامه مقصرا في عمله فاذا غرض له  
الميراث وظا هذا كمنع الحاج الى ان يترك ماله في بعض افراط من يورثه على وجه  
لومضي فيحقق مقصود المالك فيبقى المالكية بعد الموت باعتبار الحاجة كافي في الجاهل  
الدين فقد يظن به الكتاب وهو قوله مع من بعد وصية يوصي بها او دين ثم الوصية  
بالتكليف وهي بخرم على الدين بحد عمرها انكم لتقرؤن الوصية قبل الدين وكان رسول الله  
يبدأ بالدين قبل الوصية ولان في قضاء الدين قضاء حق الميت وبراءة منه وتخليص  
عن عقوبة الاخوة لان الدين ينقل من الميت الى التركة بالموت بخلاف حق الله وهو لا ينقل  
اليها الا بالوصية ثم الوصية لا رجعي اذ لو انك سكت سوا كانت الوتر اغنياء او  
اوقفاء وبالتكليف جازر والزيادة عليه غير جائزة الا ان يجزى الوتر عندنا وعند السالفة

الزيادة

الزيادة اصدار اي يجوز من قبل الوصية ان هو ابتداء تبرع منه فاما قلنا ذلك لان  
الزيادة لا يجوز لان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا اوصي بجمع المالا ان اوصى بالشرع  
لا ان اوصى بالثالث قال الثلث والثلث كذا لا يجوز الوصية لغيره اي كان وارثا عند  
لا وقت الوصية ان يجزى بقية الوتر وقد جاء في الحديث الخيفت وصية من كبر الكبار  
بالوصية للوراث وبالزيادة على الثلث وقوله الوصية للمواري منسوخ بقوله لا وصية  
للوراث ويجوز ان يكون المسلم الذي لا يبيع اليه بغيره في حال حيوة كذا بعد ما عور  
للموصي الرجوع عن الوصية لا انه تبرع كالهبة فلا يتم الا بالقبول والقبول في حق الوصية  
ابطال الاجاب قبل القبول كافي في البيع وكذا الرد فعل بدل على الرجوع ومن جملة الوصية  
لم يكن حرجا عند محمد فلا يبرأ من الرجوع في حال ابعدا كان ابنا في الميراث والجور في  
في الحال والما فلا يكون رجوعا والموصي يكون بالكتاب القبول بعد موت الموصي ولهذا ترد  
بالرد بعد بطلان الميراث فانه ثبت جبر من الشيع من غير قبول وقوله في واحد قول السلف  
ثبت الميراث من غير قبول كالميراث وكالوراث الموصي ثم يموت الموصي له قبل القبول فيدل  
الموصي في ملك الوتر استثنائا والرد والقول لا بعينه في حال حيوة الموصي فما اوصى به  
وفيها اوصى اليه بغير القبول والرد في حال حيوة في وجهه ولا بعينه في غير وجهه فعلا للرد  
بطلان الوكيل حيث يصح رده في غير وجهه ولو سكت في حال حيوة الموصي ثم رده بعد موته  
فلما قبضه بعد من اوصى وعليه بن يحيط بماله لم يجز الوصية لان الدين قد علم على الوصية  
لما قلنا ولا يجوز وصية الصبي عندنا خلافا للسلف لانه تبرع وهو ليس من اهله ومن اوصى  
بجارية الا حلهما وصية ولا استثناء لان اسم الجارية لا يتناول الميراث لفظا وانما يستحق  
المولد بها فاذا افرد الام بالوصية صح افراده لانه يصح افراد الميراث بالوصية فكذا افراده  
بجوز وهذا هو اصل فيه ان اصح افراده بالعقد يصح استثناءه من فصل ومن اوصى  
بنك ماله والآخر بنك ماله ولم يجز الوتر والثلث بينهما نصفان لانهما متساويان في الشبهة  
والحل بقبول التركة ولو قل سدين الى الفان ثم قل سدين الى ماله فليس سدين واحدا لانه  
ذكر السدين مع قابلا لاضافة الى المال والمعرفة في عين معرفة براد بالكتاب على الاول وهو











